

الرقم التسلسلي:

رقم التسجيل : D.SPGD/3C/03/15

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص: الحوكمة والتنمية
العنوان:

إشكالية التغيير السياسي في المنطقة العربية في ظل
التحولات الجديدة

إعداد الطالب:

عبد المومن سي حمدي

تاريخ المناقشة: 2019/07/25

أمام لجنة المناقشة المكونة من الأساتذة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة	الصفة
عزوز غربي	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	رئيسا
عنتر بن مرزوق	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
السعيد ملاح	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مناقشا
محمد بلعسل	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مناقشا
يوسف زدام	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة 1	مناقشا
عبد النور زوامبية	أستاذ محاضر أ	جامعة الجلفة	مناقشا

جامعة المسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

إشكالية التغيير السياسي في المنطقة العربية في ظل التحولات الجديدة

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه طور ثالث في العلوم السياسية والعلاقات
الدولية تخصص الحوكمة والتنمية.

إشراف الدكتور:
- عنتر بن مرزوق.

من إعداد الطالب:
- سي حمدي عبد المؤمن.

السنة الجامعية: 2018-2019

شكر وعرّفان

الحمد لله الذي وفقني لإنجاز هذا العمل المتواضع.

أتقدم بأسمى عبارات التقدير والشكر والعرّفان إلى من زودني بإرشاداته وتوجيهاته بصبر وسخاء فأنا لى الدرب وأضاء لى السبيل، وكان لى نعم المرشد والموجه، إلى أستاذى المشرف الدكتور عنترّة بن مرزوق.

وواجب العرّفان أيضا يدعونى إلى أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور نور الدين دخان مدير مخبر العلوم السياسية الجديدة على ما بذله من جهد وعطاء من أجل مساعدتنا فى مسارنا العلمى.

كما لا أنسى تقديم الشكر إلى جميع أعضاء لجنة التكوين فى الدكتوراه طور ثالث الذين رافقونا طوال مدة الدراسة والتكوين وقدموا لنا النصح والإرشاد. وأتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع أعضاء لجنة المناقشة، لتكرمهم بالموافقة على مناقشة هذه الرسالة.

كما لا يفوتنى المقام هنا أن أسجل شكرى إلى كل أساتذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة المسيلة.

وإلى كل من ساعدنى من قريب أو بعيد على إنجاز هذه الرسالة.

عبد المومن سى حمدي.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما ورزقني برهما.

إلى إخوتي وأخواتي الذين كانوا لي نعم السند في الحياة.

إلى أصدقائي الذين كانوا لي أوفياء جميعا.

وإلى كل من يفكر ويبحث للارتقاء بالعلم في كل مكان.

عبد المؤمن سي حمدي.

مقدمة

شهدت المنطقة العربية بعد عقود من الحكم الاستبدادي، والجمود السياسي، والتدهور الاجتماعي والركود الاقتصادي، حركات شعبية أرادت تغيير الخارطة السياسية لأنظمة الحكم، وبناء ديمقراطية عربية تُحترم فيها إرادة الشعوب في تحديد من يحكمها، وقد حققت بعض الإنجازات والنجاحات المتباينة (النموذج التونسي) في حين تعثرت النماذج الأخرى التي أصبح التغيير السياسي فيها مستعصياً.

في مصر بعد إسقاط الرئيس حسني مبارك، توالى عمليات التغيير لتنتهي مبكراً بانقلاب عسكري أعاد إنتاج التسلطية، وفي ليبيا يبقى العنف وضعف الدولة وغياها، إضافة إلى التدخل الخارجي يهدد عملية التغيير السياسي، أما عن سورية فقد انتهى الحراك الذي حاول تغيير النخبة الحاكمة إلى مواجهة مسلحة بين النظام والمعارضة، وذلك في ظل زيادة واضحة للتدخلات الخارجية، أما باقي الدول العربية الأخرى التي عرفت مجموعة من الإصلاحات التي قادتها النظم الحاكمة نفسها، يظل المشهد الراهن يعكس نجاح النظم السياسية في الاستمرار، ومواجهة مختلف الضغوط الداعية لإحداث التغيير.

إن فشل عملية التغيير السياسي كانت نتاج مجموعة من العوامل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، هذا إلى جانب العوامل الخارجية التي كان لها دور حاسم وفعال في إعاقه عملية التغيير في المجتمعات العربية، التي كانت بحاجة إلى مرحلة جديدة تنقلها من الاستبداد إلى الحرية، ومن الديكتاتورية إلى الديمقراطية.

• أهمية الموضوع:

يستمد الموضوع أهميته من كونه يرافق اللحظة التاريخية التي تعيشها المجتمعات العربية منذ بداية الحراك الشعبي، فهو موضوع حديث فرضته جملة من التطورات والتغيرات السياسية والاجتماعية والأمنية واقعياً وما رافقها من إشكالات علمية على المستوى الأكاديمي جعلت من هذا الموضوع ذا أولوية بالغة سواء في حقل العلوم السياسية أو غيره من الحقول المعرفية الأخرى.

• أهداف الموضوع:

يهدف دراسة موضوع التغيير السياسي في المنطقة العربية إلى تسليط الضوء على الحراك الشعبي العربي والتحويلات والتغيرات التي رافقته منذ عام 2011، من خلال تحديد أسبابه ونتائجه، وعوامل نجاحه وفشله في إحداث عملية التغيير السياسي، مع الإشارة إلى بعض النماذج (تونس، مصر، ليبيا، سورية) بهدف تقييمها والاستفادة منها، واستخلاص العبر والدروس، ومحاولة وضع رؤية مستقبلية لواقع المنطقة العربية.

• مبررات اختيار الموضوع: هناك عوامل ذاتية وأخرى موضوعية دفعتنا إلى الاشتغال على هذا الموضوع أهمها:

- مبررات ذاتية:

من أهم المبررات الذاتية التي دفعتنا إلى البحث في هذا الموضوع هو الرغبة في تناول المواضيع الحديثة في حقل العلوم السياسية من جهة، وكذا الاهتمام بدراسة أهم الإشكاليات السياسية وتوجيه قراءتنا البحثية إلى المشكلات الحقيقية التي تشهدها المجتمعات العربية التي ننتمي إليها.

- مبررات موضوعية:

تتمثل أهم المبررات الموضوعية في اختيار هذا الموضوع في كونه يعالج موضوعاً حديثاً فرض نفسه بقوة على الساحة الأكاديمية والإعلامية، وهو يدخل في صلب اهتمامات الباحثين المتخصصين في حقل العلوم السياسية.

• أدبيات الدراسة:

اختلفت توجهات وأبعاد الإسهامات العلمية المهمة بموضوع التغيير السياسي العربي عقب أحداث الحراك الشعبي، حيث برزت مجموعة من الدراسات، والأدبيات المتخصصة والمتنوعة من كتب ومقالات وتقارير، ساهمت كلها في بناء مشروعنا البحثي وتوجيهه وأهمها:

- دراسة عبد الإله بلقزيز، توفيق المدني وآخرون، في كتاب بعنوان: الربيع العربي... إلى أين؟ (2012)¹: هدفت هذه الدراسة إلى تناول كل الجوانب المتعلقة بالحراك الشعبي الواقع في المنطقة العربية ومحاولة معرفة مساراته ونتائجه وآثاره، كما تطرقت إلى دراسة مفاجآت "الثورة" مع التركيز على حالات كل من تونس، ومصر، ليبيا، والمغرب والبحرين، وقد توصلت إلى جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- هناك أربعة عوامل تلعب دوراً حاسماً في إنجاح الثورات وهي كسر حاجز الخوف، التظاهر بشكل سلمي وجود حد أدنى من التماسك الاجتماعي ومشاعر الوحدة الوطنية، موقف الجيش من الانتفاضات.

- الحراك العربي هز النظم الجمهورية أكثر مما هز النظم الملكية العربية، وذلك لأن المزاج الشعبي الخليجي مزاج إصلاحى، فقوى الاستمرار أقوى بكثير من قوى التغيير، بالإضافة إلى ذلك تمتع الأنظمة الملكية بقدرة كبيرة على الاستمرار، وصد رياح التغيير وذلك بسبب امتلاكها لثروة نفطية هائلة.

¹ - عبد الإله بلقزيز، توفيق المدني وآخرون، الربيع العربي... إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي، ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

- أهم الدروس المستفادة من الحراك الحاصل أن هناك تعميم خاطئ، ومبالغ فيه في إطلاق تعبير الثورة على جميع الأحداث، فإسقاط نظام أسهل بكثير من بناء نظام جديد، كما يجب إزالة الأوهام حول حقيقة الموقف الدولي، ودول الإتحاد الأوربي من مسألة تحول الأنظمة العربية إلى نظم لأن جوهر موقفها الحقيقي هو الحفاظ على الأنظمة العربية الفاسدة.

- دراسة عبد الإله بلقزيز، يوسف الصواني وآخرون، في كتاب بعنوان: الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق (2012)¹: توزعت بحوث هذه الدراسة إلى فئتين، فئة البحوث التي تحلل سياقات الحراك (مقدمات، عوامل، نتائج، تداعيات)، وفئة البحوث التي تتناول تجارب التغيير السياسي في البلدان العربية التي وقع فيها ذلك التغيير، والتداعيات المحتملة له في بلدان أخرى محيطة وتحاول في الوقت عينه أن ترسم ملامح خطة طريق للتغيير السياسي في هذا البلد العربي أو ذاك، آخذة في الحسبان إمكانات ذلك التغيير السياسي، وقواه الاجتماعية، وبرنامجه السياسي، ومستحضرة الأثر المباشر للحراك الشعبي العربي في توليد ديناميات تطور جديدة في المجال السياسي في قسم كبير من تلك البلدان العربية. وقد توصلت إلى جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- هناك عدة عوامل كان لها الأثر الكبير في عدم وصول المجتمعات العربية إلى تحقيق التغيير السياسي أهمها انقسام المعارضات، وعسكرة الانتفاضة، والاستنجد بالأجنبي وطلب التدخل الخارجي.

- إن الاستعجال المريب في اختصار المرحلة الانتقالية، وقبل ذلك في هندستها سياسياً على نحو خاطئ أدى إلى المغامرة بمصير الدولة والنظام السياسي والاستقرار السياسي والسلم المدني الذي كان نتاج التحول من إسقاط الأنظمة إلى إسقاط الدولة، وكأن الدولة ولدت مع الثورة، وكأنه لم يكن تاريخ لها.

- دراسة فواز جرجس وآخرون، نقلها إلى العربية عبد الواحد لؤلؤة، في كتاب بعنوان: الشرق الأوسط الجديد الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي (2016)²: تضمنت هذه الدراسة مجموعة من البحوث المعمقة والقراءات المتأنية والدقيقة حول أسباب الانتفاضات ومحركيها وتأثيراتها في الأوضاع السياسية العربية الداخلية والإقليمية والدولية، فيعالج الكتاب الانتفاضات العربية كلا على حدة بأبعادها الداخلية ووفق آليات التعبئة الشعبية الذاتية، في ظل أزمة السلطة السياسية في كل من تلك الحالات وفشل

¹ - عبد الإله بلقزيز، يوسف الصواني وآخرون، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

² - فواز جرجس، الشرق الأوسط الجديد الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي، تر: عبد الواحد لؤلؤة، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016.

التنمية لديها، وفي ظل الأنواع الجديدة لوسائل التعبئة والنشاط التي أطرت تلك الانتفاضات، ولاسيما حركات الشباب وتكنولوجيا الاتصالات، وبخاصة مواقع التواصل الاجتماعي، كما يعالجها في إطار المشهد الأوسع على المستويين الإقليمي والدولي. وكغيرها من الدراسات السابقة ضمت هذه الدراسة جملة من النتائج الهامة والعديدة والتي لا يسعنا ذكرها جميعاً، وعليه سنكتفي بذكر أبرزها:

- هناك شرح أو تمزق قد حدث في المنطقة العربية، وأن ليس من وسيلة للعودة إلى الدروب القديمة فالحركات الشعبية وتنافس الهيمنة ستؤثر في ممارسة سلوك السياسة، وعليه يجب إعادة التفكير في دراسة المنطقة العربية وتشذيب مفهومات العلوم السياسية التقليدية والمقتربات في تحليل التغيير السياسي والسير نحو الديمقراطية، والمنظار الذي كنا ننظر من خلاله إلى الحركية الاجتماعية والسياسية يجب أن يعدل ليستوعب النظرة الشاملة للشرق الأوسط الجديد.

- دراسة أحمد يوسف، بسمة مبارك سعيد وآخرون، في كتاب بعنوان: مستقبل التغيير في الوطن العربي. (2016)¹: بعد كل الإخفاق الذي كان نتاج الحراك الشعبي، طرحت هذه الدراسة سؤال التغيير في الوطن العربي، وعليه سعت هذه الدراسة إلى تعميق البحث في ما يحدث في الوطن العربي على هذا الصعيد، حيث تناول قسم منها مشكلات وتحديات التغيير في عدة بلدان عربية كل منها على حدة وتناول قسم آخر مقارنة أشمل لأهم المخاطر والتحديات وآفاق المستقبل التي يواجهها الوطن العربي ككل في ظروف إقليمية ودولية متغيرة. وقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- نتائج الربيع العربي وإن كانت فيها بعض الأرباح إلى أن أغلبها كان سلبياً ومغاير لكل التوقعات والآمال، فبعد مرور هذه السنوات تراجعت مطالب وطموحات ما قبل الثورة حيث تواضعت إلى مطلب واحد هو عودة الأمن والاستقرار، ومعها عودة الدولة إلى الوجود بعد غياب وانكفاء.

- إن أي عملية التغيير التي هدفها البناء الديمقراطي، لا يمكن أن تكون إلا بالوسائل السلمية المدنية.

- أي تغيير يحتاج إلى رؤية تسترشد بها قواه الاجتماعية، وتشتق منها برنامج عمل، ومثل هذه الرؤية يمكن اشتقاقها من إنتاجات المفكرين والباحثين في شؤون الاقتصاد والاجتماع والسياسة ممن تحمل السياسة عادة إنتاجهم.

¹ - أحمد يوسف، بسمة مبارك سعيد وآخرون، مستقبل التغيير في الوطن العربي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016.

- كل تغيير يفترض حكمًا، وقدراً من التنظيم والقيادة للحركة الاجتماعية (الاحتجاجية، المطالبية السياسية) التي تقوم به.

- يحتاج كل فعل للتغيير أن يقلص مد دائرة خصومه، وأن يقلل من الجبهات التي يمكن أن يخوض فيها، وأول ما عليه تهيئته أجهزة الدولة ومؤسساتها من جيش وقضاء وحتى أجهزة الأمن إن أمكن.

- دراسة عمار حميد ياسين، عبير سهام مهدي، في مقال بعنوان: العوامل الداخلية والخارجية للتغيير السياسي في المنطقة العربية، مجلة دراسات دولية (2014)¹: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل الداخلية والخارجية للتغيير السياسي في المنطقة العربية في إطار أحداث الحراك الشعبي، كما تناولت مفهوم التغيير السياسي، وأهم ملامحه ومؤشراته الأساسية، كما عرجت الدراسة على أهم الأسباب الداخلية والخارجية للتغيير العربي، ثم قامت بإلقاء الضوء على المواقف الدولية والإقليمية حيال التغيير السياسي وفي الأخير تناولت الدراسة مستقبل التغيير السياسي في المنطقة العربية. وقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- أن الثورات العربية هي حصيلة مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، كما شكلت الثورات الداعية للتغيير السياسي زعزعة لبنية الدولة التسلطية، لذلك كانت أحداث الربيع العربي دور فاعل في إحداث التغيير السياسي في المنطقة العربية.

- غيرت الثورات العربية الرؤية السياسية للدول الغربية حول المنطقة العربية، ومن ثم ستفرز هذه الثورات لعلاقات دولية جديدة مع الغرب، تعمل على تغيير شكل التحالفات التي كانت موجودة من قبل فضلاً عن أن إسقاط نظم الحكم غير الصالحة عملية سهلة بكثير من بناء أنظمة حكم صالحة وهذا أكبر تحدي تواجهه القوى التي قدر لها أن تمسك زمام الأمور بعد الثورات العربية.

- *study Inmaculada Szmolka, Cadre théorique et typologie des processus de changement politique dans les régimes arabes, (2014).*²

عرضت هذه الدراسة إطاراً نظرياً لتصنيف وتقييم عملية التغيير السياسي الذي حصل في البلدان العربية، حيث قامت الدراسة بتصنيف الأنظمة السياسية العربية قبل الحراك الشعبي، وذلك باستخدام ثلاث عناصر أساسية للتحليل هي: التعددية والمنافسة السياسية، الأداء الفعال للحكومة، الحقوق السياسية

¹ - عمار حميد ياسين، عبير سهام مهدي، "العوامل الداخلية والخارجية للتغيير السياسي في المنطقة العربية"، مجلة دراسات دولية، العدد 58، 2014.

² - Inmaculada Szmolka, "Cadre théorique et typologie des processus de changement politique dans les régimes arabes", *annuaire IEMEd, Barcelona, 2014.*

والحريات المدنية، كما تناولت الدراسة كذلك تصنيف عمليات التغيير السياسي بعد الحراك انطلاقاً من العناصر السابقة للتمكن من تحديد سبعة عمليات أساسية للتغيير السياسي، وفي الأخير تطرقت الدراسة لنماذج التغيير السياسي في المنطقة العربية بعد الحراك الشعبي، وهي نموذج التحول نحو الديمقراطية نتائج مختلفة غير مؤكدة (تونس، مصر، ليبيا، واليمن)، نموذج التحرر السياسي من دون آثار التحول الديمقراطي (المغرب، الأردن، موريتانيا، عمان)، نموذج استمرار الاستبدادية بالرغم من الإصلاحات السياسية (سورية، البحرين). وقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- أن العديد من الدول العربية عرفت إصلاحات قانونية ودستورية والعديد من العمليات الانتخابية، ومع ذلك فإن الديمقراطية تبقى مغيبه، إلا في حالة تونس، فمصر عقب المرحلة الانتقالية أعادت إنتاج نظام تعددي سلطوي تقييدي.

- وفيما يخص البلدان العربية التي عرفت التحرر السياسي لا تزال تشهد استمرار الاستبدادية، أما حالة سورية والبحرين، فنحن بحاجة إلى الحديث عن تقدم الاستبدادية، بالرغم من وجود إصلاحات السياسية ودستورية، أما في بقية دول المنطقة العربية لا يوجد أي دليل على عملية التغيير السياسي حدثت في أعقاب الربيع العربي (لبنان، العراق والمملكة العربية السعودية، وقطر والإمارات العربية المتحدة).

- *Study Vincent Durac Protest movements and political change: an analysis of the Arab uprisings of 2011, (2013).¹*

تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الحركات الاحتجاجية العربية، ومحاولة التعرف على مدى قوتها وضعفها في إحداث التغيير السياسي، وذلك من خلال دراسة الأسباب المؤدية إلى الاحتجاجات في البلدان العربية، ومن ثم التطرق إلى دراسة الحركات الاحتجاجية في كل من تونس ومصر واليمن على التوالي، أما العنصر الأخير والمهم من الدراسة فكان بعنوان عودة القديم في إشارة واضحة إلى مسار التغيير السياسي الذي أحدثته الحركات الاحتجاجية. وقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- الحراك الشعبي أحدثت تحولاً ملحوظاً في الحياة السياسية في جميع أنحاء المنطقة العربية من المغرب إلى الخليج، وتنبع من الأسباب الشائعة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فضلاً عن التاريخ المشترك من الاستبداد والفساد بكل أشكاله، وفي المقابل فإن انتشار الحراك في المنطقة هو دليل على قوة تأثير

¹ - Vincent Durac , "Protest movements and political change: an analysis of the Arab uprisings of 2011 ", *Journal of Contemporary African Studies*, N 02, vol 31, 2013.

المظاهرات أو قوة العدوى، كما أن نجاح الحركات الاحتجاجية في تونس أنعش بشكل كبير الاحتجاجات في مصر واليمن.

- هناك أدلة كثيرة على أن المحتجين في مختلف البلدان، قاموا باستخدام وسائط الإعلام الجديدة، وكانوا على تواصل مباشر مع بعضهم البعض، وتعلموا من تجارب بعضهم البعض في مواجهة الأنظمة الاستبدادية، وهذا لا يعني أن كل هذه التحركات أخذت نفس المسار.

- الحركات الاحتجاجية العربية تتمتع بهياكل غير متطورة وبلا قيادة، تركز بشكل كبير على هدف واحد وهو تغيير النظام، وافتقارها إلى الخبرة السياسية، وهياكل منظمة من خطوط واضحة للقيادة السياسية ومن جدول أعمال مفصل للإصلاح السياسي والاقتصادي لمجتمعهم، وبالتالي كان محكومًا عليها بالفشل، وقد كان لدخول الجهات الفاعلة السياسية الجديدة دور في إحداث التغييرات في المنطقة، إلا أنه قد يعود للجهات الفاعلة القديمة الدور الأساسي الذي سيحدد مستقبل هذه الثورات.

- *Study Elfatih A.Abdel Salam, The Arab spring: Its origins, evolution and consequences...four years on, (2015).*¹

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أصول "الربيع العربي" وتطوره، ومعرفة نتائجه، فتناولت الدراسة أصل ونشأة مصطلح الربيع العربي، كما عرّجت على أهم التطورات التي أدت إلى الاضطرابات الشعبية، وبعدها تناولت آثار ونتائج الحراك الشعبي، مع الإشارة إلى أهم ردود الأفعال الدولية حيال الحراك، ليتم في الأخير التركيز على وسائل الإعلام الاجتماعية ودورها في أحداث الحراك. وقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- الانتفاضات العربية أدت إلى تحول كبير في العقد الاجتماعي الذي ينظم العلاقة بين النخب العربية الحاكمة، ومواطنيها، ومع ذلك هناك قلق واسع حول مستقبلها، وهناك أيضًا الاعتقاد بأن ما سمي الربيع العربي سوف يتحول للأسف إلى شتاء طويل وقاس.

- غياب مؤسسات الدولة، والوسائط السياسية، والثقافة المدنية، أدى إلى ووجود قوى تقليدية مثل: القبائل والأقليات العرقية، والأفراد العسكريين ذوي الرتب العالية التي تمسك بالسلطة، والانقسام الطائفي والتطرف الإسلامي، جعل التحول في المنطقة بطيء، دموي، ومليء بالعقبات، ومع ذلك لا يمكن أن ننكر بعض من إنجازات الحراك الشعبي، والتي كانت إيجابية في بعض الأحيان، ومن أهمها أن الانتفاضات العربية كانت

¹ - *Elfatih A.Abdel Salam , "The Arab spring: Its origins, evolution and consequences...four years on", intellectual discourse journal, vol 23, N 1, 2015.*

قادرة على تدمير أسطورة العجز السياسي العربي، والتصور الخاطئ من أن الحكام الفاسدين لا يمكن قهرهم.

- دراسة مؤسسة الفكر العربي، في التقرير السابع للتنمية الثقافية، بعنوان: العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير أربع سنوات من الربيع العربي (2014)¹: هدفت هذه الدراسة على مدى ستة أبواب كاملة إلى إلقاء الضوء على الجوانب المختلفة للحراك الشعبي العربي، ومحاولة فهم مسارات التغيير التي أحدثتها بعد مرور أربع سنوات من انطلاقه، في الباب الأول تناولت الدراسة قراءة في الأحداث ومجرياتها في البلدان العربية وما شهدته من تغييرات في أنظمتها السياسية وبنيتها الاقتصادية والاجتماعية. أما الباب الثاني فكان فيه قراءة للحراك من منظورات معرفية وعلمية متخصصة على المستويات الثقافية والسياسية والاقتصادية والأنثروبولوجية والسوسولوجية، والعسكرية، والفلسفية والدينية والاجتماعية والتكنولوجية. في حين تطرق الباب الثالث إلى ترسيمات رؤى مستقبل الحراك العربي. وفي الباب الرابع تطرقت الدراسة إلى وجهات نظر دول الخليج في الحراك الشعبي، ومحاولة استشراف مآلات هذا الحراك والتبصر في تحولاته المستقبلية.

أما الباب الخامس فكان بعنوان ربيع العرب في مرآة الخارج الإقليمي والدولي، حيث حاولت الدراسة تحديد مواقف الدول الإقليمية والمواقف الدولية، تجاه الأحداث في المنطقة العربية ليأتي الباب الأخير من الدراسة ملقياً الضوء على النتائج الأدبية والثقافية والفنية للحراك العربي. وما يجب الإشارة إليه أن هذه الدراسة واسعة جداً سواء، وعليه فنتائج هذه الدراسة كانت فضفاضة وكثيرة، ولا يسعنا بطبيعة الحال الإشارة إليها جميعاً في مقدمة دراستنا، الأمر الذي جعلنا نكتفي بالإشارة إلى أهمها:

- أن المواقف الدولية والإقليمية التي هبت على بلدان الربيع العربي، قد بددت مسار أحداثه وشتتها، وأخذته إلى طرق أخرى، إلا أنه لا يمكن تجاهل المكتسبات والإنجازات التي أضافتها هذه الأحداث لوعي المجتمعات في المنطقة العربية.

كل هذه الأدبيات السالفة الذكر، ساهمت في توجيه دراستنا من خلال تحديد مسارها ونتائجها وذلك انطلاقاً من بنائها المنهجي وطبيعة الأفكار التي تحملها، غير أن الاختلاف بين دراستي ومختلف هذه الدراسات يكمن في الغياب والتجنب الواضح لمفهوم التغيير السياسي والأطر النظرية الخاصة به في حقل العلوم السياسية، وهو ما تم تناوله في المحور الأول من هذه الدراسة.

¹ - مؤسسة الفكر العربي، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير أربع سنوات من الربيع العربي، (بيروت: العدد السابع، 2014).

كما أن هناك اختلاف حول تسمية الأحداث العربية الحاصلة، إذ أن بعض الدراسات السابقة لم تكن موحدة، واستعملت عدة مصطلحات مثل الثورة، الربيع العربي، الاحتجاجات، الانتفاضات وغيرها في حين استخدمنا في دراستنا مصطلح الحراك الشعبي لأننا نعتقد بأنه التعبير المناسب الذي يتطابق مع الواقع العربي الحاصل.

والاختلاف الآخر يكمن حول طبيعة الحراك الشعبي، في الدراسات السابقة كان هناك تضارب واضح حول خلفيات هذا الحدث، فمنها من ركز على العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية الداخلية، ومنها من ركز على ما يسمى بنظرية المؤامرة، لتأتي دراستنا لتجمع بين السببين بحكم أن كلا الطرحين يحمل في طياتها أدلة وأوصاف منطقية.

بالإضافة إلى ذلك هناك اختلاف جوهري، يتمثل في العوامل التي أعاققت مسار التغيير السياسي العربي، هناك من الدراسات السابقة من رجح كفة العوامل الداخلية على الخارجية، وهو ما يختلف مع دراستنا التي ترى أن للعوامل الخارجية إلى جانب العوامل الداخلية تأثير كبير على مسار التغيير في البلدان العربية عبر مختلف المراحل الانتقالية.

وعلى خلاف بعض الأدبيات السابقة، قمنا بدراسة معمقة وتفصيلية لأربعة حالات مختلفة هي تونس، مصر، ليبيا، وسورية، وذلك من خلال تقييمها، واستخلاص الدروس والعبر، ومحاولة وضع سيناريوهات مستقبلية لكل حالة.

● إشكالية الدراسة:

انطلقت موجة الاحتجاجات الشعبية في عدد من البلدان العربية مع نهاية عام 2010 وبداية عام 2011، بهدف التغيير أو الإصلاح على الأقل، ونجحت بعض هذه الاحتجاجات في إسقاط رؤوس أنظمتها، ودخلت في مراحل انتقالية ظن فيها الجميع أن المجتمعات العربية ستتحرك بعد عقود من الحكم الاستبدادي، غير أن ذلك الظن قد خاب واصطدم بصعود نخب جديدة إلى السلطة تعثرت في إدارة المرحلة، وبروز أشكال مختلفة من الفوضى والعنف والانقسام التي اجتاحت الكثير من البلدان العربية.

وبعد كل ذلك الإخفاق نطرح الإشكالية التالية:

❖ لماذا عجز الحراك الشعبي الذي شهدته المنطقة العربية في تأسيس نظم ديمقراطية حقيقية

مفروضة بإرادة شعبية ونابعة من البيئة الداخلية؟

وتندرج تحت الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية التالية:

- فيما تكمن إشكالية تحديد مفهوم التغيير السياسي في أدبيات العلوم السياسية ؟
- ما طبيعة الحراك الشعبي في المنطقة العربية، وهل كان "الربيع العربي" ثورة ؟
- ما هي ملامح وحدود التغيير السياسي في واقع الأنظمة السياسية العربية ؟
- لماذا لم تفقد بعض الأنظمة التسلطية العربية المناعة ضد الحراك الشعبي ؟
- لماذا تحول الحراك الشعبي العربي من فرصة سياسية إلى أزمة وفوضى وحروب داخلية ؟
- ما هي أبرز العوائق الداخلية والخارجية التي عملت على إفشال مسار التغيير السياسي العربي؟
- هل ثمة من مستقبل ممكن للتغيير السياسي في المنطقة العربية بعد حقبة الحراك ؟

● حدود المشكلة:

الحدود الموضوعية: لقد تناولت هذه الدراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالتغيير السياسي العربي بعد الحراك الشعبي، وتسلط الضوء على أبرز عوائقه.

الحدود المكانية: تمثلت الحدود المكانية لهذه الدراسة في المنطقة العربية التي شهدت الحركات الاحتجاجية مع التركيز على حالات تونس، مصر، ليبيا، سورية.

الحدود الزمنية: تم وضع حدود مشكلتنا الزمنية انطلاقاً من فترة قيام الحراك الشعبي، وعليه حددنا الإطار الزمني للدراسة في الفترة الممتدة من نهاية عام 2010 وبداية عام 2011 إلى غاية عام 2019.

● فرضيات الدراسة:

للبحث في هذه الإشكالية التي تطرحها الدراسة، وللإجابة على مختلف الأسئلة المتفرعة عنها قمنا باقتراح الفرضيات التالية:

- أكد الحراك العربي قدرة النظم التسلطية العربية على إعادة إنتاج وتجديد نفسها.
- أكدت تجارب الحراك الشعبي انتقال المجتمعات العربية من البحث عن الديمقراطية إلى البحث عن الدولة.
- يعتبر العامل الخارجي عاملاً حاسماً في فشل التغيير السياسي بعد أحداث الحراك الشعبي العربي.
- للصراعات الإيديولوجية وطبيعة العلاقات المدنية العسكرية العربية ارتباط وثيق بفشل مسار التغيير السياسي بعد الحراك الشعبي.

- مستقبل التغيير السياسي مفتوح على عدة احتمالات أبرزها تأجيل مشروع بناء دول قوية ديمقراطية.

• الإطار النظري للدراسة:

استعنا في دراستنا بجملة من النظريات العلمية التي تساعدنا على فهم وتفسير الظاهرة محل الدراسة وأهمها:

- نظرية النخبة (*Elite theory*):

عبر العديد من الباحثين النخبويين عن عدم اكتراثهم باحتمال حدوث تغيير سياسي حقيقي إذ إنهم يعتقدون أن النخب تحتفظ بأفضل البطاقات في اللعبة السياسية، كما يمكن أن تحقق تلك النخب الاستقرار السياسي عبر الهيمنة الأيديولوجية، والتنظيم المحكم لمجموعة أصغر ذات مصادر اقتصادية ومكانة اجتماعية أكبر، ويرى كل من الأستاذين باريتو *V.Pareto* وموسكا *G.Mosca* إمكانية حدوث دورات من التغيير الظاهري الواضح تؤدي إلى تغيير في رؤوس الأنظمة السياسية، وليس إلى تغيير الحقيقة الأساسية لهيمنة النخبة الجوهرية، ويصف باريتو هذه التغييرات بدورات تحكم فيها الأسود باستخدام القوة، ثم يخلفها الذئاب الذين يمارسون الحكم من خلال المكر والخداع، بينما يتوقع موسكا إمكانية تولي قادة شعبيين السلطة باسم الديمقراطية، إلا أنه يرى أن هذه العملية عملية تضليلية، لأن القيادة الجديدة ستحكم لا محالة بالطريقة التي تقتضيها مصالحها الخاصة.¹

تساعدنا هذه النظرية على فهم دور النخب السياسية والعسكرية والدينية وغيرها في مسار التغييرات السياسية العربية، خاصة في ظل ارتباط هذه النخب بالبيئة الخارجية، ذلك أن الحراك الشعبي الذي وقع أدى في الكثير من الحالات العربية إلى إيجاد بيئة محفزة ومثالية لتفاقم التدخلات الخارجية، وما تحمله هاته التدخلات من إملاءات وضغوطات وأجندات خطيرة أثرت على مسار التغيير السياسي بالمنطقة، وأنتجت ظاهرة إعادة إنتاج التسلطية وعدم الاستقرار المتزايد، ومعه مخاطر الحرب والفوضى والتفكك.

- نظرية الدولة الريعية (*Rentier state theory*):

هي واحدة من المساهمات النظرية الرئيسية في دراسات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنيت هذه النظرية على سلسلة من الدراسات التي ظهرت في الغالب عام 1980 بعد الطفرة النفطية في العقد الماضي، وكان هدف هذه النظرية في البداية تفسير استمرار التخلف في الدول المصدرة للنفط على الرغم من الإيرادات الكبيرة المحصلة.

¹ - ستيفن دي تانسي، أساسيات علم السياسة، تر: محي الدين حميدي، دمشق: دار الفرقد للنشر، 2016، ص 168.

وتقوم هذه النظرية على جملة من الافتراضات أهمها¹:

- الاعتماد على الربيع بشكل مطلق يؤدي إلى تدهور العلاقة بين الدولة والمجتمع، حيث تدفع عائدات النفط، إلى زيادة مركزيتها ليقصر دورها الأساسي على توزيع أرباح الإيجار بين السكان المحليين (توفر السلع، والخدمات العامة)، ما جعل هذه الدول تسمى بالدول التوزيعية، كما يتم توزيع الربيع النفطي من خلال العمل العام، واستحقاقات الرعاية الاجتماعية والإعانات والقروض بدون فوائد، كما هو الحال مع دول الخليج العربي، وقد ساعدت هذه السياسات التوزيعية هذه الدول على توطيد السلطة في عملية تكوين الدولة، وساعدت أموال النفط قادة الدول الريعية على مواجهة تحديات الفئات الاجتماعية، وزراعة الولاء.

- إن قلة الضرائب في الدول الريعية، ترجم إلى قلة المشاركة السياسية، الأمر الذي جعل الدولة مستقلة عن المجتمع، ولا تتردد في إنشاء شبكات المحسوبية (*clientelistic*) عن طريق شراء الولاء الصريح، بدلاً من التفاوض مع الشعب، كما ساعدت سياسات التوزيع الدول إلى تعزيز الهياكل التقليدية، فالأنظمة في العراق وليبيا مثلاً تم بناؤها على أساس الانتماءات القبلية، والإقليمية، والعائلية، من خلال سياسات توزيعها، حيث تشكل هذه الهياكل أهم الروابط بين الدولة والمجتمع.

وأثارت الانتفاضات التي بدأت في تونس، وامتدت إلى دول عربية أخرى مصر وليبيا وسورية وغيرها مسألة أهمية استمرار نظرية الدولة الريعية والمناقشات حولها، حيث أنه في اثنين فقط من الدول الريعية هي البحرين وليبيا فقد كانت هناك انتفاضات واسعة النطاق، انتهت من خلال التدخل الخارجي، واحدة لدعم النظام والآخر ضدها أما باقي الدول الريعية التي شهدت احتجاجات محدودة كانت قادرة على الحفاظ على الاستقرار.²

تساعدنا نظرية الدولة الريعية على تفسير استمرارية النظم التسلطية بعد الحراك العربي، وكيف تم الالتفاف عليه واحتواؤه، كما تساعدنا النظرية كذلك على فهم بداية الحراك من أنظمة جمهورية بينما مازالت الأنظمة الملكية تستعصي عليه (الخليج العربي).

¹ - Meliha Benli Altunisik, "Rentier State Teory and the Arab Uprisings: An Appraisal", *Uluslararası Iliskiler*, vol 11, No 42, summer 2014, p 76-79.

² - *op cit* , p 84.

• مناهج الدراسة:

ما هو معروف أن تطور العلوم مرتبط بتطور المناهج، وهنا يقول ديكرت أن المنهج (*Methodologie*) هو الطريق الذي ينبغي على العقل أن يتبعه للوصول إلى الحقيقة.¹

كما يعد المنهج الذي يعتمد عليه الباحث في دراسته بمثابة المرشد الذي يسترشد به للوصول إلى النتائج والأهداف المراد تحقيقها، وذلك عن طريق توظيف المنهج وخطواته، وبالتالي يجب أن يتطابق المنهج مع موضوع البحث.²

وبناءً عليه يمكن أن نقول أن اختلاف موضوعات البحث هو من يحدد المناهج التي تصلح للبحث عن حقيقتها من قبل الباحثين، والذين يمكن أن يتبعوا مناهج علمية مختلفة، ونظرًا لطبيعة موضوعنا استخدمنا المنهج التاريخي، والمنهج المقارن، ومنهج دراسة الحالة.

- المنهج التاريخي:

وهو المنهج الذي يستند إلى الأحداث التاريخية في فهم الحاضر والمستقبل، إذ لا يمكن فهم وإدراك أية حالة سياسية، إلا بالعودة إلى جذورها التاريخية، وتطورها سواء كانت حالات سلبية أو إيجابية، ومن ثم استنتاج أفكار أو بناء تصورات جديدة، وتقديم تعميمات يمكن استخدامها بشكل صحيح، ويقول الأستاذ هارولد لاسكي *Harold Laski* أن دراسة السياسة هي جهد نبذله لتقنين نتائج الخبرة التي يشهدها تاريخ الدول.³

ساعدنا هذا المنهج على تتبع الأحداث السياسية التي مرت بها المنطقة العربية قبل وبعد الحراك والتي كان لها تأثير مباشر على مسار التغيير السياسي، مع تحديد الأسباب الكامنة وراء تلك التطورات والتغيرات.

- المنهج المقارن:

أصبحت معظم الدراسات المعاصرة في العلوم السياسية على وجه الجملة تعتمد هذا المنهج حيث تجري المقارنة بين نظامين سياسيين، أو عهدين أو مرحلتين أو سلوكيين لصناع قرار دولتين أو سياستين خارجيتين، أو بين منطمتين دوليتين أو إقليميين، أو بين مؤسستين في نظامين سياسيين أو بين مؤسستين

¹ - محمد بابا عمي، مقارنة في فهم البحث العلمي، ط1، دمشق: دار وحي القلم، 2014، ص 25.

² - طه حميد حسن العنكي، نرجس حسين زابر العقابي، أصول البحث العلمي في العلوم السياسية، لبنان: منشورات ضفاف، 2015.

³ - قحطان أحمد الحمداني، المدخل إلى العلوم السياسية، ط1، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012، ص 83.

في نظام سياسي واحد، أو نظامين سياسيين، وما إلى ذلك، تعتمد المقارنة على تشخيص أوجه التشابه والاختلاف بين الموضوعين المقارن بينهما ولا تصلح المقارنة بين طرفين متشابهين بشكل كلي، أو مختلفين بشكل كلي.¹ ساعدنا هذا المنهج على إبراز الفروقات الجوهرية بين مختلف البلدان العربية، واستخلاص عوامل النجاح والتعثر والاستفادة منها.

منهج دراسة الحالة:

يقوم هذا المنهج على جمع بيانات ومعلومات كثيرة وشاملة عن حالة فردية واحدة، أو عدد محدود من الحالات، وذلك بهدف الإحاطة الشاملة بالظاهرة محل الدراسة وما يشبهها من ظواهر، حيث تجمع البيانات عن الوضع الحالي للحالة المدروسة، وكذلك عن ماضيها وعلاقتها من أجل فهم أعمق وأفضل للمجتمع الذي تمثله.² وقع اختيارنا على هذا المنهج لأنه ساعدنا في دراسة أربعة حالات مختلفة تونس مصر، وليبيا وسورية، الأمر الذي أدى إلى معرفة مسارات ومحصلات التغيير السياسي فيها.

● محاور الدراسة:

جاءت هذه الدراسة في أربعة فصول كاملة، يتناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري للتغيير السياسي، تضمن هذا الفصل أربعة مباحث كاملة، في المبحث الأول تم تناول إشكالية مفهوم التغيير السياسي في أدبيات العلوم السياسية، وفي المبحث الثاني أشرنا إلى أبرز العوامل الداخلية الخارجية الدافعة لحدوث عملية التغيير السياسي، أما في المبحث الثالث فقد تم التطرق إلى أنواع التغيير السياسي وتصنيف عملياته، وفي المبحث الرابع والأخير من هذا الفصل تناولنا أهم المداخل النظرية لدراسة التغيير السياسي في علم السياسة.

أما الفصل الثاني، فكان تحت عنوان الحراك الشعبي وملامح التغيير في واقع الأنظمة السياسية العربية تضمن هذا الفصل دراسة في واقع الأنظمة السياسية العربية قبل الحراك في المبحث الأول، كما تطرقنا في المبحث الثاني إلى موقف الأنظمة السياسية العربية تجاه الحراك، أما في المبحث الثالث فقمنا بدراسة استجابات النظم السياسية العربية تجاه الحراك الشعبي، وفي المبحث الأخير تم التطرق إلى تداعيات التغيير السياسي في المنطقة العربية على الساحة الداخلية والخارجية.

¹ - محمد بابا عمي، مرجع سابق الذكر، ص 85.

² - رجي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000، ص 46.

في الفصل الثالث تم دراسة أبرز عوائق التغيير السياسي في مرحلة الحراك الشعبي وما بعدها، والمتمثلة في إشكالية حسم الصراع حول هوية الدولة وطبيعة السلطة بين السياسي والعسكري وذلك في المبحث الأول، ليأتي المبحث الثاني بعنوان الحراك الشعبي وإعادة إنتاج التسلطية في المنطقة العربية، وبعده يأتي المبحث الثالث الذي يعالج مسألة الحراك الشعبي وأزمة التغيير من البحث عن الديمقراطية إلى البحث عن الدولة، وفي المبحث الرابع. والأخير تم دراسة المعارضة السياسية العربية وخفايا إخفاقها في طرح النموذج البديل والمناسب عبر مختلف المراحل الانتقالية لإنجاح عملية التغيير.

أما الفصل الرابع، فكان عبارة عن دراسة معمقة وتفصيلية لأربعة دول شهدت الحراك الشعبي من خلال أربعة مباحث، تونس، مصر، ليبيا، وسوريا.

● تحديد المصطلحات:

- التغيير السياسي: يقصد بالتغيير السياسي انتقال المجتمع بإرادته من حالة سياسية واجتماعية واقتصادية محددة إلى حالة أخرى جديدة وأكثر تطوراً.

- التحولات الجديدة: نقصد بالتحولات الجديدة جملة الأحداث والتغيرات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية في إطار ما يعرف بالحراك الشعبي، بدأ من تونس في ديسمبر 2010، وامتد إلى بقية الدول العربية عام 2011 عبرت عنه مجموعة من الانتفاضات والمظاهرات الشعبية الحاشدة، التي تتطلع إلى العيش الكريم والحرية وفتح الفرص الاقتصادية، وتغيير النظام السياسي، وإنهاء الفساد.

● صعوبات الدراسة:

تأتي صعوبة دراسة التغيير السياسي في المنطقة العربية من ناحيتين، ناحية تتعلق بصعوبة تحديد مفهوم التغيير السياسي في العلوم السياسية، والناحية الأخرى كون أن المجتمعات العربية لا تسير على وتيرة واحدة في تغييرها السياسي، ولا بطريقة متشابهة مع بعضها البعض، فكل حالة لها خصائصها التي تميزها عن غيرها من التجارب الأخرى.

بالإضافة إلى ذلك، تداخل العوامل الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والدينية في الظاهرة محل الدراسة، إلى جانب العوامل الخارجية، كلها شكلت صعوبة البحث في البداية، وشتت ذهنية الباحث نتيجة اختلاف رؤى وزوايا تناول الموضوع من قبل الدراسات الخاصة بالتغيير السياسي العربي.

الفصل الأول

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للتغيير السياسي.

ينتمي هذا الفصل إلى المساهمة في الجهد الأكاديمي، الذي يهدف إلى تحديد المصطلحات والإشكالات المتعلقة بالحدود المفاهيمية للتغيير السياسي في مجال العلوم السياسية والاجتماعية بصورة عامة، وذلك من خلال دراسة مفهوم التغيير السياسي بداية من المعاني اللغوية، ثم تناول الدلالات المعرفية للمصطلح، وصولاً إلى تحديد المفاهيم المرتبطة به مثل: التحديث، والتنمية السياسية، التحول السياسي والإصلاح السياسي، والثورة، ثم محاولة تحديد العوامل الداخلية والخارجية الدافعة لحدوث عملية التغيير السياسي مع الإشارة إلى أهم متطلباته، وبعدها إلقاء الضوء على أنواع عمليات التغيير السياسي وتصنيفاتها وفي الأخير تناول أهم المداخل النظرية لدراسة التغيير السياسي في أدبيات العلوم السياسية.

المبحث الأول: إشكالية تحديد مفهوم التغيير السياسي وأهم المفاهيم المرتبطة به.

شهد حقل العلوم السياسية في السنوات الأخيرة تزايداً ملحوظاً في الاهتمام بقضايا التغيير السياسي وخاصة في المنطقة العربية، والذي كان نتاج الحراك الشعبي أو ما سمي بـ"الربيع العربي والثورات العربية"، ومعه ازدادت الحاجة إلى ضبط المفاهيم الأساسية والأطر النظرية المرتبطة بموضوع التغييرات السياسية.

المطلب الأول: العلوم السياسية والتغيير السياسي وصعوبة تحديد مفهومه.

ما إن اندلع الحراك الشعبي العربي، حتى كثر الكلام عن التغيير السياسي وأصبح من المصطلحات الأكثر تداولاً على مستوى الدوائر الإعلامية، ومحوراً للدراسات والنقاشات الفكرية والسياسية المعاصرة ورغم شيوع مصطلح التغيير السياسي في حقل الدراسات السياسية، إلا أن المتعمق في أغلب الأدبيات التي تناولته يقف على حقيقة مفادها عدم تطرقها لمفهومه بصفة مباشرة وواضحة، وهذا عكس مصطلح التغيير الاجتماعي في حقل العلوم الاجتماعية، مما جعل منه مفهومًا غامضًا، وهذا يمثل في نظرنا أحد أهم المشاكل التي واجهتنا، وجعلتنا نجد صعوبة في تحديد مفهوم دقيق له.

- العلوم السياسية والتغيير السياسي: تشكل عملية التغيير السياسي في أدبيات العلوم السياسية، تحدي للباحثين والمهتمين بفهم وتفسير الظواهر السياسية، فما هو معروف أنه من السهل فهم عملية الاستمرار والاستقرار السياسي بدلاً من التغيير، فهو في الواقع من أكثر المواضيع التي تشكل تحدياً لعلم السياسة.¹

¹ - *Giliberto Capano, Political change and Policy change: some notes on the role of leadership as a theoretical and empirical problem, Paper presented at the XXI IPSA World Congress of Political Science 12-16 September 2009, p 2.*

فالتغيير هو مشكلة بالنسبة للعلوم الاجتماعية بصفة عامة، فعلماء الاجتماع على سبيل المثال أشاروا إلى قلة المعرفة التي تتعلق بالتغيير الاجتماعي، حيث يرى الأستاذ دون مارتنديل *Don Martindalle* أن نظرية التغيير الاجتماعي هي أضعف فرع في النظريات الاجتماعية، وقد أعرب علماء اجتماع آخريين عن وجهات نظر مماثلة، ومع ذلك، وعلى عكس من علماء السياسة يبقى علم الاجتماع أحسن حالاً نسبياً بالمقارنة مع إهمال العلوم السياسية لنظرية التغيير السياسي.¹

فظاهرة التغيير السياسي لم تحظى بالاهتمام المبكر من قبل علماء السياسة، وكان لعلماء الاجتماع السابق في البحث بظاهرة التغيير الاجتماعي، وبرر الأستاذ دافيد استون *David Easton* في عام 1953 سبب عدم الاهتمام إلى طبيعة البحث السياسي الذي ركز على دراسة الأوضاع الراهنة وأهمل التغيير السياسي، أما الأستاذ تالكوت بارسونز *Talcott parsons* فقد برر الأمر من زاوية أن علم السياسة يدرس التغيير داخل النظام مثل التغيرات في قوة الأحزاب السياسية أو البرلمان، وهذا كله راجع إلى أن الاهتمام كان منصباً على دول لم تعاني من مشكلة التغيير السياسي، لكن مع تطور البحث في مجال التحديث والتنمية السياسية، بدأ الاهتمام بنظريات التغيير السياسي من قبل علماء السياسة، وأبرزهم الأستاذ صامويل هنتنجتون *Samuel Huntington* عام 1968 في كتابه النظام العام السياسي في مجتمعات متغيرة.²

ونشير إلى ما طرحه الأستاذ جان ماري دانكان *Jean Marie Duncan* في كتابه علم السياسة حين قال: لكي ننهي هذه النظرة لبعض المفاهيم الشهيرة بما فيها من صعوبات ومآسي والتي يبدو أن فعاليتها الفكرية مشبوهة، ينبغي الإشارة لمفهوم التغيير السياسي.³

وفي نظرنا فإن هذه المقولة النقدية تعكس أن هناك إشكال كبير في مصطلح التغيير السياسي، سواء على المستوى الاصطلاحي أو على المستوى النظري.

وأضاف الأستاذ دانكان *Duncan* عند حديثه عن نظريات التغيير السياسي بعبارة واضحة صريحة أنها فاشلة بشكل عام، فهي انطلقت من أمثلة خاصة، الأمر الذي جعل من هذه النظريات غير جديرة بأن تأخذ بالحسبان عمومية الحالات، وبالتالي أصبحت قيمتها التنبؤية شبه معدومة، وعند طرحه لبعض

¹ -Samuel p. Huntington, *the change to change modernization, development and poliitics, comparative politics*, vol 3, no 3, April 1971, p283.

² - سداد مولود سبع، " الإخوان المسلمون وتغيير النظام السياسي في مصر"، مجلة دراسات دولية، العدد 58، جويلية 2014، ص 60.

³ - جان ماري دانكان، علم السياسة، تر: محمد عرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1997، ص 165.

الخطوط الكبرى والعامة للنظريات المتعلقة بالتغيير السياسي، أكد بأنه يعرج عليها بسبب شهرتها وليس بسبب نجاحها.¹

وهذا ما ذهب إليه الأستاذ سميث *B.C Smith* في كتابه كيف نفهم سياسات العالم الثالث نظريات التغيير السياسي والتنمية، عند حديثه عن التنمية السياسية مع أعمال هنتنجتون *S.huntington* ألوند *G.Almond* وباول *C.Powel*، ولوسيان باي *L.Bye* في حديثهم عن التغييرات الأساسية التي تحدث عندما يصير مجتمع ما أكثر تقدمًا سياسيًا، رابطين التنمية السياسية بالمساواة السياسية، والقدرة الحكومية بالتمايز المؤسسي، والاستقلال الذاتي والعلمنة الثقافية والتمايز الهيكلي، والعقلنة والاندماج القومي، والدقطة والتعبئة، حيث كان التشديد على إعداد نماذج مختلفة لأنماط النظام السياسي، وليس لمختلف أنماط التغيير من نظام سياسي إلى آخر.²

ورأى الأستاذ دنكان كذلك أن المشكلة في أن التنمية السياسية نظر إليها على أنها معطى *given* وعندئذ كان ينبغي ربط المعاني بالمفهوم، ومن هنا كثرت التعاريف، ولم يعطى أي تفسير للقوى التي يجب أن تدفع المجتمعات على درب التنمية، والحقيقة أن الافتقار إلى اتفاق بشأن ماذا تعني التنمية السياسية في الواقع، جعل من المستحيل طرح نظرية للتغيير السياسي، وعندما جرى الاعتراف في نهاية المطاف بأوجه قصور نظرية التنمية السياسية في حل مشكلة تفسير التغيير السياسي، تخلى المنظرون عن محاولة التنبؤ باتجاه التغيير، وركزوا بدلاً من ذلك على العلاقات بين المتغيرات النوعية الدالة على التنمية التي حددها المنظرون وعلى سبيل المثال ركز هنتنجتون على أسباب الاستقرار السياسي في أي مجتمع مهما كان متقدمًا مشيرًا إلى المشاركة والمأسسة السياسية.³

عمومًا تذهب نظريات التنمية السياسية إلى أن عملية الانتقال تسير دائمًا وفق طريق أحادي من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث، فالتنمية السياسية عبارة عن تحولات متتالية تقود إلى نتيجة معروفة مسبقًا، كعملية غائية هدفها الوصول إلى الديمقراطية، إلا أن الأستاذ فرانسو بوريكو *Francois Borico* يستبعد تتبع الدول النامية مسار الدول الغربية في كل مراحلها، فلا شيء يمنع اختزال المراحل، وابتكار بديلاً آخر للتنمية، لأن المجتمعات الإنسانية قادرة على تحقيق التراكم والطفرة بالارتكاز على مكاسبها التاريخية

¹ - مرجع سابق الذكر، ص 165.

² - بي. سي. سميث، كيف نفهم سياسات العالم الثالث نظريات التغيير السياسي والتنمية، تر: خليل كلفت، ط1، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011، ص ص 146، 147.

³ - نفس المرجع، ص ص 147، 148.

ويرى الأستاذ آلان روكي *Allan.R* أن افتراضات النمويين أثبت الواقع خطأ إدعاءاتها، فالتحديث كانت له آثار تهميشية، حيث تغير القيم والمواقف التي أحدثت التحديث، تؤدي إلى صراع وحالات من الفوضى لعدم انسجام المعيار وخلخلة السلوكيات التي تنتج عن طريق التحديث، تتحول إلى عوامل للاختلال السياسي.¹

ويرى الأستاذ كولفري محمد أن المنظور التنموي يعاني أزمة، وهناك ضرورة ماسة في كل مكان لإعادة النظر فيه، وعليه تم اقتراح تناول التنمية السياسية في تفردا بدراسة كل نظام سياسي في إطار العلاقة الفريدة التي تربطه بالمسلسلات العامة للتغيير السياسي في زمنيها الخاصة، لأن كل تغيير سياسي يتأثر بالمحيط الذي ينشأ فيه، وبالمدة التي يستغرقها.²

إن إعادة التفكير في مفهوم التغيير السياسي قد ارتبط بظهور أطروحات جديدة، انتقدت فكرة التوجه الأحادي لنظريات التحديث والتنمية السياسية، كما انتقدت عدم قدرة هذه النظريات على تغيير حركية المشهد السياسي في البلدان النامية، الأمر الذي جعل المحللين السياسيين يتناقضون في نتائج دراساتهم وتوقعاتهم للحراك الشعبي العربي، إضافة إلى أن المقولات النظرية الجديدة اهتمت بالأحداث من دون إعطاء مضامين قيمية معيارية، فتراجعت مفاهيم التحديث والتنمية السياسية لصالح مفاهيم التحول الديمقراطي بوصفها مفاهيم أكثر قدرة على تفسير ديناميات التفاصيل التي تشهدها الأنظمة السياسية في البلدان النامية، ومنها البلدان العربية.³

وهذا ما يفسر لنا على أرض الواقع ارتباط مفهوم التغيير السياسي العربي بعد الحراك الشعبي بمفهوم الديمقراطية، حتى أن من أبرز مطالب الحراك كان التغيير من خلال إسقاط الأنظمة السلطوية، وإقامة أنظمة سياسية ديمقراطية.

¹ - كولفري محمد، "التغيير الاجتماعي والسياسي: دراسة تأصيلية نقدية للمفاهيم"، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، العدد 20، خريف 2008، ص 140.

² - نفس المرجع، ص 140.

³ - فادية المليح حلواني، "تقرير عن الملتقى الدولي الثاني لمخبر العلوم السياسية الحديثة تحت عنوان التغيير السياسي في ظل الراهن الدولي الرهانات والتحديات"، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، العدد 39، 40، صيف - خريف 2013، ص 190.

- تعريف التغيير السياسي (Definition of political change):

يشهد ميدان العلوم السياسة لبس وغموض في العديد من المصطلحات والمفاهيم، ذلك أن العديد من الإعلاميين والباحثين يستعملونها في لغتهم اليومية عند وصفهم وتفسيرهم للظواهر السياسية الموجودة. وفي سياق هذا الأمر فقدت الكثير من المصطلحات المعاني والدلالات الدقيقة لها، فتظهر كأنها مترادفات أو ذات معاني متشابهة، يمكننا استخدام الواحدة مكان الأخرى، وينطبق هذا على مفهوم التغيير السياسي.

ففي الواقع هناك اختلافات، وتضاربات واضحة في الآراء بين العديد من الباحثين في علم السياسة حول هذا المفهوم، فهناك من يعتبره إصلاحًا وتجديدًا، فيما يرى آخرون أنه تحول، والبعض الآخر يراه ثورة وغيرها، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فهناك من يرون بأن التغيير السياسي يكون دائمًا نحو الأفضل والأحسن من خلال انتقال النظم السياسية من الاستبداد إلى الديمقراطية، فيما يرى البعض أن التغيير السياسي قد يكون إيجابيًا كما قد يكون سلبي يؤدي إلى التراجع، وإلى احتمالات سيئة وغير مرغوب فيها قد تجعلنا نطالب أو نرغب بالعودة إلى الوضع السابق.

وعليه سنحاول في هذا المحور إلقاء الضوء على مجموعة من التعريفات بهدف صياغة تعريف معين للتغيير السياسي، يكون بمثابة مدخلًا منطقيًا لفهم الظاهرة موضوع البحث والإحاطة بها.

إن التغيير ظاهرة طبيعية تخضع لها جميع مظاهر الكون وشؤون الحياة المختلفة، وواضحة في كل مناحي الحياة السياسية والاجتماعية، وهذا ما أدى ببعض المفكرين إلى القول بأنه ليس هناك مجتمعات ولكن الموجود تفاعلات وعمليات سياسية واجتماعية في تغير دائم وتفاعل مستمر، وقديمًا قال الفيلسوف هيرقليطس *Hericaltus* أن التغيير قانون الوجود، والاستقرار موت وعدم، وأضاف قائلاً: "أنك لا تنزل البحر مرتين فإن مياه جديدة تجري من حولك أبدًا".¹

التغيير لغة في المعجم الوسيط يعني جعل الشيء على غير ما كان عليه، تقول غيرت داري إذ بنيتها بناء غير الذي كان²، تغيير الشيء عن حاله تحول غيره، أي حوله وبدله كأنه جعله غير ما كان عليه فالتغيير من باب التفعيل إحداث شيء لم يكن قبله، والتغيير من باب التفاعل انتقال الشيء من حالة إلى حالة أخرى، وذكر أهل اللغة أيضا أن للتغيير معنيين أو وجهين، أحدهما لتغيير صورة الشيء دون ذاته

¹ - دلال ملحس استيتية، التغير الاجتماعي والثقافي، ط2، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2008، ص 19.

² - مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط4، مجمع اللغة العربية: مكتبة الشروق الدولية، 2004، ص 668.

والثاني لتبديله بغيره، الأول أي التحول من حال إلى حال وهذا يدل على بقاء عين الشيء ولكن طراً تغيير على حال الشيء، والمعنى الثاني التبديل بمعنى استبدال عين الشيء أو ذاته بأخرى.¹

وفي خضم تدافع المفاهيم، واختلاف الآراء دعمتنا الحاجة إلى التركيز على الفرق بين مفهومي التغيير والتغير، المفهوم الأول جاء في اللغة الإنجليزية بمعنى *change*، أما التغير فجاء بدلالة *changeability* لهذا يقترب التغيير *change* من التغير *Mutation* من الناحية الاصطلاحية، لكنه في الواقع يختلف من الناحية اللغوية، فالتغير هو مسألة غير إرادية الحدوث عكس التغيير التي هي مسألة إرادية الحدوث أي أن التغيير هو سلوك واعى للتأثير في سير التغير فتشابه مع التبدل، وكذلك اقترب من معنى التحول *Conversion* أي التغير من حال إلى حال، فالتغيير يختلف عن التحويل، كما واقترب من الانتقال *Transition*، والتطور *innovation* والتي تستخدم بشكل تبادلي.²

والتغيير اصطلاحاً يعرف بأنه انتقال المجتمع بإرادته من حالة اجتماعية محددة إلى حالة أخرى أكثر تطوراً، كما يعرف في العلوم الاجتماعية كذلك على أنه التحول الملحوظ في المظهر أو المضمون إلى الأفضل³، كما أن التغيير من حال إلى حال لا يعني بالضرورة أن الحال المغير أسوأ من المغير إليه، ولا أن المغير إليه أفضل من المغير.⁴

ومما سبق يمكن القول بأن التغيير السياسي عملية إرادية تنبع من رغبة وسلوك واعى للتأثير في مجريات سير الأحداث الحاصلة، أما التغيير السياسي فهو مسألة مفروضة، وغير إرادية الحدوث.

ويعتبر التغيير السياسي مفهوماً عاماً حيادياً غير قيمي، حيث أكد الأستاذ فيريل هيدي *Ferel* أن *heady* مصطلح التحديث والتنمية السياسية يشيران إلى التطور نحو نموذج واحد يتمثل في الديمقراطية الغربية، لذلك فإن التغيير يعتبر أكثر حيادية، والذي يترك المجال للبحث مفتوحاً فيما يتعلق بالاتجاه الذي تأخذه التغييرات السياسية، بدلاً من أن نغلق باب البحث بتعريف محدد للمصطلح.⁵

¹ - أديب فايز الضمور، فقه الإصلاح والتغيير السياسي، ط1، عمان: دار المأمون للنشر والتوزيع، 2010، ص ص 22، 23.

² - حازم حمد موسى الجنابي، إدارة التغيير الاستراتيجية الأمريكية الشاملة أنموذجاً، ط1، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2014، ص 47.

³ - محمد علي رجب، مستقبل التغيير السياسي في الشرق الأوسط الجديد (تحليل تاريخي - سياسي - إقليمي)، ط1، القاهرة: دار التعليم الجامعي، 2015، ص 295.

⁴ - عزت السيد أحمد، "القيم بين التغير والتغيير المفاهيم والخصائص والآليات"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد الأول والثاني، 2011، ص 607.

⁵ - بومدين طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا وإشكاليات، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص ص 16، 15.

ويشير البعض إلى مفهوم التغيير السياسي على أنه مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما، بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو دول عدة، كما يقصد به الانتقال من وضع استبدادي إلى وضع ديمقراطي، ويتسم مفهوم التغيير السياسي بنوع من الشمولية والاتساع فالتغيير السياسي السلمي قد يطلق عليه مصطلح إصلاح، ويمكن اعتباره مرادفًا للتغيير الدستوري أو لإعادة بناء التأثير السياسي داخل المجتمع.¹

وعُرف التغيير السياسي كذلك بأنه حصول نظام سياسي على قدرة جديدة، والتغييرات المرتبطة بتلك القدرة في الثقافة، والهيكلي السياسي²، وهناك أيضًا من عرّف التغيير السياسي بأنه تلك العملية التي تحدث نتيجة ثورات وهزات سياسية واجتماعية، تتغير معها كل بنى المجتمع³، فالتغيير السياسي يصاحب مفهوم الثورة التي تصاحب ميلاد كل مرحلة جديدة في الحياة السياسية، وهو كل تغيير كيني أو نوعي أو عميق، بشرط يكون حاسم النتائج.⁴

فيما يعتقد البعض الآخر أن مهمة التغيير السياسي ليست سهلة، ولا ميسورة لأنها تكون أشبه بزلال سيعيد حرث التربة السياسية، وهذا من شأنه تغيير مواقع جماعات السلطة وأصحاب النفوذ والنخب المسيطرة، فالتغيير عملية مجتمعية شاملة من شأنها لو تمت إعادة الصياغة الكاملة للمجتمعات بما يتفق مع معايير الدولة الحديثة التي شهدتها القرن العشرون.⁵

فالتغيير السياسي يتضمن التعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو سيء، ولاسيما في ممارسات وسلوكيات مؤسسات فاسدة أو متسلطة أو مجتمعات متخلفة أو إزالة ظلم أو تصحيح خطأ.⁶

والتغيير السياسي من وجهة نظر بعض الباحثين والمختصين بالشأن السياسي، يفهم على أنه عملية شاملة تهدف إلى تحقيق المصلحة العليا للأمة، لا سيما أن التغيير هو بناء توجهات ووقائع تتعلق بالبيئة الاجتماعية، والفكرية، والاقتصادية، والسياسية، ومنظومات فكرية واجتماعية، واعتبر البعض أن التغيير

¹ - محمد علي رجب، مرجع سابق الذكر، ص 295.

² - بي. سي. سميث، مرجع سابق الذكر، ص 127.

³ - سعيد حسين عبدولي، "سوسيولوجيا الثورات العربية من خلال الثالوث الزمني محاولة تحليلية إستشرافية لمظاهر التغيير"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 19، جوان 2015، ص 223.

⁴ - إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات عصر العولمة (مصطلحات سياسية واقتصادية واجتماعية، ونفسية وإعلامية)، القاهرة: الدار الثقافية للنشر والتوزيع، 2006، ص 140.

⁵ - السيد يسين، ثورة 25 يناير بين التحول الديمقراطي والثورة الشاملة، القاهرة: الدار المصرية، 2011، ص ص 360، 361.

⁶ - محمد علي رجب، مرجع سابق الذكر، ص 301.

السياسي بدلالة التجديد، والتجديد لدى أصحاب هذا الرأي هو عملية شاملة تستوجب مشاركة الجميع في مواقفهم وإمكاناتهم المتاحة، ويرى آخرون أن التغيير يعني الانتقال من الموضوعات التي بدأت تشكل بصورة محددة، وهو بهذا المعنى يفيد التبدل، وهو يحدث نتيجة الحاجات الضرورية بالنسبة للجماعات في الدولة سواء بسبب نشوء قوة اجتماعية جديدة، أو حدوث ظروف تقتضي القيام بالتغيير السياسي.¹

إن مفهوم التغيير السياسي مفهوم له علاقة بكافة جوانب الحياة السياسية، فهو لا يقتصر فقط على مؤسسات النظام السياسي وحدها، بل يتعداها إلى البيئة الاجتماعية والاقتصادية، بحكم العلاقة القائمة على التأثير والتأثر بين النظام السياسي والبيئة المحيطة به. فالتغيير السياسي يكون نتاج عوامل متداخلة ومتراصة، يعتمد على مدى الضغوط التي يخضع لها النظام السياسي داخليًا وخارجيًا، وعلى مدى قدرة النظام السياسي على التكيف والتأقلم معها، فضلاً على ذلك فإن التغيير السياسي يمس القيم السياسية، كما قد يمس الهياكل أو السلوكيات السياسية، وقد يكون تدريجيًا، كما قد يكون فجائيًا، وقد يكون عفويًا تلقائيًا، كما قد يكون مخططًا، وقد يكون محدودًا، كما قد يكون شاملاً، أما أدواته فقد تتخذ طابعًا سلميًا، كما قد تتخذ طابعًا ثوريًا، ومن ثم فإن تحليل التغيير يتم من عدة أبعاد وجوانب من حيث معدله ونطاقه، واتجاهاته، ومجاله، ومسبباته.²

كما أن للتغيير السياسي أسباب ونتائج وآثار مختلفة تمس الهياكل الاجتماعية برمتها، فالتغيير السياسي يطرح آثارًا تختلف من حيث مداها وعمقها تبعًا لشدة التغيير وسرعته ومدى حدته وعمقه، ولا شك أن هذا راجع إلى كون المجتمع وحدة عضوية مترابطة يتأثر فيها كل جزء، مما يطرأ على باقي الأجزاء من التغيير.³

المطلب الثاني: أهم المفاهيم المرتبطة بالتغيير السياسي.

ترتبط بعض المفاهيم مثل التحديث والتنمية السياسية، التحول السياسي، والإصلاح السياسي والثورة، بعملية التغيير السياسي، حيث تتضمن في طياتها مبادئ تغييريه تستهدف تغيير الوضع القائم للأنظمة السياسية.

¹ - عمار حميد ياسين، عبير سهام مهدي، "العوامل الداخلية والخارجية للتغيير السياسي في المنطقة العربية"، مجلة دراسات دولية، العدد 58، 2014، ص 81.

² - بومدين طاشمة، مرجع سابق الذكر، ص 17.

³ - نفس المرجع، ص 18.

- التحديث (*Modernization*): يقصد به بشكل عام التطورات التي تحدث على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي، والنمو في المجتمع الغربي، وصعود الرأسمالية، وارتباطها خاصة في القرنين 19 و20 بالنمو الحضري، وظهور المدن الكبرى في أوروبا وأمريكا. فمفهوم التحديث ارتبط بعملية التنظير لمفهوم التنمية السياسية، وقد نظر معظم كتاب التنمية السياسية الأوائل إلى التحديث باعتباره مرادف للتغريب *westernization* فالمجتمع يكون أكثر وأقل حداثة بالدرجة التي يمكن من خلالها السيطرة على الطبيعة، ويكون قادرًا على تبني مؤسسات متطورة، وثمة اتفاق بين كثير من الكتاب في الغرب أن الحدائة *Modernity* هي المحصلة النهائية لعملية التحديث، إنها بإيجاز حركة نحو الأخذ بالتكنولوجيا والتكنوقراطية في السياق السياسي الغربي. وتناول كل هنتنجتون *S.huntington* ألموند *G.Almond* وباي *L.Bye* فكرة التحديث باعتبارها عملية طويلة الأجل، للأخذ بالعلمنة والعقلانية والتمايز البنائي وقد قارن هؤلاء بين النظم السياسية الغربية، والنظم السياسية غير الغربية مستفيدين في ذلك من التباين القائم بين مفهوم التحديث التقليدي في التمييز بين أنماط السلوك.¹

ويتضمن التحديث تغييرًا في منظومة القيم الأساسية في المجتمع، إذ إنه يعني على وجه الخصوص القبول التدريجي من قبل الأحزاب السياسية والجماعات داخل المجتمع بالمعايير العالمية القائمة على الإنجاز وبال حقوق المساوية بين المواطنين إزاء الدولة، وذلك مقابل التسليم بوجود التزامات متساوية في حق الدولة.²

- التنمية السياسية (*Political Development*): ساد اعتقاد بأن مفهوم التنمية السياسية، ومفهوم التحديث بأنهما متطابقان، باعتبار أن التنمية السياسية هي مظهر من مظاهر التحديث بصفة عامة، حتى جاء الاعتراض الوحيد لهذا الاتجاه من خلال أعمال صامويل هنتنجتون *S.huntington* والرامية إلى ضرورة التمييز والتفريق بين مفهوم التنمية السياسية والتحديث السياسي، بدعوى أن الربط بين الاثنين يؤدي إلى الحد من إمكانية تطبيق مفهوم التنمية السياسية زمنيًا ومكانيًا، وذلك لأنه قد تم ربطها بمرحلة معينة من التطور التاريخي، بحيث لا يمكن الحديث عن التنمية السياسية في مرحلة ما قبل الحدائة، فالتنمية السياسية هي جزء من التنمية الشاملة، وهي تلك العملية التي يحدث بمقتضاها تغيير في القيم والاتجاهات

¹ ريتشارد هيجوت، نظرية التنمية السياسية، تر: حمدي عبد الرحمان، محمد عبد الحميد، ط1، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001، ص 232، 233.

² نفس المرجع، ص 233.

السياسية والنظم والبناءات، وتدعيم الثقافة السياسية الجديدة، بحيث يؤدي ذلك إلى مزيد من التكامل للنسق السياسي.¹

كما تعتبر التنمية السياسية أحد عمليات التغيير السياسي التي تشهدها الدول النامية أو المجتمعات الانتقالية، والتي ما يميزها هو أنها لا تزال ترتبط بالقيادة الكاريزماتية، وتسيطر على النظم السياسية السلطة التقليدية، كما أن التنمية السياسية ترجع إلى قوى عديدة في المجتمع من التعليم والتصنيع، والتكنولوجية وتطور وسائل الاتصال والأحزاب، فالتنمية السياسية ما هي إلا طريق لتحقيق الديمقراطية الكاملة.²

وما يجب الإشارة إليه هو أن التنمية السياسية لا تعني فقط النمو الاقتصادي، فهي كذلك تعني تحقيق تغيير أساسي في المجتمع، وفي طرق المعيشة، والنظم والنماذج السياسية، كما تعني اكتساب مفاهيم جديدة، إنها تعني الانتقال بالمجتمع السياسي وزرع قيم جديدة في مرحلة أقل تقدماً إلى مرحلة أكثر تقدماً.³

- **التحول السياسي (Political Transition):** تم استخدام مصطلح التحول *Transition* للإشارة إلى التغيير في النظام السياسي نحو الديمقراطية، ويعود هذا الدور الرئيسي في إدخال هذا المصطلح بهذا المعنى للأستاذ دانكورت روستو *dankwart Rustow* في مقال كتبه عام 1970 بعنوان "التحولات إلى الديمقراطية نحو نموذج ديناميكي"، وأكد روستو أن معظم علماء السياسة في عصره ركزوا على كيفية الحفاظ على الديمقراطية وتعزيزها لاسيما في شمال أمريكا وأوروبا، غير أن هذا لم يكن يساعد أو يخدم الدارسين للبلدان النامية الذين كانوا أكثر اهتماماً في ما يسميه بالسؤال الجيني *The genetic Question* للكيفية التي تأتي بها الديمقراطية إلى حيز الوجود في المقام الأول.⁴

إن مفهوم التحول السياسي يعني قدرة النظام السياسي على أن يتغير في كثير من جوانبه العديدة وكثير من أهدافه وقدرته على تغيير مؤسسته العديدة المختلفة بشكل يضمن الحفاظ على تكامل المجتمع واستقرار.⁵

¹ - ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، ط1، عمان: دار الجدلوي للنشر والتوزيع، 2004، ص ص 138، 139.

² - إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، مرجع سابق الذكر، ص ص 156، 157.

³ - مولود زايد طيب، علم الاجتماع السياسي، ط1، ليبيا: منشورات السابع من أبريل، 2007، ص ص 93، 94.

⁴ - Larry Diamond, Francis Fukuyama, "Reconsidering the transition paradigm", *Journal of Democracy*, vol 25, no 1, January 2011.

⁵ - إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، مرجع سابق الذكر، ص 117.

وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح التحديث السياسي والتنمية وغيرها من المفاهيم دائماً ما تتطلع إلى الأحسن والأفضل، في حين أن التحول السياسي قد يكون تغييراً سياسياً سلبياً، إذ يؤدي إلى تخلف شديد.¹

كما أن التحول السياسي قد يحمل في طياته مجموعة من التغييرات السياسية التي تكون حقيقية وجادة تؤدي إلى الديمقراطية، وقد تكون تغييرات شكلية أو تجميلية تؤدي إلى ظهور شكل جديد من الاستبدادية، ومن أمثلة هذا النوع ما شهدته الأنظمة السياسية العربية إلا حد الآن من تغييرات سياسية هامة حدثت نتيجة لأحداث الحراك الشعبي.

- الإصلاح السياسي (*Political Reform*): إن فكرة الإصلاح فكرة قديمة قدم الإنسانية، حيث وجد في كتابات قدماء المفكرين اليونان من أمثال أفلاطون وأرسطو الكثير من الأفكار الإصلاحية، مثل العدالة والقوانين وتنظيم المجتمع والدولة والاستقرار السياسي والتوزيع العادل للثروة وغيرها، ويمكن القول إن فكرة الإصلاح السياسي كانت ولا تزال الهدف الأسمى للعديد من الفلاسفة، والقادة والحركات السياسية والاجتماعية، فضلاً عن كونها موضوعاً رئيسياً في النظريات السياسية للفلاسفة والمفكرين.²

كما يعتبر الإصلاح السياسي من بين أهم المصطلحات التي أصبحت تحوز على أهمية بالغة في الدراسات الفكرية والسياسية، كما تعددت التعاريف التي تناولت فكرة الإصلاح السياسي، وذلك نتيجة التمايز الإيديولوجي والمعرفي، حيث يكون القصد من كلمة *Reforme* دائماً الانتقال والتحول من بيئة سوسيو سياسية متشنجة ومتسمة بطابع السكون والهدوء، إلى محاولة الوصول إلى أوضاع مستقرة متغذية بأفكار التنمية والتطور والتحديث والتقدم، وهو ما أصبح يعبر عليه في الدراسات الأكاديمية بالإصلاحية *Réformisme* نسبة إلى المذهب السياسي الذي يبنى على بنيات دستورية، وسياسية واجتماعية منسجمة ومتكيفة مع ما يحصل من تطورات في الدول المتطورة. والإصلاح كمفهوم نظري يعبر عن جملة من الممارسات القاضية إلى تحديث أداء الدولة كجهاز إداري وسياسي واقتصادي في بعض المجالات الحياتية التي تعرف حالات من التراجع والتأزم وعدم الاستقرار، وينعكس بالمرّة عن مصداقية ومشروعية النظام السياسي، مما يستوجب تدخلاً إصلاحياً وجذرياً يعيد ربط المواطنين بدولتهم.³

¹ - بومدين طاشمة، مرجع سابق الذكر ص 19.

² - محمد علي رجب، مرجع سابق الذكر، ص 300.

³ - إسماعيل معارف، مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية للنشر، 2013، ص 310.

ويرى البعض أن المرادف الأهم لمفهوم التغيير السياسي هو الإصلاح السياسي، ذلك أن الحراك العربي كان يستهدف من انتفاضاته الثورية في التغيير السياسي، إحداث إصلاحات سياسية على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.¹

الإصلاح السياسي مرتبط بعملية التغيير السياسي، وله أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي جاءت متضمنة الكثير من المفاهيم المتعلقة بالتغيير السياسي، فالتغيير سنة الكون، لذلك فالإصلاح هو عملية طبيعية لا بد من الدخول فيها من أجل تغيير الوضع القائم بواقع أفضل، ويرى البعض أن الإصلاح السياسي المفروض من البيئة الخارجية هو حلقة جديدة من حلقات الهيمنة والتآمر، وهو يهدف إلى تحقيق أجندة خفية خاصة بمصالح الدول الغربية، لذلك فمن الأفضل أن يكون الإصلاح ذاتياً ولا يأتي من الخارج.²

- الثورة (Revolution): إن الثورة دائماً ما تُحدث تغييراً كبيراً مفاجئاً في الأوضاع القائمة، ما يسفر عن أوضاع جديدة لم يكن ثم عهد لها، ولما كانت الثورة تستمد أهميتها من اتساع مداها، وعمق محتواها كانت الثورات التي أفضت إلى تغييرات سياسية واجتماعية ظاهرة هي الأوفر شهرة، والأكثر تدولاً عند الباحثين ومن هذه الثورات الثورة الفرنسية 1789، والثورة الروسية 1917، والثورة الإيرانية 1979.³

إن المفهوم الحديث للثورة مرتبط ارتباطاً لا انفصام له بفكرة أن مسار التاريخ بدأ من جديد فجأة وبأن قصة جديدة بدأت، قصة لم تروى سابقاً، ولم تعرف قط، وهي على وشك أن تظهر، هو مفهوم لم يكن معروف قبل اندلاع الثورتين الكبيرتين في نهاية القرن 18.⁴

مفهوم الثورة يتداخل في الأدب السياسي بشدة مع مفاهيم أخرى كالانقلاب، والانتفاضة والعنف والحرب الأهلية، كما تستمد جذورها كظاهرة إنسانية عميقة في تاريخ الإنسانية، وهي ملازمة على الدوام لنشأة النظم السياسية، وتطفو على السطح كلما جنحت هذه النظم عن إطار وحدود مشروعيتها، ومالت السلطة فيها إلى الاستبداد والدكتاتورية.⁵

¹ - فادية المليلح الحلواني، مرجع سابق الذكر، ص 193.

² - محمد علي رجب، مرجع سابق الذكر، ص 302.

³ - عبادة كحيلة، الثورة والتغيير في الوطن العربي عبر العصور، ط1، القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، 2005، ص 9.

⁴ - حنة أرندت، في الثورة، تر: عطا عبد الوهاب، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص 36.

⁵ - خالد المعيني، كي لا تسرق الثورات دراسات موضوعية في ربيع الثورات العربية، ط1، بيروت: منشورات ضفاف، 2014، ص 11.

ولا يمكننا الحديث عن الثورة إلا إذا كانت مرتبطة بفكرة الحرية، وهذا يعني أن الثورات هي أكثر من تمردات ناجحة، وليس لدينا ما يبرر تسمية كل انقلاب يجري بأنه ثورة، ولا نتلمس ثورة في كل حرب أهلية تحدث، إضافة إلى ذلك فإن الحرب الأهلية، والخصام الطائفي كان القدمات ينظرون إليها على أنها الخطر الأكبر الذي يواجه الكيانات السياسية، إن الانقلابات وثورات القصور، حيث تنقل السلطة من رجل لآخر ومن زمرة لأخرى، لم تكن تثير الكثير من المخاوف، لأن التغيير الذي تجرّه يكون محدودًا في نطاق الحكومة، وليس فيه إلا الحد الأدنى من الاضطراب للناس، كل هذه الظواهر مشتركة في الثورة التي يجري إشعالها بالعنف، ولكن العنف لا يكفي لوصف ظاهرة الثورة وإنما التغيير هو الوصف الأجدر بها، ولا يمكننا الحديث عن الثورة إلا حين يحدث التغيير، ويكون بمعنى بداية جديدة.¹

الثورة تغيير جوهري في الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بوسائل تخرج عن النظام المألوف ولا تخلو عادة من العنف وإن قيل بوجود ثورات بيضاء، كما أن هناك تمييز بين الثورة والحركات السياسية *political movements*، وهذا الأخير قد يعبر عن الثورات أو الانقلابات التي لم يتحقق لها النجاح بالرغم أنه قد يكون لها آثار بعيدة المدى على المجتمع الذي تقوم فيه مثل هذه الحركات السياسية.²

وتعتبر الثورة ممارسة سياسية لتغيير النظام تغييرًا جذريًا، وليست تغييرًا في إطار النظام الحاكم وتستخدم أساليب غير تلك التي يقرها النظام القائم، لذلك لا توصف الثورة بأنها ثورة إلا حين تنجح في إحداث تغيير شامل، وتكوين شكل مختلف للحكومة، أو تأليف كيان سياسي جديد.³

كما يميز بعض الكتاب بين التغيير السياسي والثورة، وترتبط الديناميات التي تقود إلى ظهور الثورات والحركات الثورية في الدول خاصة النامية منها، بتطور الأبنية السياسية وبالسلوك السياسي والتفاعلات الاجتماعية والسياسية والأوضاع الثقافية، وتقع الثورة عادة عند فشل النظام في العمل كآلية لإدارة الصراع وحل الأزمات أو تفاقم حدتها وإخفاق محاولات النظام في ضبطها أو حلها.⁴

¹ - حنة أرندت، مرجع سابق الذكر، ص ص 46، 47.

² - فتحي السيد عبده، السياسة والمجتمع رؤية مستقبلية للثورة والديمقراطية والأحزاب السياسية، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2013، ص ص 74 - 76.

³ - حسن كريم وآخرون، الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات، ط1، بيروت: الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، 2013، ص 148.

⁴ - عبد الغفار رشاد القضي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي الحراك السياسي وإدارة الصراع، ط2، القاهرة: مكتبة الآداب للنشر، 2006، ص 123.

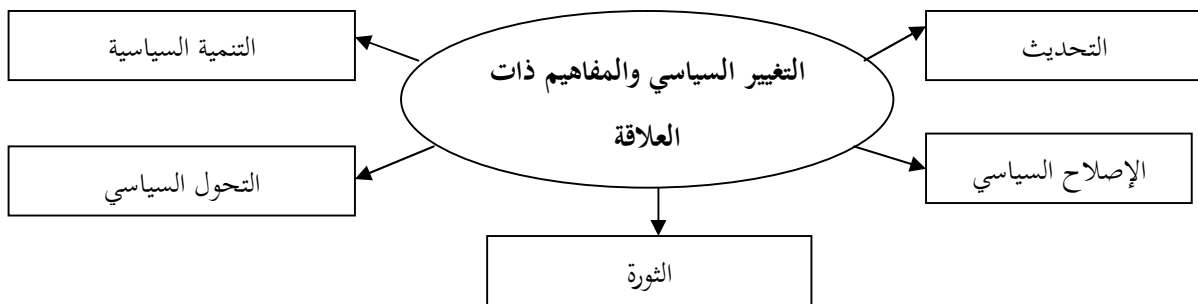
وفي الجدول رقم (1) التالي نوضح خصائص أربع أنواع من الثورات:

نوايا الثوار	درجة العنف	المدة	المشاركة الجماعية	نوع الثورة
تغييرات جوهرية في هيكل السلطة السياسية والنظام الاجتماعي	عالية	طويلة	عالية	الثورة الجماهيرية
تغييرات جوهرية في هيكل السلطة ويمكن بعض التغيير في النظام الاجتماعي	منخفضة إلى معتدلة	مختصرة إلى معتدلة	منخفضة	الانقلاب الثوري
تغييرات معتدلة في هيكل السلطة	منخفضة	قصيرة إلى معتدلة	منخفضة جداً	الانقلاب الإصلاحي
فعلياً لا تغيير	عملياً لا شيء	قصير جداً	لا شيء	قصر الثورات <i>Palace revolution</i>

- Fadi Elhuseini, "Post Arab Spring Thoughts: The Middle East between External and Internal Mechanisms (Political Economic & Social Forces)", *HEMISPHERES*, vol 29, no 2, 2014, p 11.

ومما سبق نرى أن التغيير السياسي مفهوم حركي، لا يعرف نقطة ينتهي عندها، فهو يعبر عن عملية مستمرة في المشهد السياسي، بحكم أنها نتاج وانعكاس لبيئة متحركة ومتطورة، تتضمن عوامل داخلية وأخرى خارجية مترابطة ومتداخلة، وقد تكون بوسائل سلمية، كما قد تكون بوسائل عنيفة نتائجها تعتمد على مدى قدرة النظام، والنخب السياسية على الاستجابة، هذه النتائج قد تكون سلبية أو إيجابية لها آثار سياسية واقتصادية واجتماعية، ولها انعكاسات إقليمية ودولية، كما أن الاجتهادات والدراسات السياسية تقدم العديد من المفاهيم للتعبير عن جوهر التغيير السياسي ومن بينها التحديث، والتنمية السياسية والتحول السياسي، والإصلاح السياسي، والثورة وغيرها.

وفي الشكل رقم (1) الأتي نبين أهم المفاهيم ذات العلاقة بالتغيير السياسي:



المصدر: إعداد الباحث.

المبحث الثاني: العوامل الدافعة لحدوث التغيير السياسي ومتطلباته.

نحاول في هذا المبحث التطرق إلى أبرز الدوافع الداخلية والخارجية لعملية التغيير السياسي، فالتغيير السياسي بصفة عامة، لا يحدث دون سبب يحركه ويدفعه نحو الأمام، والواقع أن البحث في محركات التغيير السياسي عملية صعبة نتيجة تداخل بين عدة عوامل، قد تكون داخلية أو خارجية تحمل في ثناياها الكثير من دوافع التغيير، التي تكون بدرجات متفاوتة من حيث تأثيرها ومداها.

المطلب الأول: العوامل الداخلية الباعثة على حدوث التغيير السياسي.

يقصد بالعوامل الداخلية تلك العوامل النابعة من داخل المجتمع ذاته، أي تلك التي تقع داخل نطاق البيئة الداخلية، وعادة ما تكون سياسية واقتصادية، أو اجتماعية وثقافية.

- العوامل السياسية:

يعد الرأي العام أو مطالب الأفراد من النظام السياسي، أحد مداخل التغيير السياسي، فهذه المطالبة تتحول في كثير من الأحيان إلى مخرجات إذا لم يتم تبنيتها من الأحزاب السياسية وجماعات المصالح، هذا إلى جانب وجود تغيير في نفوذ وقوة بعض الحركات والأحزاب بما يعنيه تحول الأهداف الحزبية أو الخاصة من إطار الحزب إلى إطار الدولة، كما يعتبر تحديد القادة والفاعلين الاجتماعيين والسياسيين لنوع التغيير السياسي يمثل الأولوية الأولى في عملية التغيير، وبلي ذلك تحديد المسار الذي يجب أن يسلكه المجتمع لتحقيق التغيير،¹ فالتغيير السياسي يحدث بطريقة سلمية، وذلك من خلال التداول السلمي على السلطة في حالة النظم الديمقراطية بواسطة انتخابات حرة ونزيهة، الأمر الذي يؤدي إلى بداية تشكل عهد سياسي جديد في الدولة.

كما يقوم النظام السياسي بدور مهم في عملية التغيير السياسي، فهو من يقوم بتنظيم العلاقات الخارجية كما يقوم بوضع الإستراتيجيات العامة التي تستهدف تحقيق الاستقرار والأمن، فكلما اكتسب النظام السياسي درجة كبيرة من الشرعية في إطار المشاركة السياسية، ودرجة فاعلية السياسات التي يصنعها ومخرجات هذه السياسات بالنسبة للمجتمع، كلما اكتسب قوة تساعد في أن يكون فاعلاً في إحداث التغييرات الداخلية وضبطها، فالبعض يرى أن التنمية السياسية تهدف إلى تحقيق المشاركة السياسية الواسعة ومن ثم الاستقرار السياسي.²

¹ - محمد علي رجب، مرجع سابق الذكر، ص 296.

² - دلال ملحس استيتية، مرجع سابق الذكر، ص 56، 57.

وهناك إمكانية لحدوث تغيير سياسي تدريجي نتيجة عوامل تسمح باستمرار حكومة مستقرة من خلال التسويات المتفق عليها بين الجماعات، ولذلك يرى الأستاذ ألودت *Allardt*، وليتونين *littunen* أن أكثر الأوضاع السياسية استقرارًا تتحقق بالتغلب على كثير من الخلافات الاجتماعية بالتفاوض السياسي بين الجماعات المختلفة لتحقيق الأهداف المتباينة، ولأن كل الجماعات تشعر أنه يمكن أن يكون لها تأثير في الوضع السياسي تظل كل منها ملتزمة بالنظام، وتركز على الجوانب التي تحظى بإجماعهم، من أجل ترسيخ التعاون مع الجماعات الأخرى، وتمثل الجائزة التي يتم الحصول عليها من هذه المساومات حدوث تطورات وتغييرات جديدة، وتعديلات تدريجية يمكن تحقيق الاستقرار من خلالها.¹

ونشير إلى نقطة أخرى مهمة كذلك، تتعلق بالنظام السياسي الذي قد يلعب دورًا سلبيًا في إحداث التغيير السياسي، فالنظام السياسي قد يكون تابعًا لنظام آخر ينفذ سياساته دون مراعاة للمصالح الداخلية للمواطنين، أي أن هذا النظام يكون نظامًا عميلًا متواطئًا ضد شعبه²، وعادة ما تكون هذه الأنظمة السياسية مغلقة واستبدادية، سواء كانت جمهورية أو ملكية، تتميز بتركيز السلطة في يد الحزب الحاكم أو الأسرة الحاكمة، وغياب المنافسة السياسية الجدية ذات مغزى، ورقابة صارمة على المجتمع المدني والسماح بتشكيل الأحزاب السياسية المعارضة لإجراء انتخابات شكلية وغير قادرة على نقل السلطة السياسية عن طريق صناديق الاقتراع.³

ولقد سقطت عدة نظم سياسية عربية خاصة عقب الحراك الشعبي لهذا السبب، فالنخب الحاكمة في هذه الحالة تفتقد العزيمة والإرادة الجادة لإحداث تغيير سياسي، إلى جانب ارتباطها القوي بالبيئة الخارجية التي تملي عليها سياسات تتماشى ومصالحها.

وقد يحدث التغيير السياسي عندما يكون النظام السياسي عدواني يمارس التهديد العسكري للدول الأخرى (النازية والفاشية سابقا)، أو يبدد ثروات الشعب في حروب لا طائل منها.⁴ كما أن النظرة الشاملة للنظام السياسي، ينبغي أن تأخذ بالحسبان بيئته الثقافية، إذ يتحدد سلوك الأفراد داخل المؤسسات السياسية بشكل كبير بقيمهم واتجاهاتهم السياسية، كما أن مطالب المحكومين

¹ - ستيفن دي تانسي، علم السياسة الأسس، ط1، تر: رشا جمال، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012، ص 168.

² - دلال ملحس استيتية، مرجع سابق الذكر، ص 57.

³ - Vincent Durac , "Protest movements and political change: an analysis of the Arab uprisings of 2011", *Journal of Contemporary African Studies*, N 02, vol 31, 2013, p 176.

⁴ - دلال ملحس استيتية، مرجع سابق الذكر، ص 57.

الموجهة للنظام السياسي، وأساليب تعبيرهم تتأثر بلا أدنى ريب بالثقافة السياسية السائدة أو العامة والأكثر من ذلك قد يرتبط التغيير السياسي بالثقافة السياسية بشكل وثيق، فقد تكون الثقافة السياسية دافعاً للتغيير السياسي أو عائقاً أمامه.¹

وتعتبر الحركات الاحتجاجية، والثورات من أهم الطرق المؤدية إلى التغيير السياسي بغض النظر عن نتائج ومسار هذا التغيير، فالسمة العامة للثورات ليس في أوروبا وحدها بل في جميع القارات الأخرى تجري على أسلوب لا يتغير هو اضطهاد سابق يجمد ويتعنت ولا يقبل المفاوضة، ثم انفجار ثم تغيير يؤدي إلى نحو هذا الاضطهاد.²

إن فقدان النظام الحاكم للشرعية، وعوامل المرونة والاستجابة لمطالب ملحة، تجعله يفقد مصداقيته وشرعية وجوده في السلطة، بحيث تبلور هشاشة النظام ورموزه، وما يمثله من أهداف وغايات، ما يؤدي إلى ضعف سيطرة النخبة الحاكمة على مصادر القوة التقليدية الإكراهية والاقتصادية خصوصاً، والمصادر الاتصالية والمعرفية، وهذا كله يعد خطوة أساسية للثورة والحركات الاحتجاجية، فضلاً عن قوة الشعور بالمظالم والمعارضة ضد النخبة الحاكمة واتساع قاعدتها الجماهيرية وتوافر عوامل كالتنظيم والاتصال والقيادة الفعالة وتأييد الشعب، كل تلك العوامل مجتمعة كونت ضرورة للتغيير السياسي.³

– العوامل الاجتماعية والثقافية:

تشير بعض الدراسات عن وجود علاقة بين الحراك الاجتماعي والتغيير السياسي، فقد عبر الأستاذ بيتريم سوركين *p.Sorokin* عن أهمية مثل هذه العلاقة قائلاً: أصبحت التغييرات السياسية أوسع مدى وأبعد عمقاً ففي كثير من المجتمعات الغربية، يستطيع أفراد الطبقة الدنيا الوصول إلى مرتبة الأرستقراطية السياسية، بل أن هناك تغييراً ملحوظاً طرأ على الوضع النسبي للطبقات داخل الهرم الاجتماعي.⁴

والمقصود بالحراك الاجتماعي *Social Mobility* الحركة التي تحدث داخل البناء الاجتماعي بمعنى تغيير الوضع الاجتماعي بالنسبة للفرد أو الجماعة أو لفئة معينة، فقد عرفه سوركين على أنه أي تحول لشخص أو لموضوع اجتماعي أو لقيمة خاصة أو لأي شيء يمكن خلقه أو تكييفه عن طريق النشاط البشري، من وضع اجتماعي معين إلى آخر، ويعرف الأستاذ كيرت ماير *Kurt Maye* الحراك الاجتماعي

¹ - طه حميد حسن العنكي، نرجس حسين زاير العقابي، مرجع سابق الذكر، ص 80، 81.

² - سلامة موسى، كتاب الثورات، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2011، ص 12.

³ - عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سابق الذكر، ص 124.

⁴ - هشام محمود الأقداحي، الحراك السياسي، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2013، ص 228.

بأنه الوضع الذي يشير إلى إمكانية الأشخاص في التحرك من أسفل أو إلى أعلى الطبقة أو المكانة الاجتماعية على هرم الترتيب الطبقي، فالحرك الاجتماعي ظاهرة اجتماعية ترتبط بظاهرة أهم هي ظاهرة التغيير الذي يتعرض لها الأشخاص أو الجماعات أو الموضوعات الاجتماعية أو القيم، حيث تنتقل أو تتحول من وضع اجتماعي معين إلى آخر، ومن مكانة اجتماعية معينة إلى أخرى، وذلك حسب اختلاف المكان والزمان.¹

إن النظريات الكلاسيكية التي تناولت تأثير الحراك الاجتماعي في التغيير السياسي قد ظهرت في أواخر القرن 19، واستندت إلى التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي أحدثتها الثورة الصناعية والثورة الفرنسية، وتؤكد هذه النظريات على التحول الشديد للمجتمعات الأوروبية من مرحلة الإقطاع إلى الرأسمالية، أي الانتقال من المجتمع القروي إلى المجتمع الحضري الحديث، والتحول من السلطة التقليدية إلى السلطة القانونية الرشيدة. أما ماركس فيرى أن المجتمع الرأسمالي الصناعي هو نتاج لتغيير أساليب الإنتاج، وإن أفراد هذا المجتمع يرتبطون فيما بينهم بروابط قوامها المصلحة الخاصة، وأوضح ضرورة ظهور صراعات بين كبار ملاك الأرض والرأسماليين، بل وبين الرأسماليين أنفسهم حول مدى استخدام التكنولوجيا المتقدمة وإعادة توزيع الأراضي الزراعية، وتمثل هذه الصراعات السمة الأساسية للتغيير السياسي، ويبدو أن هناك اتفاقاً عاماً في التراث السوسيولوجي على أن الحراك الاجتماعي يعد أحد المؤشرات الهامة الدالة على حدوث التغيير، فقد استخدم علماء كلاسيكيون كما ذكرنا سابقاً مفهوم الحراك الاجتماعي لدراسة التحول الأوروبي من الإقطاع إلى الرأسمالية، كما نجد الآن بعض العلماء المعاصرين يحاولون تطبيق هذا المفهوم على الدول النامية، وإن كانوا يهدفون بذلك إلى دراسة قضايا مختلفة أهمها ظهور فئة العمال الصناعيين وتشكل ونمو الطبقة الوسطى.²

فإذا تمعنا إلى الحراك الشعبي العربي يتبين لنا وزن ودور الطبقة الوسطى في المجتمع العربي، هاته الطبقة التي تلقت أقساطاً متفاوتة من التعليم، وتدرجوا على مراقبي الحراك الاجتماعي بأشكال مختلفة، وزحفوا من القرى والبادي، وعملوا أي عمل وجدوه، وسكنوا في أي ركن أتيح لهم، واشتغلوا في جهاز الدولة وتغلغلوا في النسيج الاقتصادي والاجتماعي، وكان لهم دور محوري في أحداث الحراك العربي.³

¹ - مرجع سابق الذكر، ص 206.

² - نفس المرجع، ص ص 229 - 248.

³ - عبد الإله بلقزيز، توفيق مدني وآخرون، الربيع العربي... إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي، ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص 193.

والواقع أن الأهمية التي يحتلها الحراك الاجتماعي بالنسبة للتغيير السياسي تتمثل في أنه أحد المؤشرات الدالة على تحديد النظام السياسي، كما أن ظهور توحيدات وانتماءات سياسية جديدة من شأنها التأثير على طبيعة البناء السياسي والاجتماعي ككل.¹

ويعد المجتمع المدني من العوامل ذات الأهمية القصوى في أي تغيير سياسي، حيث يقول الأستاذ دون إيرلي *Don Eberly* مع اقتراب القرن الحادي والعشرون ظهر مصطلح جديد في النقاش السياسي حاملاً معه توفراً جماعياً للأمة تبحث عن توجه جديد، وذلك المصطلح هو المجتمع المدني *Civil Society* فالمجتمع المدني هو أفضل طريق للعمل السياسي في عالم ما بعد الحرب الباردة، وهو مجتمع يحمي من ينتظمون لتحدي السلطة، وهو البديل الوحيد للدولة التسلطية والسوق المستبد، كما أن المجتمع المدني هو واحد من القطاعات الثلاثة إلى جانب الدولة والقطاع الخاص منفصلاً عن القطاعين الآخرين.²

وأشار جملة من المحللين، وواضعي السياسات إلى الدروس التي يرون أنها يمكن أن تكون مستخلصة من تجارب أمريكا اللاتينية، وأوروبا الوسطى، وأوروبا الشرقية في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينيات إلى استنتاج أنه يمكن لحياة الجمعيات القوية خاصة داخل الدول النامية في ظل غياب مراكز أخرى للمعارضة السياسية قيادة حملة التغيير السياسي.³

كما نرى أن المجتمع المدني في ظل تطور وسائل الإعلام التي يشهدها العالم برمته قد زاد من قوته التي تساعد على القيام بمهامه على أكمل وجه، ففي السنوات الأخيرة في المنطقة العربية لعب المجتمع المدني، وإن كان مضايقاً دوراً محورياً في الحراك الشعبي العربي، وما حمله من تغييرات سياسية.

فالروابط الطوعية توصف بأن لها ثقل حاسم لمواجهة السلطة التسلطية، فهي دعامة أساسية لتشجيع الشفافية، والمساءلة، فالمجتمع المدني يوفر القنوات اللازمة التي يستطيع معظم الناس من خلالها إسماع صوتهم لصناع القرار في الحكومة، وحماية حقوقهم المدنية والسياسية، والعمل على تنمية مهارات القيادة السياسية مستقبلاً.⁴

¹ - هشام محمود الأقداحي، مرجع سابق الذكر، ص 275.

² - مايكل إدواردز، المجتمع المدني: النظرية والممارسة، تر: عبد الرحمان عبد القادر شاهين، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص ص 18-20.

³ - Vincent Durac, op. cit, p 184.

⁴ - مايكل إدواردز، مرجع سابق الذكر، ص ص 34، 35.

كما وقد يلعب الإعلام الجديد *the new media* دورًا مهمًا في عملية التغيير السياسي، حيث يقول الأستاذ فريدريك سيبرت *Frédéric Cabaret* في كتابه أربع نظريات في الصحافة " بأن الإعلام يتخذ دائمًا شكل ولون البنى الاجتماعية والسياسية التي يتحرك في إطارها"، وكما تتعارض الديمقراطية والاستبداد على مستوى النظام السياسي تتعارض المنظومتان الإعلاميتان المرتبطتان بهما، ففي ظل النظام الليبرالي الديمقراطي تنشأ منظومة إعلامية حرة منفتحة مستقلة، وتقوم بدور الناقد للسلطة، والرقب عليها فيتحول الإعلام إلى سلطة رابعة، غير أن هذه السلطة مهما استحكمت وتحولت في كثير من البلدان الديمقراطية إلى قوة ضاربة ترتعد لها فرائص السياسيين.¹

أما المنظومة الإعلامية في الأنظمة التسلطية المغلقة، فهي دائما ما تكون ملحقه بدوائر الحكومة وتنحصر وظيفتها في تلميع صورة النظام السياسي، وتسويق رموزه وتبرير سياساته في الداخل والخارج. تختلف المنظومتان وتتعارضان تعارضًا شبه كلي ولكنهما تلتقيان في نقطة أساسية، وهي أن كليهما تسعيان إلى الحفاظ على الوضع القائم، وتعزيز أسسه بمعنى أن الإعلام ليس له وظيفة تغييرية، وذلك من منظور المقاربة النسقية التي تربط ربطًا عضويًا بين النظام السياسي، ومنظومته الإعلامية.²

ومع تقدم حركة العولمة، وتفجر الثورة الاتصالية وتكنولوجيا المعلومات، التي أفرزت ما أصبح يعرف بظاهرة الإعلام الجديد، تغير هذا الوضع تمامًا، وأصبح بالإمكان الحديث عن دور جديد للإعلام يسهم من خلاله في مسارات التغيير السياسي، وذلك للأسباب أبرزها تراجع قدرة الدولة على ضبط حركة المعلومات الواسعة والمكثفة داخل حدودها وخارجها، بالإضافة إلى تغيير في مكون مركزي من مكونات الدولة الحديثة، وهو مفهوم السيادة، فالسيادة المحكومة بمقتضيات الجغرافيا لم تعد تعني الكثير، فضلاً عن تراجع فعالية الأطر القانونية، والإجراءات الإدارية التي كانت ولا تزال تنظم وتضبط عمل وسائل الإعلام التقليدية من إذاعة وتلفزيون وصحافة مكتوبة، ضف إلى ذلك تقليص الفوارق وذوبان الحدود بين العالم الافتراضي وعالم الواقع، وتداخل العالمين بشكل ملفت حيث أصبح تأثير مستخدمي تكنولوجيا المعلومات يفوق القوى السياسية والاجتماعية التقليدية في إحداث التغيير السياسي، كما بدا واضحًا في ثورتنا تونس ومصر.³

¹ - أحمد مالكي وآخرون، ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012، ص ص 305، 306.

² - نفس المرجع، ص 306.

³ - نفس المرجع، ص 307.

– العوامل الاقتصادية:

يقصد بالعوامل الاقتصادية، شكل الإنتاج، ونظام الملكية السائدة في المجتمع والتصنيع، حيث تلعب هذه العوامل دورًا في إحداث ظاهرة التغيير الاجتماعي والسياسي، فمثلاً عندما يتغير نظام الملكية في مجتمع من المجتمعات، فإن ذلك يصاحبه تأثيرات عميقة وواضحة في الأنساق الاجتماعية والسياسية الأخرى داخل البناء الاجتماعي والسياسي، كما ترتبط العوامل الاقتصادية بعوامل أخرى سياسية واجتماعية وتكنولوجية، وقد يكون للعوامل الاقتصادية دور في التعجيل بسرعة التغيير.¹

فالعامل الاقتصادي من العوامل ذات الأهمية القصوى في إحداث أي تغيير سياسي، حيث تؤثر الأبعاد الاقتصادية على عملية التغيير تأثيرًا مزدوجًا، فالإخفاق في عملية التنمية الاقتصادية هو أحد الأسباب الدافعة للتغيير السياسي، وفي نفس الوقت فإن وجود معدلات عالية في التنمية الاقتصادية يوفر آفاقًا لتفعيل عملية التغيير السياسي والتحكم فيها.²

ويشير البعض إلى أن اعتبار التغيير السياسي عملية سياسية صرفة فكرة غير صحيحة، فالتغيير السياسي من وجهة نظرهم عملية اقتصادية، وعليه يعد العامل الاقتصادي أحد أسس بناء مجتمع ديمقراطي، مبني على أسس الحق والمساواة، حيث يقول الأستاذ موران *Morin* أن إعادة بناء الديمقراطية يجب أن يتم بطابعها الاجتماعي والاقتصادي وليس السياسي فقط.³

كما أكد صامويل هنتنجتون على أهمية العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي كأحد أصناف التغيير السياسي، فهو يرى أن النمو الاقتصادي الكبير قد مهد السبيل لقيام الموجة الثالثة للديمقراطية، فالتحول السياسي نحو الديمقراطية غير وارد في الدول الفقيرة ويتطلب حد أدنى من الديمقراطية كما أن الثراء وحده لا يكفي لتحقيق الديمقراطية، فالدول المنتجة للنفط لم تحقق في معظمها الديمقراطية مما دفع هنتنجتون إلى إضافة شرط النمو الاقتصادي ذات القاعدة العريضة، وليس مجرد إنتاج النفط، كسمة للنظم المتوقعة تحولها للديمقراطية، وارتبط هذا في تحليلاته بإبراز الأهمية الرئيسية التي تمثلها الطبقة الوسطى.⁴

¹ – دلال ملحق استثنائية، مرجع سابق الذكر، ص 54، 55.

² – إيمان أحمد، قراءات نظرية الديمقراطية والتحول الديمقراطي ج2، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 5 مارس 2016، ص 8. على الموقع: <https://eipss-eg.org/wp-content/uploads/2016/02>

³ – فادية المليح الحلواني، مرجع سابق الذكر، ص 193.

⁴ – عبد الغفار رشاد القضي، مرجع سابق الذكر، ص 89.

إلا أن الأستاذ فرانسيس فوكوياما *Francis Fukuyama* يرى أن الديمقراطية عملية سياسية بالدرجة الأولى غير مرتبطة بالاقتصاد، معتمد على تجربة النور الآسيوية، والتي حققت معدلات اقتصادية عالية، في حين أنها لم تشهد إصلاحات ديمقراطية، إلا في مرحلة لاحقة ومتأخرة للطفرة الاقتصادية الملاحظ أن هناك خلاف حول هاته العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية، فهناك من يرى أنه لا توجد علاقة بينهما، والبعض الآخر يقر أن العلاقة تسير في اتجاه أن التنمية الاقتصادية هي نقطة البداية لأي تغيير أو تحول سياسي، كما أشارت دراسات غربية قام بها دانيال ليرنر *D. Lerner* وفليس كترائت *P. Cutright*، وليون هيروتز *L. Hurwitz*، إلى وجود علاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، لكن تسير في اتجاه تأثر التنمية الاقتصادية بمدى وجود ركيزة ديمقراطية لدعم عملية التنمية الاقتصادية وتهيئة المناخ الاستثماري وتشجيع روح الابتكار.¹

وغالبا ما ترتبط الاضطرابات الشعبية بالاتجاهات الاقتصادية السلبية من خلال الركود وارتفاع الأسعار، والندرة المفرطة في المواد الغذائية الناجم عن انكماش الإنتاج وغيرها، الأمر الذي يولد البطالة والفقر، والاستياء لدى الأغلبية الساحقة من الجماهير الذين يخرجون إلى الشارع للمطالبة بإحداث تغييرات أو إصلاحات سياسية من شأنها تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية.²

ومما سبق يتبين لنا أن التغيير السياسي في معظم الأحيان يكون نتاج قضايا سياسية واجتماعية واقتصادية لا يمكن لأي دولة تجاهلها، فالتغيير السياسي قد يحدث عندما يشعر المواطن في أي دولة بأن حكومته لا تعامله معاملة عادلة، ولا تدعمه، ولا يحس بذاته داخل تلك الدولة، وفي المقابل تعتقد الحكومة بأنها على صواب بما تقوم به، فالمواطن في هذه الحالة إما أن يقبل بالوضع، وإما أن يتدخل ليقنع الحكومة بأنها يجب أن تمارس السلطة بشكل مختلف.

ولهذا يأتي التغيير السياسي بغية إعادة صيغة العلاقة بين المجتمع والدولة من أجل أن تكون هذه العلاقة متوازنة، وقد يحدث التغيير السياسي نتيجة مشاكل، وتغيرات اجتماعية تتعلق بالعدالة والحقوق المدنية، وقد يحدث التغيير السياسي أيضاً إذا كان بلد معين يعاني من الاضطرابات الاقتصادية، ما يدفع إلى الشعور بالإحباط الذي يثير التغيير السياسي.

¹ - إيمان أحمد، مرجع سابق الذكر، ص 9.

² - *Andrea Ansani, Vihorio Danele, About a revolution the economic motivation of the arab spring, journal of development and conflict, vol 03, 2012, p 2, 3.*

المطلب الثاني: الدوافع الخارجية الدافعة لحدوث التغيير السياسي.

إلى جانب العوامل الداخلية السابقة الذكر، هناك عوامل خارجية تدفع في اتجاه سواء كان سلبي أو إيجابي، نحو إجراء جملة من التغييرات في واقع الأنظمة السياسية، وتتضمن هذه العوامل الخارجية مجموعة من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، والثقافية والأيدولوجية التي تنبع من البيئة الدولية أو النظام الدولي، وعليه سنحاول التطرق إلى أبرز هذه العوامل الخارجية في النقاط التالية:

- ضغوط ومطالب وإملاءات القوى الخارجية:

تشكل الضغوط والمطالب الخارجية من قبل الدول والمنظمات الدولية، أحد الأسباب المؤدية لحدوث التغيير السياسي داخل الدول، وتكون هذه الضغوط بعدة أشكال سياسية، واقتصادية وعسكرية، كما قد تؤثر التحولات الخارجية في الوسط الإقليمي أو طبيعة التوازنات الدولية على إعادة صياغة السياسات الداخلية والخارجية في إطار التعامل مع المدخلات الجديدة في السياسة الدولية.¹

والملاحظ دائماً هو أن دول العالم الثالث سريعة التأثر بالعوامل الخارجية المحيطة بها، خاصة تلك التي تكون من قبل الدول الغربية المتقدمة المانحة، والوكالات التي تقدم الإعانات الحيوية لمعظم الدول أبرزها دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث يتم الضغط من المانحين الرئيسيين من أجل إحداث تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية، تكون في اتجاهات معينة بغض النظر عن الخلفية وراء هذه الضغوط، والنتائج المترتبة عنها كانت سلبية أم إيجابية، وذلك وفق شروط سياسية واقتصادية.²

وما ينبغي الإشارة إليه هو أن الاستعانة بالتدخل الخارجي أو الأجنبي أيا كان شكله أو نوعه بصورة مستمرة ومتكررة، هي استعانة محفوفة في الكثير من الأحيان بمخاطر عديدة على مستقبل البلد ووحدة الشعب.³

كما تؤدي التهديدات والمخاطر الخارجية المتزايدة التي يتعرض لها المجتمع الذي يعيش أبنائه على اختلاف انتماءاتهم وتوجهاتهم على إقليم أو أرض دولة بسيطة أو فيدرالية، إلى دفع النخب السياسية المختلفة للعمل على زيادة التعاون والتوافق، ولكن ربما قد تساهم التدخلات الخارجية في شؤون المجتمع

¹ - محمد علي رجب، مرجع سابق الذكر، ص 296.

² - غيورغ سورنسن، الديمقراطية والنحول الديمقراطي السيوروات والمأمول في عالم متغير، تر: عفاف البطاينة، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص 72.

³ - عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 66.

المنقسم بذريعة حماية هذه الفئة أو تلك إلى تأزم الأمور، وتفاقم الصراع وهذا بدوره ينبغي أن يكون حاضرًا للتوافق لمنع مثل تلك التدخلات.¹

إن النظام السياسي التسلطي لا يدفع فقط عنه شرور التغيير وآثامه، بل يعمل أيضًا على وظيفة أصلية في سياساته تكمن في استدراج متبوعه، وطلب العون منه لتبرير قمعه لأي حراك تغييري، وذلك لأن النظام قد فقد شرعيته بعد أن نزع عنه الحراك كل شرعيته الداخلية، وفي هذا وجدت القوى الخارجية فرصة مثالية، فأخذت في التكيف مع كل مسار تغييري وتوجيهه، وضبطه بما يخدم سياساته في الاستتباع، ويؤمن مصالحه، والتدخل عسكريًا إن كان ذلك ضروريًا.² وهذا ما وقع في المنطقة العربية في السنوات الأخيرة نتيجة للحراك الشعبي.

– التوجه العالمي نحو الديمقراطية:

شهد العالم انتقال العديد من الدول إلى الديمقراطية، التي كانت جزء من الثورة الديمقراطية العالمية المستمرة والدائمة التوسع، والتي ستصل تقريبًا كل بلد في العالم، وقد ساهمت خمسة عوامل رئيسية حسب الأستاذ صامويل هنتنجتون إلى حد كبير في حدوث التحولات الديمقراطية:³

- مشاكل الشرعية وتعمق الأنظمة الاستبدادية والسلطوية، وعليه تم قبول الديمقراطية على نطاق واسع.
- النمو الاقتصادي غير المسبوق الذي أدى إلى تحسن مستويات المعيشة، التي ولدت زيادة التعليم وتوسع كبير في الطبقة الوسطى الحضرية في العديد من البلدان.
- تحول لاف في العقيدة وأنشطة الكنيسة الكاثوليكية، والتي تجلت في مجلس الفاتيكان الذي كان من المعارضين للأنظمة الاستبدادية.
- التغييرات في سياسات الدول، والأطراف الخارجية، وأبرزها الجماعة الأوروبية، والولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا.

– أدت التحولات الديمقراطية الناجحة إلى تحفيز، وتوفير نماذج لجهود لاحقة في الانتقال إلى الديمقراطية. والعامل الأخير يقودنا للحديث عن ما يعرف بتأثير تساقط أحجار الدومينو، فكلما بدأت التغييرات بالحدوث في بعض البلدان، ازداد رجحان تحرك البلدان الأخرى في الاتجاه نفسه، ويمكننا رصد تأثير مماثل

¹ – طه حميد حسن العنكي، نرجس حسين زاهر العقابي، مرجع سابق الذكر، ص 83.

² – فؤاد خليل، الثورة العربية مقالات فلسفية وسوسولوجية، ط1، بيروت: دار الفرابي، 2014، ص ص 26، 27.

³ – Samauel P. Huntington, *Democracy's Third Wave, journal of Democracy, Vol 2, No 2, spring 1991, p 12, 13.*

في أمريكا اللاتينية، حيث تحركت أولاً البيرو ثم الإكوادور، والأرجنتين وبوليفيا والأوروغواي، والبرازيل باتجاه الديمقراطية في عقد واحد، وفي أوروبا الشرقية، انتشر التحول الديمقراطي بسرعة أكبر في سلسلة من البلدان، وفي الوقت نفسه يرتبط تأثير تساقط أحجار الدومينو ارتباطاً واضحاً بمعطيات الأوضاع الدولية وهذه التغييرات الخارجية لا تؤثر بشكل كبير إلا عندما تقترن بأوضاع داخلية تستقبل الديمقراطية.¹

فمع مطلع القرن الواحد والعشرين، أضحى نشر الديمقراطية همّاً عالمياً، ففي جوان من عام 2000 اجتمع في وارسو مجتمع الديمقراطيات *Democracy Community of*، وهو منتدى عالمي يتكون من أكثر من 120 بلداً، واعتمد إعلان وارسو *Warsau Déclaration* الذي ألزم البلدان بالعمل سوية لنشر الديمقراطية وتوطيدها، فانتشرت مساعدات الديمقراطية انتشاراً واسعاً في مطلع تسعينيات القرن العشرين، فمع انتهاء الحرب الباردة، وسقوط جدار برلين، وتفكك الإتحاد السوفياتي، والتسارع المندفع لما أطلق عليه المتحمسون اسم " الثورة الديمقراطية العالمية " صارت معونة الديمقراطية فجأة موضع اهتمام بالغ لصناع السياسات في الولايات المتحدة الأمريكية فقد امتدت معوناتها بسرعة في بداية التسعينيات إلى أوروبا الشرقية، والإتحاد السوفياتي سابقاً، وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتوسعت في أمريكا اللاتينية وآسيا وتسقلت إلى الشرق الأوسط، ودخلت أطراف أخرى من الولايات المتحدة على الساحة سعياً وراء الشهرة وبحلول منتصف التسعينيات اكتسحت معونات الولايات المتحدة للديمقراطية أنحاء العالم النامي، وعالم الشيوعية سابقاً، وباتت جزءاً من المعونات الأمريكية والسياسة الخارجية.²

- متطلبات عملية التغيير السياسي:

إن الحديث عن التغيير السياسي في أي بلد يستلزم توافر ثلاثة عناصر أساسية للتغيير السياسي:³

- وجود سياق محفز على التغيير السياسي:

إن تحرك أي مجتمع نحو التغيير، أيّاً كان مساره، يقتضي توافر مجموعة من العوامل الهيكلية التي تدفعه إلى التحرك والمطالبة بالتغيير، وأحياناً فرضه على من هم في السلطة، وقد يكون من الصعب تحديد عامل ما على أنه العامل الأكثر أهمية، فالتغيير السياسي لا يمكن فهمه بعيداً عن نظرية التعقيد *Complexity*

¹ - غيورغ سورنسن، مرجع سابق الذكر، ص 73.

² - نفس المرجع، ص 123.

³ - عبد الإله بلقزيز، يوسف الصواني وآخرون، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص ص 707 - 709.

Theory التي تفترض أن أي نظام هو مثل كومة رمل، وإضافة كمية من حبات الرمل قد تؤدي إلى انهيار الكومة، أو قد لا تؤدي إلى شيء، ويكون من الصعب في حال انهيار كومة الرمل تحديد أية حبة من حبات الرمل التي تمت إضافتها هي المسؤولة عن الانهيار، وبالتالي فإن التحرك من أجل التغيير يكون نتاج تفاعل عوامل اقتصادية مثل تدني الدخل، وعدم توافر الاحتياجات الأساسية، واجتماعية مثل ارتفاع معدلات الفقر وعدم العدالة في توزيع الدخل وتهميش الفقراء والشباب، وسياسية مثل تكلس النخبة وعدم وجود قنوات للمشاركة، وتآكل فكرة مؤسسات الدولة، ووجود وعي ورغبة في تغيير هذه الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية نحو الأفضل لتكون على غير ما كانت عليه تمامًا.

- وجود قيادة تقود التغيير السياسي:

إن عملية التغيير السياسي تتطلب وجود قيادة تقودها، هذه القيادة يتوافر لديها الوعي بضرورة التغيير السياسي، والقدرة على الحشد والتعبئة الجماهيرية سواء باستخدام الوسائل التقليدية القائمة على الاتصال المباشر، أو الوسائل غير التقليدية القائمة على الاتصال من خلال التكنولوجيا الحديثة ووسائل الإعلام الجديدة، وامتلاكها خطابًا قادرًا على جذب المواطن العادي وكسب ثقته للانضمام إلى الحركات الاحتجاجية المطالبة بالتغيير السياسي.

- تحديد مسارات عملية التغيير السياسي:

وهذا يرتبط بمطالب التغيير السياسي، حيث كشفت خبرات الثورات العربية عن تنوع هذه المطالب ما بين إسقاط النخبة الحاكمة كما في حالة مصر، تونس، وإسقاط الدولة والنظام والنخبة كما في حالة ليبيا، وسوريا، فمطالب التغيير مرتبطة في جزء كبير منها بتاريخ التطور السياسي للدولة، فضلاً عن طبيعة العلاقة بين النظم السياسية والقوى التي تقود عملية التغيير سواء الداخلية منها أو الخارجية.

- المبحث الثالث: أنواع التغيير السياسي وتصنيفاته.

التغيير السياسي له أنواع مختلفة، وتصنيفات متنوعة، لا تؤدي بالضرورة إلى تغيير كامل في الأنظمة السياسية، كما أدى اختلاف الباحثين حول مفهوم التغيير السياسي، إلى الاختلاف كذلك حول تحديد أنواعه.

- المطلب الأول: أنواع التغيير السياسي.

كما واجهتنا صعوبة في تحديد تعريف دقيق للتغيير السياسي، هناك أيضا صعوبة في تحديد أنواعه والتي سنحاول الإلمام بها في هذا المطلب من خلال تحديد معايير معينة يتم بواسطتها استخلاص أنواع التغيير السياسي، وهذه المعايير تتمثل في درجة حدوث التغيير، سرعة حدوث التغيير، حدود التغيير، طرق ووسائل التغيير.

- أنواع التغيير السياسي حسب معيار درجة حدوثه:

يقسم التغيير السياسي حسب معيار درجة حدوثه إلى نوعان أساسيان هما: التغيير السياسي الشامل والعميق، والتغيير السياسي الجزئي:

- التغيير السياسي الشامل والعميق: يبدأ هذا النوع من التغيير السياسي بتغيير القيادة الدكتاتورية، ويمتد ليشمل جميع مناحي النظم الأخرى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ومن ثم فإن تغيير النخبة والقيادة الدكتاتورية أو المتعسفة، أو النجاح في تغيير أنماط تفكيرها بما يتناسب مع صالح الدولة، لا يمثل الهدف النهائي للراغبين في إحداث التغييرات، ولكنه يمثل الخطوة الأولى الدافعة نحو التحولات النوعية الكبرى التي تقفز بالدولة ومؤسساتها، قفزة هائلة إلى الأمام، فتغيير النخبة الحاكمة هو خطوة نحو التغيير الشامل، وليس الهدف النهائي.¹

- التغيير السياسي الجزئي: يتناول هذا التغيير السياسي جزئية من الجزئيات، كالتغييرات التي تنطرق إلى الإصلاح السياسي والاقتصادي، أو الدستوري، أو العسكري، وغيرها من التغييرات التي تمس جانبًا من الوضع العام للمجتمع وتترك الجوانب الأخرى، إما لكون الجوانب الأخرى لا تحتاج إلى تعديل أو لعدم توفر المشروع المحلي الذي يملئ على المجتمع وقيادته التحرك في اتجاه محدد.²

- أنواع التغيير السياسي حسب معيار سرعة حدوثه:

يقسم التغيير السياسي حسب معيار سرعة حدوثه إلى نوعان إما تغيير سياسي سريع، وإما تغيير سياسي منظم:³

¹ - محمد علي رجب، مرجع سابق الذكر، ص 296، 297.

² - عمار حميد ياسين، عبيد سهام مهدي، مرجع سابق الذكر، ص 83.

³ - إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، مرجع سابق الذكر، ص 140.

- التغيير السياسي السريع: وهو التغيير الذي يحدثه النظام للحفاظ على توازنه، واستمراره لمواجهة التطورات المختلفة على الساحة الداخلية والإقليمية والعالمية، والتي لا يستطيع في الكثير من الأحيان النظام أن يستوعبها فينهار بسرعة، وفي الواقع هذا ما حدث لكثير من النظم السياسية العربية بعد أحداث الحراك العربي، وينظر البعض إلى عدم الاستقرار السياسي باعتباره نوعاً من أنواع التغيير السياسي السريع غير المحكوم والمصحوب بدرجة عالية من العنف السياسي، نتيجة تراجع شرعية النظام، وعدم قدرته على السيطرة على مفردات الصراع السياسي في المجتمع، وكذا عجزه عن الاستجابة لمطالب البيئة الداخلية والخارجية، وعدم التزامه بالقواعد الدستورية.¹

- التغيير السياسي المنظم: ويحدث هذا النوع من التغيير السياسي، عندما يطرأ على النظام السياسي ذاته استجابة لمطالب الشعب أو النخبة السياسية، وعادة ما يكون هذا النوع موجود داخل الأنظمة السياسية الديمقراطية.

- أنواع التغيير السياسي حسب معيار حدوده وشموليته:

يقسم التغيير السياسي بحسب معيار الشمول وحدود التغيير إلى نوعين أساسيين: التغيير السياسي الجذري، والتغيير السياسي الإصلاحية:²

- التغيير السياسي الجذري: هو ذلك الذي يؤدي إلى تغيير كمي، وإلى تغيير نوعي في آن واحد، كما أنه لا يقتصر على التغيير السياسي فحسب، وإنما هو صيغة تبدأ سياسية الطابع، وتنتهي بأن تكون مجتمعية الاتجاه، فتحدث تغييرات كمية ونوعية في الأنظمة السياسية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

- التغيير السياسي الإصلاحية: يختلف عن التغيير الجذري لكونه يعتمد على النظام السياسي القائم الذي يسن قواعد وسياسات تقود إلى إحداث تغيير كمي أو نوعي، ومن الملامح الأساسية للتغيير السياسي الإصلاحية، أنه عملية تتعلق بالسياسات والأبنية السياسية المرتبطة بها أكثر من ارتباطها بشاغلي الأدوار، والتغيير الإصلاحية يؤكد على التغيير الكمي أكثر من تأكيده على التغيير النوعي، إذ أنه لا يقوم

¹ - شيماء محي الدين محمود، تداول السلطة والاستقرار السياسي في إفريقيا، ط1، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015، ص 51.

² - بومدين طاشمه، مرجع سابق الذكر، ص ص 16، 17.

على تغيير أبنية المجتمع لإكتناج لتغييرات كمية في شغل الأدوار، وفي الأداء، أي أن التغيير الإصلاحي لا يتم على حساب النظام القائم، وإنما في إطار قواعده.

- أنواع التغيير السياسي حسب معيار الوسيلة والطريقة المتبعة في حدوثه:

يقسم التغيير السياسي حسب معيار الوسيلة والطريقة المتبعة في حدوثه إلى نوعين: التغيير السياسي الثوري، والتغيير السياسي السلمي:

- التغيير السياسي الثوري: توجد أشكال متعددة للتغيير السياسي انطلاقاً من النمط التدريجي التطوري ووصولاً إلى النمط الثوري الذي يحدث تغييراً سريعاً وواسع النطاق في المجتمع، وعلى الرغم من أن مفهوم الثورة يرتبط بالعالم المعاصر، إلا أنه شغل اهتمام الباحثين في السياسة منذ القدم فأرسطو ركز جل اهتماماته على دراسة الثورة، وعدم الاستقرار في دول المدينة الإغريقية القديمة، لقد تراوحت نظم الحكم في هذه الدول بين الديمقراطية والأوليغارشية والاستبدادية.¹

وقد فسر أرسطو هذه التغييرات لعدم وجود الاستقرار السياسي استناداً إلى عامل محوري هو عدم المساواة الاجتماعية، وعليه يتم نقل السلطة سواء تضمن ذلك تغييراً في الدستور أو الأشخاص الموجودين في السلطة، بيد أن الفقه المعاصر لا ينظر إلى أي تغيير في النظام الحاكم باعتباره عملاً دستورياً، وإذا كان بعض الباحثين ينظرون إلى أي تغيير عنيف غير قانوني باعتباره ثورة، فإنه يصعب التسليم بذلك القول حيث إن الثورة تختلف عن مجرد الانقلاب (التغيير الإكراهي في أشخاص الحكم) نظراً لأنها تنطوي على تغييرات سياسية جذرية واسعة النطاق داخل المجتمع.²

- التغيير السياسي السلمي: وهو عكس التغيير السياسي الثوري، حيث يطرح الأستاذ عبد الرحمان الكواكي في كتابه طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد فكرة الشعور بالحاجة إلى التغيير والتغيير سلمياً، ولا بد من تصور البديل، ويتفق في هذا مع الفيلسوف إيمانويل كانط *Emmanuel Kant* الذي قال أن الأمة التي لا تشعر كلها أو أكثرها بالآلام الاستبداد لا تستحق الحرية، ويجب أن يتم التغيير سلمياً وبالتدرج. ويعطي الفيلسوف ديكارت وصفاً دقيقاً لفكرة التغيير السياسي السلمي في كتابه المقال على المنهج قائلاً أنه يجب عدم هدم البيوت القديمة مهما كانت سيئة فلا يفعل هذا مهندس عاقل، ويضع

¹ - ريتشارد هيجوت، مرجع سابق الذكر، ص 241.

² - نفس المرجع، ص 241.

أصحابه تحت المطر والريح، بل لا بد من تهيئة البيت الجديد بما يلزم فإذا انتقل إليه لم يرجع إلى القسّم
قط.¹

ومما سبق نلاحظ أن هناك دفاع شديد عن فكرة التغيير السياسي السلمي، من خلال الاتجاه نحو
الوسائل السلمية الكفيلة بإيجاد تصور بديل للوضع الاستبدادي القائم، فالتغيير عن طريق العنف غير
مقبول ولا يضمن البديل المطلوب، وقد يؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها، قد تجعل أصحابها يرغبون في
العودة إلى الوضع السابق.

المطلب الثاني: تصنيف عمليات التغيير السياسي.

التغيير السياسي له اتجاهات مختلفة تؤثر بصورة مباشرة على طبيعة الأنظمة السياسية فالتعددية
والمنافسة، والأداء الفعال للحكومة، والحقوق السياسية والحريات المدنية كلها تمكن حسب الأستاذة
Inmaculada Szmolka من تحديد سبعة عمليات للتغيير السياسي:²

- الديمقراطية (*La Démocratisation*): وهي الانتقال من نظام شمولي إلى نظام ديمقراطي، ويمكننا
الحديث عن الديمقراطية عندما يتم الاتفاق على إجراءات لانتخاب الحكومة، وتأتي هذه الأخيرة
إلى السلطة نتيجة التصويت الحر للشعب، وبالتالي يصبح للحكومة القدرة والشرعية على توليد سياسات
جديدة، والسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية الجديدة لا يشاركون قوتهم مع الجهات الفاعلة الأخرى
مثل المؤسسة العسكرية.

وعلى نطاق واسع في أوساط الأكاديميين يمكن الحديث عن الديمقراطية عندما يتم استثناء الشروط
الثمانية التي أشار إليها الأستاذ روبرت دال *robert dahl* وهي: الاقتراع العام والشامل، الحق في تقلد
المناصب المنتخبة العامة، انتخابات حرة ونزيهة ودورية، حرية التعبير، حرية تكوين الجمعيات واستقلالها
تعدد مصادر المعلومات، ضمان حقوق الأقليات في مواجهة أي سوء معاملة.

- الأوتوقراطية (*L'autocratisation*): وهي نقيض الديمقراطية، وتعني الانتقال من نظام ديمقراطي إلى
نظام استبدادي، ويحدث ذلك بسبب ممارسة التعسف في استعمال السلطة، أو بسبب تقييد كبير للمنافسة
أو الحقوق السياسية والحريات العامة.

¹ - هشام علي حافظ، جودت سعيد وآخرون، كيف تفقد الشعوب المناعة ضد الاستبداد، ط2، لبنان: رياض الريس للكتب والنشر، 2002،
ص ص 223، 224.

² - *Inmaculada Szmolka, "Cadre théorique et typologie des processus de changement politique dans les régimes arabes", annuaire IEMEd, Barcelona, 2014, p 25-27.*

- الانحدار أو التراجع الديمقراطي (*La régression démocratique*): وهي فقدان وتراجع بعض الصفات الديمقراطية مثل الانتخابات التنافسية النزيهة، والمعارضة السياسية الحقيقية والفعالة، والحقوق والحريات المكفولة على نطاق واسع، وبالتالي يمكن أن يتغير النظام من ديمقراطية كاملة إلى ديمقراطية غير مكتملة أو ناقصة، لأن الجهات الفاعلة غير خاضعة للرقابة الديمقراطية، وتتدخل في اتخاذ قرارات سياسية أو لأنهم يؤثرون على نطاق الحقوق وحريات الأقليات السياسية، والعرقية، والدينية.

- التحرر السياسي الذي يحدث في السياقات الاستبدادية أو السلطوية:

La libération politique se produit dans des contestes autoritaires:

ويتجلى ذلك من خلال تخفيف القمع السياسي، وتوسيع دائرة الحقوق السياسية والحريات العامة مع ضمان كامل لاكتساب تلك الحقوق، فالتحرر السياسي لا يعني بالضرورة أن تبدأ مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية، فإنه قد يؤدي إلى مرور السلطوي المهيمن على النظام التنافسي من خلال توسيع القدرة على المنافسة السياسية، ومع ذلك فإنه كثيراً ما يحدث أن تحدث إصلاحات سياسية دون تغيير سياسي في فئة النظام السياسي.

- التقدم السلطوي (*Progression autoritaire*): ونقصد به تعميق الطبيعة الاستبدادية للنظام والذي يمكن أن يمارس السلطة التقديرية التي تؤدي إلى تقييد المنافسة السياسية، وممارسة الحقوق السياسية والحريات العامة.

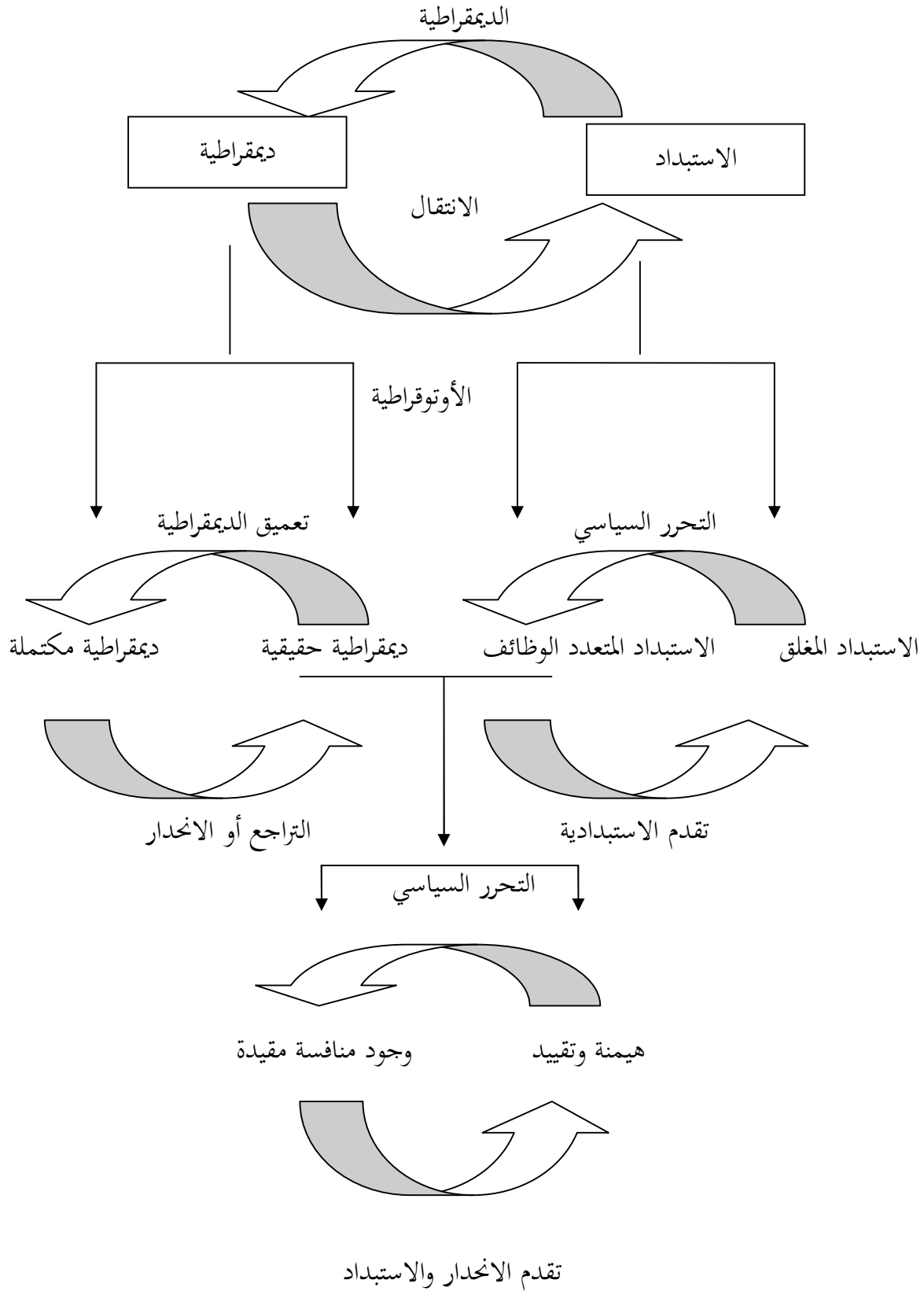
- تعميق الديمقراطية (*L'approfondissement démocratique*): يرافق تعميق الديمقراطية تحسن نوعي للديمقراطية، وهذا لا يعني أن هناك تغيير واسع في النظام السياسي، فهو في الأصل نظام ديمقراطي وذلك قبل أن تحدث التغييرات السياسية، أي المرور من ديمقراطية غير مكتملة إلى ديمقراطية مكتملة.

- ترسيخ الديمقراطية (*Consolidation démocratique*): ترسيخ الديمقراطية وتعزيزها وذلك من خلال وجود مؤسسات وممارسات ديمقراطية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة إضفاء الشرعية على النظام الديمقراطي، وبالتالي فإنه من عملية ترسيب يتطور مع مرور الوقت، وكجزء من الديمقراطية الكاملة.

هذه هي العمليات السبعة التي طرحتها أستاذة العلوم السياسية *Inmaculada Szmolka* فعملية التغيير السياسي تأخذ عدة اتجاهات مختلفة، قد تكون سلبية أو إيجابية، وقد تنقل النظام من الأسوأ إلى الأفضل، كما قد تنقله من الأحسن إلى الأسوأ.

وفي الشكل رقم (02) الأتي نوضح عمليات التغيير السياسي للأستاذة Inmaculada

Szmolka المذكورة سابقاً:



- Inmaculada Szmolka, op. cit, p 26.

المصدر:

وانطلاقاً من تصنيف الأستاذ هاكن يافوز *Hakan yavuz* للحركات الإسلامية في تركيا، يمكن استخلاص صنفين لعملية التغيير السياسي، الأولى تكون على المستوى العمودي (*Vertical*) وتتجه نحو الدولة، تقوم به إما حركات إصلاحية أو حركات ثورية، والثانية على المستوى الأفقي (*Horizontal*) وتتجه نحو المجتمع، وقد تقوم به حركات مجتمعية تعنى بالحياة اليومية للمجتمع أو حركات روحية إيمانية ذات توجه داخلي:¹

- التغيير السياسي على المستوى العمودي:

وهو ذلك التغيير الذي يتجه نحو الدولة، فالحركات الإصلاحية على هذا المستوى تستهدف التعليم والنظام القانوني، والرعاية الاجتماعية، حيث تضع الدولة هدفاً للتغيير أملاً في السيطرة على الدولة أو المساهمة في صوغ سياسات الدولة بالمشاركة السياسية، وإنشاء أحزاب سياسية أو التحالف مع أحزاب أخرى، وتعتمد على الأساليب الديمقراطية والقانونية للتغيير، وتكون محصلة عمل تلك الحركات الإصلاحية وجود تسويات معينة.

أما الحركات الثورية على المستوى العمودي، فتضع الدولة كهدف للتغيير، وهي ترفض النظام السياسي، وتسعى لتغييره من خلال العنف، وبالتالي فمحصلة عملها وجود مواجهة مع الدولة والنظام القائم.

- التغيير السياسي على المستوى الأفقي:

وهو التغيير الذي يتجه نحو المجتمع، حيث تضع الحركات المجتمعية الفرد والمجتمع هدفاً للتغيير ونتيجة وجود مساحات وفرص جديدة في الاقتصاد والسياسة، والمجال الثقافي، فهذه الحركات تستخدم وسائل الإعلام، وشبكات الاتصالات لتطوير المساحات الخطائية، لبناء هوية المجتمع وفق أدياتها، وتسخر طاقات العلماء والمفكرين والإعلام لتغيير المجتمع، وعليه فمحصلة عملها هو الاندماج.

وفيما يخص الحركات الروحية الإيمانية ذات التوجه الداخلي، فهي تنسحب من الحياة السياسية لتعزيز القيم الداخلية والروحية، وهي حركات مغلقة لها فضاءها الداخلي، ويمثل الفرد أحد أهم مرتكزاتها لإحداث التغيير، هدفها زيادة الوعي الأخلاقي والديني، لتكون محصلة عملها الانسحاب.

¹ - M.Hakan Yavuz, *Islamic Political Identity in Turkey, USA: Oxford University Press, 2003, P32.*

وفي الجدول رقم (2) نوضح تصنيف الأستاذ هاكن يافوز *Hakan yavuz* للحركات الإسلامية

في تركيا، والذي استخلصنا منه صنفين لعملية التغيير السياسي:

الاستراتيجيات والوسائل			
الحركات الثورية	الحركات الإصلاحية	التوجه نحو الدولة	على المستوى العمودي
تضع الدولة كهدف للتغيير وهي ترفض النظام وتسعى لتغييره من خلال العنف.	تضع الدولة هدفا للتغيير أملا في السيطرة على الدولة او المساهمة في صوغ سياسات الدولة بالمشاركة السياسية وبإنشاء أحزاب سياسية أو التحالف مع أحزاب أخرى، وتعتمد الأساليب الديمقراطية والقانونية للتغيير.		
الهدف: الدولة.	الهدف: الدولة، التعليم، النظام القانوني الرعاية الاجتماعية.		
المحصلة: المواجهة.	المحصلة: تسويات		
الحركات الروحية/ الإيمانية/ ذات التوجه الداخلي	حركات مجتمعية (تعنى بالحياة اليومية للمجتمع).	التوجه نحو المجتمع	على المستوى الأفقي
الانسحاب من الحياة السياسية لتعزيز القيم الذاتية والروحية. وهي حركات مغلقة لها فضاؤها الداخلي. ويمثل الفرد أحد أهم مرتكزاته لإحداث التغيير الاجتماعي.	تضع الفرد والمجتمع هدفا للتغيير ونتيجة المساحات الفرص الجديدة في الاقتصاد والسياسة، والمجال الثقافي، فهذه الحركات تستخدم وسائل الإعلام وشبكات الاتصالات لتطوير المساحات الخطابية لبناء هوية المجتمع وفق أدبياتها، وتسخر طاقات العلماء والمفكرين والإعلام لتغيير المجتمع.		
الهدف: زيادة الوعي الأخلاقي والديني.	الهدف: الفرد/ المجتمع، وسائل الإعلام والاقتصاد والتعليم (الخاص).		
المحصلة: الانسحاب	المحصلة: الاندماج.		

M.HakanYavuz, op. Cit, P32.

المصدر:

المبحث الرابع: المداخل النظرية المرتبطة بدراسة التغيير السياسي.

انتقل علماء السياسة في كتاباتهم من التركيز على النظام السياسي إلى التحليل المقارن للنظم السياسية الحديثة والتقليدية، إلى الاهتمام أكثر وضوحًا بالعملية التاريخية المتميزة للتحديث، إلى صياغة للمفاهيم المرتبطة بالتنمية السياسية، وبعدئذ العودة إلى مستوى أعلى من التجريد الموجه إلى نظريات التغيير السياسي، والتي يرى الأستاذ صامويل هنتنجتون أنها أطر نظرية جديدة يمكن استخدامها لدراسة التغييرات

السياسية في المجتمعات التي تمثل أي مستوى من مستويات التنمية، وهي لا ترتبط كذلك بعملية التحديث بصفة مباشرة، كما أن المتغيرات والعلاقات التي تعد أساسية بالنسبة لهذه النظريات ذات طابع سياسي فالأطر النظرية المستخدمة تتميز بالمرونة التي تساعدها على أن تحيط وتتضمن بمصادر التغيير، ونماذج التغيير في بيئة النظام السياسي المحلية والعالمية، وهناك ثلاث أطر نظرية لدراسة التغيير السياسي، وهي التغيير بالمكونات (صامويل هنتنجتون *S.Huntington*، ووليم متشل *W.Mitchell*)، ومدخل التغيير بالأزمة (ألوند *Almond*، ورستو *Rustow*)، وفي الأخير التغيير المعقد (برنر وبريور *Brenner and Pryor*).¹

المطلب الأول: مدخل التغيير السياسي بالمكونات.

ينطلق هذا المدخل من فرضية أن النظام السياسي يتكون من مجموعة من المكونات المتغيرة بعضها يتغير بمعدل سريع، وبعضها الآخر بمعدلات بطيئة، ويتساءل حول أنواع التغيير في أحد المكونات التي تميل إلى الارتباط بتغيرات مشابهة أو بغياب التغيير في المكونات الأخرى، والنتائج والعواقب المترتبة على تركيبات مختلفة من تغيير المكونات على النظام ككل، لذا فإن تحليل التغيير السياسي يتضمن التركيز على المكونات الأساسية للنظام السياسي، تحديد معدل (*Rate*) ونطاق (*Scope*) واتجاه التغيير في هذه المكونات وتحليل العلاقات بين التغيير في أحد المكونات، والتغيير في المكونات الأخرى، وعموماً يمكن افتراض احتواء النظام السياسي على عدة مكونات منها على سبيل المثال الثقافة، وتعني القيم والاتجاهات والتوجهات والمعتقدات الوثيقة الصلة بالحياة والسائدة في المجتمع، أما المكون الثاني فهو البنية أو الأبنية، وهي التنظيمات الرسمية التي تتم عن طريقها عملية صنع القرارات السلطوية الإلزامية في المجتمع مثل الأحزاب السياسية والمؤسسات التشريعية والتنفيذية والإدارات البيروقراطية المختلفة، ليأتي المكون الثالث وهو الجماعات، والتي نعني بها التكوينات الاجتماعية والاقتصادية الرسمية وشبه الرسمية التي تشارك في السياسة وتقدم طلبات للبنى السياسية، ويتمثل المكون الرابع في القيادة، والمقصود بها الأفراد في المؤسسات السياسية وفي الجماعات الأخرى، والذين يمارسون نفوذاً أو تأثيراً من غيرهم في تخصيص القيم واتخاذ القرارات السلطوية، وأخر المكونات هو السياسات العامة، بمعنى نماذج أو أنماط النشاط الحكومي والمخطط بقصد التأثير على توزيع المنافع والمزايا والعقوبات في المجتمع.²

¹ - عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سابق الذكر، ص ص 33، 34.

² - ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق الذكر، ص ص 145، 146.

ويرى صامويل هنتنجتون *Samuel Huntington* أن التغيير بالمكونات يكون من خلال المؤسسية والمشاركة السياسية، فهو يؤكد أن المصدر الأساسي لتوسيع المشاركة السياسية هو العمليات الاقتصادية والاجتماعية غير السياسية التي يجلبها التحديث، وأثر التحديث على الاستقرار السياسي، يتم من خلال التفاعل بين التعبئة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، والإحباط الاجتماعي، وفرص الحراك غير السياسي والمشاركة السياسية، ويوضح هذه العلاقات السابقة في سلسلة معادلات هي:

التعبئة الاجتماعية

----- = مشاركة سياسية.

التنمية الاقتصادية

الإحباط الاجتماعي

----- = إحباط اجتماعي.

فرص الحراك

المشاركة السياسية

----- = عدم الاستقرار السياسي.

المؤسسية السياسية

اهتم هنتنجتون بالعلاقة بين المشاركة السياسية والمؤسسية، فهو يرى أن مصدر المشاركة هو عمليات التحديث، أما مصدر المؤسسية فقد أشار إليه ضمناً في مصدران، الأول يتعلق بالبناء السياسي للمجتمع التقليدي، حيث تكون بعض النظم التقليدية على درجة عالية من المؤسسية مقارنة بالنظم الأخرى، أي تكون أكثر تكيفاً وتعقيداً، وأكثر تماسكاً وأكثر استقلالاً، وهذه النظم يفترض أنها ستكون أكثر قدرة على الإبقاء على عملية التحديث، وعلى تكيف نماذج أوسع للمشاركة، وفيما يخص المصدر الثاني، فقد أشار إلى فكرة أنه عند مراحل معينة من عملية التحديث، فإن أنماطاً معينة من القيادة السياسية، وأنماطاً معينة من الصراع قد تؤدي أيضاً إلى المؤسسية، والعلاقة بين المؤسسية والمشاركة السياسية هي علاقة يمكن بوضوح تجريدها عن دراسة التحديث، وهذا الأخير قد يكون أحد المصادر التاريخية الكبرى للتغيرات في المشاركة السياسية، لكنه ليس كما تبدو الحاجة المصدر الوحيد، كما أن دراسة التغيير السياسي بشكل مثمر يكمن في تحليل التغيرات في المكونات الخمس التي أشرنا إليها وهي الثقافة، الأبنية، الجماعات، والقيادة والسياسات العامة، والعلاقة بين التغيير في أحد هذه المكونات، والتغيير في المكونات الأخرى، حيث أن

أي نظام سياسي تكون المكونات الخمسة دائماً في حالة تغيير، ولكن معدل، ونطاق، واتجاه التغيير في المكونات تختلف تماماً داخل النظام وبين النظم، وفي بعض الحالات قد يقترب معدل التغيير في أحد مكونات النظام من الصفر، معناه أن معدل التغيير هنا يكون معدوماً هذا إن وجد أصلاً، وهذا يعبر عن معدل متطرف *Exterme Rate* للتغيير وهو نادر الحدوث، كما أن كل مكون من مكونات النظام هو في ذاته تجميع لعناصر متنوعة، وكمثال على ذلك الثقافة السياسية التي قد تتكون من ثقافات فرعي، والأبنية السياسية قد تمثل تنوعاً لأشكال مؤسسات وإجراءات مختلفة.¹

وقد حاول الأستاذ وليم متشل *W.Mitchell* دراسة المكونات الخمسة السابقة في ضوء مفهوم القوة، حيث يعد التغيير في القوة أحد أنماط التغيير ذات الصلة بالظاهرة السياسية، فهو يهتم بقوة الإيديولوجيات، والمؤسسات، والجماعات، والنخب، والسياسات، ويهتم أيضاً بمضمون هذه المكونات وبالعلاقة فيما بين التغييرات في المضمون، والتغييرات في القوة، والقوة هنا تكون بالمعنى المعتاد الذي حدده التحليل السياسي، فتحليل التغيير السياسي قد يكون موجهاً إلى التغييرات البسيطة في قوة المكونات والعناصر التي يتشكل منها النظام السياسي، لكن الأكثر أهمية هو العلاقة بين التغييرات في قوة الأفراد المكونين للنظام السياسي، والتغييرات في مضمونها، وإذا كان التحليل السياسي محدوداً ليقترص على التغييرات في القوة، فإنه لن يستطيع أن يوفر فهماً شاملاً للأسباب والنتائج، كما أن التغيير السياسي يمكن تحليله وفق ثلاث مستويات معدل، ونطاق، واتجاه، فالتغيير في أحد المكونات يمكن مقارنته بمعدل، ونطاق واتجاه التغيير في المكونات الأخرى، ومن خلال هذه المقارنات يمكن إلقاء الضوء على أنماط الاستقرار السياسي في النظام السياسي، وعلى المدى الذي وصلت إليه التغييرات في أحد المكونات استناداً إلى أو نتيجة الارتباط أو غياب التغيير في المكونات الأخرى.²

المطلب الثاني: مدخل التغيير السياسي بالأزمة.

لقد رأى الأستاذ ألموند *Almond* أن المداخل النظرية الأولى في السياسة المقارنة، وفي التنمية السياسية يمكن النظر إليها من خلال زاويتين، الأولى تتضمن تساؤل إلى أي مدى تتضمن هذه المداخل نماذج توازنية أو نماذج تطويرية؟ والزاوية الثانية تنطوي على تساؤل إلى أي مدى تكون فيه هذه المداخل مستندة على الحتمية أو الخيار؟ وباستعمال مدخل مختلف نوعاً ما ركز ألموند على ما يعرف بتغيير الأزمة

¹ - عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سابق الذكر، ص 34-37.

² - مرجع سابق الذكر، ص 37، 38.

وقدم إطارًا عامًا لتحليل الديناميات السياسية، وذلك من خلال تصور أن التغيير من حالة إلى أخرى يمر بخمس مراحل أساسية: المرحلة الأولى يمكن افتراض حالة توازن سابقة، ويمكن افتراض أن التغيير يبدأ من خلال تأثير التوازن الموجود ببعض متغيرات البيئة الداخلية غير السياسية أو البيئة الدولية للنظام السياسي وفي المرحلة الثانية تقود التطورات إلى تغيرات في بنية المطالب السياسية، وفي بنية توزيع الموارد السياسية، أما المرحلة الثالثة تصبح المتغيرات السياسية، والمتمثلة في البنية المتغيرة للمطالب السياسية، وفي البنية المتغيرة لتوزيع الموارد السياسية، هي المتغير المستقل، وتقوم القيادة السياسية باستغلال هذه المتغيرات لخلق ائتلافات سياسية جديدة أو سياسات عامة جديدة، وفي المرحلة الرابعة تؤدي هذه الائتلافات السياسية، والسياسات العامة إلى خلق تغيرات ثقافية وبنوية، وفي المرحلة الخامسة ينشأ توازن جديد.¹

وأبرز ما يميز مدخل التغيير بالأزمة أنه جاء مستقلاً عن أي سياق تاريخي يقلل من عموميته وغير مرتبط بالتحديث، فإنه إطار عام لتحليل التغيير السياسي، والذي يمكن تطبيقه على القبائل البدائية التي لا تشكل دولاً، وعلى دول المدينة الإغريقية الكلاسيكية، وكذلك على الدول القومية الحديثة، كما يعتبر كذلك إطار يتضمن كل المتغيرات، سواء السياسية أو غير السياسية، ويعتبر أن كلا النوعين من المتغيرات يمكن أن يلعب أدواراً مستقلة وتابعة، فهو يربط بين القيادة والاختيار، ويدمجها في نموذج واحد للتغيير السياسي، من هنا ذهب ألموند إلى حد تطبيق هذا النموذج على حركة إحياء الميجي في اليابان والثورة البولشفية في روسيا. كما جاء دانكورت روستو في محاولة مناظرة بنموذج مشابه نوعاً لنموذج ألموند، حيث يفترض روستو أن التغيير السياسي هو نتاج عدم الرضا بالموقف القائم، وعدم الرضا إلى حركة سياسية فالحركة *Action* السياسية هي في الواقع نتاج عدم الرضا دائماً، وهذه الحركة قد تنجح وقد تفشل، فإذا ما نجحت فإن التنظيم، والحركة *Movement*، أو الجماعات الأخرى المسؤولة عن النجاح تقوم كلها بتطوير أهداف جديدة أو قد تدبل وتلاشى، أما إذا فشلت جهودها من أجل التغيير، فإن الجماعة المسؤولة عن هذه الجهود، إما أن تتفكك وتحل، أو تستمر في متابعة هدفها القديم، مع توقع أخذ في التناقص باحتمالات تحقيقه، بالإضافة إلى ذلك يعتقد روستو أن القوى التي شاركت بجهودها في خلق الحكومة أو في الاستحواذ على السلطة من خلال جماعة أو فرد تختلف تماماً عن تلك القوى التي تحافظ على إبقاء الحكومة قائمة على قيد الحياة، أو تحفظ وضع فرد أو جماعة في السلطة خلال فترة زمنية ممتدة

¹ - ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق الذكر، ص 147.

حتى يتغير الاتجاه، وهكذا فإن دانكورت روستو والموند يضعان أهمية أولية تؤكد على الاختيارات التي يجب أن تصنعها القيادة السياسية.¹

المطلب الثالث: مدخل التغيير السياسي المعقد.

وهو مدخل لتحليل التغيير السياسي طرحه كل من *Garry Brewer* و *Ronald Brunner* فعند دراستهما للجوانب السياسية للتحديث، طور نموذجًا *Model* للتغيير المعقد *Complex change* والذي يتضمن اثنان وعشرون متغيرًا، وعشرين مقياسًا *Parameters*، عشرة من هذه المتغيرات وثمانية من المقاييس وزعت على أساس القطاعات الريفية والحضرية، ثلاثة متغيرات، وثلاثة مقاييس شكلت النظام الفرعي الديموغرافي، تسعة متغيرات، وستة مقاييس للنظام الفرعي الاقتصادي، عشرة متغيرات وأحد عشر مقياسًا للنظام الفرعي السياسي، والعلاقة بين هذه المتغيرات والمقاييس تم التعبير عنها في اثني عشر معادلة مشتقة من النظريات العامة للتحديث، ومن تحليل تطور تركيا والفلبين في الفترة من الأربعينات إلى الستينات في القرن العشرين، ويتضمن النموذج المتغيرات التي يمكن أن تتأثر مباشرة بحركة الحكومة، والمتغيرات التي تخضع لمثل هذا التأثير. وباستخدام النموذج يكون من الممكن حساب التأثيرات المحتملة على التأييد للحكومات مقاسًا بنسبة السكان الذين يدلون بأصواتهم لصالح حزب الحكومة، وعلى مستوى المعيشة مقاسًا بنصيب كل فرد من الاستهلاك والتغيرات في السياسة الحكومية مثل الزيادة أو النقص بنسبة 5% من الضرائب، والتغيرات في التفضيل النسبي لقطاعات الريف والحضر في النفقات الحكومية، ويمكن تحليل مقياس السياسة مثل تفضيل الحكومات للقطاعات الريفية أو الحضرية، يمكن تحليله بطريقة شاملة لتوضيح كيف أن درجات مختلفة من التغيير داخله قد تؤثر في المتغيرات التابعة مثل تأييد الحكومة ومستوى المعيشة.²

لقد حقق مدخل التغيير المعقد أفاقًا جديدة في التحليل السياسي، فنظرًا يوفر نموذجًا على درجة عالية من التبسيط، وعلى درجة عالية من الدقة للنظام السياسي، وهو نموذج يتسع ليشمل عددًا من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والديمقراطية والعلاقات بينهما، أما عمليًا فإنه يشير إلى معالجة عملية في اتجاه يجعل من الممكن في النهاية أن يوفر لصانعي السياسات ويزودهم بوسائل لتحليل النتائج المحتملة لاختبارات صنع السياسة العامة، من أجل أن تكون النتائج ملائمة لأغراضهم، وفي المقابل كان هذا

¹ - عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سابق الذكر، ص 39، 40.

² - نفس المرجع، ص 40، 41.

المدخل محدودًا بافتراضاته النظرية الأولية، وملاءمة هذه الافتراضات للنظم السياسية الواقعية التي كان النموذج موجهًا لها أصلاً، كما أنه لا يوفر وسائل للتنبؤ بالتغيرات الرئيسية في النظام، أو حتى تحدث هذه التغيرات انعكاساتها في شكل تغيير في بعض المتغيرات في النموذج، وهكذا فإن هذا المدخل لا يمكنه التنبؤ بانقلاب عسكري يأتي إلى السلطة بمجلس ثورة وطني قوامه الضباط.

وهكذا تعتبر الأطر النظرية السابقة الذكر بأنها تميل بطريقة أو بأخرى إلى تحرير التحليل السياسي من الافتراضات الإستراتيجية التي قيده في المرحلة المبكرة السابقة، ومن الاهتمامات الغائية بالتحديث والتنمية، والتي شغلته في مرحلة لاحقة، كما أنها تشير إلى قدر متزايد من التناظر أو التوازي في دراسة التغيير السياسي، فضلاً على أنها تمثل خطوات أولية في اتجاه صياغة نظريات عامة للديناميات السياسية.¹

خلاصة:

يعتبر موضوع التغيير السياسي من بين المواضيع التي تشكل تحديًا لعلم السياسة، سواء من الناحية اللغوية أو النظرية، كما وارتبط الحديث عن مفهوم التغيير السياسي، بالعديد من المفاهيم أبرزها التحديث والتنمية السياسية، والتحول السياسي، والإصلاح السياسي، والثورة.

والتغيير السياسي يكون نتاج جملة من العوامل الداخلية سياسية اقتصادية وأخرى اجتماعية وثقافية وجملة من العوامل الخارجية المتمثلة في ضغوط ومطالب القوى الخارجية، والتوجه العالمي نحو الديمقراطية، وما ينبغي الإشارة إليه هو أن العوامل الخارجية دائماً تكون أكثر خطورة، وتأثيراً في مسار التغيير الذي تشهده الدول، فضلاً على ذلك فإن التغيير السياسي يكون شاملاً وعميقاً وقد يكون جزئياً، كما قد يكون سريعاً وقد يكون تدريجياً منظماً، كما قد يكون جذرياً، وقد يكون إصلاحياً، كما قد يكون ثورياً أو سلمياً.

بالإضافة إلى ذلك فعملية التغيير السياسي تأخذ عدة اتجاهات مختلفة قد تكون سلبية أو إيجابية وقد تنقل النظام من الأسوأ إلى الأفضل، كما قد تنقله من الأحسن إلى الأسوأ، وقد تكون على المستوى العمودي، كما قد تكون على المستوى الأفقي، وكغيره من الظواهر السياسية كانت هناك عدة مداخل نظرية تهدف إلى دراسته وفهمه وتحليله أبرزها مدخل التغيير السياسي بالمكونات، ومدخل التغيير السياسي بالأزمة، ومدخل التغيير السياسي المعقد، وكلها كانت محولات أكاديمية تهدف إلى تحرير التحليل السياسي لتشكيل خطوات مبدئية في طريق صياغة نظريات عامة للتغيرات السياسية.

¹ - مرجع سابق الذكر، ص ص 41، 42.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: الحراك الشعبي وملامح التغيير السياسي في واقع النظم السياسية العربية.

يعد الحراك الشعبي العربي حدثاً له أهميته التاريخية والعالمية، حيث حظي بجدل كبير حول طبيعته ومآلاته، والذي وقع في الغالبية العظمى من الدول العربية منذ نهاية عام 2010 وبداية عام 2011 وأدى إلى ميلاد موجة من التغيير السياسي، وتأثيرات عديدة ومختلفة على واقع الأنظمة السياسية العربية التي تعتبر الوحيدة التي تشهد الحكم الاستبدادي في القرن الواحد والعشرون، والتي تفاوتت ردود أفعالها تجاه أحداث الحراك الشعبي، وما حملة من مطالب تغييرية أبرزها إسقاط تلك الأنظمة السياسية، كما كان لهذه الأحداث العربية أيضاً تداعيات هامة على المستوى والإقليمي والدولي.

المبحث الأول: النظم السياسية العربية ما قبل الحراك الشعبي.

إن دراسة التغيير السياسي في الأنظمة السياسية العربية عقب الحركات الشعبية، تتطلب الوقوف عند أبرز خصائصها ومميزاتها، وذلك بهدف توضيح طبيعة وواقع هذه النظم السياسية بصفة عامة، وطرق تعاطيها مع التغيرات السياسية الداخلية والخارجية قبل أحداث الحراك، مما يساعدنا على تصنيف تلك الأنظمة السياسية، ومعرفة حدود ونطاق ومسارات التغيير السياسي فيها بعد الحراك الشعبي.

المطلب الأول: الخصائص المشتركة للنظم السياسية العربية ومميزاتها.

يجتهد الباحثين والسياسيين لفهم طبيعة الأنظمة السياسية العربية، وممارستها السياسية على مدى عقود من الزمن وإلى غاية اليوم، فالجوهر في نظر الكثيرين لا يكاد يختلف، والشكل وحده هو فقط من يستبدل، فالتجربة الطويلة للنظام السياسي العربي جعلته عرضة للرصد والتمحيص حول الخصائص المشتركة التي تتقاسمها النظم السياسية العربية، فهي لا تكاد أن تخرج عن بعض التوجهات التقليدية، وإن أظهرت بعض الانصياع لاستحقاقات العصرنة، التي كانت تحاول تعميمها بعض الجهات والقوى الخارجية.¹

وإذا كان الأستاذ ميشال فوكو *Michel Foucault* قد انتهى إلى أن الديمقراطيات الغربية المعاصرة تخفي من وراء مظاهرها البراقة تقنية غريبة في ممارسة السلطة، قوامها مجموعة من الرعاة تقود الأغلبية الساحقة من السكان. فإننا في الوطن العربي نجد أن الأنظمة السياسية مظهرًا وجوهراً تقوم على تقنية قوامها حاكم واحد يقود الرعية برمتها، فالحاكم في النظم السياسية العربية يصنف المشاركة السياسية ضمن

¹ - عبد الإله بلقزيز، وآخرون، التغيير في الوطن العربي أي حصيلة؟، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص 33.

ممنوعات السياسة، على الرغم من شعار التعددية الذي يلوح به هنا وهناك، فالتعددية لا قيمة لها إن لم تكن مؤسسة على المقاسمة، مقاسمة السلطة وتداولها.¹

أشار عدد من المفكرين، وعلى رأسهم الأستاذ هشام شرابي *Hisham Sharabi* إلى أن أبرز خاصية تمتاز بها النظم السياسية العربية، هي التوجهات الأبوية الراسخة في المجتمعات العربية، وبحسبه فإن الأبوية كانت وما تزال صفة للثقافة العربية منذ ما قبل الإسلام، الذي فشل في تعديلها بصورة ملموسة لقد صمدت الأبوية عبر العصور، ونجحت في التكيف مع الحداثة وتحولت إلى أبوية جديدة تضم كلا من السمات الراسخة من الأبوية القديمة، وعلاقة التبعية المباشرة تجاه القوى الإمبريالية.²

فبالأنظمة السياسية العربية تكاد تخلو ساحة عملها السياسي من التنظيمات المجتمعية المهمة كالأحزاب السياسية، والحركات الاجتماعية المستقلة بالمعنى الحقيقي، وفي مقابل ذلك تطورت القوى الموازية المتمثلة في الطائفية والقبلية والجهوية، كخصوصيات ملازمة للنظم السياسية العربية، وقد لوحظ كيف أن بعض الفئات الحاكمة وصلت إلى الحكم واستحوذت على السلطة بالاستناد إلى القوى الموازية أو استمدت شرعيتها منها.³

إن النظم السياسية العربية بشكل عام فشلت في اللحاق ببقية العالم، وتخلفت أكثر في الفترة التي تلت سقوط الإتحاد السوفياتي، والدخول في العهد الحالي من العولمة، فمنذ أوائل التسعينيات فإن المسافة بين العالم والعرب من ناحية "وسيط درجات نظام الحكم *Median polity Scores*" توسعت بصورة مثيرة وازدهرت النظم الاستبدادية العربية، بحيث إن تقرير التنمية البشرية لا حظ وجود فجوة ضخمة بين البلدان العربية والمناطق الأخرى من ناحية المشاركة في الحكم، ورغم التوقعات بتحقيق الديمقراطية عقب التطور الاقتصادي، فإن هذه الفجوة كانت في توسع دائم، لقد مالت الأنظمة السياسية العربية إلى البقاء في الحكم لفترة أطول من الفترة المألوفة للنظم المماثلة في بقية العالم، ومواجهة أي مطالبة بالتغيير السياسي والالتفاف حولها وإجهاضها.⁴

¹ - محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي محدثاته وتحدياته، ط4، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص ص 42، 43.

² - إبراهيم البدوي، سمير المقدسي، تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي، تر: حسن عبد الله بدر، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص 51.

³ - خلدون حسن النقيب، الدولة السلطوية في المشرق العربي المعاصر دراسة بنائية مقارنة، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص ص 175، 176.

⁴ - إبراهيم البدوي، سمير المقدسي، مرجع سابق الذكر، ص 80.

ذلك الاستعصاء والممانعة تجاه أي تغيير سياسي، نابع من النفسية الاستبدادية المتأصلة في الذات العربية الحاكمة، والمنسوبة تاريخيًا إلى عصور الاستبداد التي أصل لها بعض الفقهاء الذين عاشوا على بلاط الملوك والأمراء، في حين انصرف بقية المثقفين والساسة إلى مملكة الشعر، والذي كان معظمه يصب في تعظيم المستبدين وتطوير الشعوب لهم، كما أهملت الجوانب الفلسفية المتعلقة بالحكم، ومن كلف نفسه عناء البحث والاهتمام بها، صنف في خانة الزنادقة، والحال لا يختلف كثيرًا في العصر الحديث، وإن اختلفت المسميات، فهناك جملة من العوائق أمام أي تغيير سياسي، وأمام كل المطالبين بضرورة الإصلاحات السياسية كحل للمشاكل المستعصية التي هي من رواسب التسلط.¹

وننتاج تلك الرواسب التاريخية هو رحم النظم الاستبدادية العربية التي تسلطت، وسيطرت على كل أفراد الشعب، وفرضت نظامًا معينًا على الشعب دون قبول معارضة من أحد، ومنعت الشعوب من الإسهام والمشاركة، أو حتى التدخل في أي قرار من القرارات المنظمة والمسيرة لنظم الحكم في الدولة، إلى جانب ارتباط الأنظمة السياسية بالعوامل الخارجية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية السائدة في البيئة الإقليمية والدولية.²

حيث لا يختلف اثنان أن هناك فشلًا عربيًا ذريعًا في التعامل مع القوى والمتغيرات الدولية من زاوية الحد من تأثيراتها السلبية والاستفادة مما يمكن أن يحمله بعضها من إيجابيات وفرص، لكنهم لا يمتلكون شروط ممارسة هذا الدور ومقوماته، لذا أصبحت النظم السياسية العربية مختزقة من قبل قوى إقليمية ودولية عديدة، ناهيك عن الممارسات العدوانية المتواصلة التي تقوم بها بعض القوى وعلى رأسهم الصهاينة، وهذا يعود إلى تفاقم حدة الأزمات الداخلية في العديد من الدول العربية، واستمرار الانقسامات والصراعات العربية العربية، وغياب واضح في الرؤى الإستراتيجية الحقيقية للتعامل مع القوى الدولية، أو حتى دول الجوار الجغرافي.³

أما عن الإصلاحات السياسية في الأنظمة السياسية العربية معظمها شكلية، شفعت بها الدول الغربية كجزرة للشعوب التي تعيش تحت الظلم والكبت السياسي، وذلك لتحسين صورتها واستغلالها لثروات المنطقة، فهي إصلاحات شكلية لكون النظم السياسية العربية هي المعنية برسم وتحديد نتائجها التي يجب

¹ - عبد الإله بلقزيز وآخرون، التغيير في الوطن العربي أي حصيلة؟، مرجع سابق الذكر، ص 34.

² - فضل الله محمد إسماعيل، أزمة القرار السياسي في دول العالم الثالث، ط2، الإسكندرية: مكتبة بستان المعرفة، 2005، ص 25.

³ - أحمد يوسف، نيفين مسعد وآخرون، حال الأمة العربية 2009-2010 النهضة أو السقوط، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص ص 51، 52.

أن تخرج عن إطار تفردتها وتسلطها المعهود، وقد في تقنيات الالتفاف على كل عملية للتغيير السياسي وإفراغها من محتواها، فحتى النمط الشكلي منها لم يسلم من زرع الألغام السياسية، وفي حين ولدت التجربة التعددية السياسية المعارضة ضعيفة بقيت بنى الأنظمة السياسية العربية التسلطية في منأى عن أي تغيير سياسي، وحتى عندما شرعت بعض النظم السياسية العربية في انفتاحها على تجديد حكمها، لم تكن سوى تحسينات قشورية، أو بعض من الترقيع السياسي الذي لا يغير من جوهر السلطة التسلطية، والتي لم تضع حدًا لاحتكار النخبة الحاكمة للسياسة والثروة على حساب المجتمع.¹

ولذلك يجب أن لا ننخدع بالتحويلات الظاهرية في طبيعة النظام وسياساته التسلطية بمجرد تغيير نخبة أو فئة حاكمة، أو بمجرد إجراء انتخابات يشك في حريتها أو جدواها، فدوامه التسلط لن تتوقف طالما أن الترتيبات المؤسسية للدولة التسلطية مازالت قائمة.²

وصاغ الأستاذ ستيفن هايدمان *Heydeman seteven* عبارة تحديث أو ترقية الاستبداد *authoritarianism upgraded* للقبض على ظاهرة استمرار التسلطية، فالأنظمة السياسية من خلال عملية التجربة والخطأ تكيفت مع الضغوطات من أجل الإصلاح السياسي، من خلال تطوير إستراتيجيات لاحتواء وإدارة الطلبات التي تنادي بالديمقراطية، فتحديث السلطوية يتطلب أكثر من مجرد القمع السياسي وإغلاق منافذ خروج المجتمعات العربية إلى العولمة وغيرها من قوى التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وبدلاً من ذلك ينطوي على إعادة تشكيل الحكم الاستبدادي لاستيعاب وإدارة تغير الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وحالة مصر على سبيل المثال تبدو مطابقة تمامًا لما صاغه الأستاذ *Heydeman*، فالحكام لكل دولة من هذه الدول يعتمد على مجموعة من الوسائل والآليات القمعية من خلال الاعتماد على الجهات الأمنية، والحصول على دعم الجهات الفاعلة الدولية الرئيسية من أجل الحفاظ على سيطرتهم على السلطة.³

كما أشار كل من الأستاذ على الدين هلال، والأستاذة نيفين مسعد، إلى الأنظمة السياسية العربية تشترك في مجموعة من الخصائص والمميزات، كلها تنبع من خاصية أو سمة واحدة هي التخلف، فهناك عدم تكامل، وغياب واضح للرشادة في صنع القرار، وانتفاء القواعد المؤسسية المستقرة لتداول السلطة، الأمر

¹ - عبد الإله بلقزيز وآخرون، التغيير في الوطن العربي أي حصيلة؟، مرجع سابق الذكر، ص 34، 35.

² - خلدون حسن النقيب، مرجع سابق الذكر، ص 180.

³ - Vincent Durac, op. cit, p 176, 177.

الذي يؤدي إلى عدم الاستقرار ويفتح المجال أمام تدخل العسكريين في الحكم، وعلى المستوى الاقتصادي تميزت بالتركيز على تصدير محصول واحد وهو النفط، وتختلف طرق الإنتاج، ونقص رؤوس الأموال المنتجة.¹ وما هو معروف عند بعض الباحثين، وأهمهم الأستاذ ميشال روز *Michael ross* أنه كلما زاد اعتماد الاقتصاد على النفط كانت الانعكاسات أشد، كما أن النمو القائم على تصدير النفط والمعادن يفشل في تحقيق التغييرات الاجتماعية والسياسية المطلوبة.²

بقيت الأنظمة السياسية العربية قبل الحراك الشعبي تحافظ على أدواتها التسلطية، من دون أي تغيير أو إصلاح حقيقي، للحيلولة دون أي تغيير سياسي يكون خطراً على بقائها في السلطة، فهي كلها تشترك وإن كانت بنسب مختلفة في جملة من السمات أهمها:

– الأنظمة السياسية العربية أنظمة معادية للديمقراطية: على مدى ربع القرن الماضي، اجتاحت التيارات الديمقراطية معظم أنحاء العالم النامي، وعالم ما بعد الشيوعية، ومع ذلك يظل العالم العربي على حاله وبعيد إلى حد كبير عن هذا التوجه العالمي، حيث أشار كل من الأستاذين توماس كارتز *T. Carothers* ومارينا أوتاواي *M. Ottawa* أن تقدم معظم الدول العربية نحو الديمقراطية غير حقيقي، كما يعد التقدم الأضعف في العالم.³

ويقول الأستاذ سعد الدين إبراهيم أن هناك شيئاً في الثقافة العربية، إما أنه يعادي الديمقراطية صراحة أو لا يعطيها أهمية مركزية في منظومة القيم السائدة في مجتمعاتنا.⁴

فبعد مرور كل هذه الأعوام من انطلاق مبادرات داخلية، وأخرى خارجية تدعو للتحويل نحو الديمقراطية في المنطقة العربية، يظل المشهد السياسي يعكس نجاح النظم العربية في الالتفاف على مختلف الضغوط الداخلية والخارجية الداعية للتغيير السياسي.⁵

وأشار الأستاذ محمد جابر الأنصاري إلى أن السبب الرئيسي في فشل التجارب الديمقراطية في الوطن العربي، يعود إلى أن الدولة القطرية الحالية، ما تزال تمثل مشروع دولة، ولم تصل إلى مرحلة الدولة المكتملة

¹ - علي الدين هلال، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية بين قضايا الاستمرار والتغيير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 18.

² - *Michael ross, does oil hinder democracy, project muse, world politics 53, april 2001, p328.*

³ - *Amany jamal, Mark Tesster, the democracy Barometers Attitudes in the Arab world, journal of democracy, vol 19, n 1, January, 2008, p 97.*

⁴ - علي خليفة الكواري وآخرون، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 389.

⁵ - أندرو ألبيرسون، رجب طه وآخرون، آفاق الإصلاح السياسي في العالم العربي، ط1، مصر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2011، ص 21.

النضج والتكوين، والمؤسسات والنظم. وبالتالي فإنه لا بد من بناء دولة وترسيخها كخطوة أولى لتهيئة الطريق نحو التغيير السياسي، ذلك أن واقع الدولة العربية الحديثة لا يحتمل التعددية السياسية¹، فالدولة العربية الحديثة في حاجة إلى قدر يسير من الاكتمال والنضج كي تغدو مدرسة سياسية بامتياز، وتصبح إطاراً مشتركاً لخلق الثقافة المنتجة للديمقراطية.²

كما أن ارتباط الأنظمة العربية كثيراً بالقوى الدولية الخارجية أدى إلى نفوذ سياسي متعاظم لهذه القوى، يصل في كثير من الأحيان إلى تشكيل القرار السياسي في المنطقة، إضافة إلى التواجد المباشر لهذه القوى الدولية سواء عن طريق القواعد أو الخبراء، كل هذا أثر على أشكال نظم الحكم وأسلوب إدارته، ويضع سلطات هذه النظم من البداية في موضع يعارض الإرادة الشعبية، وبكلمة أخرى فإنه يعطل عملية التغيير السياسي.³

- الأنظمة السياسية العربية تعاني غياب وضعف المؤسسات السياسية: يعود غياب وتراجع دور المؤسسات في مواجهة دور النخب السياسية الحاكمة في الحياة السياسية العربية، إلى غياب التداول الديمقراطي على السلطة، مما أدى إلى تركيز السلطة في يد الحاكم وحاشيته، بما تعنيه هذه السلطة من احتكار للثروة، وكسب الولاءات المذهبية والمناطقية والقبلية، وبما يكرسه الحاكم لنفسه من سطوة لا تنفع معها ولا تقف في وجهها أي فاعلية مؤسسية، فضعف الجانب المؤسسي وغيابه جعل الحاكم العربي مطلق التصرف في قرار السياسة الداخلية، وفي تقرير علاقة البلد مع الفاعلين الدوليين دونما استشعار أي تبعات أو صعوبات مؤسسية، وهذه العلاقات لا تعنيها كثيراً أي اعتبارات وطنية بقدر ما تضع في أولوياتها مصلحة النظام نفسه، الذي يتمحور في بقاء الحاكم في السلطة والتصرف فيها ونقلها إلى الأبناء بدون أي مخاطر أو معارضة أجنبية، كل هذه النظرة المعادية للمؤسسية من قبل صناع السياسة مرادفها الخوف من القيود التي يمكن أن تضعها المؤسسات التشريعية والقضائية عليهم، وإخضاعهم للمساءلة، وهو ما تأباه معظم القيادات السياسية العربية التي تعتبر نفسها فوق القانون والمساءلة.⁴

¹ - محمد تركي بني سلامة، عملية التحول الديمقراطي في سلطنة عمان، مجلة المنارة، المجلد 13، العدد 7، 2007، ص 58.

² - علي خليفة الكواري وآخرون، الديمقراطية والتحركات الراهنة للشارع العربي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص 77.

³ - علي الدين هلال، خالد الناصر وآخرون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، ط4، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص 47.

⁴ - عبد الحي علي قاسم، "السمات المشتركة للنظم العربية وتعاطيها مع المتغير الثوري"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 399، مايو 2012، ص ص 16، 17.

- الأنظمة السياسية العربية أنظمة قمعية وذات طابع أمني: تسعى الأنظمة السياسية العربية إلى الحفاظ إلى تأسيس قاعدة قوية للحكم، يترجمها في الكثير من الأحيان السيف المسلط على رقاب المعارضين المقهورين، فالسلطة السياسية القوية أداة ضرورية بالنسبة لهم من أجل تثبيت دعائم الاستقرار للنظام الحاكم، لما تملكه هذه الأداة من وصفة كاملة لإسكات أي معارض، وإخماد أي نائر يطالب بالتغيير السياسي، فهي تسعى دائماً للحفاظ على الحكم بشتى وسائل الإكراه، خاصة إذا فشل النظام السياسي في تحقيق رضا الجماهير¹، الأمر الذي يؤكد دور المكون الأمني في ترسيخ القمع والاستبداد، وإعاقة عملية التغيير السياسي، وذلك من خلال هيمنة المؤسسات الأمنية بمختلف آلياتها واستعمالها ضد المعارضين.²

ففي الواقع العربي يدعن الناس للسلطة السياسية، ليس لأنهم مطبوعون على الخضوع وفقط، لكن أيضاً بسبب أجهزة العنف التي تمتلكها السلطة، وأساليب القهر والقمع وتهديد مصادر الرزق،³ وهكذا فقد امتدت قبضة النظام إلى حيث يكسب الناس أرزاقهم، فأصبح هو الذي يقرر إلى حد كبير ما يطالعون وما يأكلون ويشربون، وكيف يتعاملون، ويعملون وحجم كل من هذه الأفعال ومقداره، فأصبحت المواجهة بين النظام السياسي وبين المواطن مواجهة معيشية يومية متصلة وغير متكافئة بأي حال من الأحوال.⁴

- الأنظمة السياسية العربية تحتكر وسائل الإعلام وتضيق على الحريات العامة: بالنظر إلى الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في الشؤون السياسية المعاصرة، طُرحت جملة من التساؤلات أهمها: أي صورة من الديمقراطية يراد بها لهذا المجتمع أن يكون ديمقراطيًا؟ وهناك مفهومان أو تعريفين مختلفين للديمقراطية المفهوم الأول يعتبر أن المجتمع الديمقراطي هو المجتمع الذي يملك فيه الجمهور الوسائل اللازمة للمشاركة الفعالة في إدارة شؤونهم، وأن تكون وسائل الإعلام منفتحة وحرّة، أما المفهوم الثاني فهو أن يُمنع العامة من إدارة شؤونهم، وكذا من إدارة وسائل الإعلام التي يجب أن تظل تحت السيطرة المشددة، وقد يبدو هذا مفهومًا مستهجنًا أو شاذًا للديمقراطية⁵.

وفي الواقع العربي هذا هو المفهوم المعمول به فعليًا، ولفترات طويلة من الزمن، حيث ظلت السلطة تحتكر الإعلام وتضيق على مختلف الحريات العامة للأفراد.

¹ - عبد الإله بلقزيز وآخرون، التغيير في الوطن العربي أي حصيلة؟، مرجع سابق الذكر، ص 40، 41.

² - عبد الحى علي قاسم، مرجع سابق الذكر، ص 18.

³ - علي خليفة الكواري وآخرون، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، مرجع سابق الذكر، ص 393.

⁴ - خلدون حسن النقيب، مرجع سابق الذكر، ص 202.

⁵ - نعيم تشومسكي، السيطرة على الإعلام، تر: أممية عبد اللطيف، ط1، القاهرة: مكتب الشروق الدولية للنشر، 2003، ص 07.

تحرص النظم السياسية العربية بشكل كبير على فرض سيطرتها على وسائل الإعلام، رغبة في اكتمال سيطرتها على سائر الأنظمة الاجتماعية، حيث استطاعت وفي الكثير من الأحيان تسخير وسائل الإعلام لدعم نفوذها، والترويج لأفكارها ومواقفها، والتأثير في القرارات التي تخدم سياساتها في الحكم، فالأنظمة العربية وعلى مختلف نماذج الحكم فيها مازالت تسيطر بشكل كبير على وسائل الإعلام الخاصة، التي يؤدي رأس المال دورًا كبيرًا في توجهاتها ومساراتها، ومازالت تخضع بشكل كبير لتوجيهات السلطة السياسية.¹

نحن في المنطقة العربية، وللأسف ما نزال نعيش في أجواء السلطوية السياسية، التي لا ترحب بالتعددية ولا تجدها، ولا تشجع الحوار المفتوح، ولا تحترم الآراء المخالفة. وفي مجال الإعلام تحديدًا نجد الأستاذ الأمريكي وليم روو *W.Rugh* الذي صنف الإعلام العربي ضمن نظرية السلطة، هذه الأخيرة وفي أبسط صورها ترى أن الإعلام خاضع للسلطة، وينطق باسمها ويعمل بتوجيهاتها، ويقدم وجهة نظرها عكس الإعلام الحر الذي يقوم على أساس أن الإعلام سلطة رابعة رقابية، يعتمد العقلانية، ويوجه النقد إلى الحكومات القائمة، كما صنف الأستاذ وليم روو الإعلام العربي في الحقبة التي سبقت الثورة الرقمية إلى ثلاث درجات أساسية ومختلفة: الإعلام الموالي *Loyalist* كما في الأنظمة الملكية، الإعلام التعبوي *Mobilisation* كما في الأنظمة الجمهورية، الإعلام المتنوع *Diversified* الذي يقدم الحد الأدنى من تعددية الرأي.²

عمومًا نشير إلى ما طرحه الأستاذ مارك لينش *Marc Lynch* حين قال أن معظم الأنظمة السياسية العربية قبل الحراك الشعبي، مارست الأشكال القمعية بشكل مكثف، من الرقابة والسيطرة على وسائل الإعلام التي كانت بمثابة أداة للسيطرة على المعلومات، وتعبئة الناس لصالح السلطة.³

- الأنظمة السياسية العربية أنظمة تمارس الفساد في ظل غياب الرقابة والمساءلة: تعرف الأنظمة السياسية العربية ظواهر ضعف الرقابة والمساءلة في المجالس التشريعية والنيابية وأجهزة الرقابة، مما يؤدي إلى انتشار "الفساد الكبير"، وهو نوع من الفساد الذي يضاعف من خطورته ضعف أو انعدام فرص التداول على السلطة، مما يؤدي إلى أن يعشش الفساد لمدة طويلة ويتم تداوله، فالفساد الكبير يحدث على المستوى السياسي، وعلى المستوى البيروقراطي، ويرتبط في معظم الأحيان بالقوانين الانتخابية، وإدارة

¹ - أحمد قران الزهراني، "السلطة السياسية والإعلام في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 434، نيسان 2015، ص 51-53.

² - عبد الإله بلقزيز، باقر النجار وآخرون، الإعلام وتشكيل الرأي العام وصناعة القيم، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص 126.

³ - *Marc Lynch, After the arab spring how the media trashed the transitions, journal democracy, vol 26, Number 4, October, 2015, p 92.*

الحملة الانتخابية وتمويلها، فانتشار الفساد يجعل العمل الشريف والمسؤول يفقد قيمته، حتى أن القانون يفقد هيئته واحترامه، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض معدلات الكفاءة في تخصيص الموارد الاقتصادية، وهو ما يؤدي بدوره إلى تخفيض معدلات التنمية الاقتصادية وعدالة التوزيع، فالفساد إذا انتشر وترسخ فإنه يعمل على حماية نفسه، وذلك بإبقاء كل الهياكل التي أنتجته على حالها فلا تتغير القوانين، ولا تُطور السياسات العامة، لذلك نجد أن النخب الحاكمة غير مبالية بالتغيير السياسي، وذلك ضماناً لاستمرارها.¹

والعلة الأساس في انتشار الفساد السياسي والإداري، هو غياب حكم القانون، وثقافة حكم القانون على الصعيدين الرسمي والشعبي، ولاسيما فاعلية الأصول القانونية الواجبة التطبيق في مساءلة الحاكم، وتقويم عمله، وهذه علة تسود في الأنظمة القمعية، فالأنظمة السياسية التي تقترب سمات الحكم فيها من الدول الفاشلة، وما أكثرها في المنطقة العربية، فبحسب مقاييس منظمة الشفافية العالمية ومؤشراتها، هناك إحدى عشرة دولة من أصل عشرون دولة الأكثر معاناة من آفة الفساد، والتي كذلك عانت من النزاعات المسلحة والاضطرابات أمنية، وإن خمساً من هذه الدول أعضاء في جامعة الدول العربية، فمعظم الأنظمة السياسية العربية تعاني الفساد نتيجة عدم وجود مؤسسات قضائية وإدارية واقتصادية قوية، ونتيجة لذلك ليس فيها رادع فاعل للسلوك الفاسد على جميع المستويات.²

المطلب الثاني: تصنيف النظم السياسية العربية قبل الحراك الشعبي.

عندما اندلع الحراك الشعبي العربي، لا يوجد بلد عربي يندرج في فئة الديمقراطية الكاملة، وباستخدام ثلاث عناصر أساسية للتحليل: التعددية السياسية والمنافسة، الأداء الفعال للحكومة، والحقوق السياسية والحريات المدنية، نجد أن الأنظمة السياسية العربية قبل الحراك كانت على النحو التالي:³

- **نظم ديمقراطية مشوهة** (*Démocraties imparfaites illibérales*): نجد ضمن هذه الفئة من الديمقراطيات كل من لبنان والعراق على سبيل المثال، فعلى الصعيد الرسمي يمكن أن نقول أن البلدين ديمقراطيين، فالأنظمة السياسية لديها درجة كبيرة من التعددية، كما تعرف إجراء انتخابات تنافسية تتيح ممارسة المعارضة السياسية في الحكومة، بالإضافة إلى أن النظام السياسي على درجة معينة من التوافق، بما ينسجم مع تكوين متعدد الأعراق والطوائف، ومع ذلك هناك قصور كبير جداً في أداء الحكومة من خلال

¹ - علي خليفة الكواري وآخرون، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، مرجع سابق الذكر، ص 406.

² - داود خير الله، أحمد السيد النجار وآخرون، الفساد وإعاقة التغيير والتطور في العالم العربي، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص ص 51-57.

³ - Inmaculada Szmolka, op. cit, p 24, 25.

انتشار الفساد بكل أشكاله، وعدم وجود رقابة فعالية على مختلف المستويات، بالإضافة إلى غياب الممارسة الفعلية للحقوق السياسية والحريات العامة.

- **نظم سلطوية مؤسسية** (*Autoritarismes pluralists Presque compétitifs et restrictifs*): يمتلك هذا النوع من النظم مؤسسات سياسية كالأحزاب والبرلمانات لكنها لا تقوم بتدوير السلطة بالشكل الديمقراطي، نجد المغرب والكويت مثلاً، في كلا البلدين نجد أن الأحزاب السياسية تتنافس، وتتفاعل من خلال المؤسسات التمثيلية، كما أن المعارضة السياسية تستطيع انتقاد الحكومة واقتراح البرامج البديلة، غير أن المعارضة مرغمة على احترام الحدود التي يفرضها النظام السياسي الحاكم، وعليه فإن التنافس السياسي ليس كاملاً، وظروف الديمقراطية والمشاركة في الحياة السياسية ليست كافية، علاوة على ذلك فالمؤسسات التمثيلية لها سلطات محدودة، وليست مستقلة بالشكل اللازم، وبالتالي تبقى ممارسة الحريات السياسية والمدنية محدودة ومقيدة.

- **نظم سلطوية شبه مؤسسية** (*Autoritarismes pluralists hégémoniques restrictifs*): نجد على سبيل المثال تونس، موريتانيا، مصر، الأردن، والبحرين، واليمن، كل هذه البلدان تضم أحزاب سياسية وبرلمانات منتخبة، إلا أنها تفتقر إلى أدنى درجات المؤسسة الحقيقية، فالمنافسة في تلك البلدان محدودة بسبب هيمنة الحزب الحاكم، والذي يتسلم السلطة بعد عمليات انتخابية مشكوك في أمرها، ولذلك فإن تعددية الأحزاب مسموح بها ولا تشكل خطراً على النظام القائم، لأن هدفها في النهاية ليس الوصول إلى السلطة، ومن ثم التداول عليها، بقدر ما هو تدريب الأغلبية البرلمانية على دعم الحكومة القائمة، وهو ما يعكس محدودية الحقوق السياسية والحريات العامة.

- **نظم سلطوية غير مؤسسية ومشخصنة** (*Autoritarismes fermés*): هذه النظم لا تعتمد على المؤسسات والوسائط السياسية بقدر ما تعتمد على العصبية والقبلية المهيمنة في المجتمع، ونشير على سبيل المثال إلى ليبيا، وسوريا، السعودية، الإمارات العربية المتحدة، عمان، وقطر، في هذه البلدان لا وجود للتعددية السياسية، ولا لانتخابات ديمقراطية تسمح للمواطنين بالتعبير عن ميولهم السياسية والجمعيات المدنية موجودة ولكن بصورة شكلية، وبالتالي فالحقوق السياسية والحريات المدنية في تلك الدول مقيدة ومعدومة.

ويصنف الأستاذ خلدون حسن النقيب النظم العربية قبل الحراك إلى ثلاث نماذج أساسية من خلال استعماله لأربعة مقاييس، كانت نتاج تجربة دول العالم الثالث، المقياس الأول هو نوع النخبة أو الفئات الحاكمة، أما المقياس الثاني فيتمثل في مستوى بقرطة الاقتصاد، والذي يقصد به درجة هيمنة الدولة (القطاع العام) على الاقتصاد، أما المقياس الثالث فهو مستوى اندماج الاقتصاد في النظام الاقتصادي العالمي، والذي يقصد به درجة تبعية النظام الاقتصادي والاجتماعي للنظام الاقتصادي العالمي مقاسة بقدرة النخبة الحاكمة على اختيار بدائل للسياسات المحلية والإقليمية (*policy option*)، والمقياس الأخير هو نوع التحالف الإستراتيجي بين النظام المحلي والقوى الخارجية العظمى في توازنات القوى الإقليمية المتغيرة.¹ هذه المقاييس الأربعة تعطينا ثلاثة نماذج فرعية للنظم التسلطية، والمبينة في الجدول رقم (3) الآتي:

المقياس	نموذج فرعي أ	نموذج فرعي ب	نموذج فرعي ج
نوع النخبة الحاكمة	مدني	العسكري/ بيروقراطي	ملكي
مستوى البقرطة	ضعيف متوسط	عال	متوسط عال
مستوى الاندماج بالعالم (1)	متوسط	متوسط عال	عال
نوع التحالف (2)	الغرب	الغرب والشرق	الغرب

1- درجات المقياس: عال - متوسط - ضعيف.

2- لم تعد لهذا المقياس أهمية بعد عام 1989، ونهاية الحب الباردة كمرحلة انتقالية إلى حين ظهور نمط جديد للتوازنات الإقليمية في التسعينيات من القرن العشرين.

المصدر: خلدون حسن النقيب، مرجع سابق الذكر، ص 181.

ويعد العامل الأول الحاسم دائماً في عملية التصنيف، أي نوع النخبة الحاكمة من حيث قدرتها على إحداث الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع، ولذلك فمن المعقول جداً أن تتغير النخبة الحاكمة بالانقلاب أو بغيره، ويكون هذا التغيير السياسي متبوعاً بالتحول من نموذج فرعي إلى نموذج فرعي آخر، دون أن يتأثر الاحتكار الفعال أو يتغير تسلط النظام السياسي زيادة أو نقصاناً، وعلى سبيل المثال الرئيس أنور السادات حول مصر من نموذج الفرعي - ب - إلى النموذج الفرعي - أ - دون أن يفقد أو يخفف قبضته التسلطية على الدولة والمجتمع.²

¹ - خلدون حسن النقيب، مرجع سابق الذكر، ص 180.

² - نفس المرجع، ص 180.

وتوصل مجموعة باحثين، وعلى رأسهم الأستاذ عبد العزيز رمضان الخطابي عند دراستهم لطبيعة وواقع النظم السياسية العربية، إلى صنفين أو نمطين للنظم السياسية العربية قبل الحراك الشعبي، الأول نظام ملكي تقليدي، والثاني نظام جمهوري.

- **نظم ملكية تقليدية:** وهو نظام يعتمد على الوراثة على اختلاف خطوطها، يشمل دول الخليج العربي فضلاً عن دولتي الأردن والمغرب، إذ تكون شرعية الحاكم مستقاة من قبول طوعي لسلطة الحاكم، ترد في جذورها إلى أعراف قبلية يغلفها طابع ديني تقليدي.¹

إن الأسر الحاكمة في الأنظمة الملكية التقليدية، وبالخصوص الدول الخليجية، ومن خلال تاريخها السياسي حصلت على دعم دبلوماسي وعسكري من القوى الأجنبية، الأمر الذي جعل الأسر الحاكمة تسيطر على مفاصل السلطة، وعلى مواقع كثيرة في الجهاز التنفيذي، فالوزارات السيادية لا يمكن لأي مواطن أن يكون مسئولاً عنها، كرئاسة الوزراء أو الخارجية أو الدفاع. وفي المقابل تشهد هذه الملكيات استقرار سياسي واجتماعي واضح وذلك بسبب الرفاه الذي أوجده النفط وساعد في ديمومته.²

- **نظم جمهورية:** يأخذ هذا النظام في الحالة العربية شكلين، مختلط أو رئاسي، يستقي شرعيته من شخصية الحاكم وقبوله العام الحقيقي عند الشعب، كما كانت مصر أيام عبد الناصر، أو قد يستند إلى مشروعية دستورية قانونية حقيقية مثل لبنان، أو مزيفة مثل تونس. كما شهدت هذه النظم الجمهورية في معظمها ظاهرة الانقلابات العسكرية التي تشترك فيها مع أغلب دول العالم التي خرجت من مرحلة تصفية الاستعمار، إذ تلعب المؤسسة العسكرية دوراً حاسماً في تحديد ورسم المسار السياسي للدولة.³

وعند الحديث عن أشكال الحكم الديمقراطي في دول الجنوب والبلدان العربية بصفة خاصة يميز بعض الباحثين، ومن بينهم عبد الغفار رشاد القصبي بين ثلاثة أشكال أساسية هي:⁴

- **ديمقراطية الواجهة:** يتضمن هذا النوع من الديمقراطية حريات وانتخابات لكن ذات أهمية محدودة للغاية، وهو ما تشهده دول إفريقيا على سبيل المثال في التسعينيات، ودول الشرق الأوسط التي تقدم أغلب أمثلة ديمقراطية الواجهة في عالم اليوم، كما في العراق وسوريا ومصر وليبيا.

¹ - عبد العزيز رمضان الخطابي، **تغيير الحكومات بالقوة**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2013، ص 101.

² - محمد حسن الدخيل، **أنظمة الحكم في الوطن العربي دراسة مقارنة**، ط1، بغداد: دار البصائر للنشر والتوزيع، 2014، ص ص 35-39.

³ - عبد العزيز رمضان الخطابي، مرجع سابق الذكر، ص 101.

⁴ - عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سابق الذكر، ص ص 75، 76.

- ديمقراطية محدودة: في هذا النمط من الديمقراطيات هناك إجراءات رسمية معينة لتحقيق الديمقراطية لكن في المقابل هناك افتقار واضح للحريات السياسية والمدنية، وغن وجدت تكون ضيقة ومحدودة، أما عن المشاركة السياسية فهي عادة ما تكون عند مستويات متدنية، في ظل سيطرة نخبة محدودة العدد على السلطة السياسية، وتأييدها في ذلك المؤسسة العسكرية.

- الديمقراطية الكاملة: وهي الديمقراطيات المكتملة النمو، والتي تشهد توسيع واضح لآليات الانتخاب ونزاهتها، واتساع واستمرارية المشاركة الجماهيرية في السياسة، ومسؤولية الحكومة أمامها، وخضوع المؤسسة العسكرية لرقابة السلطة المدنية وغيرها.

وحسب الأستاذ مصطفى صفوان فلقد استورد العالم العربي مفاهيم الديمقراطية، والتمثيل والحرية ومازال يرفع شعاراتها من دون أن يتم الشغل الكافي على تحديد دلالاتها وأبعادها وحدودها، وهو ما جعل الكثير من الحكام يغلفون ممارستهم الاستبدادية ويحملونها، من خلال رفع الشعارات ذاتها وتحويلها إلى ممارسات شكلية.¹

- تصنيف مجلة الإيكونوميست (*The Economist*):

أوردت الإيكونوميست *Economiste* في تقريرها لعام 2008 أن هناك عددًا من الدول التي ربما تشهد اضطرابات سياسية في الفترة المقبلة، وتدخل في حيز تلك الدول العديد من البلدان العربية كالبحرين والسودان واليمن، إذ أن الكساد الاقتصادي سوف يعطي دفعات كبيرة للقوى السياسية للتحرك، ذلك أن الضغط على الخدمات وزيادة الطلبات عليها، وإلى جانب نقص الوفرة المالية سيضعف قدرة الحكومة على تهدئة الوضع، ومن جهة أخرى فإن الحكومات العربية تقريبًا لا تزال تقيد الحريات السياسية والمدنية من خلال مجموعة القوانين التعسفية، على غرار قوانين منع وتقييد الحق في التعبير والتظاهر وغيرها، بطريقة توحي بأن الأنظمة السياسية العربية لا تتوفر على الإرادة الكافية لإحداث التغيير السياسي، كذلك الشيء الملاحظ هو غياب آليات المساءلة والرقابة على أعمال الحكومات العربية في كل مستويات العمل الحكومي، وهو ما يجعلها في ذيل الترتيب العالمي في مؤشرات المساءلة والشفافية.²

¹ مصطفى صفوان، لماذا العرب ليسوا أحرارًا، تر: مصطفى حجازي، ط1، بيروت: دار الساقي، 2013، ص 07.

² مراد بن سعيد، "جدلية التغيير السياسي والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي دراسة مؤشرات الديمقراطية في الدول العربية بعد عام 2011"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 5، مارس 2016، ص 19.

وفي الجدول رقم (4) الآتي نوضح مؤشرات الديمقراطية العربية لعام 2011 حسب مقياس مجلة

الإيكونوميست:

النوع الاسمي للحكومة	تصنيف النظام	النقاط	الرتبة عربيًا	الدول	الرتبة عالميًا
جمهورية	نظام هجين	5.53	1	تونس	92
جمهورية برلمانية	نظام هجين	5.32	2	لبنان	94
نظام شبه رئاسي ديمقراطية برلمانية	نظام هجين	4.97	3	فلسطين	99
جمهورية إسلامية	نظام هجين	4.17	4	موريتانيا	109
جمهورية برلمانية	نظام هجين	4.03	5	العراق	112
نظام شبه رئاسي، جمهورية	نظام سلطوي	3.95	6	مصر	115
ملكية دستورية	نظام سلطوي	3.89	7	الأردن	118
ملكية دستورية	نظام سلطوي	3.83	8	المغرب	119
ملكية دستورية	نظام سلطوي	3.74	9	الكويت	122
جمهورية برلمانية	نظام سلطوي	3.55	10	ليبيا	125
ملكية مطلقة، إسلامية	نظام سلطوي	3.26	12	عمان	134
ملكية دستورية	نظام سلطوي	3.18	13	قطر	138
ملكية مطلقة	نظام سلطوي	2.92	14	البحرين	144
فيدرالية، ملكية دستورية	نظام سلطوي	2.58	15	الإمارات	149
جمهورية	نظام سلطوي	2.57	16	اليمن	150
نظام رئاسي، جمهورية	نظام سلطوي	2.38	17	السودان	153
نظام رئاسي، نظام الحزب الواحد، جمهورية	نظام سلطوي	1.99	18	سوريا	158
ملكية مطلقة إسلامية	نظام سلطوي	1.77	19	السعودية	161

المصدر: مراد بن سعيد، مرجع سابق الذكر، ص 20.

المبحث الثاني: دراسة في واقع وطبيعة الحراك الشعبي في المنطقة العربية.

إن ظاهرة الحراك التي عصفت بالمنطقة العربية، أو ما سمي " بالثورة العربية، والربيع العربي " تطرح العديد من التساؤلات، فكل باحث يريد التصدي لتفسير هذه الظاهرة في إطارها المحلي والإقليمي والعالمي لا بد أن يواجه واحد أو أكثر من الأسئلة التالية:

- هل كان الحراك الشعبي العربي ثورة ؟

- ما هو الشيء الغائب في الحراك الشعبي العربي ؟

- هل الربيع العربي انتفاضة شعبية أم نظرية مؤامرة؟

- ما هي الأسباب الدافعة لحدوث الحراك الشعبي العربي؟

- ما هي أبرز النتائج التي أسفر عنها؟

المطلب الأول: قراءة في تساؤلات ملتبسة حول طبيعة الحراك الشعبي العربي.

عمل توفر الموارد الربيعية العربية الكبيرة الناجمة عن الثورات المنجمية، أو عن مصادر أخرى لا تقل أهمية مثل تحويلات العمالة الخارجية، وبيع الموقع والاتجار بالمواقف السياسية، والنجاح في تسخير القوى البشرية، على الاعتقاد الثابت عند النخب الحاكمة التي نجحت في ظروف خاصة بوضع يدها على الدولة بأنها ليست بحاجة من أجل الاستمرار والبقاء في الحكم إلى أي تأييد شعبي، وأن بإمكانها البقاء إلى ما لا نهاية على رأس الأنظمة السياسية، من دون أن تطرح على نفسها أي أسئلة تتعلق بالمحاسبة أو بالكفاية أو بالمسؤولية، وهكذا اطمأنت على نفسها، واعتقدت أن نظام الإذعان والتسليم لأمر الواقع الذي نجحت في فرضه على شعوبها، قادر على أن يحميها من أي مخاطر قائمة، ويجنبها أي حاجة لمراجعة الأسس التي قام عليها وجودها.¹

لكن تلك النخب الحاكمة لم تدرك أن نجاحها قد حول الشعوب التي تسيطر عليها إلى قنابل موقوتة، وهكذا ما كادت النخب العربية تظمن أكثر، حتى وجدت نفسها تواجه أكبر أزمة في تاريخها متمثلة في انفجار شعبي كبير، عبرت عنه الحركات والاحتجاجات الشعبية مطالبة بتغيير الأنظمة السياسية الحاكمة، وذلك في نهاية عام 2010 وبداية عام 2011، بدأت بصورة مفاجئة من تونس، تلتها مصر ثم ليبيا، واليمن، وسورية.

أمام هذا المشهد التاريخي الجديد قيل الكثير، فما إن انطلقت ديناميات التظاهر في كل من تونس ومصر، حتى وصفت بالثورة، والنهضة، والصحو، والموجة الثورية وغيرها، ولعل استخدام مثل هذه المصطلحات جاء يعبر عن الشوق الشديد إلى التغيير السياسي، والخلاص المنتظر من دهر الاستبداد العربي وإذا كان الشوق إلى الحرية يفسر بعض الكثرة المصطلحية في بداية الحراك، فإن ضبط المصطلح وتأصيله معرفيًا بات أمرًا ضروريًا، بعد أن توضحت صورة موضوعه، وتحددت قاسماتها العامة.²

¹ - علي خليفة الكواري، إسماعيل الشطي وآخرون، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 261.

² - فؤاد خليل، مرجع سابق الذكر، ص 38.

بعد مرور هذه السنين على الحراك العربي، أصبح من الضروري إجراء مراجعة هادئة وموضوعية لمحصلاته، وفرز ثمارها وتصنيفها وفقاً للشروط المنهجية لمعنى الثورات، وأين استوفى مفهوم الثورة جوهره وشروطه، والتأني في دراسة ما جرى وعدم التسرع في الحكم عليه، وذلك بمجرد نضوج شروط الثورة كاستحقاق داخلي في المنطقة العربية، أو يجري الإسراع في إنضاجها وإستيلادها بعملية جراحية قصيرة في المنطقة استجابة لاستهدافات خارجية في سياق قوانين جديدة لإدارة الصراع الإقليمي والدولي، إن تاريخنا السياسي العربي حافل بهذه الملاحظات، حيث كثيراً ما يتداخل مفهوم الثورة الذي كثيراً ما يخلو للبعض تسويقه رغم ندرة نماذجه العربية بناءً على الواقع العربي، مع مفاهيم أخرى مقارنة كالتغيير الجزئي في مستوى البناء السياسي الفوقي التي تعبر عنه الفوضى والاضطراب، إضافة إلى الانقلاب الذي يبدو أنه النموذج الأكثر تكراراً في هذا التاريخ، حيث يعاد إنتاجه في كل مرة، ولكن بأشكال وصيغ جديدة فقط.¹ إن التغيير الثوري دلالة نظرية لا يجوز افتراض انطباقها على تجربة الانتفاضات العربية التي حدثت وما أسفرت عليه من نتائج، إلا من باب الإسقاط غير التاريخي، أو من باب التخليط بين الظواهر وبين المفاهيم، وبين الأزمنة الاجتماعية، أو من باب إقامة المطابقات الذهنية غير المشروعة بين القوالب النظرية للتغيير. وحالاته التاريخية العينية والخاصة، المحكومة بشروط ذاتية وموضوعية مختلفة عن تلك التي تستخدمها نظريات الثورة في منظومتها الفكرية.²

يجب التمييز بدقة بين الانفعالات الجماهيرية، والتي عبرت عن نفسها بشعار " الشعب يريد إسقاط النظام"، وبين إمكانية توظيف زخم هذه اللحظات التاريخية لتحقيق قفزة نوعية حقيقية، لتغيير قدر ومصير الشعوب العربية، وصياغة معادلة تضمن ربط تغيير النظام بإحداث تغييرات أفقية على مستوى المجتمع فأغفال مثل هذه المعادلة ومثل هذا الربط سيعيد المنطقة إلى مربع الاستقلال الناقص الأول، وإذا كان نموذج الاستقلال والثورات الأول قد أسفر بعد نصف قرن نتيجة الفشل الاقتصادي والاجتماعي عن انغلاق وانعزال وديكتاتورية الأنظمة، فإن تكرار هذه الثورة على نفس النمط من مستوى تغيير الأنظمة السياسية سيؤدي إلى غربة الأنظمة، وإلى انقسامات مجتمعية حادة.³

¹ - خالد المعيني، مرجع سابق الذكر، ص ص 15، 16.

² - أحمد يوسف أحمد، بسمة مبارك السعيد وآخرون، مستقبل التغيير في الوطن العربي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016، ص 14.

³ - نفس المرجع، ص ص 16، 17.

في الحقيقة هناك صعوبة في ضبط مفهوم مصطلح الثورة بسبب تنوع الفهم للمصطلح، وتنوع مقاربات المفكرين منه، كل حسب إيديولوجيته وتخصصه، إلا أن هناك نقاط رئيسية يلتقون عندها منها كونها تغييرًا مفاجئًا سريعًا، بعيد الأثر في الكيان الاجتماعي، ذلك التغيير الذي من شأنه أن يحطم استمرارية الأحوال الراهنة في المجتمع، فالثورة حدث مركب تسبقه تراكمات، ويتولد عن حدث قادم.¹

ففي الأدب السياسي يشير الاستعمال المعاصر لمفهوم الثورة *Révolution* إلى شقين، يتعلق الشق الأول بنمط التغييرات الكبرى والجزرية التي تحصل في المجتمع، وهذا ما عبرت عنه الثورة الفرنسية (1789-1799)، والثورة الروسية (1917)، والثورة الإيرانية (1979)، في حين ينطبق الشق الثاني من الاستعمالات المعاصرة لمصطلح الثورة على التغيير الجزئي، الذي يكون في نطاق استبدال قشرة السلطة السياسية فحسب، حيث يتم الإطاحة بالحكام من مناصبهم واستبدالهم بآخرين دون أن يتبع ذلك بتغيير جذري على المستوى الاقتصادي أو منظومة القيم الاجتماعية، وهذا ما عبر عنه الحراك العربي، وعليه يوصف التغيير الكبير في الشق الأول بالثورة، في حين يعتبر نطاق التغيير في الشق الثاني في حدود العنف أو الانتفاضة أو الاحتجاج أو الحراك، فالثورة الحقيقية هي رديف للتغيير الجذري على جميع المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.²

الثورة أو التغيير الثوري ليست حالة مشهديه جماعية يحتشد في نطاقها الناس ليمارسوا عملية تغيير للنخبة السياسية الحاكمة، فإسقاط سلطة حاكمة ليس بالضرورة ثورة، أو يفتح طريقًا إلى الثورة، الثورة ليست حصرًا غضبة شارع، وإسقاط نخبة حاكمة، وقيام سلطة انتقالية تلغي الدستور، وتحل البرلمان، وتعزل حزب النخبة الحاكمة السابقة، وتكتب دستورًا جديدًا وتنظم انتخابات نيابية ورئاسية بمقتضى القانون الجديد، فقد لا تفضي هذه الإجراءات إلى إحداث ثورة حقيقية، وقد لا تنتهي في أفضل أحوالها إلى أكثر من إعادة الأمن والاستقرار، وانتظام عمل المؤسسات التي تعطلت أثناء الثورة، والثورة ليست حمل السلاح ونهج التغيير بالعنف المسلح الذي يدخل البلد في دوامة الفتنة والحرب الأهلية، واستباحة الوطن أمام التدخلات الخارجية.³

¹ - سلمان بونعمان، فلسفة الثورات العربية مقارنة تفسيرية لنموذج انتفاضي جديد، ط1، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012، ص 20، 21.

² - خالد المعيني، مرجع سابق الذكر، ص 12.

³ - أحمد يوسف أحمد، بسمة مبارك السعيد وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص 15.

الثورة ليست هذا ولا ذاك، الثورة في مفهومها النظري تغيير شامل للبنى والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما يترافق مع تغيير علاقات السلطة وتركيبها الطبقي المناسب لنوع العلاقات الاجتماعية والاقتصادية السائدة، إن علاقات السيطرة السياسية وما يكتنفها من علاقات الهيمنة، ترتبط بعلاقات الإنتاج المسيطرة، فالتحليل الاجتماعي والاقتصادي يبين أن منظومات الإنتاج أو أنماطه محدودة، بينما تشكيلاته الاجتماعية متعددة، ولذلك ما من ثورة حقيقية لا تمس نظام العلاقات الإنتاجية ومواقع السيطرة فيها.¹

ويرى الأستاذ محمد دده أن الثورة في حقيقتها ليست مجرد التغيير الجذري لواقع ما يتسم بنوع من الانسداد والأحادية في القرار، إنما هي تغيير لواقع، وبناء لطريقة في التفكير، وتأسيس لنمط من السلوك يتجاوز حدود تغيير الواقع، ليخلق بدائل تمكن لمكتسبات هذا التغيير من مواجهة محاولات إبطائها وإجهاضها، وعليه فالثورة وفق هذا التوجه تمر بثلاثة مستويات، الأول تحديد الغايات بشكل يجعلها قابلة لأن تكون محلاً لالتقاء متعددين حولها، ثانياً استخدام الوسائل أو آليات تحقيق الغايات بشكل عقلائي كفيل بجعل التحرك نحو الهدف مسيرة واعية بالنتائج، ومستحضرة للمسؤولية الأخلاقية لعملية التغيير وثالثاً العمل على خلق سبل كفيلة بحماية مكتسبات الثورة من أجل احتواء محاولات الالتفاف عليها وبدون هذا يمكن أن يكون التحرك نحو تغيير الواقع أي شيء إلا الثورة، لأن الثورة هي خروج على التسلسل العادي لمعطيات الواقع، واستبداله بواقع مغاير لا يستحضر من الواقع السابق سوى هيكل المجتمع المراد تغييره، مع عدم السماح لمعطيات الواقع القديم بإعادة تحديد نفسها.²

إذن في المنطقة العربية هناك تعميم غير سليم، ومبالغ فيه في إطلاق تعبير الثورة على جميع الأحداث الحاصلة، إذ غالباً ما يستعمل هذا التعبير لوصف انقلاب عسكري أو انتفاضة أو هبة شعبية مؤقتة، تقود إلى تغيير تجميلي ومحدود في نظام الحكم السائد، بينما المعنى الدقيق للثورة يصف مجمل الأفعال والأحداث التي تقود إلى تغييرات جذرية في الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي لشعب أو مجموعة بشرية ما وبشكل شامل وعميق، وعلى المدى الطويل، ينتج منه تغيير في بنية التفكير الاجتماعي للشعب الثائر، وفي إعادة توزيع الثروات والسلطات السياسية.³

¹ - مرجع سابق الذكر، ص ص 15، 16.

² - عبد الإله بقزيز، توفيق مدني وآخرون، الربيع العربي... إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي، مرجع سابق الذكر، ص ص 40، 41.

³ - سلمان بونعمان، مرجع سابق الذكر، ص ص 20، 21.

إن إجراء مقارنة سريعة بين وقائع ويوميات الحركات العربية ومآلاتها، وبين التعريفات المعجمية واللغوية والأكاديمية لمفردة الثورة، يظهر تبايناً في المفهوم والأركان مع عناصر الثورة، فالثورة تعرف بأنها قيام الشعب بقيادة نخب وطلائع من مثقفيه بتغيير نظام الحكم، أو قيام تحرك شعبي واسع النطاق خارج البنية الدستورية والشرعية القائمة بهدف تغيير نظام الحكم مع توفر خصائص الفجائية والسرعة والعنف، وبالمقابل هي ليست انقلابات عسكرية التي تعني قيام ضباط بقلب نظام الحكم والاستئثار بالسلطة، ومن مطابقة الحراك العربي عام 2011 مع هذين التعريفين يتبين أن النخب ليست هي من قام بالثورات فلم تظهر قيادات كاريزمية لهذه الثورات، ولم يتوفر لها تخطيط سياسي، ولم تطالب الثورات أصلاً بالقضاء على النظم الحاكمة، بل اكتفت بالإطاحة برؤوس الزعماء، فضلاً على أن الإطاحة تمت بصورة ميسرة توفرت فيها ملامح الهندسة السياسية الدولية غير الثورية.¹

فالحركات الاحتجاجية العربية كانت في جزء كبير تعرف غياب للقيادة، وتعتمد على الأشكال غير التقليدية للتنظيم والاتصالات، وركزت على مطالب واسعة من تغيير النظام والإصلاح السياسي، لكن معظم هذه الحركات بلا قيادة، وقدرتها محدودة على الاستفادة من الانفتاح السياسي الذي أعقب زوال الحكام المستبدين.²

إن ما حدث خلال عام 2011 لا يستحق أن يوصف بالثورة، ذلك أن أسس علاقات القوة داخل الدول العربية ومجتمعاتها لم يطلها تغيير حاسم، أو لم تتغير أساساً، فالحركات الشعبية تمحورت على إسقاط أو تنحية رئيس الدولة في كل من تونس ومصر، وقتله في ليبيا، أو إصلاح سياسي مثل المغرب، قاد الفشل في التوافر على القيادة المتناسكة أو الإيديولوجية المحددة بوضوح أو مجموعة من الأهداف البراجمية إلى هدر فرصة الثورات في نهاية المطاف وعدم الاستفادة منها.³

فالحراك العربي تميز بالعضوية والسرعة، كما تميز بعدم وجود قيادة محددة، والافتقار إلى الإيديولوجية إن تلك القوى كما ترى الأستاذة حنه أرندت *Hanna Arendt* تؤدي إلى أوضاع ثورية، لكن ذلك لا يؤدي بالضرورة إلى حدوث الثورات بمعناها الحقيقي.⁴

¹ - حسن محمد الزين، الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير، ط1، بيروت: دار القلم الجديد، 2013، ص 171.

² - Vincent Durac, op.cit, p 176.

³ - يوسف محمد الصواني، ريكاردو رينيه لاريمونت، الربيع العربي الانتفاضة والإصلاح والثورة، تر: لطفي زكراوي، ط1، بيروت: منتدى المعارف، 2013، ص ص 10، 11.

⁴ - نفس المرجع، ص 19.

ما شهدته المجتمعات العربية، وإن كان يطلق عليه مجازاً أنه ثورة، إلا أنه أقرب إلى الحالة الثورية الحية والناضبة التي تتميز بالحركية السريعة والقابلية للتطور والانتكاس، فقد وصفها أحد أهم منظري الثورات (*Jak A. Goldstone*) بأنها ثورة سياسية لم تكتمل، أو أنها حركة احتجاجية جماهيرية واسعة نجحت في إسقاط رأس النظام القديم دون أن تتمكن من الوصول إلى الحكم وتفكيك مؤسسات الاستبداد والحكم التسلطي، كما لم تستطع على الرغم من رفعها قيمة الحرية والكرامة أن تغير ولو جزئياً من بعض الممارسات والقيم الثقافية السياسية التي كانت سائدة في عصر النظم الاستبدادية.¹

إذن لا ينبغي واستخدام معنى الثورة على غير أصوله، وإطلاقه على أي تحرك شعبي بمجرد أنه حاشد أو مجرد أن شكلاً ما من أشكال العنف أفصح عن نفسه في ذلك التحرك، الثورة ليست التظاهر الحاشد في الشارع، الثورة هي الإنجاز المادي لمشروع اجتماعي واقتصادي جديد، ونقيض من النظام الاجتماعي والاقتصادي القائم، من يقول مثلاً إن الثورة هي الديمقراطية يتحدث مجازاً، علماً أن إنجاز الديمقراطية ممتنع الحصول بمعزل عن إنجاز شروطها الاجتماعية والاقتصادية، فما حدث في المنطقة العربية من انتفاضات، وما يحدث من حروب، لا يقع تحت مفهوم الثورة بمعناها الحقيقي، مع فارق لا يجوز جهله بين انتفاضات وحركات احتجاجية مدنية بلغت هدفها (تونس)، وبين تحركات مسلحة أدخلت نفسها في نفق حروب داخلية لا يتبين ضوء في نهايته (ليبيا، سوريا)، وقدمت الذرائع لأنظمتها لاستخدام أقصى أنواع العنف، ولو أخذنا حالي تونس ومصر لاكتشفنا الفرق الشاسع الذي يفصل حالة ما بعد سقوط النظامين فيهما عن معنى الثورة المتقدم بيانه، فالبلدين عرفا نتائج فوضى انهيار السلطة، غير أن مؤشر السياسات الاجتماعية والاقتصادية المتبعة فيهما لا توفر دليلاً على قيام مشروع مجتمعي فيهما، وعليه فهناك مشكلة في وجود من يصفون ما جرى باسم الثورة غير متحرين في مدى صحة الوصف والاستخدام.²

إن استخدام مصطلح الربيع أو الثورة وصفاً للأحداث التي جرت، كان ولا يزال موضوع نقاش، حتى في الحالات التي حققت فيها بعض الحركات انتصارات وإنجازات معينة، وإذا كان عنوان دراستنا يستخدم مصطلح الحراك الشعبي، فذلك يعكس رغبتنا في عدم التورط في مصطلح قد لا يتطابق مع الواقع مثل الربيع العربي والثورة وغيرها من المصطلحات.

¹ - علي خليفة الكواري، عبد الفتاح ماضي وآخرون، الديمقراطية المنتشرة مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، ص ص 114، 115.

² - أحمد يوسف أحمد، بسمة مبارك السعيد وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص 16.

إن الذين ذهبوا إلى توصيف الحراك الشعبي "بثورات الربيع العربي" كان لهم من الأسباب والتقديرات ما يحملهم على ذلك، وثمة آخرون انبروا إلى ما يتعدى التفسير المألوف للثورات والمنعطفات الكبرى، فنظروا إليها على أنها مصادفة تاريخية نبتت على أرض الضرورة، لكنها فاجأت الجميع، وأنتجت لنفسها حيزًا خارج التوقع، وهناك من مضوا إلى قراءة معاكسة تمامًا ونظروا إلى هذا الحدث باعتباره امتداد حيوي إستراتيجي لهيمنة خارجية غايتها تفكيك وإعادة تركيب الإقليم العربي تبعًا لمصالحها. ولهذا القراءة أيضًا حظ من الصواب بما تقدمه من شواهد على أوصاف ونعوت لا تخلو من منطق يؤيدها ويسبغ عليها المشروعية.¹

ما جرى منذ عام 2011، وهو العام الذي أطلقت هيلاري كلنتون *Hillary Clinton* وزيرة الخارجية الأمريكية على أحداثه تسمية الربيع العربي، وتبعها الكثيرون وانغمسوا في معركة غريبة، وهي معركة تقرير هل ما نواجهه ثورة شعبية تأتي في إطار ربيع غربي ينقذ العرب من الاستبداد والفساد؟ أم أنها حلقات جديدة من مؤامرة واقعية؟ الجدل حول هذا الأمر حرك بعض العقول، خاصة بعد ما سحقت الجماهير بملايينها التي انتفضت ضد الدكتاتورية والفساد، وجعلها تقول أن ما حدث عمل مدير ومنظم وهو مشروع غربي يستهدف إيصال المنطقة العربية إلى تقسيم على أسس عنصرية وطائفية.²

وهذا ما ذهب إليه الأستاذ بن مرزوق عنتر الذي رأى أن ما حدث في المنطقة العربية مؤامرة خارجية ولعبة شيطانية، هدفها تفكيك المنطقة، وإعادة تشكيلها بما يتوافق مع مصالح القوى الغربية، وأضاف أن مقارنة حال المجتمعات العربية قبل الحراك كانت سيئة، لكنها بعد الحراك أصبحت أسوأ، وذلك من خلال تأزم الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتعميق الخلافات الدينية، وانتشار الحروب الطائفية والصراعات الدولية والإقليمية.³

فنظرية المؤامرة تشرح الاضطرابات السياسية التي شهدتها البلدان العربية منذ نهاية عام 2010، حيث لم يكن هذا الحراك بحسب تلك النظرية إلا حصيلة مخططات قوى خارجية⁴، ومن خلال منهجية وخطوات

¹ - إبراهيم مدهون، توفيق شومان، ثورات قلقة مقاربات سوسيو- إستراتيجية للحراك العربي، ط1، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2012، ص ص 11، 12.

² - صلاح المختار، متلازمة أمريكا هل هو ربيع عربي أم سايكس بيكو ثانية، ط1، لندن: إصدارات إي كتب، 2016، ص 09.

³ - عنتر بن مرزوق، الربيع العربي مؤامرة خارجية لتفكيك المنطقة، جريدة الشعب، الجزائر، العدد 16939، 27 جانفي 2016، ص 12.

⁴ - محمد شرقاوي، "الربيع العربي بين نظرية المؤامرة ونظرية قوس الثورة المشدود"، تر: صلاح عبد الله، في: مؤسسة الفكر العربي، التقرير السابع للتنمية الثقافية العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير أربع سنوات من الربيع العربي، (بيروت: العدد السابع، 2014)، ص 114.

واضحة ومدروسة، لوحظ أن نظرية المؤامرة يجري تطبيقها على قدم وساق، وذلك بإضعاف الأنظمة السياسية العربية، وتقسيمها إلى كيانات طائفية وعرقية، وهذا هو درب القوى الخارجية وعلى رأسها الصهاينة، الذين يحاولون منذ عقود تحقيق هذا الهدف، والذي لخصته غولدا ماينز *Gholda Mayence* رئيسة الوزراء في الكيان الصهيوني سابقاً عندما سئلت عن مفهوم دولتها للسلام مع العرب، فأجابت "السلام بالنسبة إلى إسرائيل هو أن تحيط بها دويلات الطوائف"، فالمنطقة العربية التي ترتبع على عصب الطاقة في القرن 21، والتي تشهد عملية تفكيك وإعادة تركيب على أساس طائفي وعنصري، تشكل لب نظرية الأستاذ صامويل هنتجتون *Samuel Huntington* في صراع الحضارات، وإعادة رسم خطوط الصراعات الدولية.¹

ويرى الأستاذ برنارد لويس *Bernard Lewis* أن البلدان العربية تعد تجمعاً لأقليات دينية وعرقية وحتى إذا كان الشعار هو الديمقراطية، فإن تحقيقها يركز على الاستخدام الصريح للطائفية، وبهذا يصبح التنوع الطائفي والديني والإثني الموجود في المنطقة في حالة تناقض مستحکم، فيتحول التنوع إلى كارثة وتصبح الديمقراطية هي منتج التدمير الخلاق، هذا الاتجاه يؤكد مايكل ليدن *Maykal Lidan* أحد أعلام المحافظين الجدد بقوله إن التدمير هو صفتنا المركزية، وإن الوقت حان لكي يتم تصدير الثورة من أجل صوغ شرق أوسط جديد عبر تغيير ليس النظم السياسية فقط بل الجغرافيا السياسية.²

فعملية "الربيع العربي" جاءت لإثارة الغبار، وخلط الأوراق الإقليمية والدولية، وتفكيك النظام الإقليمي العربي، تمهيداً لإعادة ترتيب مواقع النفوذ إقليمياً ودولياً،³ ومن أراد الفصل بين ظاهرة "الربيع العربي" وبين المخططات الغربية، كمن يريد فصل الرأس عن الجسد.⁴

أخطئ من اعتبر أن أمريكا ركبت موجة الحراك ولم تصنعها، فما يجري وجرى ليس سوى سايكس بيكو *Sykes picot* ثانية، مفادها تقسيم الأقطار العربية على أسس عنصرية أو طائفية، فما سمي "بالربيع العربي" عمل مدبر وضعت خططه المخابرات الأمريكية بالتنسيق مع مخابرات أخرى خصوصاً البريطانية يقوم على السيطرة على الجماهير من خلال وسيلتين: وسيلة بشرية وتمثل في إعداد نخب مدربة تدريباً

¹ - خالد المعيني، مرجع سابق الذكر، ص 30.

² - خليدة كعسيس خلاصي، "الربيع العربي بين الثورة والفوضى"، مجلة المستقبل العربي، العدد 421، مارس 2014، ص ص 228، 229.

³ - حسن محمد الزين، مرجع سابق الذكر، ص 131.

⁴ - طيب بيتي، ربيع المغفلين النهاية الممنهجة للعرب في جيو استراتيجية حكومة العالم الجديدة، ط1، القاهرة: شمس للنشر والإعلام، 2014، ص ص 82، 83.

ممتازاً على كيفية إسقاط الحكومات بطرق سلمية، ووسيلة أهم وهي الاستغلال الكامل لعذابات الملايين تحت ظل أنظمة فاسدة صنعتها قوى غربية طوال عقود، وتفجير الغضب الشعبي الذي قمعته أمريكا بواسطة تلك الأنظمة لعدة عقود، لكنها قررت تفجيره لبدء أكبر عملية تغيير جغرافية، وتركيبات سكانية في التاريخ كله.¹ وهذا ما أشار إليه الرئيس الأمريكي السابق فرانكلين روزفلت *Franklin Delano Roosevelt*: لا شيء يحدث على سبيل الصدفة في عالم السياسة، وإذا حدث ذلك، فاعلم أن ذلك مخططاً له كي يظهر وكأن كل شيء قد حدث على سبيل الصدفة.²

ونختم هذا المطلب بما قاله بيرنار هنري ليفي *Lévy Bernard Henri* الملقب "بعراب الثورات العربية": الربيعيون هم لعبتنا الأولية، والحكومات الانتقالية العربية الجديدة أدواتنا الحالية، والربيع العربي هو حصان طروادة للتعجيل بالنهاية لتحقيق مشروعنا الثوراتي، وستكون شعوب الربيع العربي وقوداً لحروبنا القادمة، ودمشق هي كعب أخيل للسيطرة النهائية على الجغرافية العربية لكي ننجز إمبراطوريتنا...³

المطلب الثاني: دوافع ومحصلات الحراك الشعبي في المنطقة العربية.

ينتمي هذا المطلب إلى محاولات تحديد الأسباب، والعوامل الأساسية التي دفعت إلى قيام الحراك الشعبي، وكذا استخلاص أهم النتائج العامة التي كانت نتاج هذا الحراك.

- الأسباب الأساسية الدافعة لحدوث الحراك الشعبي في المنطقة العربية:

لقد أصبح من الواضح أن اندلاع وتطور الحراك الشعبي العربي، كان حاصل امتزاج نسبة العامل الخارجي وتوجهاته، مع نسبة تراكم الاستحقاق الداخلي، الذي يكاد منسوبه متشابهاً في كافة المجتمعات العربية، بما فيها تلك الأقطار التي لم يندلع فيها الحراك لغاية الآن،⁴ كما لا يوجد سبب واحد لتفسير الحركات الشعبية التي زعزعت النظام السياسي العربي حتى قواعده، ففي العلوم الاجتماعية ينذر أن تكون الأسباب المفردة حسنة التحديد، على جاذبيتها قادرة على استيعاب الظلال والتعقيدات الدقيقة في المجتمع، فالتركيز على ناحية من دون أخرى تبسيط لحقيقة أكثر تعقيداً.⁵

¹ - صلاح المختار، مرجع سابق الذكر، ص 10، 11.

² - نفس المرجع، ص 03.

³ - طيب بيبي، مرجع سابق الذكر، ص 165.

⁴ - خالد المعيني، مرجع سابق الذكر، ص 21.

⁵ - فواز جرحس، الشرق الأوسط الجديد الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي، تر: عبد الواحد لؤلؤة، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016، ص 22.

وأشار الباحث أفرام أنبار *Efraim Inbar* إلى أن ما حدث لم يكن ثورة موحدة على غرار أوروبا الشرقية في أواخر 1980، ولكن سلسلة من الانتفاضات جاءت ردًا على المظالم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الموجودة.¹

- الأسباب الاجتماعية ووسائل التواصل الرقمية الجديدة:

انفضت المجتمعات العربية من أجل استعادة الكرامة المفقودة، وذلك بسبب الحرمان الاقتصادي والسياسي الذي يعانيه أغلب المواطنين، فالتونسيون والمصريون واليمنيون والليبيون والبحرينيون والسوريون قد ثاروا بسبب الأوضاع الاقتصادية المزرية، ومستويات المعيشة، والفقر المدقع، وضعف الأمل، إلى جانب حصار النظام السياسي الذي أخفق في تحديد نفسه، وإشراك فئات اجتماعية جديدة صاعدة، وبخاصة فئة الشباب في العملية، ولا يقل عن ذلك أهمية أن الحراك كان مدفوعًا باعتقاد شائع أن الفساد القديم المستشري بين الحكام المستبدين وأسرهم وأعوانهم، قد حول الدولة إلى ملكية عائلية لا دولة تعود للشعب بل ملكًا لأذنان الرأسمالية وحلفائهم الأجانب، وإذ غدت طبقة الأثرياء الجدد، وهي طبقة محدودة تتباهى بثروتها على الملأ، كان نصف السكان يتهاوى من الفقر.²

كما شكلت التحولات الاجتماعية العميقة التي حصلت في المجتمعات العربية، دافعًا قويًا للحراك الشعبي، وتتجلى هذه التحولات في الانتقال الديمغرافي البارز، وتزايد نسبة التمدن، حيث تجاوز نسبة 60 %، وتنامي دور الطبقة الوسطى، وانتشار التعليم، وتفشي البطالة والاهتزاز في القيم، وفي العلاقات الاجتماعية، وفي الوعي بالذات، وبروز قيمة الفردانية وغيرها، حصلت كل هذه التحولات البنيوية، لكن الأنظمة السياسية استمرت في ابتكار أساليب القهر والتزوير والاحتياط، وتكميم الأفواه وإهانة الإنسان.³ إن كل من قضى مدة في العواصم العربية، يدرك جيدًا الأوضاع القاسية القذرة التي يعيش فيها ملايين من الفقراء العرب، فالمساكن التي أقيمت بشكل عشوائي في الأكوخ المتناثرة، تفتقر إلى متطلبات الحياة الأساسية: مثل الماء النظيف والمستلزمات الصحية، والعيادات الطبية قليلة في هذه المناطق، وإن كان لها وجود أصلاً.⁴

¹ - *Elfatih A. Abdel Salam, "The Arab spring: Its origins, evolution and consequences...four years on", intellectual discourse journal, vol 23, N 1, 2015, p134.*

² - فواز جرجس، مرجع سابق الذكر، ص 22.

³ - محمد نور الدين أفابية، "القوى الاجتماعية للثورة"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 398، أبريل 2012، ص 134.

⁴ - فواز جرجس، مرجع سابق الذكر، ص 24.

كما تشير الإحصائيات إلى أن المنطقة العربية، هي واحدة من منطقتين في العالم ارتفعت فيها نسبة من يصابون بسوء التغذية، ففي أوائل التسعينيات بلغ عدد الأشخاص الذين ينطبق عليهم التوصيف السابق 19.8 مليون، وارتفع العدد إلى 25 مليوناً في عام 2004، ويبلغ عدد الجوعى العرب 25.5 مليون نسمة، كما تشير تقارير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، إلى أن واحداً من كل 5 أشخاص في العالم العربي تحت الخط الدولي للفقر، حيث أن معدل الفقر في 9 أقطار عربية ارتفع من 17.6 % إلى 18.3 % بين الأعوام 1990 و 2006، ففي مصر مثلاً، بلغ العدد 14 مليون، وفي اليمن 7 ملايين، وأما العدد التقديري لمن هم تحت خط الفقر، فيقترب من 34 مليون يمكن إضافتهم إلى أعداد العرب الوارد ذكرهم.¹

كما ترك ارتفاع أسعار الطعام والوقود نهاية عام 2010، آثاراً مدمرة على الفقراء ففي ديسمبر 2010 ارتفعت أسعار المواد الغذائية إلى أعلى مستوياتها، فقد وصل سعر برميل النفط إلى 100 دولار قياساً مع 71 دولار قبل ذلك بخمسة شهور، ورفع الكثير من الدعم على الوقود، وكانت هذه الزيادات الكبيرة المباغتة بمثابة الشرارة التي لانطلاق الحركات الاحتجاجية.²

فالانتفاضات الشعبية اندلعت بسبب ارتفاع أسعار الغذاء، وزيادة الفقر، وارتفاع متوسط معدل البطالة للفئة العمرية من 15 إلى 24 سنة، في تونس ومصر، واليمن وصلت إلى نحو 35 %، في مقابل متوسط عالمي 14.4 %، وتجاهل الدول العربية التسلطية هذه المشكلات ذات الطابع التنموي والاجتماعي، وتأثيراتها الأمنية والسياسية، فالبطالة تتجاوز آثارها بكثير الشق الاقتصادي والاجتماعي لأنها إذا كانت تعني بالأساس تعطيل قوة بشرية في سن العطاء القادرة على إحداث التنمية والتقدم والدفع ببلداتها إلى الأمام، فإنها تشكل تربة خصبة للثورة الاجتماعية والسياسية.³

أما الأستاذ فولكر بيرتيس *Volker Perthes*، فأشار إلى عامل آخر رأى أن التغيير كان حتمياً بسببه، وهو التنمية الديموغرافية، حيث أنه من عام 1970 إلى عام 2010 تضاعف حجم السكان ثلاث مرات تقريباً، وتحول من 128 مليون إلى 359 مليون نسمة، وأغلب هؤلاء الناس يعيشون تحت خط الفقر، وتتراوح أعمارهم بين 20 و 35 عام، وعلى الرغم من أن أفراد الجيل الحالي هم الأفضل من

¹ - مصلح خضر الجبوري، جذور الاستبداد والربيع العربي، ط1، عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014، ص 201.

² - فواز جرجس، مرجع سابق الذكر، ص 25

³ - عبد الإله بلقزيز وآخرون، الربيع العربي إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي، مرجع سابق الذكر، ص 59.

ناحية التعليم، ومؤهلين أكثر من سابقهم نتيجة تعزيز قطاع التعليم، وتوسيع الشبكات من خلال التكنولوجيا الرقمية، إلا أن العديد منهم غير قادر على العثور على عمل، فمعدل البطالة للسكان الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و24 كان 25.6 % في عام 2003، وهي أعلى نسبة في العالم، بالإضافة إلى ذلك فسوق العمل يتضمن فرصاً محدودة لخريجي الجامعات، الذين يجدون أنفسهم عرضة للتهميش والامبالاة، فضلاً عن ارتفاع تكاليف المعيشة، الأمر الذي يؤدي إلى الغضب على الحكام الذين يمارسون الفساد والقمع، مما أدى إلى إرغام هذا الجيل على التحرك ضد أنظمتهم الاستبدادية.¹

وفي الجدول رقم (5) نبين نسبة البطالة، وبطالة الشباب في آخر سنة متاحة بالنسبة لكل بلد:

معدل البطالة		آخر عام متاح	
الشباب	المجموع		البلد أو المنطقة
...	3.7	2010	البحرين
30.7	11.9	2011	مصر
43.5	15.3	2006	العراق
28.1	12.5	2010	الأردن
...	7.7	2008	الكويت
22.1	9.0	2007	لبنان
17.6	9.1	2010	المغرب
1.2	0.3	2009	قطر
40.2	23.7	2008	فلسطين المحتلة
29.9	5.4	2009	السعودية
...	20.7	2009	السودان /1
18.3	8.4	2010	سورية
30.0	18.9	2011	تونس
12.1	4.0	2008	الإمارات
...	14.6	2009	اليمن

... لا تتوفر بيانات.

1/ يشمل جنوب السودان.

Source: Barry Mirkin, *Arab spring Demographic in a region in transition, Arab human Development report, UNDP, 2013, p 23.*

¹ - Martin Beck and Simone Hüser, "Political Change in the Middle East: An Attempt to Analyze the Arab Spring", *GIGA research unit*, N 203, 31 August 2012.p 06.

إضافة إلى كل ما سبق، هناك فجوة اجتماعية واضحة بين طبقات المجتمع العربي، وشرائحه المختلفة سواء الفجوة بمعناها الاقتصادي أو الاجتماعي والثقافي، حيث ينقسم المجتمع إلى شرائح تنطبق عليها سمات الثنائيات المتناقضة أغنياء وفقراء، متعلمون وأميون، علمانيون وإسلاميون، يضاف إلى ذلك انقسامات أخرى مسلمون مسيحيون، أو سنة وشيعة، كل هذا نقل النسق الاجتماعي والثقافي العربي من حالة التجانس والاتساق مع الذات إلى تشتت وتوتر، وبالتالي القابلية للانفجار والتصارع على وقع تسارع وتيرة تلك الثنائيات المتضادة، حتى أضحى الدين عامل تفرقة، وليس عامل توحيد كما عُرف عبر التاريخ.¹

ففي ظل انعدام الحرية، وانعدام المشاركة السياسية والاجتماعية، اندلعت الحركة الشبابية في كل من تونس ومصر، وشكلت شبكة الإنترنت الفضاء والملاذ لحررتها، واضطرت هذه الحركة الشبابية إلى خلق هذا الفضاء من الحرية، باعتباره الفضاء الوحيد المتاح لها أكثر من سواه، حيث قدر عدد المستخدمين لشبكة الإنترنت في تونس مثلاً بنحو 3.5 مليون شخص من مجمل عدد السكان البالغ 10 ملايين نسمة، فمن بين كل البلدان العربية، تعتبر تونس البلد الوحيد الذي يضم الجماعة الأكثر ارتباطاً "بالفايس بوك"، وبفضل المدونات الإلكترونية المعروفة، بلور هذا الجيل العربي الجديد حيز حرته واعتراضه بواسطة الشبكة التي لعبت دوراً محورياً في صناعة الحراك.²

ويرى الأستاذ فيليب هوارد *Philip Howard* أن اندلاع الحراك العربي، كان بسبب كثرة الوصول إلى وسائل الإعلام الرقمية، بما في ذلك وسائل الإعلام الاجتماعية: مثل الفاييس بوك، تويتر، يوتيوب والرسائل النصية، وأشار أن المعارضة بين الأنظمة والشعوب موجودة بالفعل منذ فترة طويلة قبل انتشار الإنترنت، إلا أن وسائل التواصل الاجتماعية كأداة جعلت الناس قادرين على تبادل استيائهم مع الآخرين والتفكير في تنظيم الحركات الاحتجاجية ضد الحكام المستبدين.³

أدى الشباب أدواراً هامة في تنظيم وتنفيذ الحركات الاحتجاجية، بداية بالثورة الفرنسية عام 1789 إلى غاية العالم العربي في عام 2011، إذ بين خبراء الاقتصاد السياسي أمثال توماس مالتوث *Thomas Malthus*، والمحللون المعاصرون أمثال هربرت مولر *Herbert Moller*، وجاك غولدستون *Jack Goldstone*، وكريستيان مسكيدا *Mesquida Christian*، وهنريك أودال *Henrik Udal*، أن

¹ - مصلح خضر الجبوري، مرجع سابق الذكر، ص 189.

² - توفيق المدني، " ربيع الثورات الديمقراطية العربية "، مجلة المستقبل العربي، العدد 386، شهر أفريل 2011، ص 119.

³ - *Martin Beck and Simone Hüser, op. cit, p 07.*

الاستقرار السياسي والاقتصادي لا يلبث أن يتزعزع، عندما يتزامن التغيير السريع في التكنولوجيا والاقتصاد والسياسة مع التكتل الديمغرافي للشباب، وهو ما جرى في البلدان العربية، إذ لوحظ أن كتلة شبابية في العالم العربي تستفيد وتعاني في وقت واحد تدفق المعلومات التي لم يكن من الممكن التوصل إليها سابقاً عبر الهواتف النقالة، وبوابات الإنترنت، والفضائيات، والتي سمحت للشباب العربي بإجراء مقرنات، وإبراز فوارق العيش بين حياتهم وأوضاعهم، وما يتمتع به أقرانهم في باقي أقطار العالم، بمن في ذلك الغرب الصناعي الكبير، ودول آسيا، وجنوب أمريكا، المتسارعة النمو.¹

وهذا ما عبر عنه جيمس كاترز *James Katers* مدير مركز روجرز لدراسات الاتصالات الخلوية قائلاً: "أخيراً ثمة تكنولوجيا بحجم كف اليد، تمكن أي شخص من معرفة ما يدور حوله في العالم، وأضاف هذا الخنجر في حلق الأنظمة التسلطية، التي تمكنت من خلال التلاعب بالتكنولوجيات القديمة من إخماد أصوات الشعب لعقود من الزمن"²

إن توافر الاتصالات عبر الإنترنت مثل الفيس بوك وتويتر وغيرها، وقدرات الهاتف المحمول أدت دوراً مهماً في تنظيم الحراك في تونس ومصر، وحشد المظاهرات الكبيرة في باقي الدول العربية.³

- الأسباب الاقتصادية:

يرى جواد حيدرمان *R.Jwad Haydaran*، أنه غالباً ما تحدث الثورات في البلدان الراكدة، وإنما يشهد التاريخ الحديث أن الثورات من المرجح أن تحدث في البلدان التي تشهد فترة طويلة من نمو اقتصادي غير مسبوق لم يصاحبه إصلاح سياسي، أو أن تخضع لأزمة اقتصادية مفاجئة، تليها فترة طويلة من التوسع الاقتصادي، وفي سياق تزايد التوقعات والحرمان النسبي، تحشد المعارضة الجماهير لسحب دعمهم تدريجياً ويتخطون بذلك حد المعتاد، ويكونون أكثر استعداداً لانتهاز فرص خلق هزات ثورية، وتجاوز تحدياتها.⁴

تحرير الاقتصاد دون إصلاحات سياسية من وجهة نظر سياسية واقتصادية، قد تسبب في الحراك العربي، من خلال وجود أزمة أساسية للعقد الاجتماعي، العقد الذي ينظم العلاقات بين شعوب العالم العربي، وأنظمة الطاقة لعقود من الزمن، هذه الصفقة الاستبدادية تتضمن وعد ضمني للسكان على ضمان الحد الأدنى من الدعم، وفي المقابل، الحفاظ على قدر من الولاء السياسي للنظام، إذ لم تعد

¹ - يوسف محمد الصواني، ريكاردو رينيه لاريمونت، مرجع سابق الذكر، ص 29، 30.

² - حسن كريم وآخرين، الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد، ط1، بيروت: الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، 2013، ص 466.

³ - يوسف محمد الصواني، ريكاردو رينيه لاريمونت، مرجع سابق الذكر، ص 43.

⁴ - نفس المرجع، ص 40.

المحافظة على الحد الأدنى من شبكة الأمان الاقتصادية تكفله الدولة، فإن النظام يعاني من عجز الشرعية وإن صفقة الاستبدادية انهارت، ذلك أن المؤسسات السياسية في الدول الريفية مهمة.¹

وفي الجدول رقم (6) التالي يوضح معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية في شمال إفريقيا:

عام	تونس	مصر	ليبيا	المغرب
2000	4.3	5.38	3.7	1.6
2001	4.70	3.52	4.33	7.6
2002	1.7	3.19	1.25	3.3
2003	5.47	3.19	13	6.32
2004	5.99	4.09	4.4	4.8
2005	4	4.47	10.29	6.98
2006	5.65	6.8	6.71	7.76
2007	6.26	7.08	7.5	2.7
2008	4.52	7.16	2.35	5.59
2009	3.1	4.67	2.31	4.94
2010	3.69	5.14	4.16	3.15

المصدر: يوسف محمد الصواني، ريكاردو رينيه لاريمونت، مرجع سابق الذكر، 41.

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ نمو هذه العينة من الدول من الناحية الاقتصادية لكن دون تحرير الحياة السياسية، أو الزيادة في فرص العمل للشباب، مما أوجد الظروف المثالية لإحداث عاصفة ثورية.² نتيجة للأوضاع الاقتصادية الصعبة أصبحت الحياة المعيشية للإنسان العربي أمراً لا يطاق، أجبرته على الخروج إلى الشوارع للاحتجاج، والتعبير عن غضبه ضد الأنظمة المستبدة، التي بنظره المسؤولة عن معاناته الاقتصادية، من بين هذه الأوضاع الفقر، وتزايد معدلات البطالة، والتخلف الاجتماعي، وانخفاض دخل الفرد وغيرها.³

- الأسباب السياسية:

جمعت بين البلدان التي شهدت الحراك الشعبي الدوافع المحفزة على الانفجار، كالفساد السياسي والاستبداد، والهيمنة الكلية على مقاليد الأمور في البلاد، وتحول الحكم بمرور الزمن إلى حكم العائلة التي تدير البلاد، والتشابه كذلك في مشروعات نقل وتوريث السلطة، وكذلك التشابه في سياسة التبعية للولايات

¹ - Martin Beck, Simone Hüser, op.cit, p08.

² - يوسف محمد الصواني، ريكاردو رينيه لاريمونت، مرجع سابق الذكر، ص 42.

³ - مراد بن سعيد، مرجع سابق الذكر، ص 16

المتحدة الأمريكية والقوى الغربية، دون أي اعتراض على ما يقوم به من ممارسات أو ما تتبناه من سياسات تجاه شعوبها.¹

حيث يرى كل من الأستاذين جون آربرادي *John.R.Bradl*، ولين نويهد *Noueihed Lin*، أن الحراك الشعبي كان نتاج الديكتاتورية العربية المسنة، ووحشية الأجهزة الأمنية، والفساد والمحسوبية، التي تلت خصخصة أصول الدولة في بعض البلدان، وما زاد غضب الشعب هو محاولة بعض الحكام المستبدين تهيئة أبنائهم لخلافتهم في منصبهم، وفي وقت واحد مع بداية الحراك (مصر)، حيث اندلعت الاعتراضات في أجزاء مختلفة من العواصم العربية، والتي كانت عنيفة أحياناً للمطالبة بتغييرات سياسية فورية وضرورية، مما أدى إلى نشوب أعمال شغب ضخمة في الشوارع والساحات العامة، والتي قامت القوات الحكومية بسحقها بالقوة.²

تعرض الدول العربية منذ نهاية الحرب الباردة لضغوطات متزايدة، لتبني إصلاحات سياسية وديمقراطية حقيقية تؤدي إلى إطلاق الحريات السياسية والمدنية، وحرية تشكيل الأحزاب السياسية، والجمعيات والاتحادات المدنية، وإلى وضع ضمانات تضمن نزاهة الانتخابات، وحرية الصحافة والإعلام، إلا أنها لم تستجيب لهذه الضغوطات، واكتفت بإدخال بعض الإصلاحات الشكلية، التي لم تغير من مضمون المنظومة السلطوية، وحتى الدول التي سمحت بقدر كبير من التعددية السياسية، مثل المغرب والكويت ومصر فقد اعتمدت على ترسانة واسعة من الأدوات القانونية والأمنية والإدارية، لتقييد الحريات العامة، ومختلف الوسائط السياسية من أحزاب سياسية ومنظمات مجتمع مدني وغيرها، الأمر الذي أدى إلى عزوف المواطنين عن المشاركة في الحياة السياسية.³

وإضافة إلى ما سبق، لخص الأستاذ علي قادري أسباب الحراك العربي قائلاً أن هذه الأحداث جاءت توتيجاً لعقود من قيد التطوير والتنمية، وارتفاع معدلات البطالة خاصة بين الشباب، وبسبب سياسات اقتصادية فاشلة، ومؤسسات سياسية عاجزة، وترافق ذلك كله مع عدم المساواة داخل النسيج الاجتماعي مما زاد الضغط على الطبقة المتوسطة، والفساد الصارخ، وضعف شرعية الحكم.⁴

¹ - عصام عبد الشافي، "الثورات العربية... الأسباب والمسارات والمآلات"، في: المركز العربي للدراسات الإنسانية، مجلة البيان، التقرير الإستراتيجي التاسع الأمة واقع الإصلاح ومآلات التغيير، (القاهرة: العدد التاسع، 2012)، ص 77.

² - *Elfatih A. Abdel Salam, op. cit, p126.*

³ - دينا شحاتة، مريم وحيد، "محركات التغيير في العالم العربي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، شهر أبريل 2011، ص 16.

⁴ - *Fadi Elhusseini, po. cit, p 16.*

وأشار الأستاذ أحمد الصويان أن السبب الأهم في الحراك العربي هو أن الأنظمة ابتعدت عن شعوبها وتخلت عن هوية الشعب وعقيدته وفكره، ودخلت في تبعية واضحة للغرب في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية، وأصبحت هناك قطيعة بين الشعوب والأنظمة، وما زاد من الطين بلة، أن الأنظمة تعاملت مع الشعوب بالاستبداد، وهضمت الحقوق الأساسية، مما أوجع ثورة الشعب عليها.¹

إن اشتعال الأحداث الشعبية العربية لم يقتصر فقط على الأسباب المحلية أو الداخلية، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، ولكن هناك عوامل لها تأثير كبير مثل الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها الخطيرة بالإضافة إلى تأثيرات العولمة المتزايدة، فضلاً عن اندلاع الحراك الشعبي في بلدان المنطقة العربية المجاورة التي شكلت محفزاً على انفجار الوضع الداخلي فيها (نظرية الدومينو).²

- نتائج الحراك الشعبي في المنطقة العربية:

إن المتتبع لحصيلة موجات الحراك الشعبي العربي، وللنتائج التي تمخضت عن انتفاضاته وحركاته الاحتجاجية، يعلم أن تلك الحصيلة لم تكن في مجملها بمستوى توقعات الشعوب العربية، التي صنعت حدث الانفجار العظيم، من دون أن تملك القدرة الكافية على التحكم في مجرياته وتعرجاته، ومن دون أن تتمكن من تأمينه، الفجوة التي كانت بين المقدمات والنتائج، بين التوقعات والمكتسبات كانت كبيرة وإن من المكابرة إنكارها، أما من يظن أنه من المبكر الحكم على ما جرى وتقييم حصيلته، فهو ينتمي في أحسن الظن إلى ثقافة فقيرة إلى قيمة الزمن، فهل يجب انتظار فناء جيل بأكمله حتى يكون الحديث في الحصيلة مشروعاً؟ وهل في المشهد الحالي ما ينمي الشعور الإيجابي بأن في جوف ما جرى مخبوءاً آخر غير الذي يفصح عن نفسه اليوم حتى نؤجل الكلام على حصيلة النتائج، صحيح أن نتائج الحراك كانت خليطاً من أرباح وخسائر، لكن الموضوعية تقول أن أكثر ما جرى ليس طيباً، ولا يسر الناظرين.³

- النتائج السلبية:

أشار الأستاذ عبد الإله بلقزيز أنه حين اهتمت العاصفة، خلناها ستقتلع أنظمة طاعنة من الاستبداد والفساد، ثم تخلد إلى الهدوء، فيصفوا الجو وتسطع شمس عهد جديد، ولكن الأمور فيها جرت مجرى آخر لم يتوقعه أكثرنا تشاؤماً، ما هي إلا أشهر حتى بدأنا نحصي خسائر هذه العاصفة، دول

¹ - سمير أبو زيد، ناصر عارف وآخرون، حورات ما بعد الثورة، ط1، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012، ص 167.

² - Fadi Elhusseini, op.cit, p 22.

³ - أحمد يوسف أحمد، بسمة مبارك سعيد وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص 20.

تتساقط، وأخرى تتفكك، مجتمعات يتمزق نسيجها الداخلي، وتتقطع أوصالها الجغرافية، وروابطها التاريخية فتن وحروب أهلية ذات صبغة طائفية ومذهبية وعرقية وقبلية وعشائرية، إقتصادات تدمر، وأوضاع اجتماعية في تدهور مستمر لدرجة انعدام أدنى شروط العيش، جيوش تستنزف في حروب داخلية مع عصابات القتل المسلحة داخل المدن وفي محيطها، إرهاب يزحف ويتنقل كالعدوى أو المرض الخبيث، ليغمر الجغرافيا العربية وينهب مواردها الإنتاجية (ماء، نפט، غاز) والتاريخية، ومع كل هذا تلوث صورة الإسلام باسم الإسلام ملايين من اللاجئين والنازحين بلا أفق للعودة إلى الديار، وجيل جديد يخضع للتجهيل المزوج، إما الحرمان من الحق في التمدرس، أو الخضوع لبرنامج تعليمي تجهيلي باسم الدين، فعن أي ربيع يتحدثون؟¹

أخفق الحراك الشعبي في تجسيد شعارات التقدم والحرية والعدالة الاجتماعية وغيرها، بل أعاد إنتاج الأوضاع على نحو أسوأ، وبذلك خسرت المجتمعات العربية بعض المكتسبات التي كانت تؤمنها الأنظمة التقليدية على محدوديتها، ولم تريح جديداً،² فبمجرد أن تهاوت الأنظمة الحاكمة في كل من تونس وليبيا ومصر واليمن وسوريا حتى بتنا نشاهد واقعاً أبرز سماته الفوضى، العيشية، انقلاب الموازين، التنكر لعديد المبادئ، حتى بتنا اليوم أمام مفاهيم جديدة لا يمكن فهم معانيها وفك رموزها ومدلولاتها إلا في دراسة مستقلة، من ذلك مثلاً مفهوم الثورة المضادة، الفوضى الخلاقة، سرقة الثورة وغيرها.³

لقد غلقت آمال كبيرة على ما أسماه الأستاذ محمد أركون *Mohammed Arkoun* "بسوسولوجيا الأمل" أي التغيرات العربية الواقعة أو المأمولة الوقوع من أجل أن تنجز واقعاً جوهرياً يختلف عما عرف من الثقافة السياسية العربية، فمن أبرز نتائج الحراك الشعبي زيادة حجم التدخلات الأجنبية التي بلغت ذروتها في الأزمة السورية واليمنية والليبية والبحرينية.⁴

على سعيد ما يبدو سلبياً، يرى الأستاذ عبد الإله بلقزيز مرة أخرى، أن الحصيلة السلبية للحراك الشعبي في المنطقة العربية كانت على النحو الآتي:⁵

- خروج قسم كبير من الاحتجاج الاجتماعي عن منطلقاته المدنية، ومساره السلمي، عن طريق انتشار الأعمال المسلحة، الأمر الذي نقل بلداناً عربية من مشهد التغيير السياسي، إلى مشهد الفتنة والحرب

¹ - عبد الإله بلقزيز، "الربيع العربي جرده حساب أولية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 447، آيار/مايو 2016، ص 30

² - علي حرب، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011، ص 18.

³ - سعيد حسين عبدولي، مرجع سابق الذكر، ص 230.

⁴ - سليم نزال، حصاد مر نظرات في الفكر والثقافة والاجتماع السياسي، ط1، لندن: إي كتب، 2015، ص 143.

⁵ - أحمد يوسف، بسمة مبارك السعيد وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص 21، 22.

الأهلية، مثلما وفر للمدخلات الخارجية السياسية والعسكرية البوابات الضرورية للنفوذ إلى الداخل المجتمعي والنفوذ فيه.

- الانتقال في بعض بلدان الحراك العربي من برنامج إسقاط النظام إلى متاهات إسقاط الدولة، وتدمير مقدراتها ومقدرات المجتمع من موارد اقتصادية وعسكرية ومدنية، واستباحة سيادتها عن طريق السيطرة على المعابر البرية الحدودية مع الجوار، وفتح الأبواب أمام تطوع المسلحين من خارج.

- تغلغل قوى الإرهاب في الداخل العربي من وراء حال الفوضى المعممة، التي نجمت عن انهيار الدولة أو تراجع قبضتها وصورورها، لاعبًا دورًا كبيرًا في تقرير مصائر البلاد العربية، مع ما يقترن بوجودها واتساع نطاق نفوذها من إدخال تقاليد العمل غريبة عن قيم السياسة.

- انحراف الصراع الداخلي عن خطه الطبيعي، كصراع سياسي بين معارضة وسلطة، أو بين فريقين في المجتمع إلى صراع عصبوي طائفي ومذهبي وقبلي ومناطقي، يمزق النسيج المجتمعي، ويزيد من هشاشة الوحدة الوطنية، ويضرب في الصميم الولاءات الوطنية الجامعة، ليعلى صوت الولاءات العصبوية الفرعية والمغلقة ومن الشعب الواحد المتعايشة جماعاته لمئات السنين، إلى عصبية أهلية مغلقة على بعضها ومتقاتلة.

ومن نتائج الحراك العربي كذلك، عدم الاستقرار الذي كان نتاج التعارض والانقسام بين الإسلاميين والعلمانيين، فالآمال في الانتقال السلس وبشكل مستقر قد تبددت على الفور، كما ارتفعت انقسامات عميقة على دساتير جديدة، وعلى معدل ونوع التغيير السياسي.¹

للأسف اعتقدت الشعوب العربية، أن زوال الحاكم يعني زوال النظام السياسي وتغييره، فقد أسفر الحراك على شعوب فقدت ربيعها، وباتت تبحث بين القدرين من رموز السلطة السابقة عن أكثرهم نظافة ليقود المرحلة الجديدة، وهذه كارثة أكبر من سابقتها، فسرعان ما سينكشف أن التنظيف من رموز السلطة السابقة لم يكن كذلك، بل فقط لم تكن متاحة له الفرصة ليصبح قدرًا، بسبب وجود من يشغل هذا المنصب.²

إذن وبعد مرور كل هذه السنوات على انطلاق الحراك الشعبي العربي، يظل المشهد السياسي مستعصيًا على التغيير، مع تأكيد المأزق في أكثر من مكان، بالرغم من الرهانات الكبيرة على ربيع لم يزهر

¹ - *Elfatih A. Abdel Salam, op. cit, p 130*

² - رامن أحمد العايدي، " خصائص النظام السياسي العربي وأسباب التغيير"، مجلة التسامح، العدد السادس والثلاثون، مارس 2013، ص 45

إلا بجعل، ليستمر ثقل القرن العشرين الذي كان قرن الخيبة والفشل العربي، وكأن الديمقراطية التي مرت بكل أصقاع الأرض بعد نهاية الحرب الباردة بقيت ممنوعة من الصرف في ديار العرب، ليس من المحتم أن تكون الديمقراطية الترياق لحل كل مشاكلنا، لكن لا بد من التساؤل عن أسباب عدم اللحاق العربي واستمرار الاستبدادية، وإعادة إنتاجها في كل مرة.¹

- النتائج الايجابية:

بعد قراءة النتائج السلبية، ولإعطاء كل ذي حق حقه، هذه قراءة ثانية في النتائج الايجابية، وفيما يلي بعض الإنجازات:²

- إعادة بناء الإنسان العربي، إذ فجأة وبدون مقدمات قطع الإنسان العربي مع حقبة كان فيها رعية لراع ولسائل أن يسأل: أين ذهب ذلك العربي العاجز الجبان الرعديد المحبط السليبي؟ ومن أين خرج هذا الشباب الثائر بكل شجاعته؟ وقد تكون الإجابة أن سلطوية النظام الحاكم في القمع والفساد، والتزيف والاحتقار وضع الإنسان العربي أمام تحدي وجودي، أكون أو لا أكون فقرر أن يكون.

- إعادة بناء الشعوب العربية، فالديكتاتورية لا تعيش إلا إذا نجحت في خلق شعب يخاف منها ويخاف من بعضه البعض، ويمر الأمر بمنع كل تواصل لا تتحكم فيه الديكتاتورية، ذلك ما حاوله استبدادنا البغيض لكن الحراك صهر في بوتقته الأفراد المعزولين عن بعضهم البعض، وخلقت منهم مجموعة بشرية متلاحمة تتق في بعضها البعض، وتواجه الموت جنباً إلى جنب، لفرض حقها في العيش الكريم.

- إعادة بناء الأمة العربية، ولنتذكر أن الديكتاتورية بغضت العربي إلى العربي باصطناعها خصومات الكويتي ضد العراقي، واللبناني ضد السوري وغيرها، والحال أنها لم تكن إلا معارك بين أنظمة سياسية شرسة غبية تتخاصم حول تقاسم النفوذ الشخصي، بدون أدنى انتباه إلى المصلحة العامة.

ودائمًا على صعيد ما يبدو إيجابيًا، نختصر الحصيلة الإيجابية للحراك في النقاط التالية:³

- يقظة القوى الشبابية، وازدياد فاعليتها على الرغم من عقود من سياسات الاستعباد والتهميش والإقصاء عن العمل العام، والتميع الهادف إلى إفراغ وجودها الاجتماعي من أي فاعلية تخدم المجتمع وقضاياها، إن هذه اليقظة معطوفة على نهضة مؤسسات المجتمع المدني المستقلة والمنزهة عن أي اشتباه من الأرباح الصافية

¹ - خطار أبو دياب، "مأزق التغيير مصير الدولة الوطنية في العالم العربي"، مجلة الجديد، العدد 3، أبريل 2015، ص 20.

² - منصف المرزوقي، "الآفاق المربعة والمذهلة للثورة العربية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 386، أبريل 2011، ص 146، 147.

³ - أحمد يوسف، بسمة مبارك السعيد وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص 22، 23.

خلال الانتفاضات والحركات الاحتجاجية، علمًا أن ترشيد عمل هذه القوى وتنمية قدراتها التنظيمية، مما سيكون على تلك القوى أن تنهض به حمايةً لفعاليتها ولتضحياتها من التبدد.

- طرح بعض ممنوعات السياسة، في الحياة العامة العربية مثل التغيير السياسي، الإصلاح السياسي والدستوري، وإعادة توزيع السلطة والثروة، ومكافحة الفساد ومحكمة المتورطين فيه، وإصلاح أجهزة الأمن والمطالبة باستقلالية القضاء على جدول أعمال انشغالات الرأي العام والحركات الاحتجاجية، ما أدى إلى إزاحة أنظمة فاسدة من السلطة، وتحقيق بعض التقدم في بناء سلطة جديدة أكثر شرعية، مثلما حدث في كل من تونس، وفي إعادة بناء المؤسسات بعد انهيارها تمامًا.

- انهيار حاجز الخوف الذي كان حائلًا دائمًا أمام مشاركة الناس في الحياة العامة، والمطالبة بحقوقهم والخوف هذا كرسه وصنعه حقبة الاستبداد، الأمر الذي يفسر جوانب كثيرة من تلك الحال السلبية والعزوف عن السياسة التي طبعت سلوك قطاعات عريضة من المجتمع وخاصة فئة الشباب، مثلما يفسر إطلاق أيادي النخب الحاكمة في شؤون السلطة والثروة من غير خشية، فبعد موجات الاحتجاج وارتفاع معدل الجرأة في أفعال الناس، واستمرار حالة الانتفاضة لأشهر، وشعور الكثيرين أن ضغوطهم منتجة، لن يكون في وسع سلطة عاقلة أن تتجاهل هذا المعطى السياسي الجديد، مثلما سيكون مستحيلًا على قانون الخوف أن يفرض أحكامه على جمهور تخلص إلى حد بعيد من قيوده، وهذا من بين الحقائق الجديدة التي سيكون لها أثر كبير في الحياة العامة مستقبلاً، وبالذات في مستقبل عملية التغيير السياسي.

- ازدياد الوعي بأهمية الدولة في السنوات الأخيرة، أثناء الحراك الشعبي، فمع حالة الفراغ التي انتعشت فيها الفوضى وعدم الاستقرار، وانهار فيها الأمن، وخاصة في الدول التي سقطت فيها الدولة تمامًا، كما في ليبيا أو خرجت فيها مناطق عدة من تحت سلطانها كما في سوريا، فأثار هذا المتغير الجديدة ستكون إيجابية جدًا في المستقبل، وربما قد نبلغ المرحلة التي نعي فيها فعلاً، الفارق بين الدولة والنظام السياسي.

كما أن عدم وجود تقاليد ديمقراطية، "السلطة والنخب" ووجود قوة القبائل، والأقليات العرقية والأفراد العسكريين ذوي الرتب العالية التي تمسك بالسلطة، والانقسام الطائفي والتطرف الإسلامي جعل التحول في المنطقة بطيء، دموي، ومليء بالعقبات، ومع ذلك فإن من أهم الإنجازات الكبيرة للحراك يكمن في تدمير أسطورة العجز السياسي العربي، والتصوير الخاطيء من أن الحكام الفاسدين لا يقهرون.¹

¹ - Elfatih A. Abdel Salam, op. cit, p 139.

المبحث الثالث: الأنظمة السياسية العربية في سياق الحراك الشعبي.

كان لأحداث الحراك العربي تأثيرات عديدة ومختلفة على واقع الأنظمة السياسية، سواء التي شهدت الحراك أو التي لم تشهده، حيث تباينت ردود فعلها تجاه الحركات الاحتجاجية، لكن الميزة المشتركة بينها هو أنها لم تكن مستعدة وراغبة في التخلي عن طبيعتها السلطوية الراسخة منذ عقود من الزمن.

المطلب الأول: استجابات النظم السياسية العربية تجاه الحراك الشعبي في المنطقة العربية.

كردة فعل على الحراك الشعبي، عملت العديد من الأنظمة العربية التي لم تصلها الموجة الثورية بعد بسلسلة من الإجراءات والإصلاحات الإستباقية والوقائية، مثل تهدئة الجبهة الاجتماعية بزيادة العطاءات والأجور، ومحاولة امتصاص الاحتجاجات الاجتماعية بزيادة ضخ المزيد من الأموال في الإنفاق العمومي لحل المشاكل الاجتماعية، وهنا يمكن من الناحية الأولية التعرف على دور الثروة في تسيير الاحتجاج وتجنب الموجة الثورية، فدول الخليج مثلا لها احتياطات مالية مهمة، سمحت بامتصاص الاحتجاجات الاجتماعية من دون إخمادها نهائياً، خصوصاً في حالة البحرين، حين ينتقل الاحتجاج الاجتماعي إلى احتجاج سياسي كما واجهت بعض الأنظمة في المنطقة احتمالات المعارضة بممارسات قمعية، واستهداف العناصر النشطة أو بمواجهة المظاهرات الاحتجاجية بمظاهرات معاكسة مؤيدة للنظام الحاكم.¹

كل المعطيات التي ظهرت في سلوك النخب العربية في التعامل مع الحراك تقول بأن النظام ذاهب في تعزيز ممانعته، والهروب إلى البحث عن تحالفات واهية غير مقنعة، كتشكيل نواد ملكية، وأخرى جمهورية رغم أن المتغير الثوري أصبح واقعاً لا مفر منه، وواقعاً لن يقف عند حدود النظم الجمهورية، بل إن هذا المتغير قد طال أيضاً النظم الملكية والأميرية، وكل المسميات الأخرى التي تقع في نفس الخانة، قد تختلف صور التغيير أو تأخذ طابعاً مختلفاً، لكن التغيير في النهاية خيار وحيد، وقد توصلت بعض الدراسات إلى أن ارتفاع أو انخفاض درجة الديمقراطية في دولة معينة ينتشر ويعددي جيرانها من الدول الأخرى، وهذا ما أثبتته نظرية "الدومينو"، التي تفترض التشابه بين الوحدات، ووجود القدرة الذاتية عند عناصر النظام السياسي، واستعدادها للتأثر بالموجة القادمة، ويعزز ذلك أن السمات والمهموم تكاد تكون متقاربة بين أبناء الشعوب العربية مثل ما هي النظم السياسية الحاكمة من سماتها التسلطية واحدة أيضاً.²

¹ - عبد القادر عبد العالي، " التغيير الجديد في الوطن العربي وفرص التحول الديمقراطي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 406، ديسمبر، 2012، ص 66.

² - عبد الإله بلقزيز وآخرون، التغيير في الوطن العربي أي حصيلة؟، مرجع سابق الذكر، ص 44، 45.

ملكيات الخليج تعي أنها لا تستطيع تأجيل الإصلاحات السياسية، لذلك يجب النظر في مسألة الدستورية، والديمقراطية، والمساءلة، فقد خلص الأستاذ عبد الخالق عبد الله إلى القول "إن الحقبة الحالية هي حقبة أن الشعوب تطالب بحريتها وحقها في المشاركة في الحكم، ودول الخليج ليست باستثناء ذلك" غير أن هذه النظم لم تبدي استجابة حقيقية وعميقة، مكتفية ببعض الخطوات الشكلية من قبيل إنشاء مجالس صورية فاقدة للفعل السياسي، وعاجزة عن ممارسة دور فاعل في مراقبة السلطات التنفيذية، وتعديلات دستورية لا ترقى إلى طموحات القوى الراغبة في التغيير، ولا تُغيّر من واقع السيطرة والتسلط للأسرة الحاكمة على مقدرات هذه البلدان، كما أن هذه النظم يمكن أن تقدم وعودًا كلامية قد لا تجد طريقًا إلى الواقع فعندما سئل محمد بن راشد آل مكتوم حاكم دبي عن موقف النظم الخليجية من الحراك العربي في التعامل قال: إن الربيع العربي هو تعبير عن الشعوب العربية التي انتظرت لوقت طويل، غير أن هذه الردود مع إيجابيتها لا ترى طريقًا إلى الواقع السياسي القائم في دول الخليج.¹

فالأنظمة السياسية العربية لم تقدر إصرار شعوبها على إحداث التغيير، ولجأت إلى القمع الشديد وأظهرت تعنتًا ومكابرة وتماديًا في استخدام أبشع وسائل الترويع والقمع والتعذيب والتقتيل.² لم يكن أي من الأنظمة العربية راغبًا في التخلي عن السلطة طوعًا، حيث قاومت بعنف ووفقًا للظروف وقدرة هذه الأنظمة على عرقلة التغيير أو منعه، وما زاد الأمر تعقيدًا التدخل الإقليمي والدولي الذي أحر إسقاط هذه الأنظمة، وأدى إلى إطالة الفوضى، وارتفاع الخسائر في الأرواح والممتلكات، بدلاً من احتواء الاضطرابات، لم يفلح الطغاة إلا في تشجيع حركات الاحتجاج الجديدة ومؤيدها، وقد فشلوا في أخذ العبر من سقوط نظرائهم، فنظرًا لتاريخها الطويل والدموي في قمع الاحتجاجات العلنية، لم تعد قوى الأمن لدى مختلف الأنظمة على مكافحة الشعب بل لم تكن تكثر له، لذا سارعت إلى استخدام القوة المفرطة والذخيرة الحية، وأرسلت الدبابات إلى المدن الكبرى، وشنعوا بشعوبهم ليسوغوا قمعهم الدموي فقالوا عنهم إنهم جردان، وجراثيم وجواسيس وإرهابيون وطابور خامس، وعملاء أجانب وغيرها، وهذا من أجل تبرير ردود أفعالهم الشنيعة.³

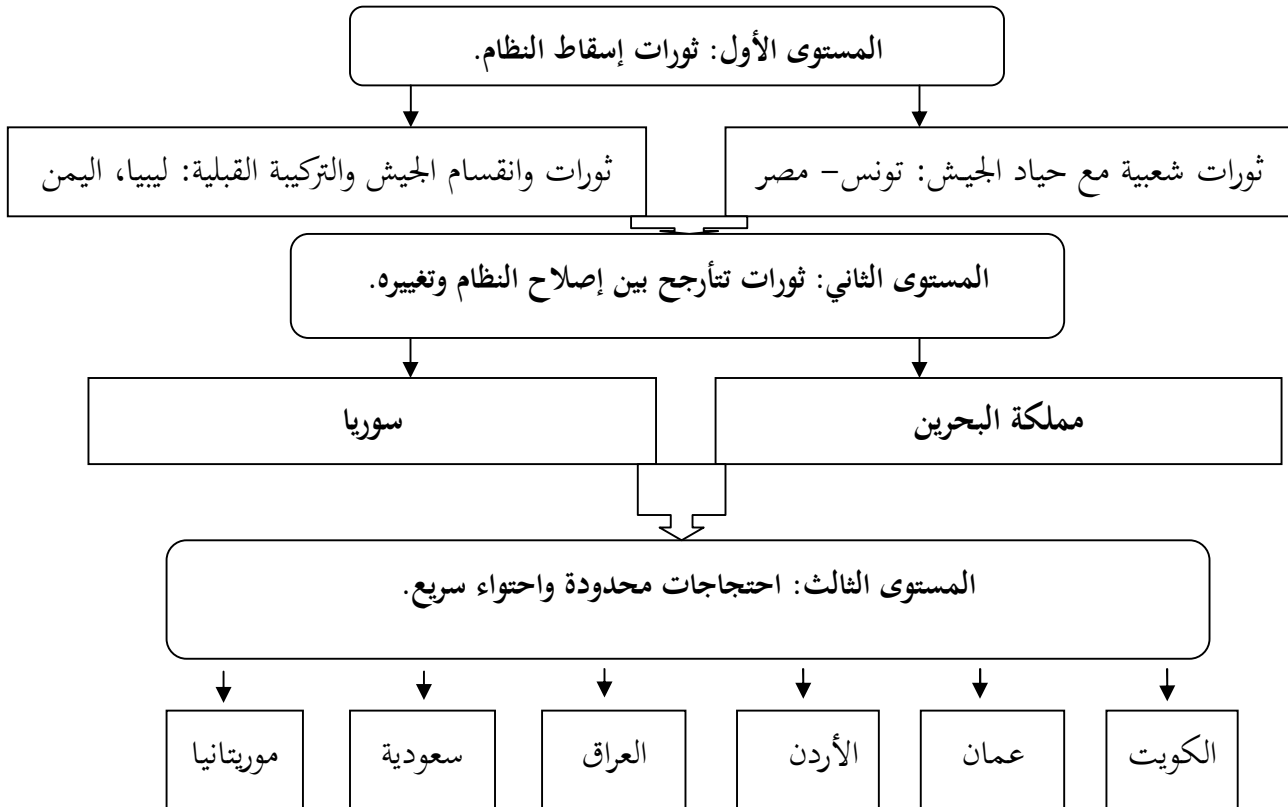
¹ - عبد الحي علي قاسم، مرجع سابق الذكر، ص ص 22 - 24.

² - محمد أمين، "الربيع العربي: الأسباب والأفاق"، مجلة المغرب الموحد، العدد 13، شهر جويلية 2011، ص ص 35، 36.

³ - مروان بشارة، العربي الخفي وعود الثورات ومخاطرها، تر: موسى الحلال، ط 1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013، ص 119

وما تجدر الإشارة إليه، أن هناك فرق في أساليب تعامل الأنظمة العربية مع الحراك العربي، والتي تعود إلى طبيعة أنظمة الحكم ذاتها، فكل نظام له أسلوب يعكس طبيعته، فعلى سبيل المثال أجبر النظام الحاكم في تونس على الحرب، وقدم الجيش المبررات لعدم التدخل، بينما عملت السلطة في مصر مع وجود مؤسسات مجتمع مدني، واضطلاع المؤسسة العسكرية بدور شبيه بالوسادة الهوائية الماصة للصدمات بين الشعب والحاكم ووثوقية النظام في تبعيتها على إجبار الرئيس المصري بترك السلطة، أما الأنظمة الاستبدادية المتجسدة في ديكتاتورية الفرد أو الحزب في حالات ليبيا وسورية واليمن، هذه الأنظمة ومثيلاتها قاومت بعنف مع تفاوتها في درجات ومستويات ردة الفعل، حيث حاول النظام في سورية تقديم بعض التنازلات وإجراء إصلاحات، ولكنه لم يستجب للحد الأدنى من المطالب بالتخلص من النظام الشمولي، أما اليمن فقد راوغ الحاكم وأدخل البلاد في دوامة الفوضى والصراعات، وفي ليبيا الأمر جد مختلف لأن النظام لم يقدم أي تنازلات، ولم يعترف بالمطالب الشعبية أصلاً، وكانت ردة فعله عنيفة أيضاً.¹

وفي الشكل رقم (3) الآتي نوضح مستويات الحراك العربي وفقاً لمساراتها والاستجابة الرسمية لها:



المصدر: عصام عبد الشافي، مرجع سابق الذكر، ص 79.

¹ - عبد الإله بلقزيز وآخرون، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق، مرجع سابق الذكر، ص 249.

المطلب الثاني: تصنيف النظم السياسية العربية في مرحلة ما بعد الحراك وحدود التغيير فيها.

أشار تقرير مجلة الإيكونوميست *Economist 2012*، إلى أنه رغم الاضطرابات المؤيدة للديمقراطية في المنطقة العربية، وتحسن متوسط نقاط مؤشر الديمقراطية، إلا أن هذه المنطقة مازالت تعتبر الأكثر تسلطية في العالم، وخصوصاً مع وجود 12 من أصل 20 بلدًا في المنطقة مصنفة ضمن الأنظمة المتسلطة، وذكر التقرير أنه بعد عامين من اندلاع الحركات الاحتجاجية في بلدان المنطقة، فإنها مازالت غير مستقرة، معتبراً في الوقت نفسه أن العائد النفطي المرتفع، أدى إلى ترسيخ الحكم المتسلط في العديد من الحكومات العربية، وهو ما سيتم توضيحه في الجدول الآتي.

الجدول رقم (7) الآتي يوضح مؤشرات الديمقراطية العربية لعام 2012 حسب مجلة الإيكونوميست:

النوع الاسمي للحكومة	تصنيف النظام	النقاط	الرتبة عربياً	الدول	الرتبة عالمياً
جمهورية	نظام هجين	5.67	1	تونس	90
جمهورية برلمانية	نظام هجين	5.15	2	ليبيا	95
جمهورية برلمانية	نظام هجين	5.05	3	لبنان	99
نظام شبه رئاسي، ديمقراطية برلمانية	نظام هجين	4.08	4	فلسطين	103
نظام شبه رئاسي، جمهورية	نظام هجين	4.56	5	مصر	109
جمهورية إسلامية	نظام هجين	4.17	6	موريتانيا	110
جمهورية برلمانية	نظام هجين	4.01	7	العراق	113
ملكية دستورية	نظام هجين	4.07	8	المغرب	115
ملكية دستورية	نظام سلطوي	3.78	10	الكويت	119
نظام شبه رئاسي، جمهورية	نظام سلطوي	3.76	11	الأردن	121
ملكية مطلقة، إسلامية	نظام سلطوي	3.26	12	عمان	135
ملكية دستورية	نظام سلطوي	3.18	13	قطر	138
جمهورية	نظام سلطوي	3.12	14	اليمن	140
فيدرالية، ملكية دستورية	نظام سلطوي	2.58	15	الإمارات	149
ملكية مطلقة	نظام سلطوي	2.53	16	البحرين	150
نظام رئاسي، جمهورية	نظام سلطوي	2.38	17	السودان	154
ملكية مطلقة، إسلامية	نظام سلطوي	1.71	18	السعودية	163
نظام رئاسي، نظام الحزب الواحد، جمهورية	نظام سلطوي	1.63	19	سوريا	164

المصدر: مراد بن سعيد مرجع سابق الذكر، ص 21.

لقد أدت الاحتجاجات الشعبية الواسعة في المنطقة العربية إلى إحداث تغيير سياسي، لكن في الغالبية العظمى من الحالات لم يتحقق تأثير كبير على طبيعة الأنظمة السياسية، حيث ترى الأستاذة *Inmaculada Szmolka* أن هناك نماذج للتغيير السياسي بعد الحراك الشعبي العربي هي:

أ- التحول نحو الديمقراطية: نتائج مختلفة غير مؤكدة: بعد سقوط قادة النظم الاستبدادية في تونس مصر، وليبيا، واليمن، بدأت عملية التغيير السياسي، إلا أنه لم تنجح سوى حالة وحيدة هي تونس، وفي مصر توالى عمليات التغيير السياسي بعد سقوط الرئيس مبارك، حيث كان هناك في البداية عملية تغيير سياسي سليمة، لكنها فشلت بسبب الخلافات بين القوى السياسية، ومحاولة فرض نموذج سياسي معين إلى جانب تدخل المؤسسة العسكرية في العملية السياسية، وقد أدى كل ذلك إلى إنشاء عملية أوتوقراطية والعودة إلى التسلطية، في ليبيا عملية التغيير السياسي مرت بحالة عدم اليقين، فغياب أي بنية مؤسسية فضلاً عن نقص الخبرة والمشاركة السياسية، مثل عقبة أساسية أمام عملية التغيير في البلاد، والذي يواجه أيضاً مشاكل خطيرة مثل انعدام الأمن، نتيجة للأعمال الإرهابية، والاشتباكات القبلية، وعدم السيطرة على الأوضاع من قبل الدولة، فالعديد من الجماعات التي قاتلت من أجل وضد نظام القذافي، لا تزال مسلحة، وعن اليمن فبعد رحيل الرئيس يظل التغيير السياسي مرهون بالتغلب على عقبات كبيرة مثل نقاط الاختلاف في وجهات النظر حول نموذج الدولة.¹

ب- التحرر السياسي من دون آثار التغيير السياسي: في أعقاب الحراك العربي، بدأت دول أخرى في المنطقة بالتحرر السياسي، على الرغم من عدم الرغبة في التغيير السياسي، ومن بين هذه البلدان المغرب ففي 9 مارس 2011، وردًا على الاحتجاجات الاجتماعية، أعلن الملك محمد السادس إصلاحات سياسية، لكن وعلى الرغم من تقدم لا يمكن إنكاره، إلا أن الملك يملك دائمًا السلطات التشريعية والتنفيذية التي تحد من سلطة المعارضة في البرلمان والحكومة، في الأردن بدأت عملية التحرر السياسي التي لم تتقدم، ولم تسفر عن تغيير النظام، فبالرغم من بعض التقدم الإيجابي في الحقوق المدنية، وضمن الحدود المبينة في السلطة الحكومية للموافقة على القرارات، لا تزال لعبة السلطة دون تغيير، ويستمر الملك في سيطرته على السلطتين التشريعية والتنفيذية، بما في ذلك اختيار رئيس الوزراء، وأعضاء الحكومة، ليقبى الأردن في نهاية المطاف كما كان قبل بداية الحراك الشعبي، وفي سلطنة عمان، وبالرغم من الإصلاحات

¹ - *Inmaculada Szmolka, op. cit, p 28, 29.*

السياسية، إلا أن نظامها السياسي يبقى استبدادي مغلق، فالسلطان لا يزال يمارس سلطة مطلقة ولا توجد تعددية سياسية حقيقية.¹

ج- استمرار الاستبدادية بالرغم من الإصلاحات السياسية: في سورية ورغم الإصلاحات السياسية يبقى النظام السياسي يستعمل العنف، الذي يؤكد أن النظام ما زال على طابع التسلطية المغلقة، ونفس الشيء في البحرين التي شهدت احتجاجات اجتماعية واسعة في عام 2011، والتي قُمت من قبل النظام، وذلك بمساعدة من دول مجلس التعاون الخليجي، لتستمر استبدادية النظام في الحياة السياسية وعن الكويت فالنظام السياسي لم يتغير ووصل في طبيعته السلطوية، حيث نظمت المظاهرات العامة الكبيرة في الكويت بسبب تورط بعض أعضاء الحكومة في قضايا الفساد، ولكن على الرغم من أنها أدت إلى انهيار الحكومة وحل البرلمان، وفوز حركات المعارضة في 2 فبراير 2012 في الانتخابات التشريعية، والذي تم إبطالها من قبل المحكمة الدستورية في ديسمبر 2012، وأجريت انتخابات جديدة دون مشاركة حركات المعارضة السياسية.²

وأشار الأستاذين مارتن بيك *Martin Beck*، وسيمون هيوسر *Simone Hüser*، أن هناك عدة مؤشرات توحي بأن الحراك العربي هو ظاهرة إقليمية مست العديد من المجتمعات العربية، كما أن إلقاء نظرة خاطفة إلى التغييرات التي طرأت على الخريطة السياسية العربية، يوضح أن التنوع السياسي *political diversity* في المنطقة، قد ازداد بدرجة كبيرة وبشكل ملحوظ، بالإضافة إلى أن الحراك العربي قد ساهم في إبراز الاختلافات بين النظم السياسية، وخاصة في درجة طابعها السلطوي، وهناك أنظمة استبدادية مقابل النظم التي تمر بمرحلة انتقالية، وأنظمة مستقرة مقابل أنظمة غير مستقرة.³

مركز الحراك التجانس بين الأنظمة الاستبدادية العربية الأكثر استقرارًا، وهذا يعني أن هناك بعض البلدان التي اهتزت بها الهياكل الاستبدادية إلى النقطة التي يمكن للمرء أن يتكلم فيها عن دول تمر بمرحلة انتقالية، ثانيًا لم تتعطل كل الأنظمة في العالم العربي من خلال الحراك، حيث نجد النخب الحاكمة في بعض الأنظمة السياسية، وخاصة في دول الخليج أنها حافظت على أسس الحكم الاستبدادي القائم.⁴

¹ - *Op. cit*, p 28-30.

² - *Op. cit*, p 30,31.

³ - *Martin Beck, Simone Hüser, op. cit*, p 06.

⁴ - *Op. Cit*, p 09.

وطرح الأستاذين مارتن بيك *Martin Beck*، وسيمون هيويسر *Simone Hüser* مرة أخرى، أربعة أنواع من القاعدة السياسية *Four Types of Political Rule* في المنطقة العربية بعد الحراك الشعبي وكانت على النحو الآتي:¹

1- الأنظمة الاستبدادية المستقرة: حالة المملكة العربية السعودية: من أهم الدول العربية التي تندرج تحت فئة الاستبدادية المستقرة، المملكة العربية السعودية، وحتى الآن نجح النظام السعودي في الحفاظ على الحكم الاستبدادي المستقر دون تنفيذ تدابير تحرير كبيرة، عندما بدأ الحراك توقع المراقبون تغيير معين في المملكة العربية السعودية، هذا الرأي يبدو معقولاً، باعتبار أن المملكة تشهد أوضاعاً مماثلة لتلك الأنظمة العربية التي واجهت احتجاجات واسعة النطاق، مثل ارتفاع معدلات البطالة خاصة بين الشباب، الفساد والقمع السياسي، ووجود فجوة اجتماعية واسعة النطاق بين المؤسسة السياسية والمواطن، الأمر الذي أدى إلى وقوع احتجاجات عرضية في بداية عام 2011، وخاصة في شرق البلاد الشيعية، لكن النظام نجح في استخدام موارده المادية الواسعة لتحقيق الاستقرار في البلاد، حيث سمحت العائدات من قطاع النفط للنظام الملكي المحافظة على سياسة "العصا والجزرة"، فعندما وقعت الاضطرابات في دول عربية أخرى، فرضت الحكومة حظراً على المظاهرات، وزادت من حدة قوات الأمن، كما أعلن الملك عبد الله، برنامج إعانة قدره 130 مليار دولار أمريكي، وعلاوة على ذلك، تلقت العائلة المالكة دعم من مجلس كبار العلماء، الذين قالوا إن المظاهرات غير شرعية، ولا تتوافق مع الإسلام.

2- الأنظمة الاستبدادية غير المستقرة: حالة سورية: على الرغم من أن المعارضة السورية قد أعربت بالفعل عن عدم رضاها عن النظام الاستبدادي في الماضي، على سبيل المثال "إعلان دمشق" في عام 2005، كان نظام بشار الأسد قد نجح في مناسبات سابقة في خنق الاحتجاجات الكبرى، والحفاظ على استقراره، وفي أعقاب الحراك العربي كان هناك حشد هائل من قبل المعارضة، الذي حاول النظام دون جدوى احتواءه من خلال الإصلاحات الشكلية، والقمع الشديد، وفي الوقت نفسه كان النظام قادراً على السيطرة على مؤسسات الدولة، وبالتالي فقد أدت الأزمة إلى حرب أهلية، والجدير بالذكر كذلك أنه ليس من الممكن التنبؤ متى سوف يستمر هذا الوضع، وإذا كان نظام الأسد سيحافظ على الحكم الاستبدادي المستقر، أو إذا كان الصراع سيؤدي إلى انهيار النظام وحدوث التغيير السياسي التدريجي في سورية.

¹ - *op. cit*, p 10, 11.

3- نظم سياسية مستقرة الانتقال: حالة تونس: خلال شهر واحد، استطاع المتظاهرون في تونس إسقاط النظام الاستبدادي المستمر منذ عقود، واضطر بن علي إلى الاستقالة في أواخر جانفي 2011، بعد أن قضى مدة 23 عامًا رئيسًا للبلاد، والتطورات اللاحقة خلقت مناخ سياسي واعد لانتخاب الجمعية التأسيسية في أكتوبر 2011، وكلف المجلس المنتخب حديثًا بصياغة دستور جديد، وتعيين حكومة جديدة، وبصرف النظر عن الاحتجاجات في فيفري 2011، والذي دعت إلى إقالة أنصار بن علي في المناصب الحكومية، لم تكن هناك أي مظاهرات لزعة الاستقرار أو قمع الشرطة، وبالمقارنة مع دول أخرى في المنطقة تونس لها إمكانات جيدة لإرساء الديمقراطية.

4- نظم الانتقال غير المستقرة: حالة مصر: وعلى غرار ما حدث في تونس، كانت مصر تمر بمرحلة انتقالية غير مستقرة، وغير موحدة بعد استقالة الرئيس في فيفري 2011، ويذكر الكثير من المراقبين أن العامل الحاسم لعرقلة التغيير في الوقت الحاضر ليس قوة الجماعات الإسلامية، ولكن تدخل الجيش في السياسة، كما أن هناك أيضًا تقييمات أخرى، ففي الانتخابات البرلمانية ما بعد مبارك، فازت الأحزاب الإسلامية الأمر الذي أثار المخاوف من الأسلمة غير الديمقراطية للنظام، واحتمال وجود تحالف بين السلفيين والإخوان، الذي كان ينظر إليه من قبل نخب داخلية، وقوى خارجية على أنه تهديد لمصالحها. وفي الجدول رقم (08) التالي نوضح أنواع القاعدة السياسية في الشرق الأوسط بعد الحراك الشعبي.

نوع القاعدة / درجة الاستقرار	نظام استبدادي	الحالة الانتقالية
مستقرة موحدة	حالة السعودية	حالة تونس
غير موحدة / غير مستقرة	حالة سورية	حالة مصر

Source: Martin Beck, Simone Hüser, op. cit, p 10.

- المبحث الرابع: تداعيات الحراك الشعبي العربي على الساحة الإقليمية والدولية.

إن الحراك الذي انطلق في ديسمبر سنة 2010، يمثل أكبر تحول في المشهد السياسي العربي الداخلي منذ عقود، فموجة الاحتجاجات أطاحت بالعديد من الأنظمة السياسية، وأحكمت الخناق على أنظمة سياسية أخرى، كما كان لهذا الحراك الشعبي أيضًا تداعيات إقليمية ودولية واسعة.

قبل اندلاع الحراك الشعبي العربي، كانت العلاقات الدولية والإقليمية للمنطقة العربية تحدد بجملة من الأنماط، فالولايات المتحدة كانت لها جملة من العلاقات والتحالفات التي امتدت من المغرب إلى مصر والصهاينة والأردن ومجلس التعاون الخليجي واليمن، وكان التحدي الرئيسي بالنسبة إليها هو كيفية الانسحاب من العراق من دون خسارة هذه الدولة كليًا لصالح النفوذ الإيراني، وأيضًا كيفية مواصلة الحرب

ضد الإرهاب، في المقابل إيران كانت تقييم تحالفًا آمنًا مع سورية، وتتمتع بنفوذ قوي في العراق ولبنان وتقيم علاقات طيبة مع حماس، أما تركيا فقد بنت صداقة قوية مع سورية، وكانت تلعب دورًا قياديًا متزايدًا في الدبلوماسية الإقليمية، الصهاينة من جانبهم، كانت لديهم معاهدات مطمئنة مع مصر والأردن، وحدود مستقرة مع سورية، ولم يكن لديها قلق كبير سوى من البرنامج النووي الإيراني، هذا في حين يتمتع الإتحاد الأوروبي بجيرة جنوبية مستقرة على الرغم من قلقه من الإرهاب والهجرة، في حين ضمنت الصين والهند التدفق الآمن للنفط والغاز من إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، وركزت روسيا على أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، ولم تطل على الشرق الأوسط سوى من نافذة الصفقات التجارية والاستثمارات، فيما تعيد بناء العلاقات مع حلفائها السابقين في المنطقة مثل سورية، بيد أن الحراك العربي أثر في مصالح كل هذه القوى الرئيسية الإقليمية والدولية وفي سياساتها في المنطقة.¹

المطلب الأول: التدايعات والمواقف الإقليمية من الحراك الشعبي في المنطقة العربية.

يلعب الفاعلين الإقليميين خلال "الثورة" دور الوكلاء للقوى الدولية، وكان هذا شديد الوضوح في الحراك العربي، والواقع أن الدول الإقليمية الوكيلة عن القوى الدولية، والقوى المحلية في علاقات خصومة مع القوى الدولية الرئيسية (إيران)، والقوى الإقليمية المستقلة نسبيًا (تركيا)، قد قامت بأدوار مهمة في الأحداث التي عصفت بالمنطقة العربية، فالقوى الإقليمية لها ما تخسره في مثل هذا الوضع، فالقرب الجغرافي، والعلاقات الاقتصادية، واحتمال الانهيار المتلاحق، وفقدان التأثير في الحلفاء الإقليميين، والمنافسة مع القوى المجاورة، والطموحات نحو زعامة إقليمية، وعبء اللاجئين والمنفيين، وفقدان السيطرة على الحدود وتهريب الأسلحة، والتغلغل العسكري خلال الانتفاضات المسلحة، هي بعض الأسباب التي تدفع القوى الإقليمية للعمل من أجل مصالحها المرتبطة بمصلحة القوى العالمية.²

- **دول مجلس التعاون الخليجي:** لم تكن بلدان الخليج العربي حالة استثنائية في محيطها العربي، ولم تكن ليها حصانة خاصة ضد حركة التغيير كما اعتقدت، بل كانت الحقيقة نقيض ذلك، فرياح التغيير طرقت أبواب بلدان مجلس التعاون الخليجي،³ لكن التدايعات جاءت متفاوتة كل التفاوت من بلد خليجي

¹ - عبد الإله بلقزيز وآخرون، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق، مرجع سابق الذكر، ص 916.

² - فواز جرجس، مرجع سابق الذكر، ص ص 317، 318.

³ - راشد أحمد راشد إسماعيل، "سياسات بلدان مجلس التعاون الخليجي تجاه تدايعات أزمة الثورات العربية البحرين أمودجًا، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 43-44، صيف- خريف 2014، ص 111.

إلى آخره، فرياح التغيير دخلت إلى عقر دار بعض هذه البلدان بخفة ونعومة، وفي بلدان خليجية أخرى بقوة وبشدة، بعض البلدان الخليجية متوحسة كل التوحس من الحراك العربي، وتفضل الشتاء والصيف والخريف وبلدان أخرى سعيدة به، وتستفيد من ثماره، لقد تضررت بعض البلدان الخليجية كثيراً وعمق، بينما هناك بلدان خليجية أخرى تبدو غير معنية إطلاقاً برياح التغيير، بل إنها خرجت من تحولات 2011 بأقل قدر من الضرر، وتعاملت مع الربيع العربي كفرصة لدعم مركزها في النظام الإقليمي العربي، فشتان بين تداعيات الحراك في البحرين وقطر، وشتان بين تداعياته في عمان والإمارات، أو الكويت والسعودية.¹

شهدت دول مجلس التعاون الخليجي بروز حركات احتجاجية باستثناء قطر والإمارات، وربما تكون النظم الحاكمة في تونس ومصر واليمن الدعامات الأساسية للهيمنة الأمريكية على المنطقة، وللحرب على الإرهاب، وضمن أمن الصهاينة، لكن الاحتجاجات في الدول الخليجية كانت أشد خطراً على الهيمنة الأمريكية من الثورتين التونسية والمصرية، كون الدول المطللة على الخليج تحتوي على نحو ثلثي الاحتياطات النفطية، وثلث احتياطات الغاز الطبيعي الثابتة في العالم، كما أنها مقر لقواعد عسكرية أمريكية مهمة وفيها زبائن رئيسيون للأسلحة الغربية، وشركاء تجاريون لديهم استثمارات في الإقتصادات الغربية.²

والملاحظ أن نصيب البحرين بشكل خاص من الحراك كان كبيراً جداً، وهو حال انتفاضات مصر وتونس، حيث أن تفاقم الأزمة وتسييسها في البحرين، بالإضافة إلى تدخل دول درع الجزيرة، قد جعلها تطول، وأعطاهها بعداً طائفيًا، وتسبب في خلق حالة من الانقسام داخل البحرين، كما اندلعت احتجاجات أخرى في عمان مطالبة بزيادة الرواتب والأجور وبمزيد من فرص العمل، ووضع حد للفساد ومنح حقوق سياسية أكبر³، وقد تخلص السلطان العماني من حوالي ثلثي الوزراء، وأمر برفع الحد الأدنى للأجور من 150 ريالاً عمانياً إلى 200 ريالاً في الشهر، وأمر بتقديم تعويضات للعاطلين من العمل تعادل 150 ريالاً في الشهر، وأعلنت الحكومة العمانية نيتها توفير 50 ألف وظيفة جديدة، ونظرًا إلى شح الموارد لدى كل من عمان والبحرين، مقارنة ببقية أقطار المجلس، أعلنت الأقطار الغنية في المجلس عزمها على تقديم مساعدة قيمتها 20 مليار دولار إلى البحرين وعمان معًا خلال السنوات القادمة.⁴

¹ - عبد الخالق عبد الله، "الربيع العربي وجهة نظر من الخليج"، مجلة المستقبل العربي، العدد 391، سبتمبر 2011، ص 120.

² - توبي ماثيسن، الخليج الطائفي والربيع العربي الذي لم يحدث، تر: أمين الأيوبي، ط1، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014، ص 14.

³ - خالد عبد الرحيم السيد، دول مجلس التعاون الخليجي والربيع العربي، ط1، الدوحة: دار الشروق، 2013، ص ص 52-55.

⁴ - عبد الإله بلقزيز وآخرون، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، مرجع سابق الذكر، ص ص 605، 606.

وفي السعودية، وكبقيّة أقطار المجلس، لجأت الحكومة السعودية كذلك إلى سياسة العصا والجزرة حيث أُعلن في مارس 2011 أن الحكومة رصدت مبلغاً قدره 130 مليار دولار سيتم إنفاقها في الأعوام القادمة على وجوه إسكانية واجتماعية ووظيفية، أهمها إيجاد 60 ألف وظيفة في وزارة الداخلية، وبناء حوالي 500 ألف وحدة سكنية، وتحقيق حد أدنى للأجور يعادل 2000 ريالاً سعودي، وغيرها.¹

وفي الإمارات، تقدمت نخبة من أبناء الدولة بلغ عددهم 133 في مارس 2011 من رئيس الدولة بعريضة طالبوه فيها بأن يكون المجلس الاتحادي الوطني القادم منتخباً بكامل أعضائه، وأن تكون له سلطات رقابية وتشريعية، بدل صبغته الاستشارية الحالية، وقد تبع تقديم هذه العريضة، وما واكبها من حوارات، اعتقال عدد من الناشطين، وقد تزامنت هذه الإجراءات مع إعلان الحكومة عزمها على إنفاق حوالي 1.6 مليارات دولار على مشروعات البنية الأساسية في الإمارات الشمالية التي يقل فيها مستوى المعيشة عن الإمارات الغنية، كأبوظبي ودبي، كما أعلنت زيادة رواتب المتقاعدين في الجيش بنسبة 70 % وتم الشروع كذلك في دعم السلع الأساسية كالأرز، أما الكويت فاستمرت المدافعة بين قوى التغيير من برلمان وقوى شعبية، وبين السلطة، ففي فيفري 2011 تظاهر عدد من فئة " البدون" الذين يعيشون في الكويت من غير أن يحملوا الجنسية الكويتية، وفي مارس من نفس العام، استقالت الحكومة الكويتية تجنّباً لاستجواب ثلاثة من أعضائها، كما وأعلنت الحكومة الكويتية مع بداية حركات التغيير، إعطاء كل مواطن حوالي 3500 دولار، وغذاء مجاني لمدة عام واحد، ثم أتبعها خلال النصف الثاني من العام نفسه، رصد 70 مليار دولار لزيادة الرواتب، في حين تبقى قطر البلد الوحيد الذي لم تحدث فيه تداعيات الحراك.²

من خلال ما سبق، نسجل على الصعيد الداخلي الإقليمي لدول الخليج العربي، اختلاف واضح لسياسات بلدان الخليج العربي وأنماطها في التعامل مع تداعيات الحراك، إلا أنها اشتركت جميعاً في استعمال العنف والقمع أحياناً لإجهاض عملية التغيير، وأحياناً أخرى اللجوء إلى سياسات سلمية شكلية للتعامل معه، وقد تركزت هاته السياسات على الاحتواء الحذر، من خلال الاعتماد على عائدات النفط أو بمساعدات دول الجوار الخائفة من التغيير، مثلما حدث في البحرين، أما على الصعيد الخارجي فقد عملت الحكومات الخليجية، إما على مساندة قوى التغيير في الخارج مثل سورية، وإما مواجهته وإنفاق مبالغ طائلة من أجل احتوائه مثلما حدث في البحرين واليمن ومصر.

¹ - عبد الإله بلقزيز وآخرون، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، مرجع سابق الذكر، ص 607.

² - نفس المرجع، ص ص 607، 608.

- **إيران وتركيا:** إن التغيير الذي كان نتاج الحراك العربي، قد مهد لظهور اثنين من القوى الكبرى غير العربية هما تركيا وإيران، ففي المراحل الأولى من التغيير السياسي العربي، رحبت كل من تركيا وإيران بالتحويلات الهادفة لإرساء الديمقراطية، ولكن لأسباب مختلفة، فتركيا كانت ترى أن ما حصل تأكيد لنجاحها الخاص في التضامن الديمقراطي، وبخاصة تقليص سلطة العسكر في المجال السياسي، وقد أعلنت عدد من الحركات العربية بصراحة، أن تركيا قدمت المثال الذي يريدون محاكاته، وهذا ما رفع تركيا أكثر في نظر الجماهير العربية، وقد قوبل طيب رجب أردوغان باحتفاء كبير عندما زار مصر وليبيا وتونس بعد فترة قليلة من إسقاط الحكم التسلطي، وكان الزعماء الأتراك سعداء وهم يرون بلدهم يقوم بدور المثال، كما ورحب الإيرانيون كذلك بسقوط المستبدين العرب، واحتفلوا بالحراك بوصفه امتداد لثورتهم الإسلامية.¹

كما أن هناك اختلاف في نمط التوجهين التركي والإيراني نحو التغيير العربي، بين توجه تركي تدخلي بأدوات متنوعة، وبين توجه إيراني متأرجح، وقد ارتبط التوجهان بطبيعة المشروع الإقليمي لكل من الدولتين وبطبيعة تحالفها مع القوى الكبرى، فإيران وصفت ما حدث في مصر امتداد للثورة الإسلامية، وساندت الحركات الاحتجاجية في اليمن والبحرين باعتبارها انتفاضة شيعية، ثم قامت بمبادرة سريعة ومتواترة لاستكمال تطبيع العلاقات المصرية الإيرانية، وقامت بمساندة النظام السوري، والصمت حيال التدخل العسكري للنااتو في ليبيا، ومع تزايد التهديدات للمشروع الإيراني في المنطقة والمرتبط بسورية، استمرت إيران في دعم نظام بشار الأسد بالتعاون مع حزب الله في لبنان، ودعم التحالف مع روسيا في مواجهة المبادرات العربية والدولية ضد هذا النظام، وهو الأمر الذي أبرز التداخل بين الصراع العالمي الروسي بالأمريكي، ومن الصراع الأمريكي الإيراني خاصة حول البرنامج النووي، كما ظلت إيران تلعب بأوراق أخرى مثل الورقة الشيعية في البحرين والخليج العربي بصفة عامة، وكذلك ورقة مضيق هرمز والخليج العربي، حيث ذهبت إيران في نهاية 2011، إلى التهديد بإغلاق المضيق مع تصاعد التهديدات الصهيونية من جديد، وذلك بعد زيارة بنيامين نتنياهو *Benyamin Netanyahu* لواشنطن، وتعهده بضرب إيران.²

وما ينبغي الإشارة إليه عقب أحداث الحراك العربي بالنسبة لإيران، هو أنه في حالة سقوط النظام في سورية خلال الأعوام القادمة، وهو أمر محتمل أن يحدث، ستكون إيران قد منيت بأضخم خسارة في قوتها منذ الحرب العراقية الإيرانية، ذلك أن خسارة سورية ستسقط أطول تحالف أقامته إيران في حقبة ما

¹ - فواز جرجس، مرجع سابق الذكر، ص ص 362-367.

² - نادبة محمود مصطفى، الثورات العربية في النظام الدولي، ط1، مصر: دار البشير للثقافة والعلوم، 2014، ص ص 138-140.

بعد الحراك، ثم إننا لن نخسر سورية وحسب، بل أيضاً جسرها الإستراتيجي إلى حزب الله، ومدخلها إلى العرب الفلسطينيين، وموقعها في حلبة الصراع العربي الصهيوني، كما أن إيران قد تخسر امتداداتها إلى عمق الشرق الأوسط، وسيكون عليها إعادة التركيز على العراق وأفغانستان والخليج.¹

وعن العلاقة بين طهران وأنقرة، فقد أدى الحراك العربي إلى وجود توتر داخل هاته العلاقة، وذلك نتيجة عاملين اثنين هما، الطبيعة غير المتوقعة للانتفاضات العربية، والنتائج غير المتوقعة كذلك من مثل تلك الاضطرابات، هذا إلى جانب تدخل مصالح جغرافية وتخطيطية بين البلدين.²

حيث استخلص الأستاذ *Giorgio Cafiero* بقوله " مع أن اختلاف المصالح حول الصراع السوري يدفع تركيا وإيران في اتجاهين متعاكسين، فإن مصالهما المشتركة في الحفاظ على علاقات ودية يحتمل أن تمنع القضية السورية من التسريع في اشتقاق كبير... وإلى الآن، كانت مصالح تركيا وإيران المتعارضة لم تصل إلا إلى ملاسناات حامية، ما يشير إلى أن أنقرة وطهران تقدران خصومتها التعاونية، حتى عندما يصيب بالشلل علاقتهما استمرار الاضطراب في سورية "، ولكن من الصحيح القول إن إحجامهما عن بعضهما وبخاصة في الموقف حول سورية يضعف تأثير البلدين في بقية أقطار الشرق الأوسط، وهذا السبب آخر لقيام طهران وأنقرة بجهد مكثف للعودة بعلاقتهما الثنائية إلى مستوى متعادل.³

- **الكيان الصهيوني:** راقب الصهاينة الأحداث والتحويلات العربية الجديدة، وسارعوا إلى دراسة السيناريوهات المستقبلية، ولشكل علاقتهم في مرحلة ما بعد التغييرات مع محيطهم العربي خصوصاً، مع الدول التي ترتبط معهم بعلاقات دبلوماسية ومعاهدات سلام، وقد أشار الأدياء الإعلامي الصهيوني أثناء التغييرات العربية إلى وجود قلق خوفاً من التداعيات المحتملة لها على الأمن والاقتصاد الصهيوني، وتواصلت المتابعة الرسمية لتطورات المشهد العربي سياسياً وعسكرياً وأمنياً وإستراتيجياً، وطغى المشهد العربي على مجمل التحركات السياسية للصهاينة الداخلية والخارجية⁴، حيث يصف الأستاذ صمويل ساندلر *Samuel Candler* تبعات التغييرات العربية على الصهاينة، بأنها زلزال كبير أثر على السياستين الداخلية والخارجية للصهاينة، مشيراً إلى أن حكومة بنيامين نتنياهو تعاملت مع الحركات الشعبية العربية، كمن أبحر عبر مياه

¹ - عبد الإله بلقزيز وآخرون، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، مرجع سابق الذكر، ص 924.

² - فواز جرجس، مرجع سابق الذكر، ص 367.

³ - نفس المرجع، ص 371.

⁴ - عدنان عبد الرحمان أبو عامر، " إسرائيل والتغيير في المنطقة العربية... سيناريوهات التحدي والاستجابة"، في: المركز العربي للدراسات الإنسانية، مجلة البيان، التقرير الإستراتيجي التاسع الأمة واقع الإصلاح ومآلات التغيير، (القاهرة: العدد التاسع، 2012)، ص 337.

غير مستقرة في الشرق الأوسط، بفعل ظروف غير المؤتية في الداخل والخارج،¹ حيث صرح رئيس وزراءهم الصهيوني "أنا أو من أن الهزات التي حدثت في منطقتنا تؤكد مرة أخرى أن "إسرائيل" هي جزيرة مستقرة في وسط بحر هائج، وسنواصل العمل بكل ما بوسعنا لنضمن أمننا ومصالحنا أمام التحديات المرتقبة".²

النخبة الحاكمة في تل أبيب، يخشون رياح التغيير السياسي العربي، ويتنفذون بعصية حول أي شكل من أشكال التحول من السلطوية إلى الديمقراطية، فالصهاينة وبقية القوى الكبرى التي تدعمها إقليمياً ودولياً، يمثلون ذروة النقيض من الإصلاح والتغيير السياسي في المنطقة العربية.³

المطلب الثاني: التدايعات والمواقف الدولية من الحراك الشعبي في المنطقة العربية.

على الرغم من أن التغييرات السياسية في المشهد السياسي العربي، قد استهدفت بالأساس التغيير السياسي الداخلي لوضع استمر لعقود من الزمن، إلا أن تدايعاته على المستوى الدولي كانت كبيرة جداً وقد تأثر جميع اللاعبين الدوليين، كالولايات المتحدة الأمريكية، ودول أوروبا، وروسيا، والصين بذلك.

- الولايات المتحدة الأمريكية: شعرت واشنطن في بداية الحراك من أنها على وشك أن تخسر بعض شبكات علاقاتها ونفوذها في المنطقة، وهي عاينت بقلق التهوي السريع لحليفين أساسيين مبارك في مصر وبن علي في تونس، وانتقال حركات التغيير إلى البحرين مقر الأسطول الخامس الأمريكي، ونقطة الضعف في مجلس التعاون الخليجي، ومع تطور الأحداث تبين أن الحراك لم يكن ينادي بشعار الموت لأمريكا أو فلتسقط الإمبريالية، بل كانت تركز على شؤون الوضع الداخلي والتغيير السياسي.⁴

تطمح السياسة الخارجية الأمريكية دائماً إلى تحقيق هدف مزدوج، يتمثل بإطالة عمر الوضع العالمي المسيطر لأمريكا، وإيجاد الإطار الجيوسياسي القادر على استيعاب التوترات والصدمات الحتمية الناتجة من عملية التغيير السياسي والاجتماعي، والنظرة الأمريكية إلى المنطقة يمكن حصرها في عدد من المصالح الإستراتيجية، المتمثلة بأمن الصهاينة، وأمن الطاقة واستمرار إمداداتها، ودفع خطر الإرهاب بعيداً عن الأراضي الأمريكية، وأي حالة قد تؤثر على هذا الثلاث، تُوجب التدخل المباشر فيها وتسويتها بما ينسجم

¹ - تحاني سندان، "الربيع العربي ودولة الكيان: إسرائيل رحت... إسرائيل لم تريح، في: مؤسسة الفكر العربي، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير أربع سنوات من الربيع العربي. (بيروت: العدد السابع، 2014)، ص ص 588، 589.

² - عبد الحميد الكيالي، الموقف الإستراتيجي الأمريكي والإسرائيلي من التحولات السياسية في المنطقة العربية، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2011، ص 49.

³ - فوارز جرجس، مرجع سابق الذكر، ص ص 356، 357.

⁴ - عبد الإله بلقزيز وآخرون، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق، مرجع سابق الذكر، ص 917.

مع عدم المساس بهذه المصالح الحيوية، خاصة إذا علمنا أن المنطقة العربية تحتل موقع إستراتيجي وهام وتعرف تداخل أدوار إقليمية ودولية، الأمر الذي دفع بأمريكا لتأسيس إستراتيجيات معينة للتعاطي مع هذه الأدوار الإقليمية والدولية.¹

في أحداث تونس بقيت واشنطن صامتة في أول المطاف، ذلك أن نفوذها في تونس أقل بكثير من نفوذ فرنسا والإتحاد الأوروبي، لكن مع رحيل بن علي هنئ الرئيس الأمريكي بارك أوباما الشعب التونسي، وفي مصر كانت هناك مصالح أكثر خطورة على المحك، ومع تطور الأوضاع استخدمت أمريكا نفوذها لتشجيع مبارك على التنحي، وشجعت الجيش على الضغط عليه للقيام بذلك، وبعد ذلك وعقب الانقلاب حثت واشنطن المجلس الأعلى للقوات المسلحة على أن يضمن للصهاينة والمجتمع الدولي احترام مصر ما بعد مبارك لالتزاماتها الإقليمية والدولية.² وكانت ليبيا أكثر صعوبة وتكلفة، حيث أوكلت لأمريكا القيادة العسكرية لدور الناتو، وعلى الأخص الطائرات الفرنسية والبريطانية، وأضافت مساهمتها الفعالة على شكل استخبارات وأوامر، وطائرات بلا طيار، وبمرور الوقت تعطلت قوى القذافي، واستطاع الثوار كسب المعركة بعد قتل القذافي بطريقة بشعة، وأصبحت ليبيا بعد القذافي مكاناً مضطرباً.³

أما عن سورية، فكانت الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً في مأزق كما حدث في اليمن والبحرين، إلا أن واشنطن لم تشعر بالأسف حيال صعود ثورة ضد نظام الأسد، لكنها كانت تخشى من العواقب والبدائل لنظام الأسد المدعوم من طرف روسيا وإيران وحزب الله في لبنان، وبعد زيادة حدة العنف تمثل موقف واشنطن بضرورة تنحي الأسد، وأن يحل محله نظام ديمقراطي جديد، ودعمت هذا الموقف من خلال فرض عقوبات أمريكية من جانب واحد على النظام، وحث حلفائها على أن يفعلوا الشيء نفسه.⁴

- **الاتحاد الأوروبي:** تنظر الدول الأوروبية إلى المنطقة العربية، في أحسن الأحوال على أنها مصدر نفط وسوق ضخمة، ويرونها في أسوأ الأحوال بيئة مضطربة وخطرة، لذلك فإن الوصول إلى النفط واختراق الأسواق والمصالح الأمنية، هي العوامل التي تؤثر إلى حد بعيد في صوغ السياسات الأوروبية تجاه المنطقة⁵

¹ - عبادة محمد التامر، سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية (إيران- العراق- سورية- لبنان أنموذجاً)، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص 117.

² - عبد الإله بلقزيز وآخرون، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق، مرجع سابق الذكر، ص 917.

³ - فواز جرجس، مرجع سابق الذكر، ص 378، 379.

⁴ - عبد الإله بلقزيز وآخرون، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق، مرجع سابق الذكر، ص 917-920.

⁵ - أحمد سعيد نوفل، أسامة أبو إرشيد وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص 187.

فمع بداية الحراك العربي لجأت أوروبا إلى فكرة دعنا ننتظر ونرى، ومع تطور الأحداث توصلت إلى قناعة مفادها أن المنطقة لم تعد جثة هامدة بلا حراك، تحكمها أنظمة قائمة على حكم الفرد، وعليه قررت دول أوروبا التعامل بشكل مدروس وإستراتيجي مع كل حراك للتقليل من الخسائر وتعظيم المكاسب المتوقعة.¹

عندما إندلح الحراك في تونس قرأتها فرنسا في البداية باعتبارها حركة احتجاج عادية، وغضت الطرف عندما استخدمت الحكومة التونسية القوة لقمعها، وبعد تطور الأحداث وإدراك فرنسا عمق التغيير الذي يكتسح الوطن العربي، اضطرت وزيرة الخارجية ميشل إليو ماري *Michèle Alliot Marie* إلى الاستقالة وأرسل الرئيس نيكولا ساركوزي *Nicolas Sarkozy* المبعوثين للتواصل مع الحكومة الانتقالية في تونس وأخذ زمام المبادرة في الدعوة إلى فرض عقوبات، ومنطقة حظر الطيران في ليبيا، وعليه كانت فرنسا في طليعة الجهود الأوروبية لتنظيم منطقة حظر الطيران في ليبيا، وفي طليعة السياسة الغربية المتمثلة في التراجع عن دعم الحلفاء القدامى والترحيب بالتغيير، وتعاونت كل من فرنسا والمملكة المتحدة بشكل وثيق في دفع حلف شمال الأطلسي (الناتو *NATO*) إلى تنفيذ منطقة حظر الطيران فوق ليبيا.²

أما ألمانيا فقد قبلت بموقع أقل أهمية خلال الحراك العربي، حيث قاومت في البداية المشاركة الأوروبية في تنفيذ منطقة حظر الطيران وبقيت بعيدة عن الأضواء السياسية التي كان البريطانيون والفرنسيون والإيطاليون يتنافسون عليها، وذلك للحصول على حصص في عملية إعادة الإعمار، والقطاع النفطي بعد التحرير في ليبيا، وفيما يتعلق بسورية انضمت أوروبا إلى الولايات المتحدة الأمريكية في فرض عقوبات على النظام، كما يفكر الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه في مرحلة ما بعد الأسد، وهم ليست لديهم الرغبة في تكرار سيناريو التدخل الليبي في سورية، ويدركون أن النظام السوري ما زال قويًا، وأن المجلس الوطني ليس قادرًا على إحداث ثورة واسعة النطاق، وكانت دول أوروبا قلقة حيال التغيير الذي قد يكون راديكالي معادي للغرب، ولكنهم اطمأنوا بعد بروز نتائج الحراك، وقد وجدوا أن في وسعهم بناء علاقات جيدة مع جيرانهم الجنوبيين الذين مروا بعمليات انتقالية، وبدؤوا في إجراء حوار مع الجماعات الإسلامية التي يمكن أن تكون لاعبًا رئيسيًا.³

¹ - محمد مطوع، "العرب وقضايا الشرق الأوسط من حرب العراق إلى ثورات الربيع العربي: الوقائع والتغيرات"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 426، آب/ أغسطس 2014، ص 51.

² - بول سالم، "مستقبل النظام العربي والمواقف الإقليمية والدولية من الثورة"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 398، أبريل 2012، ص ص 150.

³ - نفس المرجع، ص 151.

- **الصين وروسيا:** وصلت إرهابيات الحراك العربي إلى روسيا في انتخابات ديسمبر 2011، عندما تعرض حزب رئيس الوزراء فلاديمير بوتين إلى تراجع قوي في نتائج الانتخابات، واندلعت تظاهرات واسعة النطاق في موسكو، ومدن أخرى احتجاجًا على الانتخابات، من جانبها قامت الصين بحملة قمع صارمة منذ الأيام الأولى من الحراك العربي، وحظرت عبارات الحراك من محركات البحث على الإنترنت.¹

لم تعلن روسيا تأييدًا صريحًا للحراك في أي بلد عربي، خلافًا للعهد السوفييتي، ولم ترى موسكو أن ما يحدث ثورات، وإنما احتجاجات يتفاوت نطاقها وتأثيرها من دولة عربية إلى أخرى، وهي شأن داخلي لهذه الدول، ولا يجوز التدخل فيه، وبناء عليه كانت موسكو تلتزم الصمت إزاء الأحداث حتى تنضج وتتفاهم أو يزاح من بالسلطة، كما جرى في حالي تونس ومصر، وكان التوجه الثابت في الموقف الروسي من الاحتجاجات العربية، التشديد على أهمية التغيير السياسي السلمي ونبد العنف، والدعوة إلى الحوار والحل السياسي، ورفضت موسكو استخدام السلطة للقوة في مواجهة الثوار، لكنها فضلت ذلك من دون تنديد أو شجب أو انتقاد مباشر للسلطات الحاكمة.²

في الحالة التونسية لم تعلن روسيا موقفًا واضحًا أيضًا، إلا بعد تنحي بن علي وهروبه، ففي منتدى دافوس الاقتصادي العالمي سنة 2011، جاءت كلمة الرئيس الروسي ديمتري ميدفيد متحفظة تجاه الثورة التونسية ومقتضبة، إذ قال "نأمل بشدة أن تستقر الأوضاع في تونس، وألا تؤثر سلبيًا على الوضع العام في العالم العربي"، أما في مصر فكان الموقف الروسي متحفظًا، هذا في حين التزمت موسكو الصمت والحياد في حالي اليمن والبحرين، ولم يكن لها موقف واضح في كليهما، ووصفت الخارجية الروسية أن ما جرى شأن داخلي، كما رأت موسكو أن دخول قوات "درع الجزيرة" إلى البحرين في 21 مارس 2011 شأن داخلي، وكان بطلب من السلطات البحرينية للمساعدة في إحلال النظام، وفقًا للاتفاقيات الأمنية بين دول مجلس التعاون الخليجي، وأعدت موسكو تأكيد ضرورة الحل السلمي للأزمة، وفي اليمن أكدت روسيا على أهمية الحفاظ على وحدة أراضي اليمن واستقلاله، وقدرة اليمنيين على تحديد مستقبلهم عبر حوار قائم على الاحترام، وأعلنت معرضتها لاستخدام القوة لحل المشكلات في اليمن³، ولم تؤيد روسيا والصين قرار الأمم المتحدة الذي يجيز فرض منطقة حظر الطيران على ليبيا، لكنهما رضختا للضغوط الدولية بالامتناع

¹ - عبد الإله بلقزيز، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نو خطة طريق، مرجع سابق الذكر، ص 922.

² - أحمد سعيد نوفل، أسامة أبو إرشيد، مرجع سابق الذكر، ص 291، 292.

³ - نفس المرجع، ص 292، 293.

عن التصويت، واتهم بوتين في وقت لاحق الغرب، بانتهاك قرار الأمم المتحدة من خلال الذهاب إلى ما هو أبعد من منطقة حظر الطيران، واستخدام القوة الجوية لضرب قوات القذافي.¹

وفيما يتعلق بسورية فقد وقفت روسيا والصين إلى جانب النظام، وكانا لهما مواقف عديدة مشتركة وكانت استجابتهما سريعة ومواقفهما واضحة، حيث استغلت روسيا والصين مقعديهما الدائمين في مجلس الأمن لمنع أي قرار دولي لا يتماشى مع مصالح الأسد، فاستخدمت الصين على سبيل المثال منذ تأسيس الأمم المتحدة إلى الآن حق النقض "الفيتو" *VEETO* 10 مرات منها 4 مرات في أحداث الحراك السوري أما روسيا فاستخدمت حق الفيتو في 125 مرة، منها 4 مرات في سورية، ولكنها مع الصين للمرة الأولى في تاريخ حق النقض يستخدمانه من أجل دولة عربية.²

وفي ختام المبحث نشير إلى ما طرحه الأستاذ بول سالم *Paul Salem* الذي اعتبر أنه لم يطرأ تغيير رئيسي على أنماط التحالفات الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط، وهذا يعود جزئياً إلى حقيقة أن النظام العالمي الجديد لا يوفر للدول التي تمر في مراحل انتقالية بدائل حقيقية في السياسة الخارجية، وذلك عكس ما كان يجري خلال الحرب الباردة، اليوم ليس هناك سوى نظام عالمي واحد، حيث تستطيع الدول أن تختار بين أن تلعب أدواراً مختلفة لكن من داخل النظام، أو أن تنسحب منه كلياً، روسيا والصين والهند والبرازيل وقوى صاعدة أخرى، كلها جزء من هذا النظام العالمي، ولا توجد سوى حفنة من البلدان مثل كوبا وكوريا الشمالية، وإلى حد ما إيران، في مجال الأمن لا توفر روسيا والصين بديلاً أميناً كما كانتا تفعلان إبان الحرب الباردة، وفي المجال الاقتصادي، لدى كل من مصدري ومستوردي النفط مصلحة في أن يكون لهم أوسع دائرة من العلاقات الإقليمية والدولية الممكنة، إن البلد الوحيد الذي قد يتسبب سقوط نظامه إلى تحول فعلي في خريطة العلاقات الدولية والإقليمية في المنطقة هو سورية.³

¹ - عبد الإله بلقزيز، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نو خطة طريق، مرجع سابق الذكر، ص 922.

² - هيثم المالح، روسيا والثورة السورية من دعم القاتل إلى شريك في القتل، ط1، الأردن: مركز أمية للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2016، ص ص 18، 19.

³ - بول سالم، مرجع سابق الذكر، ص 144.

خلاصة:

أبان تصنيف ودراسة النظم السياسية في المنطقة العربية قبل الحراك الشعبي، وباستعمال مجموعة من المؤشرات أو المعايير للتصنيف، أن كل النظم السياسية العربية، ومن دون استثناء نظم هجينة أو نظم سلطوية، تحتل المراتب الأخيرة في التصنيف العالمي للديمقراطية.

وعندنا دراستنا لظاهرة الحراك الشعبي، وبعد مرور هاته السنين على هذا الحدث العربي غير المسبوق تبين لنا أن ما حدث ليس ربيعاً، وليس ثورة، فهذه الأخيرة لا تعني التظاهر والاحتجاج بقوة في الشارع، بل هي إنجاز مشروع مادي سياسي واقتصادي واجتماعي جديد، الأمر الذي دفعنا إلى استخدام مصطلح الحراك الشعبي في دراستنا رغبة منا في عدم التورط في مصطلح قد لا يتطابق مع الواقع.

الحراك العربي كان نتاج امتزاج العامل الخارجي، وتراكم الاستحقاقات الداخلية التي كانت في معظمها متشابهة في كافة المجتمعات العربية، حيث جاء ردًا على المظالم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الواسعة، قامت به حركات احتجاجية اعتمدت على الأشكال غير تقليدية للتنظيم والاتصالات وغابت عنها القيادة والإيديولوجية، وركزت على مطالب إسقاط النظام والإصلاح، وكانت قدرتها محدودة جدًا في الاستفادة من الانفتاح السياسي الذي أعقب سقوط الحكام المستبدين، كما أن حصاد هذا الحراك كان متواضع جدًا، ولم يكن بمستوى توقعات الشعوب العربية.

وجدت الأنظمة السياسية العربية نفسها أمام أكبر أزمة في تاريخها السلطوي، والمتمثلة في انفجار شعبي واسع يطالب بإسقاطها عن الحكم، وأمام هذا المشهد السياسي تباينت ردود فعلها تجاه الحراك بين استخدام العنف والقمع بكل أشكاله، أو استعمال الوسائل السلمية المختلفة لاحتواء هذا الحراك، لكن الميزة المشتركة بينها هو أنها لم تكن مستعدة وراغبة في التخلي عن طبيعتها السلطوية، فعند تصنيفنا ودراستنا لحال الأنظمة السياسية بعد الحراك الشعبي، توصلنا إلى أنه لم يحدث تغير كبير، بل وازداد سوءًا عما كان عليه قبل الحراك في بعض الأحيان، وذلك بالرغم من بعض الإصلاحات الشكلية لبعض النظم السياسية، ما عدا حالة واحدة والمتمثلة في تونس.

كان للتغيير السياسي العربي ونتائجه تداعيات واسعة على المستويين الإقليمي والدولي، غير أن ذلك لم يحدث تغيير أساسي في نمط التحالفات الإقليمية والدولية، والبلد الوحيد الذي قد يتسبب سقوط نظامه إلى تحول فعلي في خريطة العلاقات الدولية والإقليمية في المنطقة هو سورية بشار الأسد.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: عوائق التغيير السياسي في مرحلة الحراك الشعبي العربي وما بعدها.

إن مسألة البحث في عوائق التغيير السياسي العربي، خاصة في ظل المرحلة التاريخية الراهنة التي تعيشها المجتمعات العربية مسألة هامة ومصيرية، فموضوع عوائق التغيير السياسي في مرحلة الحراك الشعبي وما بعدها، أصبح باعتقادنا موضوعًا جوهريًا، وليس جانبيًا يمكن السكوت عنه، ذلك لأنه من الصعب جدًّا تحقيق التقدم من دون حسم هذا الموضوع، وفتح باب النقاش العلمي والأكاديمي فيه.

وعليه سنحاول أن نتطرق في هذا الفصل إلى جملة من المتغيرات الرئيسية التي طرحتها أحداث الحراك والتي ترتبط بمسألة الاستعصاء العربي عن التغيير السياسي، وأول هاته المتغيرات إشكالية عدم القدرة على حسم الصراع حول هوية الدولة بين الديني والمدني، وطبيعة السلطة بين العسكري والمدني، ثانيًا الحراك الشعبي العربي ومسألة إعادة إنتاجه للتسلطية، أما المتغير الثالث فتمحور حول موضوع الحراك الشعبي وأزمة التغيير المزدوجة التي نقلت الشعوب العربية من البحث عن الديمقراطية، إلى عملية البحث عن الدولة وإعادة تمثيلها إلى حيز الوجود، ليأتي المتغير الرابع والأخير ليسلط الضوء على مسألة المعارضة السياسية العربية وخفايا إخفاقاتها في طرح النموذج السياسي البديل.

نشير كذلك في بداية هذا الفصل إلى فكرة مهمة، وهي أنه لا يوجد متغير واحد، ووحيد من المتغيرات السابقة، يمكن أن يفسر لنا قضية الاستعصاء العربي على التغيير السياسي، بل مجموعة هذه المتغيرات، والتي ليست منعزلة عن بعضها بصورة صارمة، تشكل في تشابكها وتفاعلها قوة رئيسية في إعاقه مسار التغيير السياسي في مرحلة ما بعد الحراك.

المبحث الأول: إشكالية حسم الصراع حول هوية الدولة وطبيعة السلطة في المنطقة العربية

ألقت التحولات السياسية العربية الضوء على مسألة الصراع حول هوية الدولة بين ما يسميها "الدولة المدنية" و"الدولة المدنية"، وحول طبيعة السلطة السياسية بين "النخبة العسكرية" و"النخبة المدنية" وأعطتها أهمية جديدة عادت بها إلى الواجهة، لتحتل حيزًا هامًا وكبيرًا لدى كل من يتعاطى مع الشأن السياسي العربي الراهن.

أحداث الحراك العربي تمخضت عن صعود قوى سياسية إسلامية إلى السلطة، وتميزها عن غيرها من القوى السياسية الموجودة والمنافسة لها، كما أثارت مجريات الحراك أيضًا قضية أخرى تعود إلى دور المؤسسة العسكرية على الساحة السياسية، فالجيش العربي وفي معظم الحالات لا يستطيع البقاء على كرسي الحياد ولو اجتهد في ذلك، ففي العديد من البلدان العربية لم تدع النخبة العسكرية المشهد السياسي للنخبة

المدنية، وانخرطت في العملية السياسية، وتولت إدارة المرحلة الانتقالية، الأمر الذي جعل قضية الجيش والسياسة تعود بقوة من جديد على الصعيد العربي في حقبة الحراك العربي وما بعدها.

المطلب الأول: جدلية الصراع حول الهوية الدينية والمدنية للدولة في المنطقة العربية.

شغلت إشكالية العلاقة بين الدولة (السياسة) والدين أهمية بالغة في الحياة السياسية للمجتمعات العربية، وإن كانت هذه الجدلية ليست حكراً عليها فقط، وإنما تبدو كظاهرة ملازمة أيضاً للمجتمعات الأخرى، وإن سلكت مسلكاً مغايراً عما هو الحال عليه في المنطقة العربية اليوم.¹

ومما لا شك فيه هو أن أحداث الحراك، ليست هي ما دشنت التفكير في مشكلات الصلة بين الدولة والدين في الاجتماع العربي المعاصر، ولا هي من أثارت النقاش العام والجدل الصاحب حولها اليوم، فالمسألة قديمة وضاربة الجذور في تاريخ المجتمعات العربية، وإن كان قد ارتبط شدة طرحها بميلاد الدولة الحديثة في القرن العشرين، ليزيد استفحالاً منذ سبعينيات ذلك القرن، والذي لا مرية فيه كذلك، هو أن الحراك قد ألقى ضوءاً كثيفاً على المسألة عاد بها إلى موقع الصدارة من الاهتمام، والسبب في ذلك ليس يخفى على احد ممن شارك في الأحداث أو تابعها وراقب محصلاتهما، وأولها صعود الجماعات السياسية الإسلامية إلى مسرح السياسة والسلطة، وأيلولة المقاليد إليها بالاقتراع (مصر وتونس)، أو بالقوة المسلحة العمياء (سورية وليبيا).²

- ملامح الصراع السياسي حول الهوية الدينية والمدنية للدولة في سياق الحراك الشعبي العربي:

أقر الأستاذ صامويل هنتنغتون في كتابه "أمريكا: الأنا والآخر: من نحن؟ الجدل في أمريكا"، أن أزمات الهوية أصبحت ظاهرة كونية، على الرغم من الاختلاف من حيث الشكل والجوهر والحدة، لذلك يعتبر أن تعريف من هو الشعب؟ أمر غير قابل للالتفاف، وأن الجواب ضروري سواء كان نتيجة تقليد عريق وراسخ، أم حصيلة حرب أم غزو، أم خلاصة استفتاء أو صياغة دستور، أم غير ذلك، والمؤكد أن جدل الهوية كثيراً ما يطفو على السطح في حالة التغيرات الكبرى للمجتمعات والشعوب والدول، من هذه الخلفية كان من الطبيعي أن يبرز سؤال هوية الدولة دينية أم مدنية، كأثر مباشر للحراك الشعبي العربي.³

¹ - عبير إبراهيم أمينية: "الدين والدولة في ليبيا اليوم"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 407، جانفي 2013، ص 12.

² - عبد الإله بلقزيز، الدولة والدين في الاجتماع العربي الإسلامي، ط1، بيروت: منتدى المعارف للنشر والتوزيع، 2015، ص 9.

³ - حسن طارق، دستورانية ما بعد انفجارات 2011 قراءات في تجارب المغرب وتونس ومصر، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص 209.

حيث لعبت التغييرات السياسية والاجتماعية، والتي كانت نتاج الحركات الاحتجاجية دورًا كبيرًا في إثارة النقاش من جديد حول قضية العلاقة بين الديني والسياسي، وأعاد الاستقطاب حولها متجلىًا في ثنائية الدولة المدنية والدولة الدينية، وما أكبتها من تداعياتها، ومن إنتاج خطابات مأزومة ومسيسة ومن افتعال معارك وصراعات التخويف والتخوين، وربط سؤال السلطة بسؤال الهوية، وعمقت من الشرح في لحظة البحث عن توافقات تاريخية، وبناء كتلة حضارية لإنجاح عملية التغيير السياسي.¹

فتأزم العلاقة بين الديني والمدني في الحالة العربية، ما كانت يومًا بالأهمية والخطورة اللذين أمسيا عليهما منذ اندلاع الانتفاضات الشعبية، ذلك لأنه كان أحد أهم الأسباب الرئيسية في تعطيل مسار التغيير السياسي بالمنطقة.²

ونحن غايتنا هنا ليس التعاطي مع هذه العلاقة في بعدها التاريخي والفلسفي، ولا في إطارها الفكري والنظري، بقدر ما نحاول تناولها في إطار جملة التغييرات السياسية التي كانت نتاج الحراك.

فأهمية تناول موضوع الصراع حول الهوية الدينية والمدنية للدولة، تكمن في راهينته على المشهد السياسي العربي اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، وذلك على إثر التحولات السياسية التي عرفتها المجتمعات العربية، والتي أوصلت جزءًا من الحركات والقوى السياسية الإسلامية لتسيير الشأن العام، وما تحمله هذه الحركات من مواقف سياسية وأيديولوجية تجاه الدولة ومرجعيتها من جهة، والقوى المخالفة لها والمجتمع كأفراد وعلاقات وسلوكيات من جهة ثانية.³

وعن خطورة العلاقة بين الدولة والدين فقد أشار الأستاذ *Ahmed Ibrahim Abushouk* أحمد إبراهيم أبو شوك، عند تطرقه لأهم العقبات الرئيسية التي قد تعرقل عملية التغيير السياسي العربي، إلى جملة من الأفكار المهمة، وأبرزها الصراع بين الإسلاميين وبقية القوى الأخرى المنافسة لهم على الساحة السياسية، الأمر الذي يولد حسب تعبيره الشكوك والمخاوف حول المسار المستقبلي للتحولات السياسية في العالم العربي.⁴

¹ سلمان بونعمان، أسئلة دولة الربيع العربي نحو نموذج لاستعادة نهضة الأمة، ط1، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012، ص 123.

² يوسف بن عدي، "الدولة والدين في الاجتماع العربي الإسلامي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 442، ديسمبر 2015، ص 152.

³ مراد زوين، "الدولة المدنية ورهانات التحديث في المجتمعات العربية"، مجلة رهانات، مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية بالمغرب، العدد 25، خريف 2013، ص 16.

⁴ - *Ahmed Ibrahim Abushouk, The arab spring: A fourth wave of democratization?, Digest of Middle East Studies, volume 25, Number 1, spring 2016, p 66.*

فلم تكذ صناديق الاقتراع في تونس ومصر مثلاً تفرز، بعد الإطاحة بالرؤساء، غلبةً إسلاميةً إخوانيةً وسلفيةً واضحةً، حتى انهالت الأسئلة على الإسلاميين كافة، خصوصاً ما يتصل بهوية الدولة، وبمدى تقبل الإسلاميين للآخر، وهكذا تحولت النقاشات التي تلت الحراك إلى أولويات ما سيفعله الإسلاميون بالبلاد والعباد.¹

الأمر الذي أدى بالإسلاميين وبقية القوى السياسية المنافسة لهم، إلى الوقوع في أخطاء بدت واضحة وبدرجة لافتة*، والسبب أن هوية الدولة باتت على المحك، فهناك دساتير سكتت وفرغات سياسية لا بد لها أن تُملأ، وفي خضم التدافع بين الإسلاميين ومخالفهم، ارتكب الفريقان أخطاءً، سواء في التصرفات أو التصورات، بما في ذلك تصورات كل جانب عن الآخر، وعن هوية الدولة الجديدة المطلوب إعادة بنائها.²

فهوية الدولة اليوم مسألة في غاية التعقيد والاختلاف، فبين مطالب الدولة المدنية، ومطالب الدولة الدينية، تختفي العديد من التفاصيل والتوجسات بلهب الصراعات،³ حول هوية الدولة ما إذا كانت مدنية أم دينية تمحور حول الدستور والقوانين النازمة له، وهو في الحقيقة كذلك صراع مجتمعي واسع يعبر عن اختلافات فكرية عميقة بين تيار الإسلام السياسي بتنوعاته، والمدنيون بتنوعاتهم، حيث شهدت مصر وتونس مثلاً في ظل الحراك نقاشات وصراعات فكرية، حول موقع ودور الإسلام والشريعة الإسلامية في القوانين والتشريع بما يظال الحقوق الأساسية، وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة، وحقوق الأقليات بالإضافة إلى شرعية الحكم والمؤسسات المنتخبة، والأساس المدني للدولة، حيث عبر عن ذلك الأستاذ خالد حروب *khaled Hroub* بالقول: "إحدى المشكلات الكبرى التي تواجه الفكر الإسلامي الراهن هي مسألة الدولة الحديثة وتعريفها وتعريف المواطنة الدستورية، وهذه كلها بنيات جديدة تحدد الولاء والعلاقة بين الفرد والدولة على أسس غير دينية، بمعنى أن الفرد الموجود في الدولة الحديثة هو الفرد المواطن التابع لهذه الدولة دستورياً وقانونياً، وبسبب تبعيته تلك فإنه يتمتع بحقوق كاملة ومتساوية مع بقية الأفراد، بصرف النظر عن لونهم أو عرقهم أو دينهم، وهذا باختصار جوهر الدولة المدنية".⁴

¹ - إبراهيم مدهون، توفيق شومان وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص 123.

² - إبراهيم عرفات، "الدولة الدينية والدولة المدنية: تعارض أم توافق"، ندوة حول الإسلاميون والثورات العربية... تحديات الانتقال الديمقراطي وإعادة بناء الدولة، مركز الجزيرة للدراسات بالدوحة قطر، يومي 11 و12 سبتمبر 2012، ص 06.

* للتفاصيل راجع في هذا: إبراهيم عرفات، مرجع سابق.

³ - علي خليفة الكواري وآخرون، الديمقراطية المنتشرة مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية، مرجع سابق الذكر، ص 388.

⁴ - حسن كريم وآخرون، الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات، مرجع سابق الذكر، ص 24.

طُرحت مجموعة من القضايا ذات الصلة بهوية الدولة، تتعلق أساسًا بالنظام الديمقراطي ومستلزماته والحريات العامة، والتعددية السياسية، ودولة القانون والشريعة والتشريع وغير ذلك، الأمر الذي تسبب بجملة من التوترات السياسية والاجتماعية، كشفت عن صعوبة وخطورة الصراع السياسي، حيث ساهمت "الديمقراطية الأدائية"، بصفتها قناعة لدى العديد من الإسلاميين، في تجاوز جزء مهم من هذه الصعوبات خصوصًا تلك المتعلقة بمبدأ التداول السلمي للسلطة، والانتخاب، والتعددية السياسية، والاحتكام إلى الإرادة الشعبية، غير أنها تعاني صعوبات وتحديات أخرى، لا سيما تلك المتصلة "بالديمقراطية الفلسفية" وتحديدًا بقضايا الحرية والشريعة والقانون الوضعي والمساواة وغيرها.¹

إذن ففي إطار التغيرات السياسية العربية، وُظف الصراع حول هوية الدولة في جملة من المجالات الانتخابية والدستورية والقانونية والقضائية، لكن وللأسف بطريقة سلبية، تبحث عن التأزم والانسداد وتعجز عن وعي لحظة التغيير التي تقتضي بناء نقاشات وحوارات إيجابية، تتجاوز منطق ما قبل الحراك وتنهل من روحه قيمًا وأنساقًا في التفكير، منحازة لاختيارات جديدة منسجمة مع خيارات الأمة لكن الحالة الانقسامية سياسيًا، انعكست حول ثنائية الدولة الدينية والمدنية، ووقع بينهما وفيهما التباس واضح.²

من حيث المفهوم تم تسييس مفهوم الدولة المدنية في ما انتشر من خطاب سياسي وشعبي عام واحتدم النقاش من خلاله حول طبيعة الدولة الوطنية المعاصرة نفسها، وكان ذلك على عدة صور وتعريفات فقال بعضهم إن الدولة المدنية هي الدولة العلمانية التي تفصل الدين عن الدولة، وقال آخرون إنها هي الدولة الليبرالية التي تركز على حريات وحقوق المواطنين كأفراد، وقال آخرون إنها الدولة التي يحكموها مدنيون أي في مقابل الدولة العسكرية التي يحكمها قادة الجيش، وقال آخرون إنها هي الدولة الوطنية التي يستوي فيها المواطنون أمام القانون، وقال آخرون إن الدولة المدنية هي نفسها الدولة الإسلامية في صورتها الصحيحة منذ عهد الرسالة وميثاق المدينة.³

¹ - محمد جبرون، أنور الجمعاوي وآخرون، الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي اتجاهات وتجارب، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص 58.

² - سلمان بونعمان، أسئلة دولة الربيع العربي نحو نموذج لاستعادة نهضة الأمة، مرجع سابق الذكر، ص 124.

³ - جاسر عودة، الدولة المدنية نحو تجاوز الاستبداد وتحقيق مقاصد الشريعة، ط1، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2015، ص 75.

- الإسلام السياسي المعاصر في ظل الحراك الشعبي العربي: تطابق الإسلام مع الدولة المدنية:

مع بداية الحراك تبين بوضوح أن مشروع الدولة المدنية أصبح يشكل الأفق السياسي المشترك لجميع القوى السياسية والفكرية العربية، بما في ذلك كثير من القوى الإسلامية التي تراجعت بشكل جذري عن أحد أهم أسسها الأيديولوجية، المتمثلة في إقامة الدولة الإسلامية، أو إحياء دولة الخلافة، وقد بات من المؤكد اليوم أنه لا يمكن الاستمرار في الجدلية بين السياسة والدين عبر تأسيس العمل السياسي، والتعبئة الانتخابية على الخطاب الديني، وإدعاء الدفاع عن الهوية والقيم الدينية، فلا يمكن اختزال الصراع السياسي في صراع حول الدين والهوية، وإنما ينبغي أن يكون الصراع حول البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية العملية، ومدى وجود الكفاءة والفاعلية في إدارة شؤون الدولة، وتقديم حلول ناجعة لمشكلات المجتمع.¹

ويرى الأستاذ أحمد سعيد نوفل أن الدولة المدنية بتعريفها وجميع أبعادها في الواقع مطلب إسلامي أصيل، لا يشوش عليه رفض البعض لهذا المصطلح باعتباره مصطلحاً علماني، وإن التشويش بالقول أن الفكر الإسلامي يريد إقامة دولة دينية، وليست دولة مدنية هو من أجل الهجوم على الإسلام، وزيادة التخوفات الموجودة منه في بقية مناطق العالم، والتي لا تريد وصول الإسلام الحقيقي إلى السياسة وممارسة السلطة، وهذا ما يجب على الحركات الإسلامية العربية اليوم أن تنتبه إليه.²

فالدولة المدنية مصطلح قديم شاع استخدامه وتداوله حديثاً، خاصة بعد أحداث الحراك الشعبي في الكثير من الأوساط السياسية والثقافية والإسلامية، وترجع نشأة المصطلح إلى عدة قرون حمل خلالها دلالات متعددة، إلا أن الأمر المتفق عليه أن الدولة المدنية تتميز بسمتين رئيسيتين، الأولى أنها نقيض الدولة الدينية والعسكرية التي يحكمها رجال الدين والعسكريون، والثانية أنها تقوم على الإرادة الشعبية، وقد ميز نيكولو ميكافيلي *Nicolas Machiavel* في كتابه الأمير بين نوعين من الإمارة، "الإمارة المدنية" و"الإمارة الدينية"، وبين أن النوع الأول يمكن الوصول إليه، إما برغبة جموع الشعب، أو بتأييد الطبقة الأرستقراطية، أما النوع الثاني فمحكوم بعادات دينية، والله هو الذي يحميها.³

¹ - جمال سند السويدي، أحمد رشاد الصفتي، حركات الإسلام السياسي والسلطة في العالم العربي الصعود والأفول، ط1، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014، ص 133.

² - حامد قويسني، عصام البشير وآخرون، الإسلاميون وتحديات الحكم في أعقاب الثورات العربية، ط1، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012، ص 137.

³ - عصام السيد محمود عبد الرحيم، الطريق الثالث دراسة نقدية لمفهوم المدني والديني في المصطلح السياسي المعاصر، ط1، الرياض: مركز الفكر المعاصر، 2016، ص 75.

كما أن مصطلح الدولة المدنية لم يرتبط في أمهات الكتب في العلوم السياسية، شرقاً أو غرباً بمفهوم الدولة، إلا في حالات محدودة وبمعاني مختلفة، فمثلاً اتفق الرومان على قانوني مدني لمواطني روما، في مقابل قانون غير المواطنين الذي يسمى قانون الشعب، وذكر توماس هوبز *Thomas Hobbes* في ما كتبه مصطلح السلطة المدنية والسيادة المدنية، وقصد بها السلطة خارج سلطة الكنيسة المسيحية، وذكر فريديش هيغل *G.W.Fridrich Hegal* "الخدمة المدنية"، التي يدير أصحابها الشأن العام من خلال الجزء البيروقراطي في الدولة منفصلين عما سماه المجتمع المدني.¹

فتعبير الدولة المدنية (*Civil state*) موجود بصورة محتشمة ومحدودة في الأدبيات الغربية، لكن ليس بمعنى الدولة المدنية، وإنما بمعنى "الحالة المدنية"، وهو تعبير استعمله بعض فلاسفة العقد الاجتماعي للإشارة إلى الحالة المناقضة لحالة الطبيعة الأولى أي قبل الدولة، وبعد نشوء الدولة لم تكن هناك حاجة إلى تسميتها بالدولة المدنية لأنها في الأصل كذلك، فالدولة كيان يقيمه مدنيون، وليس رجال دين، أو عسكري على أساس التراضي بينهم وفق قواعد أبدعوها بأنفسهم، أما في المنطقة العربية فقد أُقحم تعبير الدولة المدنية للتهدة والوساطة بين متخاصمين، وليعمل كآلية لفض النزاع بين الدولة الكهوتية التي يرفضها الإسلام، والدولة العلمانية التي لم تعد مستساغة لأسباب تاريخية وثقافية.²

وذلك لا يعني أن المطلوب الفصل بين الدين والسياسة كما يشاع خطأ، وإنما الوعي بالفرق بين مهام الانتماء لجماعة دينية وواجبات العمل في إطار الجماعة السياسية، أي التمييز في علاقات الأفراد في ما بينهم، بين ولاءاتهم الدينية أو الفلسفية، وانتمائهم الوطني، وعدم الخلط بين ما يجمع المؤمن بأخيه المؤمن من الدين نفسه، وما يجمع المواطن بشريكه المواطن في البلد والدولة نفسها، بصرف النظر عن الدين وخارج إطار الدين، وهذا يعني أن تتسع ذهنية الفرد إلى أن يكون في الوقت نفسه أخصاً في جماعة دينية ومواطناً في دولة مدنية تحكمها قوانين موضوعة ومصوت عليها من قبل جميع أعضاء الجماعة، أو الرابطة السياسية.³

فداخل الدولة المدنية لا تمايز بين مواطنيها على أساس من دين أو عرق، ولا تمايز بين مواطن وآخر داخل الدين الواحد، حسب إتباعه لهذا المذهب أو ذاك، أو حسب اعتقاده بهذا التأويل دون غيره.⁴

¹ - جاسر العودة، الدولة المدنية نحو تجاوز الاستبداد وتحقيق مقاصد الشريعة، مرجع سابق الذكر، ص 74.

² - سلمان بونعمان، أسئلة دولة الربيع العربي نحو نموذج لاستعادة نهضة الأمة، مرجع سابق الذكر، ص 125.

³ - معتز الخطيب، مأزق الدولة بين الإسلاميين والعلمانيين، ط1، بيروت: جسور الترجمة والنشر والتوزيع، 2016، ص 58.

⁴ - كاظم شبيب، المسألة الطائفية تعدد الهويات في الدولة الواحدة، ط1، بيروت: دار التنوير للنشر، 2011، ص 376.

ومن تابع قلق الهوية المنفجرة مع الحراك العربي، يفكر في المشروع الفكري الذي طرحه الأستاذ يورغن هابرماس *Jorgen Habermas* الذي سماه "الوطنية الدستورية"، وهو يحلم بمواطنين يكفون عن التفكير في ذواتهم، كمجرد مسلمين أو كتوميين عرب أو كأقباط أو أمازيغ متحولين، إلى مجرد مواطنين يتماهون مع مبادئ الدستور، وهذا ما يدعو إلى استحضار الوطنية الدستورية، كوطنية مبادئ غير إثنية كانداماج اجتماعي يمر من خلال ثقافة سياسية مشتركة، لا على قيم ثقافية مشتركة، ويتأسس على ولاء ديمقراطي.¹

وفي نفس السياق يرى جيل جديد من المفكرين الإسلاميين أمثال القرضاوي، وحسن الترابي، وراشد الغنوشي، وطارق البشري، ومحمد سليم العوا، وفهمي هويدي، ومنير شفيق، ومحمد عمارة وغيرهم، أن التعاقد الاجتماعي أصوله اجتماعية، تتمثل في صحيفة المدينة التي تتحدث عن أمة واحدة من دون الناس وهي تتحدث عن الأمة السياسية، وليست الأمة الدينية، والسلطة بهذا الاعتبار سلطة مدنية من كل وجه لا تختلف عن الديمقراطية المعاصرة، إلا من حيث علوية سيادة الشريعة، أو التقنين الإلهي، خاصة وأن حرية الإنسان وكرامته الأساس لمقاصد الشريعة، وهذا لا يتحقق إلا في إطار تعددي، ما يجعل الأمة مستودع الشرع وحارسه، يكون الخيار الديمقراطي فيه المعبر عن إرادة الناس هو خيار إسلامي.²

ويرى الباحث سلمان العودة أن مصطلح الدولة الدينية موهم، فهو تاريخياً ارتبط بمعنى الشيوقراطية أو حكم رجال الدين، وهو الشيء الذي لم يكن حاضراً في التاريخ الإسلامي، فرجال الدين ليسوا مشرعين ولا يحتكرون السلطة ولا السياسة، كما رأى أن فقيها من أشهر المفكرين الإسلاميين في العصر الحديث الذي يتبنى فكرة الحاكمية، وهو أبو الأعلى المودودي تحفظ على فكرة الدولة الدينية، ورأى أنه ليس في الإسلام ما يؤيدها ويدعمها بل هي فكرة دخيلة، وقد تكون عاملاً مساعداً لتثبيت الاستبداد وإعادة من جديد باسم الدين، فالدولة المدنية تعني وجود العقد الاجتماعي بين سلطات الدولة ومؤسساتها القائم على العدالة وتوزيع السلطة، والدولة الإسلامية من جهة وجود الضوابط والمقاصد الإسلامية.³

ويشير كذلك الأستاذ سعد الدين العثماني أن سمات التصرفات النبوية بالإمامة تبين أن الدولة الإسلامية دولة مدنية وليست دولة دينية بالمعنى المتعارف عليه في الفكر السياسي الغربي، فطبيعة التصرفات النبوية بالإمامة وسماتها توضح كيف أن الإسلام ينزع كل عصمة أو قداسة عن ممارسات الحكام وقراراتهم

¹ - حسن طارق، مرجع سابق الذكر، ص 292.

² - وجيه قانصو، "الثورات العربية ومشاركة الإسلاميين في السلطة"، مجلة المستقبل العربي، العدد 407، جانفي، 2013، ص ص 112، 113.

³ - سلمان عودة، أسئلة الثورة، ط1، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012، ص ص 127، 128.

كما ينزعها عن الوسائل التي تتوسل بها الدولة لإدارة شؤون الناس، لذلك فإن الدولة في الإسلام لا يمكن أن توصف بأنها دولة دينية، لأنه لا توجد دولة دينية دون العصمة أو المعرفة النابعة من عالم الغيب أو من الوحي، فالدولة في الإسلام دولة دنيوية قراراتها بشرية، واجبها تبني أقصى درجات الموضوعية والواقعية في تسيير الشؤون العامة، كما أن الحاكم في الإسلام لا يستمد مشروعيته من قوة غيبية، بل هو فرد عادي يستمد ولايته من الأمة التي اختارته وكيلاً عنها بمحض إرادتها، وهو مسؤول أمامها في الدنيا فضلاً عن مسؤوليته أمام الله يوم القيامة.¹

ويعتقد بعض الإسلاميون خطأً أن الدولة المدنية سوف تخرج الناس عن دينهم، في حين أن الدولة المدنية ليست ضد الدين، بل هي تحفظ حرية الأديان وتعايش المذاهب، لكنها ليست دولة دين أو مذهب،² ويقول الأستاذ علي عبد الرزاق "طبيعي ومعقول إلى درجة البدهة أن لا توجد بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم زعامة دينية، وأما الذي يمكن أن يتصور وجوده بعد ذلك، إنما هو نوع من الزعامة جديد ليس متصلاً بالرسالة ولا قائماً على الدين، هو إذن نوع لا ديني، وإن كانت الزعامة لا دينية فهي ليست شيئاً أقل ولا أكثر من الزعامة المدنية أو السياسية، زعامة حكومة لا زعامة الدين، وهذا الذي كان قائماً"³، واعتبر أن الخلافة منصب سياسي أصطلح عليه "الرعي الأول" من المسلمين للحفاظ على الوحدة السياسية للقبائل التي تحققت في مرحلة النبوة، ورفض الصفة الدينية للخلافة.⁴

ونشير كذلك إلى ما طرحه الأستاذ إبراهيم عرفات، عندما أشار إلى أن العلاقة بين الدولة المدنية والدولة الدينية شيء، والعلاقة بين الدولة والدين شيء آخر، فالأولى علاقة تعارض، أما الثانية فأمر مختلف، يقبل التوفيق والتداخل والتعايش والانسجام، والدليل على ذلك أن النظام الدولي المعاصر فيه دول مدنية مشهود لها برعاية موجبات الدين أفضل بكثير من دول دينية، أليس هذا جوهر ما ذهب إليه محمد عبده عندما عاد من أوروبا وقال: "إنه رأى إسلاماً ولم يرى مسلمين"، وهو أيضاً ما اختبره كثير من الإسلاميين المعاصرين عندما رحلوا إلى دول أوربية مدنية استمتعوا فيها بالأمن والحماية وممارسة دينهم.⁵

¹ - معتز الخطيب، مرجع سابق الذكر، ص 113.

² - علي أومليل، "ما بعد الربيع العربي"، في: مؤسسة الفكر العربي، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير أربع سنوات من الربيع العربي. (بيروت: العدد السابع، 2014)، ص 349.

³ - عصام السيد محمود عبد الرحيم، مرجع سابق الذكر، ص 76.

⁴ - لؤي صافي، الرشد السياسي وأساسه المعيارية، ط 1، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2015، ص 43.

⁵ - إبراهيم عرفات، مرجع سابق الذكر، ص 03.

الدولة المدنية دولة تحفظ العدل وحقوق المواطنين في المجتمع المدني من الاعتداء بحماية القانون لهم فهي تلك الدولة التي لا يتحكم فيها الاستبداد العسكري، وترعى مواطنيها بالقوانين والسياسات والمؤسسات المدنية في حدود العدالة بأشكالها كافة بما فيها العدالة الاجتماعية.¹

ولهذا تم القبول وبأشكال مختلفة الدولة المدنية لدى الكثير من التنظيمات السياسية ذات المرجعية الإسلامية، منها جماعة الإخوان المسلمين في سوريا ومصر، وحزب العدالة والتنمية في المغرب، وحركة النهضة التونسية وغيرهم كثير في البلدان العربية، وباعتبار الدولة في المجتمع حامية وراعية ومنظمة للحقوق والحريات والواجبات، ومتقدمة على مفهوم الحريات الطبيعية، فهي كيان منسجم تمامًا مع تصور الإسلام والدولة بجانبها المدني، فالدولة الإسلامية كما جاء بها الإسلام، وكما عرفها تاريخ المسلمين دولة مدنية تقوم السلطة بها على البيعة والاختيار والشورى، والحاكم فيها وكيل عن الأمة أو أجير لها، ومن الأمة ممثلة في أهل الحل والعقد فيها أن تحاسبه وتراقبه، هنا يلاحظ ربطًا قويًا بين الإسلامية والمدنية، ولا يوجد حسب الدكتور يوسف القرضاوي فرق بينهما، وعليه فهناك وفق ذلك الرأي فرق كبير مع مفهوم الدولة الدينية الشائع، وبين المدنية والإسلامية المقترنين حسب الوصف، وتعتبر المدنية إسلامية بمرجعيتها كأى دولة مدنية أخرى لا يميزها عن غيرها إلا أن مرجعيتها هي الشريعة الإسلامية.²

وقد شهد الحراك الشعبي العربي خطوات جديدة لدى الإسلاميين، من خلال الانتقال من فكرة المشاركة في أنظمة تقوم على أساس غير إسلامي، إلى قناعة بأن يكونوا من صناع القرار على أساس المرجعية الإسلامية، لذلك نجد في كتاباتهم التصريح بأن في الإسلام دولة مدنية لا دولة دينية، انطلاقًا من أن الدولة في المفهوم الإسلامي دولة مدنية، وهي دولة مدنية غير علمانية ولا دينية أو عسكرية أو بولسية إذ يقول الباحث راشد الغنوشي: "فإذا كانت استطاعتنا تطل المشاركة مع غيرنا مسلمين كانوا أو غير مسلمين في إرساء نظام اجتماعي، وإذا لم يكن قائمًا على الشريعة، لكنه قائم على قاعدة من قواعد الحكم الإسلامي هي الشورى أو مبدأ سلطة الأمة بما يدرأ شرًا كالحكم الدكتاتوري أو تسلطًا أجنبيًا أو فوضى محلية أو مجاعة أو تضمن تحقيق مصلحة وطنية إنسانية كالاستقلال أو التنمية أو التضامن الوطني أو الحريات السياسية العامة والخاصة وحقوق الإنسان، والتعددية السياسية واستقلال القضاء وحرية الصحافة وحرية المساجد والدعوة، فهل يجوز كجماعة مسلمة أن تتأخر عن المشاركة في إرساء نظام

¹ - جاسر العودة، الدولة المدنية نحو تجاوز الاستبداد وتحقيق مقاصد الشريعة، مرجع سابق الذكر، ص 75.

² - أحسان طالب، حوار الديمقراطية والإسلام مفاعل الربيع العربي، ط 1، بيروت: منشورات ضفاف، 2013، ص 168.

ديمقراطي مدني إن لم يكمن إقامة نظام ديمقراطي ديني إسلامي؟ فيقام حكم العقل إن تعذر حكم الشرع بلغة العلامة ابن خلدون".¹

إن السمة البارزة لدى غالبية الأحزاب السياسية الإسلامية بعد الحراك، هي ابتعادها ببطء عن جدول أعمالها التقليدي في إقامة دولة إسلامية تفرض القانون الإسلامي، بينما هي تسير نحو هدف جديد يتركز على إقامة إسلام مدني، يتغلغل في المجتمع ويقبل بالتعددية السياسية، حيث نجد الأحزاب الإسلامية المركزية مثل حزب النهضة التونسي، والإخوان المسلمين في مصر، يسلكون طريقًا مماثلاً نحو التعددية والبرلمانية.²

- نماذج لجدلية الصراع حول الهوية الدينية والمدنية للدولة على وقع الحراك الشعبي العربي.

في سياق الحديث عن الصراع حول هوية الدولة بين الديني والمدني، نقول أنه لا يوجد شكل أو اتجاه أو نموذج واحد لمشهد العلاقة بين المدنيين والدينيين، فما حدث في تونس من حوار هادئ وسلس خلال المرحلة الانتقالية بين الإسلاميين والقوى الأخرى المنافسة لهم، وما شهدته المغرب من استقرار نسبي للعلاقة بين الأحزاب الإسلامية والحركات السياسية الأخرى في البلد، يختلف تمامًا عما حدث في مصر وليبيا وسوريا التي شهدت صراعًا حادًا وقويًا.

وضعنا الحوادث الناشئة في الطور الانتقالي في تونس ومصر أمام أسئلة كانت جزءًا من سجل معارك خطابات النهضة العربية، كما أن الفكر المعاصر تداول جوانب منها في خطاباته الإصلاحية من دون أن يتمكن من تركيب التصورات، ونقاط الإسنادات الكافية لبلورة حلول منسجمة مع التطلعات المتشابهة في داخل مجتمعاتنا، وكل متتبع لقضايا الاستقطاب السياسي التي تلت وصول الإسلاميين إلى الأجهزة التنفيذية في مصر وتونس، يرى أن الجدل شمل جملة من القضايا الكبرى من قبيل الدين والدولة، والدولة المدنية، الهوية ومرجعيات الدستور، بين دعاة الكونية والمنافحين للخصوصية، ثم الإشكالات المتعلقة بمسألة الحريات.³

تمكنت السلطات الجديدة في تونس من إبقاء الصراع بين التيارين الديني والمدني ضمن حدود معقولة على الرغم من بعض الاغتيالات لشخصيات مدنية، وأعمال العنف في مناطق طرفية من البلاد، أما الوضع

¹ - حامد قويسني، عصام البشير وآخرون، الإسلاميون وتحديات الحكم في أعقاب الثورات العربية، مرجع سابق الذكر، ص 111، 112.

² - فواز جرجس، مرجع سابق الذكر، ص 41.

³ - كمال عبد اللطيف، العربي في زمن المراجعات الكبرى محاولات في تعقل تحولات الراهن العربي، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص 56.

في مصر فبات يتميز بتعدد أعمال العنف ضد الجيش أو المؤسسات العامة، وبخاصة في منطقة سيناء وهو ما شهدته العديد من دول الحراك من أعمال العنف المسلح والحرب الأهلية، مثل ليبيا وسوريا واليمن.¹ وبناءً على ما سبق تبين أن الكيفية التي مارس بها الإسلاميين المركزيين الحكم قد أظهرت تسامحهم تجاه الآخرين، ولو أن بعض الإشارات من تونس تبدو مشجعة أكثر مما صدر عن مصر، فجماعة النهضة في تونس قاموا ببناء تحالفات حاكمة مع الخصوم فكريًا من غير المسلمين والعلمانيين، وفضلوا أن تكون مع التحريرين واليساريين، لا مع غلاة المحافظين السلفيين، كما اجتهد الإخوان المسلمون لإظهار اختلافهم عن السلفيين، والكشف عن الاعتدال، ولو أن الصراع على الدستور كشف عن شرخ بين السلفيين والإخوان المسلمين من جهة، وبين الجماعات ذات الميول التحررية من جهة أخرى، حيث اصطف الإخوان المسلمون مع السلفيين في الاستعجال بصياغة دستور آثار الجدل، الأمر الذي أبعدهم قطاعًا مهمًا من المصريين بالرغم من إمكانية سير الأمور في اتجاهات مختلفة بعد أن خرج الملايين من الناس إلى الشارع، وفيهم من صوت للإخوان المسلمين في البداية، مطالبين باستقالة محمد مرسي، وطلبوا من العسكر إزاحته.²

- اتجاهات الصراع حول الهوية الدينية والمدنية للدولة في ظل الحراك الشعبي العربي:

مما سبق يمكن تقسيم التيارات الإسلامية في وجهة نظرها بشأن طبيعة العلاقة بين الدين والدولة في سياق الأحداث السياسية العربية إلى ثلاث اتجاهات رئيسية:³

- **اتجاه شمولي انغلاقي:** وهي جميع التيارات التي تؤمن بفكرة الحاكمية الإلهية وتطبيق الشريعة، ووجود دار الإسلام، ودار الكفر، وضرورة تحقيق الدولة الإسلامية التي تجمع فيها الأمة الإسلامية في كيان سياسي واحد، ويمثل هذا الاتجاه جزء من السلفيين، وخاصة السلفيين الجهاديين وأنصار الشريعة وغيرهم.

- **اتجاه مدني بمرجعية إسلامية:** ويضم هذا الاتجاه التيارات التي تعلن تأييدها للدولة المدنية شرط أن تكون ذات مرجعية إسلامية، وهو تيار عمد في مواجهة المآزق التاريخي الذي يعيشه الفكر الإسلامي إلى تأجيل كثير من المقولات الإسلامية، وتكييفها مع المفاهيم والآليات الحديثة للدولة من وجهة نظره، أي أن هذا التيار ألزم نفسه باحترام الشريعة والشرعية معًا، فأقام أحزابه على أساس ديني مستفيدًا من التغيير السياسي، حيث تعد جماعة الإخوان المسلمين نموذجًا واضحًا لهذا الاتجاه.

¹ - جورج فرم، "سيناريوهات المستقبل العربي"، في: مؤسسة الفكر العربي، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير أربع سنوات من الربيع العربي. (بيروت: العدد السابع، 2014)، ص 385.

² - فواز جرجس، مرجع سابق الذكر، ص ص 40، 41.

³ - جمال سند السويدي، أحمد رشاد الصفتي، مرجع سابق الذكر، ص ص 142، 143.

- **اتجاه مقاصدي:** ويمثل هذا الاتجاه تيارات وحركات سياسية تؤكد بشكل واضح وصريح تأييدها للدولة المدنية متأثرين بتجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا، ويمثل هذا الاتجاه كل من حزب حركة النهضة والتقدميون في تونس، وحزب الوسط في مصر، وحزب العدالة والتنمية في المغرب.

وفي الجدول رقم (09) الآتي نوضح الفئات الثلاثة المتميزة في النظر لمسألة العلاقة بين الديني والمدني في الفكر الإسلامي المعاصر:

علاقة الدين بالدولة في الفكر الإسلامي المعاصر	
الفئة الأولى	تختصر هذه الفئة نموذج الدولة الإسلامية في أشكالها التاريخية القديمة، والمتمثلة أساسًا في دولة الخلافة والدولة السلطانية.
الفئة الثانية	تسعى هذه الفئة إلى أسلمة الدولة الحديثة، معناه إضفاء الشرعية الدينية على هياكلها الدينية وعن هياكلها المؤسسية البيروقراطية مع تصويب منظومتها القيمية التشريعية.
الفئة الثالثة	تتبنى هذه الفئة الدولة الحديثة، وتمط العقلنة السياسية التي تقوم عليها من منطلق تصورهما الإجرائي الأداتي الذي يتناقض جوهريًا مع المرجعية الإسلامية الخاصة بالفئة الأولى، بل تقبل شتى المقاربات القيمية.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المرجع: السيد ولد أباه، الدين والهوية إشكالات الصدام والحوار والسلطة، بيروت: جداول للنشر والتوزيع، 2010، ص ص 11، 12.

- آليات عمل انتقالية لحسم وإدارة الصراع حول الهوية الدينية والمدنية للدولة عقب الحراك:

يرى الأستاذ برنارد لويس *Bernard Lewis* أن المجتمعات الإسلامية منذ بداية العهد النبوي وطيلة تاريخها، ظلت مجتمعات لها طبيعة مزدوجة سياسية ودينية لا انفصام بينهما،¹ في النطاقين العربي والإسلامي وبوصفها شعوبًا شرقية عمومًا لا بد للديني أن يسهم في الحياة المدنية العامة بشكل أو بآخر ولا يمكن أن نعزل الحياة المدنية عن الدين تمامًا، هنا يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المفاهيم:²

- **الديني البحت:** ويعني هنا المكونات الدينية التي تخص أهل الدين وحدهم، وليس لها علاقة ببناء الدولة ولا قوانينها، وهذا مثل مسائل العقيدة، وقضايا الحلال والحرام، وهذه المساحة ليست إسلامية فقط، بل تخص الديانات الأخرى، وأهل كل دين يختصون بدينهم فيها.

- **المدني البحت:** ويوجد في هذا الإطار كل ما يخص الدولة ومؤسساتها الرسمية وشبه الرسمية، مما ليس للدين تداخل مباشر معه، مثل شكل الدولة، وتقسيم السلطات المختلفة، والقوانين المنظمة للعلاقات بين الأفراد والهيئات والتجمعات، مما ليس له ذكر مباشر وتفصيلي في الدين، لكن هذا لا ينفي تمامًا أن له

¹ - السيد ولد أباه، الدين والهوية إشكالات الصدام والحوار والسلطة، مرجع سابق الذكر، ص 17.

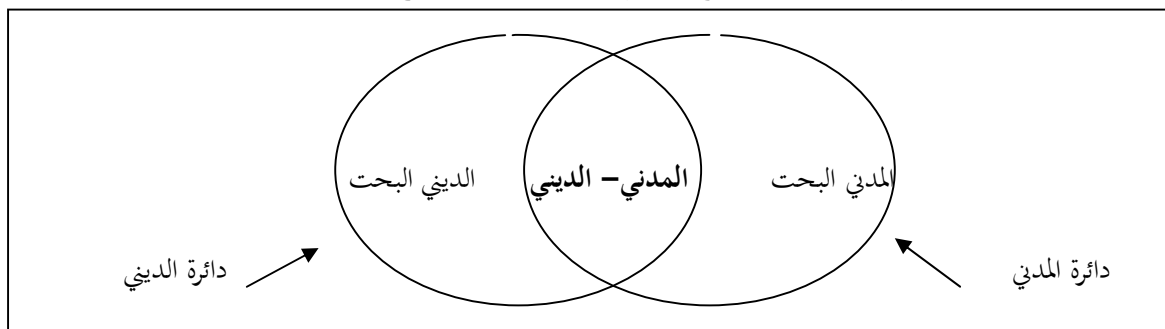
² - جاسر عودة، بين الشريعة والسياسة أسئلة لمرحلة ما بعد الثورات، ط2، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2013، ص ص 71-73.

علاقة بالدين الإسلامي عن طريق المبادئ والمقاصد الشكلية العامة، والأخلاق والقيم التي تحكم تعامل المواطن وتصرفاته وتصورات، وذلك من دون أن يلزم أن يعبر عن هذه المبادئ والقيم في أحكام تفصيلية أو قوانين بعينها، وهذه المبادئ كالعدل والمساواة والحريات المختلفة، مما يدخل في الإسلام تحت المقاصد العامة الكلية والمبادئ الأخلاقية والحقوق المشروعة، يأتي من أراد إلى هذه المساحة من خلفية فلسفية إنسانية وعقلانية مجردة، ويأتي من أراد إلى المساحة نفسها من خلفية إسلامية تشترك في هذه المساحة في قيمها ومبادئها، ولكنها مساحة مدنية خالصة.

- **ديني مدني:** وهنا يختلط الديني بالمدني، أي أن للدين فيها أحكامًا تفصيلية خاصة تلك التي تتعلق بالدولة، أو بمؤسسة من مؤسساتها، أو علاقات المواطنين الخاصة بشكل مفصل، وهذه الأحكام الدينية الأصل فيها أن تتحول إلى قوانين عامة تلزم الجميع، ومن هنا تأتي إشكالية الديني والمدني لأن تحويل الأحكام الشرعية إلى قوانين ملزمة تلزم المسلم فقط، أو أن تلزم المسلم وغير المسلم على حد سواء.

وبالتالي يقترح الأستاذ جاسر العودة تقسيم هذه المساحة (الديني - المدني) إلى ثلاثة أقسام يمكن أن تشكل إطارًا مشتركًا واسع القبول، حتى نستطيع تجنب صراعًا حادًا تكون حصيلته وخيمة في المجتمعات التعددية في مرحلة ما بعد الحراك العربي، وهي: **الديني المدني** الذي يمكن لكل أهل دين أو مذهب التحاكم فيه إلى دينهم، **الديني المدني** والذي يسري على الجميع بناء على توافق مجتمعي، وثالثًا **الديني المدني** الذي لا يتوافق عليه الجميع،¹ فالنظام العام كما تم اقتراحه من قبل الباحث جاسر عودة في التقسيمات السابقة لا بد من أن يُبنى على المدني المتوافق عليه، على أن لا يتعارض بأي حال من الأحوال مع التوافق المجتمعي الذي هو أساس عملي وشرعي لا مفر منه.²

وفي الشكل رقم (4) الآتي يوضح الديني والمدني بين التقاطع والتمايز:



المصدر: جاسر عودة، بين الشريعة والسياسة أسئلة لمرحلة ما بعد الثورات، مرجع سابق الذكر، ص 70.

¹ - مرجع سابق الذكر، ص ص 73-76.

² - نفس المرجع، ص 76.

وطرح المفكر عبد الإله بلقزيز آليات لإدارة العلاقة بين الديني والمدني، والتي رأى أن توافق النخب السياسية العربية الإسلامية والمدنية عليها اليوم، يمكن أن ينظم الصلة بين الديني والمدني:¹

أ- التسليم بحق أي حركة سياسية في أن تستلهم من الدين والتراث الديني القيم المؤسسة لمشروعها السياسي: وذلك من خلال النظر إلى ذلك الاستلهام بوصفه اجتهادًا فكريًا وسياسيًا ينطق باسم الجهة المستلهمة لا باسم الدين، ويقبل الدحض بما هو رأي نسبي، ويكون الشعب هو مصدر السلطة والحكم والفيصل في الأخذ به أو استنكاره، كما على العلمانيين أن يدركوا أنه لا يوجد أحد يملك القدرة على أن يمنع الناس من تأسيس السياسة على الدين، فلقد جرت نخب حاکمة قبلهم منعهم من ذلك، من خلال سن مجموعة من القوانين والتشريعات، وفي بعض الأحيان استعمال العنف، لكن الذي حدث هو أن ثلاثة أرباع الحركات الإسلامية العربية تأسست في ظل هذا المنع المتعمد، وبدلاً من ركوب هذا المركب الذي أتى على مجتمعاتنا بنتائج مخيبة للآمال، يجب على جميع القوى السياسية التسليم بهذا الحق وتنظيمه عن طريق حوار توافقي بين الجميع.

ب- التشديد على الطابع المدني غير الديني لكل تكوين حزبي في المجتمع لحفظ الفارق في الطبيعة بين الديني والسياسي، بين المطلق والنسبي، بين مجال العقائد ومجال المصالح: يجب على غير الإسلاميين التسليم بأن الحركات الإسلامية حركات سياسية، وليست دينية يمنع عليها ممارسة الأنشطة السياسية، وفي المقابل على الحركات الإسلامية أن تكيف مبادئها وبرامجها مع منطق العمل الحزبي ومستلزماته، ومثال ذلك ما قامت به حركة النهضة التونسية التي قامت بتسييس الخطاب السياسي، وكفه عن التجيش الديني، والتلاعب بالمقدس، وإقحام الدين في الصراعات السياسية.

ج- احترام الطابع المدني للدولة وعدم الإستقواء بميزان القوى الانتخابي لتغيير هويتها سواء لجهة معاداة الدين واحتوائه، أو لجهة إحلاله محل الناظم لها والحاكم: الدولة كيان اجتماعي عام ومجرد يعلو على مكوناته من القوى الاجتماعية الأخرى، ولا توجد هناك دولة مؤمنة ودولة ملحدة، مواطنوها هم من يؤمنون أو لا يؤمنون، وليس هي من يحاسب الناس على إيمانهم أو عدم إيمانهم، ولا تقوم مقام السماء في ذلك، إن النظر إليها بهذا المنظار تعالٍ بها عن مجالها الموضوعي النسبي الذي استلزم وجودها، والمتمثل في التعبير عن المصلحة العامة الجامعة وإدارتها، وبحث عن غاية خارجة عنها.

¹ - عبد الإله بلقزيز، الدولة والدين في الاجتماع العربي الإسلامي، مرجع سابق الذكر، ص 58-60.

د- احترام النظام الديمقراطي التداولي وعدم الإطاحة بالقواعد التي يقوم عليها، والمواعيد السياسية التي ينتظم بها تداول السلطة فيه: يدخل ضمن ذلك احترام النظام الأساسي للدولة (الدستور)، وعدم التصرف فيه بالتعديلات الرامية إلى حد الحريات، أو إلى وضعه وفق مزاج النخبة الحاكمة، أو للتكثير من الولايات الرئاسية أو ما شابه ذلك من أشكال الفساد السياسي، وتغليق المجال السياسي، التي يمكن أن تجري بالوسائل الدستورية، وباسم الشرعية الديمقراطية والشعبية.

إذن يعكس التجاذب الديني المدني حالة الصراع الإيديولوجي السياسي الذي بدأ يطبع بقوة الحقل السياسي في البلدان التي شهدت الحراك الشعبي، ولذا فمستقبل التغيير السياسي العربي يتوقف على مدى قدرة الأطراف المتصارعة على ضبط هذا الصراع سلمياً، وعلى احتوائه في قوالب التداول الفكري التي تتيحها الحريات العامة.¹

المطلب الثاني: مآزق الصراع العربي على الحكم بين المؤسسة العسكرية والسلطة المدنية.

أدى الحراك الشعبي العربي دوراً كبيراً في إبراز قضية هامة، قلما حظيت في ما مضى بنصيب وافر من الاهتمام الجاد والدراسة التحليلية المعمقة، وهي متصلة بدور المؤسسة العسكرية وعلاقتها بالسلطة المدنية، وهذا الأمر يوصف في أدبيات العلوم السياسية بالعلاقات المدنية العسكرية، حيث يهدف هذا الفرع من المعرفة السياسية الذي لم يتبلور بطريقة منهجية وعلمية واضحة إلا بعد الحرب العالمية الثانية إلى التوصل إلى صيغة متوازنة في أدوار كل من المؤسسة العسكرية من جانب، والسلطة المدنية من جانب آخر، من شأنها أن تضمن توفير الظروف التي تتيح للأولى الاضطلاع بالدور الدفاعي المنوط بها على الوجه الأكمل، بحيث تكون مؤسسة عسكرية محترفة ومهنية ومتماسكة، مع خضوع أنشطتها لرقابة السلطة المدنية المنتخبة، على نحو يهيئ المناخ لترسيخ دعائم الدولة الديمقراطية، التي تكون فيها السيادة للقانون والدستور بالنسبة إلى الأفراد كافة، والمؤسسات كلها بغير استثناء.²

- في عدم جواز الخلط بين الدولة، والسلطة، والمؤسسة العسكرية، في المنطقة العربية:

المؤسسة العسكرية مؤسسة من مؤسسات الدولة، وليست جهازاً أو أداة بإمرة السلطة السياسية، إنها مؤسسة للأمة، وليس للنخبة الحاكمة، شأنها في ذلك شأن جميع مؤسسات السيادة الأخرى، كالقضاء

¹ - السيد ولد أباه، الثورات العربية الجديدة المسار والمصير يوميات من مشهد متواصل، ط1، لبنان: جداول للنشر والتوزيع، 2011، ص 118.

² - بشير عبد الفتاح، "بين يناير 2011 ويوليو 2013"، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 4، سبتمبر 2013، ص 79.

ورئاسة الدولة (في النظام الجمهوري الديمقراطي، وفي النظام الملكي الدستوري أو البرلماني)، وهذا ما يعني أن المؤسسة العسكرية نصاب مستقل عن الكيان السياسي، ومحايدة في علاقاتها السياسية والسلطة داخل المجتمع، ولا يمكن أن يفهم ويدرك هذا الوضع الاعتباري للمؤسسة العسكرية، إلا من خلال إدراك الفارق بين هاته المؤسسة العسكرية، والدولة، والسلطة، ووعي التمايز النظري بين هذه المفاهيم.¹

فالوعي العميق بالفارق بين الدولة، والسلطة السياسية، لدى المؤسسة العسكرية العربية، هو تحول إستراتيجي في تاريخها المعاصر، لا يضارعه في القيمة سوى النظر بالفارق بينهما لدى الشعب، هكذا شهدت المنطقة العربية عزوفاً شعبياً في ثورتها تونس ومصر عن الصدام مع الجيش، أو الاحتكاك به، ليس في حقيقته أكثر من إدراك لديه بأن الحراك لا يقارع الدولة، وإنما يقارع النظام الحاكم.²

وأشار الأستاذ محمد جابر الأنصاري إلى أن حالة التشوه التي شابت نمو الدولة العربية المعاصرة، إنما تعود إلى عدم معرفتها الفصل، أو الحدود بين السلطة والدولة خلال صيرورة تكوينها ونموها التاريخي، بل إنه ذهب إلى أن الدولة العربية لم تقم بدور الحاضنة للسلطة كما يفترض وينبغي، بل إن هذه الأخيرة هي من مارست دور الحاضنة للدولة، ولذلك ينبغي القضاء على هذه الحاضنة التي تتضمن الكثير من المخاطر والتهديدات.³

فالدولة هي الكيان السياسي للشعب أو للأمة، والذي يتجسد في نظام مؤسسي يعبر عن ماهية تلك الأمة، ويحقق مبدأ سيادتها على نفسها وعلى أرضها وعلى منافعها، والدولة تعبير عن بني ومؤسسات تشكل ما يطلق عليه في النظرية السياسية الحديثة اسم السياسة (*Le politique*)، أو المجال السياسي. أما السلطة فتعبر عن توازن القوى الاجتماعية والسياسية، وتجسيد مؤسسي لذلك التوازن في جهاز حاكم وهي بهذا تنتمي إلى حقل الممارسات، أي إلى السياسة (*la politique*)، بوصفها فاعلية مادية في الاجتماع الوطني تمارسها قوى مختلفة ومتمايزة المصالح، كما أن الدولة لا تستطيع أن تكون كياناً مجرداً ومتعالياً عن مجال المنافسة، وذلك لأنها في نموذجها الديمقراطي تمثيل للإرادة العمومية، وتعبر كذلك عن السيادة، التي ليست سلطة بعض على بعض كما هو الشأن السلطة (*Pouvoir*)، بل سلطة الأمة بأكملها وكافة أطرافها وفتاتها وقواها، أما السلطة فتخرج عن نطاق هذا التعيين، لأنها تعبر عن توازن

¹ - عبد الإله بلقزيز، الدولة والسلطة والشرعية، ط1، بيروت: منتدى المعارف للنشر والتوزيع، 2013، ص ص 24، 25.

² - عبد الإله بلقزيز، ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل، ط1، بيروت: منتدى المعارف للنشر والتوزيع، 2012، ص 75.

³ - عباس أشواق، أزمة بناء الدولة العربية المعاصرة مقارنة نقدية لمفهوم الإصلاح وإشكالية التكامل العقلاني، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016، ص 51.

سياسي لا عن إجماع، وعن خيار برنامجي من جملة خيارات برنامجية أخرى، تتنافس في منافسة انتخابية قبل أن يحسم الاقتراع بينهما لمصلحة واحدة منها، حيث تتغير السلطة وخياراتها بتغير ميزان القوى الذي يصنعها، أما الدولة فلا تتغير ولا تُغير من ثوابتها وإستراتيجيتها، فهي غير قابلة للانتهاك لأنها محط إجماع.¹

المؤسسة العسكرية كيان مستقل عن أي حركة صراع سياسي داخلي، ومحايدين إزاءها، إنها ليست جهازاً كما سبق ذكره في يد السلطة، إلا في الحالة التي يتعرض فيها كيان الدولة إلى تهديد أو خطر خارجي يمس الأمن القومي والسيادة والاستقلال، وهي في هذه الحالة جهاز في يد الشعب، ما غير تلك الحالات في حال الصراع بين الشعب والسلطة، وبين النخب المعارضة والنخب الحاكمة مثلاً، لا يجوز انحياز المؤسسة العسكرية إلى فريق على حساب فريق آخر، لأن ذلك يضر بالوظيفة الأساسية للمؤسسة العسكرية أكثر مما ينفعها، وقد تكون الحالة الوحيدة لتدخلها في الصراع الداخلي هي التي يقع فيها اعتداء على الدستور كتعبير عن الإرادة العامة، أو على الشرعية الشعبية باسم الشرعية الدستورية، وقد يكون هنا التدخل مباشراً بإزاحة النخبة الحاكمة المنتهكة للشرعية، وتسليم السلطة للمدنيين عن طريق انتخابات حرة ونزيهة.²

حياد المؤسسة العسكرية من حياد الدولة ذاتها، لذلك لا تتدخل في الصراعات، ولا تنتصر ولو رمزياً لفريق ضد آخر، ولا تتدخل في صنع القرار وإدارة السلطة، إلا فيما اتصل بالأمن القومي، ثم إن المجتمع لا يحتاج إلى تدخلها في الصراع السياسي لتحقيق الاستقرار، لأن هذا الأخير متحقق بالذات لأسباب أهمها عدم تدخل المؤسسة العسكرية في السياسة، ففي إيطاليا مثلاً ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وإلى نهاية الحرب الباردة، عرفت أزمات سياسية حادة من خلال انعدام الاستقرار، حيث استهلكت عشرات الحكومات، وبمعدل حكومة كل عام تقريباً، ومع ذلك لم يتدخل الجيش ليفرض الاستقرار ولا كان له رأي في تشكيل الحكومات، كما أن إيطاليا لم تتعرض للانحياز أمام عصاف هذه الأزمات، بل أمكنها من أن تستوعبها من خلال السلطة المدنية، وهذا ما يفسر عدم وجود ظاهرة الانقلابات العسكرية في الدول الديمقراطية، ذلك أن السياسة فيها لعبة مدنية صرف، ومجال مفتوح للمنافسة بين المواطنين يحكمها الدستور، فمن دون إدراك الفارق بين الدولة والسلطة، لا يمكن إدراك وظيفة المؤسسة العسكرية على نحو صحيح، والأسباب التي تحملها على التزام الحياد أمام المنافسة السياسية.³

¹ - عبد الإله بلقزيز، الدولة والسلطة والشرعية، مرجع سابق الذكر، ص ص 25، 26.

² - عبد الإله بلقزيز، ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل، مرجع سابق الذكر، ص ص 74، 75.

³ - عبد الإله بلقزيز، الدولة والسلطة والشرعية، مرجع سابق الذكر، ص ص 27-29.

أن يحمي الجيش سيادة الدولة وأمنها الخارجي أمر في غاية الوضوح، لأنه مؤتمن على صون استقلال الدولة والوطن، وأن يحمي أمن الدولة القومي يعني في جزء منه أيضاً حماية استقرارها، فهي الكيان المعبر عن سيادة الشعب، غير أن حماية الاستقرار تحمل أكثر من وجهة نظر في صراعات سياسية حول الحكم فالنخبة الحاكمة في المجتمعات غير الديمقراطية لا تفهم منها سوى أن المؤسسة العسكرية تتدخل لحماية استقرار نظام سياسي تهددته حركة اجتماعية من خارج المؤسسات الشرعية، أما عند الشعب والمعارضة فالعبارة تعني أن على الجيش أن يحمي استقرار الدولة لا النظام، وأن يتدخل حين تصادر السلطة من الشعب، أو حين يقع الانقراض على النظام الديمقراطي.¹

- إشكالية العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة المدنية في الحالة العربية.

إن علم العلاقات المدنية العسكرية ليس بجديد على دارسي النظم السياسية في العالم، لكن الإشكاليات التي يتناولها هذه العلم تغيرت في كل من الدول المتقدمة ذات الديمقراطيات الراسخة، وتلك التي لازالت في مراحل التغيير السياسي، فحين كانت دراسة العلاقات المدنية العسكرية في الحالة الأولى محاولة لفهم شبكة التفاعلات بين المكونين المدني والعسكري في نظام ديمقراطي، بهدف تقوية السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية، باعتبار تلك السيطرة إحدى ركائز الحكم الديمقراطي، كانت في حالة الدول المتخلفة والأقل ديمقراطية محاولة لفهم مكان قوة المؤسسة العسكرية في سياق يغيب عنه تماماً مفهوم السيطرة المدنية في ظل مؤسسات عسكرية كان لها الفضل إما في تأسيس الدولة القومية بشكلها الحالي أو الحفاظ عليها من التفكك، أو في تحريرها من الاستعمار، ورغم القيمة التفسيرية لنظريات رائدة في حقل العلاقات المدنية العسكرية، وأهمها عمل الأستاذ صامويل هنتنغتون والمتمثل في مؤلفه "الجندي والدولة *The soldier and the state*" ومؤلف للأستاذ جانويتس موريس الجندي المحترف *the professional soldier* إلا أنها تظل غير ملائمة بشكل كبير للسياقات غير الغربية، فعلى العكس من الدول الديمقراطية، تبقى المؤسسة العسكرية أكثر ارتباطاً بالسياسة الداخلية، تلك الحقيقة عبر عنها الأستاذ جانويتس بقوله: الجيش في السياسة الداخلية للدول غير الديمقراطية، هو المعيار والقاعدة الأساسية، وإن الحالات المستقرة للسيادة المدنية على الجيوش في تلك الدول، هي الحالات الاستثنائية التي تستدعي دراسة خاصة.²

¹ - عبد الإله بلقزيز، ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل، مرجع سابق الذكر، ص 74.

² - حمدي عبد الرحمن، الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا معوقات بناء الدولة الوطنية، ط1، الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015، ص ص 20، 21.

إن التشابك والتداخل في نشاطات المؤسسة العسكرية والسلطة المدنية يعني أن النموذج الغربي يفصل فصلاً واضحاً بينهما، لا يمكن ولا يجوز تحبيره على الواقع العربي،¹ فالانسحاب الكامل للمؤسسة العسكرية العربية أمر يصعب تخيله، وذلك بسبب وزن المصالح التي ترى المؤسسة العسكرية بأنها معرضة للخطر بالإضافة إلى غياب القوى والنخب السياسية الماهرة القادرة على منع الفوضى، والحكم بالطريقة اللازمة.²

اهتمت الدراسات بالأدوار المختلفة للمؤسسة العسكرية، غير أن دورها السياسي لم يحتل مكانة مهمة، لأن المؤسسة العسكرية في الدول الغربية لم يكن لها دور سياسي بعد الحرب العالمية الثانية، بعكس ما هو عليه الحال في المنطقة العربية، وبخاصة في سبعينيات القرن الماضي، التي شهدت ظاهرة وصول نخب من العسكريين إلى سدة الحكم، لذا تعددت أدوار المؤسسة العسكرية العربية، فقد يكون الجيش بمثابة جماعة ضغط في صناعة القرارات، وقد يتعدى هذا الدور نحو المساهمة الفاعلة في تحديد السياسات العامة للبلاد، وفرض النظام الذي تراه بتغيير الحكومات أو قيادة انقلاب على تلك الحكومات، وقد يكون للمؤسسة العسكرية دور سياسي بتفويض من الحكام المدنيين، وفق مبدأ المصلحة المتبادلة، فيكون لكل سياسي مجموعة من القادة العسكريين الذين يعتمد عليهم في تمرير سياساته، بحيث لا يمكن للسياسي تحقيق الديمومة في حكمه من دون تزكية الطرف العسكري، كما أن العسكري يعتمد في الوقت نفسه على السياسي للبقاء في منصبه، وضمن استقرار المؤسسة العسكرية وقوتها وفق علاقة مصلحيه، وبخاصة بالنسبة للسياسي الذي لا يملك إمكانيات القوة الحاسمة الموجودة لدى العسكري. وفي محاولة لتفسير علاقة الجيش بالسلطة المدنية وضع الأستاذ جون ماينو *Jean Maynaud* ثلاثة أنماط لهذه العلاقة وهي:³

- نمط تكون فيه المؤسسة العسكرية تحت تصرف السلطة المدنية المنتخبة ذات الشرعية، ويقوم بوظيفته الدستورية ليعمل كحارس لكيان الدولة والوطن، ومدافعاً عن سيادتهما.
- نمط يكون للمؤسسة العسكرية فيه دور وتأثير في صناعة القرار يغلب على دور السلطة المدنية.
- نمط تكون فيه المؤسسة العسكرية متدخلة بشكل أساسي ومباشر في الحياة السياسية، لتصبح المتحكمة الوحيدة بالعملية السياسية على حساب السلطة المدنية.

¹ - فؤاد إسحاق الفوزي، *العسكر والحكم في البلدان العربية*، ط1، بيروت: دار الساقي للنشر والتوزيع، 1990، ص 73.

² - Zoltan Barany, *the role of the military*, *journal of democracy*, volume 22, number 04, October 2011, p 37.

³ - حستان دواحي محمد، *الجيش في الدول النامية*، مؤسسة الفكر العربي، 21 الدوحة، فيفري 2015، على الموقع: <http://ofoq.arabthought.org/?p=1461>, consulté le 28/07/2017 heure 18:00.

وأشار في ذات السياق الأستاذ عبد الإله بلقزيز، أن العلاقات المدنية العسكرية في الحالة العربية، تختلف تمامًا عن تلك الموجودة في المجتمعات الغربية، وذلك بسبب اختلاف نموذج الدولة هنا عن نموذج الدولة الغربية، وتأخذ هذه العلاقة في الحالة العربية حسبه ثلاثة صور هي:¹

- **جيش السلطة:** هنا يكون الجيش جيشًا للسلطة، لا جيشًا للدولة، ليصبح فيها أداة في يد السلطة الحاكمة، قابلة للاستعمال، لتحقيق هدفين مترابطين، الأول قمع المجتمع وقوة المعارضة عند الاقتضاء والثاني الحفاظ على ديمومة سيطرة النخبة الحاكمة، وهنا يبدو الجيش كمؤسسة من مؤسسات القطاع الخاص المملوكة للفريق السياسي الحاكم، وليس ملكية عامة للدولة والأمة، فككل قطاع خاص تنفق النخبة الحاكمة على الجيش تجهيزًا وإدارةً، وتستثمر في قوته لمصلحة سلطتها، كما أن تدهور دور الجيش من جيش لحماية الدولة إلى جيش في يد السلطة تتدهور معه علاقته بالمجتمع الوطني، ليتحول من جيش للشعب إلى جيش لطبقة سياسية، ومن جيش طبقة إلى جيش نخبة سياسية حاكمة، ثم من جيش نخبة إلى جيش فرد وبطانة، وفي مقابل ذلك يتدحرج الولاء من ولاء للدولة والوطن إلى ولاء للسلطة الحاكمة.

- **سلطة الجيش:** في هذه الحالة يصبح الجيش سلطةً، وتكون هذه الحالة نتاج أعمال أسلوب الانقلاب العسكري في التغيير السياسي، فيتحول الجيش إلى نخبة سياسية حاكمة، وهنا تقوم النخبة العسكرية الحاكمة، بإدارة السلطة على نحوين، إما تديرها مباشرة من خلال حكم عسكري صريح، وإما تديرها من وراء ستار، من خلال وضع شخصية سياسية صورية في الواجهة، والإمساك بمفاتيح القرار وفي الحالتين تعددت الأشكال والحكم واحد، كما أن حيابة الجيش للسلطة واستعماله إياها مشدود بدوره إلى هدفين سياسيين، الأول الحفاظ على بقاء الحكم العسكري الذي يقتضي وضع بعض التعديلات الشكلية من قبل إقرار دستور وإجراء انتخابات، والثاني السماح بحق العمل السياسي لبعض الأحزاب الموالية، ثم منع قوى المعارضة من العمل بدعوى تهديد أمن الدولة، أو التشويش على المعركة الوطنية مع العدو الخارجي ولكن لهدف آخر، هو منع عودة القوى المدنية إلى الحكم.

- **الجيش الأهلي:** في هذه الحالة العلاقة بين الجيش والسلطة المدنية مختلفة قليلاً، لأن طرفيهما هما الجيش والمجتمع المنفصل من عقال الدولة، أو المجتمع المنطوي على سلطة ذاتية خاصة، فهو مجتمع العصبية الأهلية أو المجتمع العصبي، ليصير الجيش بعيد عن معنى الجيش بالمعنى السياسي والقانوني المتعارف عليه

¹ - عبد الإله بلقزيز، الدولة والسلطة والشرعية، مرجع سابق الذكر، ص 33-41.

فهو يتماهى مع العصبية، ويتحول إلى مجرد ميليشيات أو امتداد لها، ليتدحرج من إطاره الطبيعي والمتمثل في المجتمع السياسي العام إلى الأهلي، ليتخلى الجيش عن وظيفته ليصبح أحد المساهمين في تمزيق ذلك الوطن بدلاً من حمايته، من خلال إدخال سلاحه في معترك الحرب الأهلية الداخلية، وبالتالي العودة إلى حالة ما قبل الدولة، الحالة التي يكون فيها العنف والسلاح مشاعاً للناس كافة، أي الحالة التي تنشأ فيها السلطة عمومية تحتكر العنف لتنتهي معه رابطة الولاء للدولة، وينقسم الجيش إلى أقسام تنكفي بدورها إلى عصبياتها بعد أن يكون قد فقد القدرة على الدفاع عن كيان الدولة.

مما سبق يمكن القول أن الحراك لم يغير من وضعية الشعوب العربية فقط، بل غير كذلك من وضعية العلاقات العسكرية والمدنية، وذلك من خلال جعل الجيوش تتمرد على السلطة الحاكمة في دول بعينها لم يسبق لها أن تمردت بسهولة عليها، وذلك بداعي حفظ الاستقرار الداخلي للبلد، واختلاف وضعية الجيوش العربية بين بلد وآخر من بلدان الحراك الشعبي، فمنها من أضحى جيشاً أهلياً وتفكك مثل ليبيا، أو أصيب بالشلل مثل اليمن، أو أصبح سلطةً مثل مصر، أو جيش سلطة يقاتل دفاعاً عن السلطة السياسية كما هو الحال في سورية، أو شكل الاستثناء وبقي خارج السلطة وقام بحراسة التغيير مثل تونس.¹

- العلاقات العسكرية المدنية في سياق الحراك العربي: قراءة في دور المؤسسة العسكرية في المرحلة الانتقالية:

كل من حاول التعرف على دور المؤسسة العسكرية في تجارب الحراك الشعبي العربي، استخلص أن هذا الدور كان مهماً ومؤثراً، وإن كان قد اختلف تماماً من تجربة إلى أخرى، ويعود ذلك إلى جملة من العوامل التي ارتبطت بتطور الحياة السياسية في كل قطر عربي، وكذلك بمدى تعدد التشكيلات الاجتماعية والطائفية والقومية على وجه الخصوص، وطبيعة تركيب الجيش في كل قطر من هذه الأقطار.²

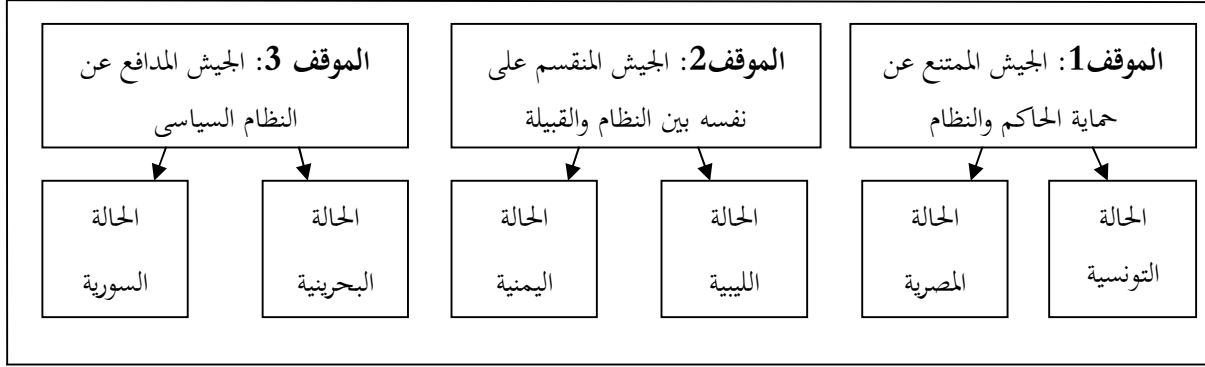
فقد أثبت تطور الأحداث العربية أن المؤسسة العسكرية قد عملت، إما على تشجيع ودفع عملية التغيير السياسي إلى الأمام، وعدم التدخل في مسار التغيير السياسي، كما حدث في تونس، أو أنها أطلقت حرباً أهلية دموية بسبب تفككها وعدم احترافيتها كما حدث في ليبيا، أو أنها دعمت النظام السياسي القائم كما حدث في سورية، أو قاطعت مسار التغيير السياسي بعد أن التزمت الحياد السياسي عبر

¹ - إلياس فرحات، "الجيوش العربية وأدوارها في دول الربيع العربي"، في: مؤسسة الفكر العربي، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير أربع سنوات من الربيع العربي، (بيروت: العدد السابع، 2014)، ص ص 259، 260.

² - هاني حبيب، "المؤسسة العسكرية في ثورات الربيع العربي دور الجيش المرتقب في الفترة الانتقالية وما بعدها"، مجلة تسامح، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، العدد 36، السنة 10، مارس 2012، ص 53.

الانخراط المباشر والصريح في السياسة الداخلية، ودعم أطراف المنافسة السياسية على حساب الطرف الآخر كما حدث في مصر بعد سقوط مبارك.¹

ويمكن التمييز في أداء الجيوش العربية حيال الحراك بين ثلاث مواقف، والموضحة في الشكل رقم (5):



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: عبد الإله بلقزيز وآخرون، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق، مرجع سابق الذكر، ص ص 224 - 240.

العلاقات المدنية العسكرية قبل وأثناء وبعد التحولات من الحكم الاستبدادي في تونس وليبيا، لعب الجيش في كلا البلدين دورًا مؤثرًا في نتائج تلك التحولات، وقد تمكنت تونس مع جيشها المؤسسي والقانوني، والمحاييد سياسيًا من التخلص من سلاسل الدكتاتورية، ومنح المجال للنخب المدنية في إدارة العملية السياسية، إلى جانب صيانة الدستور، وتمهيد الطريق لنجاح عملية التغيير، وعلى النقيض من ذلك، في ليبيا أدى عدم إضفاء الطابع المؤسسي والمهني للمؤسسة العسكرية، إلى تفتيت الجيش، وإدخال البلاد في حالة العنف غير المقيد الذي من المستحيل السيطرة عليه بسهولة.²

في مصر سار الجيش في البداية وسطًا بين حالي تونس وليبيا، فقد تولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة رئاسة الدولة في المرحلة الانتقالية التي أعقبت تنحي مبارك عن الحكم، واستمرت لمدة 18 شهرًا نظم وأشرف فيها على استفتاء دستوري لتعديل الدستور، وإجراء انتخابات برلمانية وانتخابات رئاسية في يونيو 2012، ترتب عليها تولي أول رئيس مدني منتخب للسلطة، لكن سرعان ما كان سوء الأوضاع الداخلية في ظل تزايد الاستقطاب بين أنصار الرئيس الإسلاميين من جانب، وأنصار الدولة المدنية من جانب آخر، دافعًا إلى استدعاء إرث الدور السياسي الطويل للجيش، وهو ما بلغ أوجه في تدخل الجيش في عزل محمد مرسي في يونيو 2013 على إثر مظاهرات ضخمة طالبت بإنهاء حكم الإخوان المسلمين.³

¹ - حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق الذكر، ص ص 53، 54.

² - Chris Townsend, Civil Military relations in Tunisia and Libya through the Arab spring, *journal of defense resources Management*, vol06, Issue2, (11) 2015, 2015, p 10.

³ - حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق الذكر، ص 55.

في اليمن لم تتحقق التراتبية العسكرية، والتي تعني الانتقال من وضعية القبائل إلى وضعية الجيش والدولة، ذلك أن رجال القبائل كانوا يتقدمون للتطوع في الجيش هم وشيوخهم، وتم تكريس الطابع القبلي للجيش، أما في كل من سورية والبحرين تواصل مشهد دعم السلطة من قبل الجيش.¹

إن ما حدث في المنطقة العربية ينسجم مع الرأي القائل بأن ردة فعل القوات المسلحة تجاه الحراك هو العامل الأكثر تأثيراً في تحديد مصير التغيير السياسي، فعندما تقرر المؤسسة العسكرية عدم دعم الحاكم فإن النظام السياسي على الأرجح لن يستطيع الاستمرار، كما حدث في تونس ومصر، وعندما تنقسم المؤسسة العسكرية كما حدث في ليبيا واليمن، فإن عوامل أخرى هي من ستحدد مسار التغيير السياسي ومصيره مثل التدخل الخارجي، وقوة المعارضة، وطول نفس النظام القديم، وعندما يختار العسكريون التمسك بالوضع القائم والحفاظ على النظام مثلما حدث في البحرين يبقى النظام، أما عن سورية فهي تشكل حالة خاصة بالنظر لاستمرار الحرب الدائرة فيها، وتعدد الأطراف الإقليمية والدوليين المؤثرين فيها.²

وفي الجدول رقم (10) الآتي نوضح أهم العوامل المؤثرة في قرارات الجيوش العربية تجاه الحراك العربي:

العوامل العسكرية						
سوريا	البحرين	اليمن	ليبيا	مصر	تونس	
5	0	5	5	2	2	1-1 التماسك الداخلي للجيش.
6	0	6	6	0	0	الانقسامات العرقية والدينية والمناطقية.
1	0	1	1	3	1	الانقسامات الجيلية: بين كبار وصغار الضباط.
0	0	2	2	1	0	الانقسامات بين الضباط أو ضباط الصف.
3	0	4	4	2	0	الانقسامات بين وحدات النخبة والقوات التقليدية
4	0	4	4	3	5	الانقسامات بين الجيش والفروع الأخرى والأجهزة الأمنية.
4	0	3	3	0	0	الانقسامات الاجتماعية والسياسية بين النخب العسكرية
3	5	2	2	5	5	2-1 الجنود المحترفون مقابل الجنود إجبارياً.
5	6	4	3	4	5	3-1 رؤية الجنرالات لشرعية الحكم.
5	0	1	1	2	2	4-1 سلوك الجيش مع المجتمع في الماضي.
العوامل المتعلقة بالدولة						
سوريا	البحرين	اليمن	ليبيا	مصر	تونس	
5	3	2	5	3	4	1-2 تعامل النظام مع الجيش.
4	3	2	3	2	3	الاهتمام بالرفاهية المادية للأفراد.
3	3	2	4	3	2	الاهتمام بالجيش.
2	0	0	0	4	3	طبيعة المهام المكلف بها الجيش.
3	2	3	4	2	2	استقلالية الجنرالات وسلطتهم في اتخاذ القرار.
1	0	2	2	1	1	العدالة في تعيين القادة.

¹ - إلياس فرحات، مرجع سابق الذكر، ص 256.

² - زولتان باراني، كيف تستجيب الجيوش للثورات؟ ولماذا؟، تر: عبد الرحمن عياش، ط1، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2017، ص 274.

0	0	2	0	3	3	وضع الجيش مع المجتمع.
3	1	3	1	2	1	2-2 أوامر النظام السياسي للجيش.
سوريا	البحرين	اليمن	ليبيا	مصر	تونس	العوامل المجتمعية.
5	3	2	4	5	5	1-3 حجم وطبيعة وتكوين المظاهرات.
4	2	2	2	3	3	2-3 شعبية مطالب المتظاهرين.
3	0	3	3	4	2	3-3 محاولات التأخي والتودد للجيش.
سوريا	البحرين	اليمن	ليبيا	مصر	تونس	العوامل الخارجية.
4	2	2	4	0	0	1-4 احتمالية التدخل الخارجي
3	4	3	1	3	0	2-4 العلاقات الخارجية
4	4	4	3	3	0	3-4 الانتشار الثوري
0	2	2	0	1	2	4-4 علاقة ضباط الجيش بالخارج
ملاحظات: كتبت العوامل الستة الأكثر أهمية بخط سميك - المقياس (من 0-6).						
صفر = غير مهم على الإطلاق أو ليس عاملاً يستحق النظر.						
1 = ذو أهمية طفيفة أو هامشية. 2 = ذو أهمية عالية.						
3 = مهم إلى حد ما. 4 = مهم						
5 = مهم جداً. 6 = عامل حاسم أو أهمية حرجة.						

المصدر: زولتان باراني، مرجع سابق الذكر، ص ص 275، 276.

- قواعد عمل انتقالية لإدارة العلاقة بين السياسي والعسكري عقب الحراك الشعبي العربي:

مما لا شك فيه هو أن الانتقال من نظام استبدادي إلى نظام ديمقراطي هو هدف الحراك العربي الأمر الذي يستلزم صياغة دساتير جديدة، تأخذ بالاعتبار تجربة ومواقف المؤسسة العسكرية إبان الحكم الاستبدادي، بحيث تبقى هذه المؤسسة تحت سيطرة ورقابة المؤسسات المدنية وفقاً لمواد الدساتير الجديدة ليتم إبعاد هذه المؤسسة وقيادتها عن العمل السياسي المدني المباشر، ويكون ولاء الجيش للدولة والشعب وليس إلى النظام الحاكم وحكومته، فالدولة والشعب باقيان، أما الحكومات فتتغير وتتبدل مع أنظمتها السياسية من خلال الانتخابات الديمقراطية، الأمر الذي يضمن عدم تدخله في الصراعات السياسية داخل حدود الدولة، إلا بالقدر الذي يمكنه من حماية المنشآت والمؤسسات الإستراتيجية، منعاً لأي عدوان¹ كما أن إصلاح العلاقات المدنية العسكرية أو إعادة التوازن بين المجالين العسكري والمدني لا يعني تقويض المؤسسة العسكرية أو إضعافها، بل من المفترض أن تزيد إعادة التوازن من احترافية المؤسسة العسكرية، وتعزيز كفاءتها في أداء المهام الأصلية التي أنشئت من أجلها.²

¹ - هاني حبيب، مرجع سابق الذكر، ص 60.

² - هاني سليمان، العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص 28.

صحيح أن الوصول إلى السيطرة الديمقراطية الكاملة على القوات المسلحة صعب التحقق بالنسبة إلى الديمقراطيات الناشئة، ولا بد للنخب السياسية المدنية في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية أن تضع الإستراتيجية المناسبة لإدارة علاقاتها مع النخبة العسكرية، وفقاً للظروف الخاصة بدولها بما لا يقضي على عملية التغيير السياسي.¹

ينتج مما سبق ضرورة النظر بجديّة ومسؤولية في ثنائية العلاقة بين النخب العسكرية والنخب المدنية وفق مقارنة تضمن أن تظل المؤسسة العسكرية حاضرة حضوراً متميزاً من المآلات السياسية، ويبقى للنخب المدنية والشعب الحرية في اختيار قيادة هذا البلد أو ذاك، وسن سياساته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولتطبيق مبادئ الديمقراطية الجمعية، يجب القيام بأدوار تنويرية في تطوير علاقة جدلية بين المؤسسة العسكرية والشعب والنخب المدنية في ظل منظومة قيمية قائمة على الوفاق والتصالح والاحترام المتبادل ومواجهة كل ما يعترض هذا المنظور الناتج من الموروث السلبي والمصالح الأنانية والتدخلات الأجنبية والعقليات الفاسدة في التشبث بالقبيلة والفئة والمنطقة والمذهب الإيديولوجي لهؤلاء أو أولئك من الفاعلين ولن يتأتى ذلك إلا بعد معاناة فكرية لتصوره وتأسيسه، وإقناع النخب المدنية والعسكرية والدينية بوجهاته وضرورته.²

حيث يرى الأستاذ نارسييس سيرا *Narcis serra* أن الانتقال من الحكم الاستبدادي إلى الحكم الديمقراطي يتطلب تحولاً للجيش من أدواره القديمة في دعم النظام إلى دوره الجديد كخادم للسلطات المدنية ذات الشرعية، وبالتالي يجب بذل جهود واسعة في كل من المجالين العسكري والمدني في وقت واحد، ولا يمكن تحقيق التوازن بينهما من خلال التركيز على مجال دون الآخر، كما أن الشرعية الاجتماعية هي مصدر قلق رئيسي في جميع التحولات، مما يستلزم إضفاء الطابع السياسي المدني على الجيش، وإضفاء الطابع المؤسسي عليه باعتباره دعامة أساسية للمجتمع المدني، كما يجب أن تقرر السلطات المدنية مستوى الحكم الذاتي (*The level of autonomy*) في الجيش أثناء وبعد الانتقال، ولا تترك ذلك لأهواء القيادة والنخب العسكرية.³

¹ - عبد الله فيصل غلام، " من الحكم العسكري إلى الديمقراطية: العلاقات المدنية العسكرية في أمريكا اللاتينية"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 444، فيفري 2016، ص 146.

² - أحمد يوسف أحمد، بسمة مبارك سعيد وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص ص 924، 925.

³ - *Chris Townsend, op, cit, p 06.*

السيطرة المدنية أضحّت أحد المتطلبات المسبقة لأي تغيير سياسي، فلو لم يسيطر المدنيون الشرعيون على مجالات صنع القرار، وتجنيد النخب والأمن الداخلي، فلا مجال للحدّث عن تغيير سياسي حقيقي كما أن هناك العديد من العوامل التي تتدخل في تحديد أي طرفين سيفوز المدنيون أم العسكريون، وتتصل بعض تلك العوامل بوضع الجيش في المجتمع والاقتصاد، وبالفاعلين المدنيين والسياسيين، بالإضافة إلى الفواعل الخارجية، وكذلك حجم الفواعل الداخلية والخارجية التي تؤثر بشدة وتشكل إدراك الجمهور وموقفه من المنافسة بين المدنيين والعسكريين على السيطرة، كما لا يمكن الحسم حول أي إستراتيجية يمكن أن يخدم غرض فرض السيطرة المدنية على الجيش، فمثل هذا الموضوع تحسمه الظروف الداخلية لكل بلد فيما يتعلق بتاريخ مؤسساتها العسكرية وأهميتها في المجتمع بشكل عام.¹

المبحث الثاني: الحراك الشعبي العربي وإعادة إنتاج التسلطية في المنطقة العربية.

أعاد الحراك الشعبي العربي إنتاج ظاهرة الاستبداد، وذلك يعود لجملة من العوامل أهمها عامل التدخل الخارجي، وعامل الاقتصاد الريعي، باعتبارهما الأكثر تأثيراً في إعادة هندسة ظاهرة الاستبداد أو استمرارها فقد مكنت المرحلة الانتقالية عقب موجة الحراك التي أمت بالعديد من البلدان العربية، إلى إيجاد بيئة محفزة ومثالية لتفانم التدخل الخارجي، وما يحمله من إملاءات وضغوطات خطيرة أثرت على مسار التغيير السياسي، وأنتجت ظاهرة عدم الاستقرار المتزايد ومعه مخاطر الحرب والفوضى والتفكك.

وأشار الأستاذ محمد هنيدي في هذا السياق، أن العنف والفوضى هي السمات التي تميز الأرض العربية بعد الحراك الشعبي، هذا العنف والعنف المضاد يتجلى أوضح ما يتجلى في سورية وليبيا والبحرين واليمن حيث لا تزال تداعيات الحراك تلقي بظلالها على المشهد العام هناك، لكن المشهد الدامي في سورية خاصة، لا يحجب أماكن أخرى لا تكاد تتخلص من هذا الورم الذي تحول إلى أكبر وأخطر مهدد لاستقرار البلاد العربية واستقرار شعوبها، فالإرهاب، والانقلابات، والحروب الأهلية، وتمدد المشاريع الإمبراطورية في المنطقة، وأشكال الاختراق الخارجي، كلها عناوين تعبر عن انتشار العنف وتمدده.²

وأكدت حصيلة الأحداث العربية، على وجود علاقة إيجابية وتوافقية بين الاقتصاد الريعي وظاهرة الاستبداد، ذلك أن النفط يساهم بشكل كبير في الحفاظ على الاستبداد واستقراره داخل الدول خاصة عندما تشتد بها الأزمات، فخلال أزمة الحراك الشعبي، عرفت البلدان الرعية احتجاجات واسعة، إلا أن

¹ - حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق الذكر، 52.

² - محمد هنيدي، جذور العنف بعد الربيع العربي، جريدة الوطن، قطر، العدد 7865، 16 مارس 2017، ص 27.

الأنظمة الحاكمة وبفضل الربيع استطاعت احتواءها، باستثناء حالي البحرين وليبيا، والتي فشل الربيع في إنهاء الاحتجاج بها، وذلك بسبب قوة تأثير التدخل الخارجي مباشر لدعم النظام في الحالة الأولى، وضد النظام في الحالة الثانية.¹

المطلب الأول: الإملاءات الخارجية وإعادة ترقية الاستبداد في المنطقة العربية.

لم يتحسن أداء الأنظمة السياسية العربية، ولا أداء وحداتها، وذلك على الرغم من الآمال العريضة التي عُلقت على موجة الحراك الشعبي التي شملت عددًا من البلدان العربية، والتي عرفت بالموازاة موجة من الاختراقات الخارجية، ليس فقط من قبل قوى إقليمية ودولية كبرى، بل اجتذبت التدخلات الخارجية الجماعات الإرهابية العابرة للحدود من كل حذب وصوب (سورية، ليبيا).²

وبحسب الأستاذ أحمد يوسف أحمد أصبح البحث في المشهد العربي الراهن معضلة نفسية قبل أن تكون تحليلية، كيف لا وقد تحولت الأراضي العربية إلى بيئة مثالية لكل أشكال الاختراق الخارجي من قوى عالمية وإقليمية طامعة فيه، أو مرتزقة تصب في خانة الإرهاب، سواء لحساب أفكار مريضة، أو لحساب قوى خارجية لها إستراتيجياتها ومصالحها.³

ومع ذلك لا مفر من محاولة البحث في ملامح هذا المشهد الكئيب، لعلنا نضع أيدينا على مواطن الداء، ونفكر في احتمالات استفحاله أو تطويقه.

- الاختراقات الخارجية عقدت الأوضاع العربية وأنتجت بيئة داخلية غير مستقرة:

في سياق النتائج التي تمخضت عنها المسارات الانتقالية في البلدان العربية، بدأ منطق التיעيس والإحباط يأخذ بالتدرج مكان منطق التمجيد والتفاؤل، الذي طغى على الخطابات السياسية والثقافية العربية في قراءاتها لموجة الحراك العربية، فبعد فترة وجيزة من اندلاع الاحتجاجات برزت الخطابات والتفسيرات التي أغرق بعضها في الطوباوية*، ذلك أن محصلات تلك الموجة أعادت إلى الأدبيات السياسية النظريات الأكثر تشاؤمًا في مقارنة الحالة العربية، وأبرزها نظرية "الاستثناء العربي"، التي تفترض أن

¹ - Meliha Benli Altunisik, op cit, p 84.

² - أحمد يوسف أحمد، نيفن مسعد وآخرون، حال الأمة العربية 2012-2013 مستقبل التغيير في الوطن العربي مخاطر داهمة، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص 31.

³ - أحمد يوسف أحمد، "مدخل إلى قراءة إجمالية في المشهد العربي"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 443، جانفي 2016، ص ص 41، 42.

* قدوم عصر الهيمنة العربية الإسلامية المخلص ومنقذ العالم من شرور الهيمنة الغربية العلمانية.

المجتمعات العربية غير قابلة حتى للارتقاء إلى مستوى أصبح اليوم متاحًا للبشرية جمعاء، وسائدًا في أغلب أرجاء المعمورة، معناه الارتقاء إلى مستوى المجتمعات الوطنية التي يتعايش أبنائها في ظل نظام ديمقراطي تعددي، تحترم فيه الحريات والحقوق العامة، وتتداول مختلف النخب فيه على السلطة السياسية بطرق سلمية.¹

إن تعثر عملية إعادة بناء النظام في فترة ما بعد الحراك، يثيران العديد من الأسئلة المقلقة والإشكاليات حول محصلات التغيير السياسي العربي، فمع تطور الأحداث تشتت أفق التغيير المشترك وتوالت العثرات وانتصبت العوائق، وأصبحت أوضاع الأنظمة الانتقالية تغذي نزعة إرتكاسية وحينًا إلى ماضي ما قبل الحراك، مما يعطي انطباعًا بأن التغيير لم يراوح بعد مرحلة البداية الحقيقية، وتوقف أو اتخذ مسارًا تقهقرًا، في هذا السياق بدأت تتكرس فكرة أن الاضطراب هو أقرب توصيف لما جرى ويجري في المنطقة، حيث يرى الأستاذ سيث جون *Seth Jones* أنما يحدث في المنطقة العربية مخيب للآمال فالأنظمة المنتخبة ضعيفة، والصراعات القبلية أصبحت مهيمنة، كما غدت الحريات من دون ضمانات فالأوضاع تنذر بالخطر وتلوح عواصف في الأفق"، وهذا ما حدا بالباحث بشارة خضر إلى التساؤل " ألا يتغير كل شيء كي لا يتغير أي شيء".²

لكن هذا الفشل في التغيير لم تنحصر نتائجه وتبعاته في النطاقات العربية، وإنما استدعى أدوارًا بالغة الأثر في المحيطين الدولي والإقليمي، حيث عادت الولايات المتحدة الأمريكية بقوة إلى مسرح الأحداث لتصبح لاعبًا أساسيًا فيما جرى في ليبيا، وما يجري في سوريا، ولتدير من وراء الستار فصولاً من المرحلة الانتقالية في تونس ومصر واليمن، واستعادت روسيا وإلى حد ما الصين الدور النشط في قلب المنطقة العربية، عن طريق كبح جماح التدخلات الأمريكية الغربية الخليجية تجاه سورية ومستقبل النظام فيها، ووجد الكيان الصهيوني نفسه في نعيم من الأمن والاطمئنان بعد التبدل الإستراتيجي في الأولويات العربية من الخطر الصهيوني إلى الخطر الإيراني، وبعد نزيف الجيش السوري وبداية استنزاف الجيش المصري في مواجهة الإرهاب في سيناء والعنف المسلح في المحافظات، وقفزت تركيا إلى قلب المنطقة لتمديد التدخل في سورية على نحو سافر، وتدير سياسات النخب الإسلامية الجديدة في مصر وتونس، أو تدير المواقف

¹ - سهيل الحبيب، الأزمة الأيديولوجية العربية وفعاليتها في مآزق مسارات الانتقال الديمقراطي ومآلاتها، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017، ص 13.

² - إدريس لكربي، إميل بدارين وآخرون، أطوار التاريخ الانتقالي مآل الثورات العربية، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص ص 245، 246.

الإخوانية، ولم يكن دور إيران أقل فعالية من الدور الإقليمي، وإن كانت ساحاته ومنافذه أقل والمتمثلة في سورية والبحرين ولبنان.¹

ولقد حصل في كل ما سبق ما يشبه الضغط على عملية التغيير السياسي بعوامل ومطالب وأجندات من خارجها، لتغيير مساره الذي أراده الشعب، فما شاهدناه منذ عام 2011 من مخاضات عسيرة في تجربة العلاقة بين السلطة والمعارضات، والسلطة والشارع في الأعم الأغلب من البلدان التي شهدت الحراك الشعبي وهو مخاض قاتل أدى في الكثير من الأحيان، إلى محاولة حسم قضايا الخلاف السياسي بالسلاح، وأكثر من ذلك استسهال القوى الخارجية للتدخل في الشؤون الداخلية للمنطقة العربية.²

وبعد مرور كل هذه السنوات على بدء الحراك الشعبي العربي، نلاحظ أن ما تحقق لم يكن معبراً عن تطلعات المواطنين من الكتل الجماهيرية التي انتفضت ضد الفقر، والابتعاد والفساد، وإنما كان أكثر تكيّفًا وانسجامًا مع أهداف الولايات المتحدة الأمريكية، والصهاينة، والقوى الغربية، التي تسعى إلى نشر الفوضى والحروب الأهلية العربية، ومنع وعزل الكتل الوطنية التي ضحت من اجل التغيير السياسي، وتسليم السلطة في مصر وليبيا وحالات أخرى لرجال الغرب المعروفين، بغية إعادة "ترقية الاستبداد *upgraded authoritarianism*"³.

فالطريقة التي انتهى بها النظام التسلسلي في دول الحراك الشعبي، يكون لها أثر قوي على تفاعلات المرحلة الانتقالية ومخرجاتها، فعلى سبيل المثال فالتغيير الذي حدث في مصر أطاح برأس النظام السياسي من دون تغيير كبير في مؤسسات الدولة، بينما تغير النظام السياسي في ليبيا لكن من دون تغيير كبير في البنى السياسية والاجتماعية، وتقع تونس من حيث طبيعة التغيير وسطاً بين مصر وليبيا، وهو ما دفع بالأستاذين ستيبان *Alfred Stepan* ولينز *Juanj linz* إلى القول أن الوصف الملائم للنظام السياسي الذي برز بعد الحراك الشعبي العربي هو "الهجين السلطوي" لأنه يثير الانتباه للأوضاع غير العادية لتلك الدول وبقيّة الدول الأخرى كسورية والبحرين واليمن.⁴

¹ - عبد الإله بلقزيز وآخرون، التغيير في الوطن العربي أي حصيلة؟، مرجع سابق للذكر، ص 12.

² - نفس المرجع، ص 12.

³ - صلاح مختار، مرجع سابق للذكر، ص 311، 312.

* عبارة طرحها الأستاذ هايدمان ستيفن *Heydeman Steven* لوصف ظاهرة استمرار السلطوية، فالأنظمة السياسية العربية تتكيف مع الضغوطات من أجل الإصلاح السياسي وتستمر، وذلك من خلال تطوير إستراتيجيات لاحتواء وإدارة الطلبات التي تنادي بالتغيير السياسي.

⁴ - إدريس لكريني، إميل بدارين وآخرون، مرجع سابق للذكر، ص 86.

إن الواقع أثبت أن الأنظمة السياسية العربية وجدت نفسها عند مواجهة مطالب البيئة الداخلية والخارجية أمام ثلاثة احتمالات أساسية، الاحتمال الأول تغليب المطالب الداخلية على حساب المطالب الخارجية، وهو ما يقود إلى نزاع مع البيئة الخارجية، وهو ما يندرج في إطار سياسة التكيف المقاوم، والثاني التوفيق بين المطالب الداخلية والخارجية، وهو الذي ينتهي إلى قدر من التوازن في سياسات التكيف والثالث يتمثل في تغليب المطالب الخارجية على حساب المطالب الداخلية، وهو ما يقود إلى اضطراب داخلي نتيجة إنتاج سياسات تكيف إذعانية، ما يدفع النظام السياسي إلى استعمال آليات تكيف تعيد توظيف هندسة الاستبداد السياسي.¹

ويعتمد انتهاز النظام السياسي لإحدى الاحتمالات السابقة على مستوى قوة الدولة، من خلال وجود قوة مادية، ووجود قوة معنوية، ووجود فن إدارة المتغيرات المادية والمعنوية، وهو المرتبط بتطور هياكل التخطيط وصنع القرار السياسي، ونظرًا إلى فقدان معظم الأنظمة السياسية في المنطقة العربية لأغلب المؤشرات السابقة، فإن سياسات التكيف لديها تميل إلى تغليب المطالب الخارجية على حساب المطالب الداخلية، ويجري ذلك من خلال سياسات استبدادية تستهدف كبح المطالب الداخلية.²

فالتدخلات الخارجية مرتبطة دائمًا بمصالح جيوسياسية واقتصادية للقوى الخارجية، مما جعل البلدان العربية بشكل عام أقل استجابة للمطالب الشعبية، وذلك رغم بعض الإنجازات الاجتماعية والاقتصادية اللاحقة التي تحققت في العقود الخمسة الماضية، فعملية التغيير لن تبقى قائمة بالصورة الصحيحة إلا في ظل تراجع أو غياب حدة التدخلات الخارجية،³ وهو الأمر الذي أكده الأستاذ تزفيتان تودوروف *Tzvetan Todorov* حين أشار بأن التدخل الخارجي في شؤون الدول يحمل نتائج سلبية، انطلاقًا من أن التطور السياسي يجب أن يكون وليد الظروف المحلية لكي يعرف طريقه إلى النجاح.⁴

إن الفواعل الخارجية على مستوى الساحة الإقليمية والدولية، ذكية جدًا ولديها جميع البنى التي تساندها لاستغلال واستثمار وتطوير الأوضاع، خاصة في المراحل الانتقالية للدول التي شهدت الحراك

¹ - أحمد مالكي، كمال عبد اللطيف وآخرون، الانفجار العربي الكبير في الأبعاد الثقافية والسياسية، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 225.

² - نفس المرجع، ص ص 225، 226.

³ - إبراهيم بدوي، سمير مقدسي، مرجع سابق الذكر، ص 461.

⁴ - عيساني قاسم، "ربيع العرب ورؤية الأنثروبولوجية الوحشية"، في: مؤسسة الفكر العربي، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير أربع سنوات من الربيع العربي، (بيروت: العدد السابع، 2014)، ص 201.

ذلك أن من طبيعة أي مرحلة انتقالية أنها تتضمن العديد من الفراغات، والتي يمكن للقوى الخارجية أن تستغلها وتدخل من خلالها وتلعب على جميع التناقضات، لأنها مرحلة انتقالية وفيها اختلال في توازن القوى.¹

- آليات التدخل الخارجي في إجهاض مسار الحراك الشعبي العربي:

إن للعامل الخارجي تأثير بالغ الأهمية يصل أحياناً إلى درجة القول انه هو الفاصل في توجيه دفة الأوضاع العربية، فمنذ الأيام الأولى للاحتجاجات الشعبية، بدأت الأطراف الخارجية بالتحرك سريعاً للتعامل مع جملة التغيرات الحاصلة، واتخذت خطوات إستباقية تهدف تأمين مصالحها قدر المستطاع، وجرى هذا الاتجاه باستخدام كل الأساليب المتاحة، سواء بمحاولة التأثير السياسي المباشر عبر الاتصالات الثنائية أو غير مباشرة بواسطة الإعلام، أو باستخدام الأداة الاقتصادية في التلويح بأن بوصلة المساعدات الاقتصادية والاستثمارات ستتجه سلبيًا أو إيجابًا وفقًا لطبيعة وتوجهات النظم الحاكمة الجديدة، كما سعت جاهدة أيضا إلى إيجاد مكان مميز للأطراف الداخلية المتسقة معها في المشهد السياسي الجديد، سواء التنظيمات والقوى الحزبية أو مؤسسات المجتمع المدني، أو الفئات الاجتماعية الأكثر قربًا من توجهاتها.²

وكثيرًا ما تقدم الدول العظمى نفسها كمنقذ، وهي في الوقت ذاته تساعد الدكتاتوريات وتدعمها حفاظًا على مصالحها، وتبدو مستعدة لبيع الشعوب مقابل هدف آخر، وتستخدم حقوق الإنسان وسيلة للضغط، فهي تتحرك حين يهتز النظام الاستبدادي، ويبدأ العالم يدرك طبيعته التعسفية.³

وورد على لسان الباحث دانيال برنبرغ *Daniel Brunberg* رئيس مؤتمر مبادرة أمريكا والعالم الإسلامي الذي يعقد سنويًا في الدوحة، أنه لا بد من التغيير والتحول الشامل للأنظمة العربية، لأجل ترميم علاقة العالم الغربي، وبالتحديد أمريكا بالعالم العربي الإسلامي، بما لا يهز المصالح الغربية الكبرى واستقرار منطقة الشرق الأوسط، ولا يؤثر على تدفق النفط ولا يضر بأمن إسرائيل، وأن أمريكا أصبحت مستعدة للمقايضة بين التحول والتغيير، وبين التخلي عن هذا الاستقرار، ولو أدت إلى بعض الاهتزاز والفوضى.⁴

فمهما يكن من أمر، فالיום نحن أمام متغير قد حصل، وهو أن مطالب الحراك ومسار التغيير السياسي قد اتجه باتجاهات واضحة، والبيئة الخارجية قدمت أطروحات هامة تتلاقى وتتكيف معها، إذ بدأ

¹ - جواد الحمد، إدارة المرحلة الانتقالية ما بعد الثورات العربية، ط1، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012، ص 25.

² - سامح راشد، "شرق أوسط جديد قدم... الخريطة الإقليمية في عصر الثورات"، مجلة شؤون عربية، العدد 146، 2011، ص ص 50، 51.

³ - سلمان عودة، مرجع سابق الذكر، ص 197.

⁴ - حسن محمد الزين، مرجع سابق الذكر، ص 264.

النظام الدولي يعمل على التأثير في هذا الاتجاه والمسار، لذلك أجرت القوى الغربية حوارات مكثفة مع قوى سياسية فكرية وحكومية ورأسمالية في مختلف الدول العربية سواء تلك التي شهدت الحراك أو لم تشهده إذ تدخلت لحماية بعض هذه الأنظمة السياسية، ومنعها من التعرض لما تعرضت له دول أخرى من الحراك وضغطت عليها لإجراء إصلاحات، ومارست لتحقيق ذلك آليات ضغط ثقيلة لم يسبق أن مارستها.¹ وبمجرد اتضاح الاتجاه العام للتغيير بدأت القوى الغربية في التدخل على ثلاثة مستويات هي:²

- **المستوى الأول:** يتمثل في التدخل العسكري الصريح لإسقاط وتدمير النظام كما حدث في ليبيا، فقد تدخل حلف الشمال الأطلسي لإفشال كل محاولات التسوية السلمية للأزمة الليبية التي قام بها الإتحاد الإفريقي وقبلها القذافي، كما تدخل لحث دول مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية على إصدار قرار الطلب من الأمم المتحدة إنشاء منطقة حظر جوي فوق ليبيا لمنع الطيران الحربي من ضرب القوى المعارضة وتوسع في عملياته ليشمل المشاركة المباشرة في القتال من خلال قوات برية وجوية، وإلقاء القبض على القذافي وقتله، وقد حضرت هيلاري كلينتون *Hillary Clinton* شخصيًا آنذاك إلى بنغازي قبل يوم واحد من اغتيال القذافي لتشرف على العملية، كما تشمل حالات التدخل العسكري أيضًا تدخل وحدات عسكرية من مجلس التعاون الخليجي لإنهاء الحركات الاحتجاجية في البحرين.

- **المستوى الثاني:** يتمثل في التدخل السياسي، وذلك من خلال التأثير في العمليات السياسية الداخلية في دول الحراك، بما يضمن مصالح القوى الغربية، ومثال ذلك دعم التيارات الإسلامية الأكثر اعتدالاً وقرئًا من الغرب خاصة بعد فوز الإسلاميين في مصر وتونس، وفق إطار تفاهم يحقق مصالح الطرفين.

- **المستوى الثالث:** يتضمن التدخل لتمويل منظمات المجتمع المدني، ومساعدتها في عملية الضغط لتنفيذ أجنداث غربية، ومثال ذلك ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية التي أعلنت أنها قدمت منحًا تصل إلى 40 مليون دولار للجمعيات المصرية، مما دعا المجلس العسكري المصري للقول حينها أن هناك قوى خارجية تنشط في مصر لإخراج الحراك عن مساره، إذ يمكن القول أن مستوى التغلغل الخارجي في النظام العربي قد ازداد بشكل كبير بعد أحداث الحراك الشعبي.

¹ - جواد محمد وآخرون، مطالب الثورات العربية والتدخل الأجنبي، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2011، ص 10، 11.

² - محمد السيد سليم، ضغوط ما بعد الثورات الانكشاف للتزايد للنظام الإقليمي العربي، مركز راشيل كوري الفلسطيني لحقوق الإنسان ومتابعة العدالة الدولية، 2013/12/16، على الموقع:

<http://rachelcenter.ps/news.php?action=view&id=10891>, consulté le 31/07/2017 heure 1: 36

أما الدول الخليجية، ولاسيما المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة الكويت، فقد كانت أكثر حرصاً على إبقاء الأنظمة السياسية العربية الاستبدادية، ومثال ذلك حرصها على إبقاء الجيش صاحب اليد العليا في المشهد السياسي المصري بعد 25 يناير، كما دعمت خطوة الجيش في 3 تموز، ووظفت علاقاتها لعدم إدانة تلك الخطوة وعدم اعتبارها انقلاباً عسكرياً، وأيدت خريطة المستقبل التي رعاها الجيش، فضلاً عن أنها وفرت الدعم المالي لحكومي حازم البيلاوي، وإبراهيم محلب لدعم الاقتصاد المصري، مساهمة منها في استقرار الأوضاع، وتمثل هذا الدعم في منح مالية وودائع مالية ومواد نفطية ومساعدات، لإنشاء مشروعات تنموية وصلت قيمتها منذ 2013 وإلى غاية عام 2014 نحو 21 مليار دولار، وساندت وصول عبد الفتاح السيسي إلى رئاسة الدولة.¹

فما جرى في مشاهد الحراك الشعبي العربي وما بعدها، بين أن القوى الغربية سارعت في مصر وتونس إلى وضع خطة للتدخل في مسار التغيير عن طريق بناء "حركة مضادة للتغيير"، وقد انضوت إلى جانب القوى الغربية المماليك الخليجية، فنشأ مشهد جديد تحولت تلك الحركة المضادة للتغيير إلى عنصر أساسي في مكوناتها، فجاء التدخل العسكري الغربي في ليبيا بمشاركة خليجية مباشرة بوصاية الغرب، وفرض إملاءاته السياسية، وأمن مصالحه الاقتصادية، مع كلفة وصلت إلى حد تدمير بنيان الدولة الليبية وفي اليمن حاولت الحركة المضادة للتغيير احتواء حركة التغيير بأشكال مختلفة، أو أن توجهه وتتحكم بمساره ومآله لئلا يخرج عن التوازن الجيوسياسي الخليجي الذي يحميه الغرب الكولونيالي.²

واندفعت "الحركة المضادة للتغيير" إلى أبعد من الاحتواء في البحرين، إذ سرعان ما تدخلت عسكرياً تحت عنوان درع الجزيرة، وكانت ذريعتها في التدخل أن الحراك الشعبي في البحرين موجه من الخارج الإيراني وفي سورية تم التدخل من قبل قوى خارجية مختلفة للضغط على النظام السياسي، ليس من أجل رعاية الحراك الشعبي، بل من أجل خدمة مصالحها الحيوية في المنطقة، غير أن التدخل لا يسوغ لجوء النظام في سورية إلى النهج الأمني في التعامل مع الحراك، فمثل هذا النهج يعقد الأزمة في الداخل، ويطيل أمدها ويجولها إلى مأزق مفتوح، من خلال إهداء الغرب ذريعة مجانية من اجل تشريع تدخله ومضاعفاته بصور شتى.³

¹ - هاني سليمان، مرجع سابق الذكر، ص ص 91، 92.

² - إبراهيم المدهون، توفيق شومان وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص ص 83، 84.

³ - نفس المرجع، ص ص 84 - 86.

الخلاصة أن تطور الأوضاع في كل البلدان التي استهدفتها موجة الحراك الشعبي على نحو مباشر، قد فتح الطريق بما أفضى إليه من عدم استقرار وانقسام أمام زيادة نوعية التدخل الخارجي، الذي يمكن تحليله من خلال الإشارة إلى ثلاثة أبعاد أساسية:¹

أ- تدفق المقاتلين أو المرتزقة إلى البلدان التي تعاني الصراعات مثل سورية وليبيا والبحرين واليمن، أو تأييد قوى إقليمية ودولية لهذا الطرف أو ذاك على نحو عدم الاستقرار وتفاقم مخاطر العنف، كلها عوامل أفضت إلى ظاهرة "داعش" الخطيرة، حيث أدت تداعيات هذه الظاهرة في ظل ضعف النظاميين العراقي والسوري إلى إعطاء ذريعة إضافية لمزيد من التدخل الخارجي في كل من العراق وسورية.

ب- الارتباك والضعف العربيين، ونشير إلى المسؤولية غير المباشرة لقرارات الجامعة العربية، التي أفضت إلى تدخل حلف الشمال الأطلسي في ليبيا، الذي يعد مسؤولاً عما آلت إليه أوضاعها حتى الآن، كما أنها في الحالة السورية لم تتمكن الجامعة العربية من أن يكون لها أدنى سيطرة على الأوضاع، وبالذات من منظور التسوية السياسية، ولا أدنى قدرة على منع الاحتراق الخارجي للساحة السورية، وفي اليمن اقتصر معظم المواقف العربية على إدانة السيطرة الحوثية على صنعاء ومفاصل الدولة فيها، وفي الأماكن التي امتدت إليها سيطرتهم، والمساعدة الخليجية، وبالذات السعودية المناوئة للحوثيين، واتخذت هذه المساعدة أساساً الشكل المالي والدبلوماسي بدعم شرعية عبد ربه منصور هادي، لكن هذا كله لم يمنع تزايد الدعم الإيراني للحوثيين وبناء جسور قوية لزيادة هذا الدعم.

ج- وجود مشروعين إقليميين للهيمنة أولهما المشروع الإيراني، حيث صرح علي يونسي مستشار الرئيس حسن روحاني لشؤون القوميات والأقليات المذهبية في منتدى الهوية الإيرانية، تضمن نص التصريح " أن إيران اليوم أصبحت إمبراطورية كما كانت عبر التاريخ، وعاصمتها بغداد حالياً، وهي مركز حضارتنا وثقافتنا وهويتنا اليوم كما هي في الماضي"، أما المشروع الآخر فتقوده تركيا التي تحرص على تأييد العرب، حيث قامت بمساندة تيار الإخوان المسلمين في سعيهم إلى استعادة السلطة في مصر والوصول إليها ومن استعداد قوى عديدة في البلدان العربية، حيث ألقى أحمد داود أغلو كلمة في مناسبة الاحتفال بالذكرى المئوية لانتصار العثمانيين في مارس 1915، وقال "وحدة المصير بين شعوب المنطقة العربية تحت الحكم العثماني والنصر الإلهي للجنود المؤمنين".

¹ - علي الدين هلال وآخرون، حال الأمة العربية 2014-2015 الإعمار من تغيير النظم إلى تفكيك الدول، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015، ص ص 173، 174

أي محاولة لفهم السياسة الغربية والأجنبية تجاه المنطقة العربية، يدرك أن الهدف الوحيد للسياسة الغربية والأمريكية بالخصوص، هو صب الزيت على النار لتسهيل السيطرة على الأنظمة العربية أو القضاء عليها نهائيًا إذا اقتضى الأمر، واستبدالها بأنظمة استبدادية أخرى تخدم مصالحها الإستراتيجية.¹

فالتغيير العربي الذي حدث مس رؤوس الأنظمة وبقيت بنية النظام وشبكة مصالحه قائمة، خصوصًا البنية التي تشكل الدول العميقة المتمثلة في الجيش والشرطة والإعلام والقضاء والاقتصاد، مع امتلاكها للكثير من أدوات الضغط والقدرة على تعطيل أي تغييرات جذرية، وأن هذه القوى عليها استيعاب حركات التغيير، وامتصاص حالات المد الثوري والعمل على انتهاك القوى الثورية وإفشالها والانقضاض عليها والتقدم برموزها من جديد سواء على ظهر دبابة كمنقذ عسكري، أو بناء وصفا البنك الدولي لتقدم كمنقذ اقتصادي، وفي الحالتين يعاد إنتاج الأنظمة السابقة بوجوه جديدة مع تقدم بعض المكاسب من الدول الإقليمية أو الدولية المساعدة على عودة النظم السياسية القديمة.²

إن أحداث الحراك الشعبي ونتائجه، وفرت بيئة مناسبة لاستئناف العمل بإستراتيجية التفكيك الكولونيالي، ممثلًا في مشروع " الشرق الأوسط الجديد"، فتلك النتائج فتحت الأبواب على مصراعيها أمام اختراق في عمق البنى الاجتماعية العربية، وفي عمق بيئات النخب السياسية والثقافية فيها، لتفجيرها من الداخل وانتفاض البقية الباقية من عوامل الاجتماع والتوحد فيها، مثلما أحرز الاختراق نجاحًا في العراق الذي تمزق، ومثلما اشتروا رجال دين وزعماء العشائر، وساعدوا فريقًا مذهبياً بعينه ضد آخر، يمكن كذلك في نظرهم أن يفعلوا الشيء عينه في غير بلد عربي، ومن المكابرة أن ننكر أن الأمريكيين أصابوا حظًا من النجاح في إعادة توليد معارضة عربية متعاونة، ورجال دين تابعين، وقيادات أهلية عصبوية جاهزة لتقديم السخرة السياسية وجهاديين مستعدين لنقل الجهاد إلى داخل دار الإسلام للقتال نيابة عنهم.³

إن عجز الأنظمة العربية عن إنتاج بدائل إصلاحية لمعالجة أزمتها واختلالاتها المركبة والمعقدة أثناء المرحلة الانتقالية، جعل من قضية الإصلاح تتجاوز كونها مطلبًا محليًا للشعوب العربية إلى مطلب عالمي فتحوّلت إلى جزء بات هو الأبرز في قضايا الصراع الدولي والعلاقات الدولية الجديدة، أو ما سمي النظام

¹ - مرجع سابق الذكر، ص 176.

² - عصمت الصاوي، الإستراتيجيات الدولية والإقليمية للتعامل مع ثورات الربيع العربي (سيناريوهات التعامل الغربي مع الربيع العربي)، مصر العربية، 25 مارس 2015، على الموقع:

<http://www.masralarabia.com/printing/534293>, consulté le 07/08/2017 heure 18: 02.

³ - أحمد يوسف أحمد، بسمه مبارك السعيد وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص 264.

العالمي الجديد، وعليه أصبح الإصلاح وسيلة وغطاء وذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية وذلك عبر رفعه من قبل القوى الكبرى، ليكون بمثابة مفتاح يمكن للقوى الدولية استخدامه للتدخل في الشؤون الداخلية للدول المراد إنجاز التغيير فيها، حيث وصل الأمر إلى الدرجة التي باتت فيها حدود الدول مجرد خطوط هندسية توضع على الخرائط فقط، لتمييز جغرافية دولة عن أخرى، لكنها في مجرى مصالح القوى الكبرى ومنطقها أمر غير مهم، يمكن تجاوزه أو انتهاكه وفق منطق القانون الدولي أو حتى من دونه، والأمر لا يحتاج من القوى الكبرى بقيادة أمريكا الباحثة عن مصالحها في الدول العربية المأزومة داخليًا، سوى أن تقول إن الأنظمة المراد تغييرها بوضعيتها الحالية، أصبحت منتجًا خامًا للإرهاب والعنف والتطرف، الأمر الذي يمس حياة العالم وأمنه ككل، ومن ثم فإنها تهدد الأمن والسلام العالميين.¹

من هنا وجب التدخل لمساعدتها على إصلاح أوضاعها الداخلية المتعفنة، وتخفيف مستنقعات الإرهاب والعنف فيها، إنه سبب "شرعي" وفق منطق القوى الدولية، وأضحى يشكل اليوم العنوان الأبرز لإعادة إنتاج التسلطية في المنطقة العربية برمتها، انطلاقًا من أن أنظمتها السياسية وشعوبها المحلية غير قادرة على إصلاح أوضاعها وتطويرها، بسبب تفاقم أزماتهم وغياب الحريات والعدالة الديمقراطية، لذلك فالقوى العظمى ترى نفسها أنها تقوم بمهمة مقدسة لتخليص العالم من شرور العرب وأخطائهم.²

المطلب الثاني: الاقتصاد السياسي للنفط واستمرار النظم التسلطية في المنطقة العربية.

إن محصلات الحراك متواضعة جدًا، فالأنظمة العربية الغنية بالنفط واصلت الاستفادة من خزانات الإيجارات النفطية المصدرة للخارج، كما استفادت كذلك من قدراتها القمعية، وهي نفس الخصائص التي استشهد بها العديد من الكتاب لشرح انتشار الاستبداد في المنطقة قبل بدء الحراك الشعبي، فالنفط يمكن الأوتوقراطي أو المستبد من شراء هدوء مواطنيه، وإذا تعذر ذلك يقوم بشراء وسائل إسكاتهم بالقوة.³

– النفط والاستبداد في المنطقة العربية أي علاقة ؟

يقسم باحثو الاقتصاد السياسي النظم السياسية العربية إلى نمطين، النظم ذات الاقتصاد الريعي المباشر (الدول النفطية)، والنظم ذات الاقتصاد الريعي غير المباشر (تعتمد على المساعدات الخارجية) ويؤكد الباحثون على وجود علاقة وثيقة بين رعية اقتصاد الدولة ومستوى الاستبداد السياسي فيها، استنادًا

¹ - أشواق عباس، مرجع سابق الذكر، ص 9، 10.

² - نفس المرجع، ص 10.

³ - Janson Brownlee, Tarek Masoud and All, *Why Modest Harvest ?*, journal of democracy, vol 24, No 04, October 2013, p 31.

إلى أن ارتفاع مستوى الدخل في دول الربيع المباشر، يجعل النظام الضريبي والقدرة التوزيعية للسلطة مقبولين نسبياً من المجتمع، كما أن ارتفاع مستوى الدخل ساعد دول النفط على تحقيق درجات معينة من التنمية ولعل ذلك يفسر مظاهر سياسية عدة في هذه الدول، أهمها ضعف الوسائط السياسية نظراً إلى ضعف الحاجة إلى المؤسسات الوسيطة بين الدولة والمجتمع، فدور المجتمع يزداد في الفضاءات التي تنسحب منها الدولة، ولما كانت الدولة قائمة في أغلب القطاعات التي يحتاج إليها الفرد، فإن الحاجة إلى المؤسسات الوسيطة تصبح أقل إلحاحاً، فالمجتمع المدني في الدول النفطية خارج الجمعيات الخيرية هو الأضعف في الدول العربية، بالإضافة إلى أن نزوع الأفراد في المجتمع الربيعي إلى فكرة التمثيل السياسي والمحاسبة للسلطة، تقل عن حدتها في المجتمعات غير الربيعية، فهناك صلة من وجهة النظر هذه بين دفع الضريبة والرغبة في المحاسبة، وذلك لمعرفة جهات إنفاق أموال الضريبة، ولا تتم هذه المحاسبة والرقابة من دون نظام تمثيلي.¹

وقد أظهر التاريخ أن الاقتصاديات ذات القاعدة الربيعية، أنتجت على الدوام أنظمة سياسية استبدادية، بحيث تعتبر النخبة الحاكمة فيها الموارد الطبيعية والبشرية بمنزلة ملكية إقطاعية موروثها لها تستطيع التصرف بها كما يحلو لها.²

فحرص الأنظمة السياسية ذات المداخل النفطية الكبيرة على احتكار القرار والثروة في دائرة ضيقة واعتبارها أقرب إلى ما يسمى "الغنيمة"، انعكس سلباً على ممارسات هذه الحكومات التنموية والأمنية على الصعيدين الداخلي والخارجي، فداخلياً تم تهميش النخب وتحجيم دورها، وتم تشويه الثقافة بما ينسجم مع رغبات الاستبداد، وتم تعطيل مؤسسات الدولة واختزال أدوارها في أشخاص محدودين، أما خارجياً فقد دفعت هذه الرؤية الاستبدادية أصحابها إلى البحث عن الشرعية المفقودة في الداخل، بمحاولة استرضاء القوى الأجنبية، فكانت مواقف هذه الحكومات في غالبها خاضعة للغرب بسبب عدم انطلاقها من رؤية نابعة من مصالح مواطنيها، ومحيطها العربي.³

¹ - أحمد مالكي، كمال عبد اللطيف وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص ص 214، 215.

² - جورج القرم، "الاقتصاد السياسي للانتقال الديمقراطي في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 426، أوت 2014، ص ص 34، 35.

³ - يوسف خليفة يوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص ص 21، 22.

وثمة من يؤكد العلاقة بين الاستبداد والثروة النفطية في الدول العربية من دون نفي عوامل مساعدة أخرى، ويحدد هذا الاتجاه الترابط بين البعدين، الاستبداد والنفط من خلال النقاط الآتية:¹

- وفرت الإمكانيات المالية الناتجة عن النفط، تزيد من قدرة الحكومات على توسيع أدوات التحكم بالمجتمع مثل دعم المؤسسات العسكرية والأمنية.
- بناء أجهزة أمنية كبيرة وقوية، فنسبة رجال الأمن إلى عدد السكان في الدول العربية، تُعد من أعلى النسب في العالم، وتصل أحياناً إلى ثلاثة أضعاف النسبة في بعض الدول العربية، وتعد هذه الأخيرة الأعلى عالمياً في نسبة الإنفاق على الأجهزة الأمنية.
- تداخل الجهاز الأمني مع الجهاز السياسي من خلال الروابط العائلية بين الحاكم وقيادات الأجهزة الأمنية
- التعاون مع أجهزة الأمن الخارجية، سواء في المعلومات أم التدريب أم النشاطات الأمنية، وهو ما جعل لهذه الأجهزة سنداً خارجياً.
- تنامي عدم الاستقرار السياسي، والاضطراب الاجتماعي، سواء بسبب العنف السياسي أم العنف الاجتماعي، فطبقاً لمقاييس الاستقرار لفترة 2009-2010، بلغ معدل عدم الاستقرار في الدول العربية حوالي 6 نقاط، مع العلم أن 10 نقاط تعبر عن أقصى درجات عدم الاستقرار.

وترى الأستاذة ليزا أندرسون *Lisa Anderson* أن الحكومات التي تسيطر على مصادر الأموال الكبرى المستقلة عن الجهد المحلي، تستطيع إفشال المعارضة أو السيطرة عليها، فمن ذلك الحكومات مالكة الدخل (المال)، مثل أقطار تصدير النفط والغاز الكبرى في المنطقة العربية، بما يضمن الخضوع والإكراه وبذلك تنجو من الاحتجاج السياسي، في ظل عدم وجود ضرائب، ذلك أن عملية توزيع عائدات النفط يُجرّف المطالبات بالتمثيل السياسي عن غرضها، ويدعم علاقات الخضوع السياسي واللامسؤولية السياسية ويبدو أن توافر الأموال خارج القطاع الضريبي يعمل ضد الديمقراطية.²

كما تلعب الطفرة النفطية كذلك دوراً كبيراً في تحصين الأنظمة الربعية، التي سمح لها ارتفاع أسعار النفط بتدعيم شرعيتها عبر إشباع حاجيات الشعب المادية، وهكذا أدت الحقبة النفطية إلى غض النظر عن الممارسات القمعية للدولة، فلم يهتم المجتمع بحقوقه السياسية، وترك هذه الأنظمة تتفرد بالحياة السياسية فالولاء السياسي لم يكن ليحدث بذات المستوى في الدولة العربية، وتحديدًا في دول الخليج لولا دولة

¹ - أحمد مالكي، كمال عبد اللطيف وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص 215، 216.

² - فواز جرجس، مرجع سابق الذكر، ص 62.

الرفاهية التي أوجدها النفط وساعد في ديمومتها، ولهذا فهناك علاقة طردية بين المداخل النفطية والانفتاح السياسي، فكلما انخفضت العائدات النفطية شرعت الأنظمة في رسم وتطبيق إجراءات للإصلاح السياسي، وكلما ارتفعت هذه العائدات تراجعت المبادرات الإصلاحية، وهذا يوضح كم هي الأنظمة السياسية العربية بحاجة إلى ارتفاع عائدات النفط لتغطية عجزها، وكسب ولاءات الجماهير وتعظيمها.¹

إن استمرارية الاستبداد وعدم الخضوع إلى منطق الديمقراطية في المنطقة العربية، له صلة ما بالنفط فالبلدان التي تعتمد على موارد بترولية للحصول على جانب كبير من إيراداتها من الصادرات، إنما تميل إلى أن تكون معادية لفكرة التغيير السياسي، والحال أن موجة الحراك قد بدا أنها تؤكد هذه الصلة بين إيرادات كبيرة من النفط وصعوبة طرح مطالب حقيقية بحياة أكثر ديمقراطية، فالأسباب التي تقدم لخصائص النفط المعادية للتغيير السياسي تركز على الدخل الفائض، الذي يعطي الحكومات الموارد اللازمة لكبت الانشقاق أو لشراء التأييد السياسي، أو لتخفيف الضغوط المطالبة بتقاسم الثروة بصورة عادلة.²

- استمرارية الأنظمة السياسية العربية الريعانية في ظل الحراك الشعبي العربي:

في نهاية عام 2010 وبداية عام 2011، اندلعت احتجاجات مؤيدة للتغيير السياسي في أنحاء المنطقة العربية، وكان لدى هذه الأخيرة على مدى عقود من الزمن ديمقراطية أقل من أي منطقة أخرى في العالم، ونفط أكثر من أي منطقة أخرى في العالم أيضاً، ليس هذا من قبيل المصادفة، فلطالما استخدم الحكام عائداتهم المالية من بيع النفط لترسيخ أنفسهم في السلطة، وللحيلولة دون إحداث تغييرات سياسية جادة وضرورية، وعلى الرغم من أن المحتجين نزلوا إلى الشوارع في كل بلد تقريباً، فقد وجدوا أنه من الأسهل بمكان الإطاحة بالحكام في البلاد الفقيرة بالنفط، من الإطاحة بحكام البلاد الغنية به.³

وما يميز الحراك الشعبي العربي، هو انه مس أنظمة جمهورية بشدة، ولم يكبد حتى الآن أي نظام ملكي هذا المصير، بحيث يشير الباحث لوكاس *Lucas* أن الأنظمة الملكية لها من المزايا ما يفتقدها معظم قادة الجمهوريات الاستبدادية أبرزها النفط، لذلك فملوك العرب على عكس رؤساء الجمهوريات، كانوا أكثر قدرة على الصمود في وجه الاحتجاجات الشعبية، فهل من الصدفة كما يقول الباحث

¹ - عبد الإله بلقزيز، التغيير في الوطن العربي أي حصيلته؟، مرجع سابق الذكر، ص ص 49، 50.

² - تيموثي ميتشل، ديمقراطية الكربون السلطة السياسية في عصر النفط، تر: بشير السباعي، شريف يونس، ط1، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014، ص ص 9، 10.

³ - مايكل روس، نقمة النفط كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم، تر: محمد هيثم نشواني، ط1، الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2014، ص 13.

فريدمان *Friedman* أن الحراك انطلق في بعض الدول العربية، دول ليس لديها نفط مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي، وهناك من يحاجج بفكرة قيام الحراك وسقوط النظام في ليبيا بالرغم من أنها تمتلك النفط حيث يقدم الأستاذ ميشل روس *Michel Roos* الإجابة عن ذلك مشيراً إلى أن الحراك لم يكن لينجح لولا تدخل حلف الناتو، بدليل أن الرئيس معمر القذافي قبع في الحكم 42 سنة، والبحرين نفس الشيء فهي أول دولة أكتشف فيها النفط مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي، لذلك فكل متتبع للشأن الخليجي يدرك أن الخيارات نفذت أمام العائلة المالكة ما يفسر قيام الحراك بها، لذلك فالدول التي استنفذت مواردها النفطية أقل مقاومة للتحرر السياسي.¹

فالمملكيات والجمهوريات العربية النفطية عمومًا، حافظت على بقائها من خلال إغلاق كل المنافذ أمام نسائم " الربيع العربي" الزاحف، ووظفت في ذلك معظم إمكاناتها الريع لوقفه، فالنظم الخليجية تعتمد على هذه المسكنات وفق رؤية تقوم على أن دعم حالة الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني يتطلب تحقيق مستوى معين من الرفاه الاجتماعي، وتوفير الخدمات للمواطنين، وتؤسس لشرعيتها من هذا المنطلق، فالربيع النفطي الذي تستحوذ عليه هذه النظم العائلية كان المصدر المهم لامتناس الاحتقانات المجتمعية والمطالب السياسية والاقتصادية، التي يطالب بها المجتمع الخليجي، وتشيح بأنظار هذه المجتمعات عن حقوقها السياسية، وتقرير فسادها بعيدًا عن أعين المجتمع الذي يفتقر إلى مؤسسات تحميه من الفساد.² وأشارت مجلة الشؤون الخارجية في عام 2011 في دراسة بعنوان "هل سيغرق النفط ربيع العرب" إلى كيفية استخدام الدول ذات الوفرة النفطية لعائداتها من النفط، في التصدي لمواجهة التغيير السياسي وما إن كان النفط عائقًا أمام نجاح الحراك، وذلك من خلال تأثير قلة الضرائب، وتأثير الإنفاق، ولا شك في أن زيادة الإنفاق في هذه الفترة لم يكن عن وعي بعملية التنمية، بقدر ما هو استجابة للظروف الذي عاشتها دول الحراك العربي، ومحاوله استباق ذلك ضمانًا لعدم انتقال الحراك إلى الممالك النفطية، لذلك يرى الأستاذ ماتياس زايلر *Matias. Z* أن حكام هذه الدول قد زادوا لغرض وقائي من المخصصات المالية وزادوا أيضًا من الاستثمارات بشكل أكبر من المألوف من أجل إشباع حاجات رعاياهم المالية.³

¹ - عبد الحق دحمان، "الممالك النفطية وثورات الربيع العربي دراسة في الاقتصاد السياسي لعنة الموارد"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 45-46، ربيع 2015، ص 19.

² - عبد الإله بلقزيز، التغيير في الوطن العربي أي حصيلة؟، مرجع سابق الذكر، ص 49.

³ - عبد الحق دحمان، مرجع سابق الذكر، ص 19، 20.

وفي الجدول رقم (11) يوضح إجراءات الإنفاق العام في دول مجلس التعاون الخليجي 2011:

الدولة	وصف الإجراءات	تاريخ إعلانه	التكاليف القدرة (بالمائة من إ.ن.م)	طبيعة الإجراء
البحرين	تقديم تحويلات نقدية بقيمة 2660 دولارًا لكل أسرة.	2011/2/13	1.5	مؤقت
الكويت	تقديم الأطعمة الأساسية مجانًا للمواطنين لمدة 13 شهرًا قادمة إلى جانب التحويلات النقدية.	2011/2/17	أكثر من 2.5	مؤقت
عمان	توفير وظائف لخمسين ألف عماني واستحداث إعانات بطاقة قدرها 390 دولار شهريًا.	2011/2/27	1.25	دائم
المملكة العربية السعودية	دفع علاوة تعادل مرتب شهرين لموظفي الحكومة.	2011/3/18	15	مؤقت
	زيادة الحد الأدنى لأجور القطاع العام بمقدار 19 %	2011/3/18		دائم
	ضخ رؤوس أموال مؤسسات الإقراض المتخصصة لتسيير شطب الديون وزيادة القروض العقارية، وتقديم مساكن بأسعار اقتصادية ومد مظلة التأمينات الاجتماعية وإعانات البطالة.	2011/2/22		مؤقت
الإمارات العربية المتحدة	زيادة نسبة 70% في معاشات تقاعد العسكريين.	2011/2/1	0.5	دائم
	تقديم دعم حكومي على أسعار الأرز والخبز	2011/2/1		

المصدر: عبد الحق دحمان، مرجع سابق الذكر، ص 21.

لقد كانت الأنظمة السياسية الغنية بالنفط في المنطقة العربية أكثر فعالية في صد محاولة إزاحتها، بل إن الواقع أثبت أن الحراك الشعبي لم يهدد بشكل كبير سوى دولة نفطية واحدة هي ليبيا تحت حكم معمر القذافي و فقط، ذلك لأن تدخل حلف الناتو منع هزيمة المعارضين له، حيث ساعدت عوائد النفط بقية الأوتوقراطيات العربية على البقاء في الحكم بثلاث آليات أساسية هي:¹

أ- رشوة المواطنين من خلال توفير العديد من المنافع والفوائد لهم بلا ضرائب، وإن وجدت تكون منخفضة فالعلاقة بين الضرائب والتمثيل السياسة علاقة لصيقة جدًا، فعندما يرغب الحاكم في رفع الضريبة كان المواطنون يطالبون بحق المحاسبة، في أمريكا المستعمرة ثار الرعايا على بريطانيا جزئيًا لأنه كان عليهم دفع ضرائب، حتى مع أنهم لم يكن لهم ممثلين في البرلمان البريطاني، في المنطقة العربية يستجيب الحكام الذين يمولهم النفط للأصوات المطالبة بزيادة المساءلة من خلال تقديم المزيد من العطايا، أو خفض الضرائب أو كليهما معاً، وعادة ما ينجح ذلك، ففي عام 2011، وعلى سبيل المثال حولت المملكة العربية السعودية 136 مليار دولار لزيادة الأجور في القطاع العام، وتقليص البطالة، ودعم السكن، في المقابل قام حكام

¹ - Mihel l. Ross, Will oil drown the Arab spring?, *foreign Affairs*, September/ October 2011, p 1-3, *sur site*: <http://sites.uci.edu/peofgs/files/2015/03/Ross-Will-oil-drown-the-Arab-Spring.pdf>, consultée: 07/08/2017, heure 16.33.

الأنظمة السياسية التي لا تمتلك النفط مثل زين العابدين بن علي في تونس وحسني مبارك في مصر وعلي عبد الله صالح في اليمن بمبادرات مماثلة لكن الذي وعدوا به كان قليل وأقل تأثيراً.

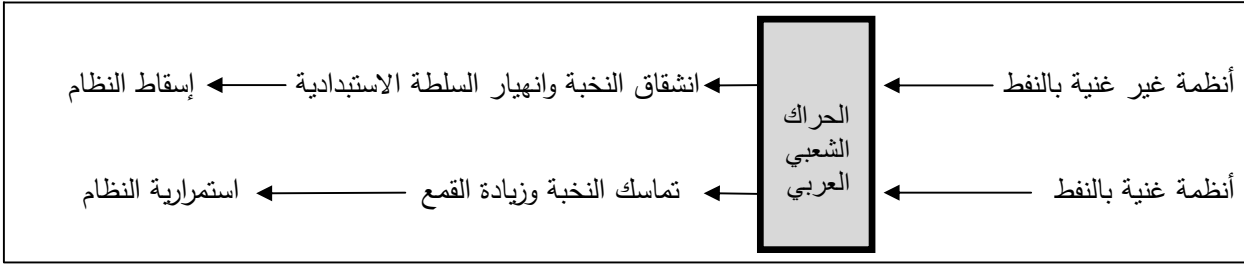
ب- الأوتوقراطيون الذين يحصلون على معظم تمويلهم من الصناعات النفطية الوطنية، يجدون سهولة في الإبقاء على سرية حسابات دولهم المالية، إذ أن السرية تساعد على إعطاء الثروة النفطية القوة اللازمة لطرده الديمقراطية، فالمواطنون راضون بالضرائب المنخفضة والعوائد السخية فقط، عندما لا يدركون ثروتهم الوطنية التي تهدر بسبب السرقة والفساد وعدم كفاءة الحكومات، ففي ظل حكم صدام حسين تم توجيه أكثر من نصف الميزانية الوطنية للعراق من خلال شركة نفط عراقية، ولم يتم الكشف عن أموالها أبداً، وفي دراسة قامت بها شركة موازنة دولية عام 2010 توصلت إلى أن الأنظمة الاستبدادية في المنطقة العربية التي ليست لديها نفط كثير بما في ذلك مصر والأردن والمغرب، تصرح بإحصائيات ولو ضئيلة عن وضعها المالي، وعلى النقيض فإن النظم الاستبدادية الغنية بالنفط مثل السعودية لا تكاد تصرح بشيء، ومن الجدير بالذكر أن التمرد الذي حدث في مصر وتونس أشعله وعي المواطنين المتزايد بالفساد الحكومي.

ج- كما تسمح عائدات النفط الهائلة للحكام الأوتوقراطيون بتمويل وشراء ولاء قواتهم المسلحة، فعلى سبيل المثال أنفقت تونس التي تفتقر إلى النفط 53 دولار للفرد على قواتها المسلحة في عام 2008، كما أن بعض أكبر منتجي النفط في العالم بما في ذلك عمان والسعودية والإمارات، هم أيضاً الأكثر إنفاقاً على القوات العسكرية، وهذا الإنفاق له مفعول كبير في أرض الواقع، فعندما خرج المواطنون في عمان والسعودية إلى الشوارع، أثبتت جيوشهم الاستعداد التام على قمع المتظاهرين.

لذلك شكل النفط إعاقة حقيقية للدول النفطية أمام فرص التغيير السياسي، وذلك من خلال أهداف دولة الرفاه المنتهجة من قبل النظم الحاكمة، التي اقتصر على الحقوق الاقتصادية دون حقوق المواطنة، والمحصلة الأخيرة كانت تكريس الوضع الراهن، باستمرار صفقة التنازل عن الحقوق مقابل توزيع الثروة النفطية، واستخدمت في ذلك كوابح لعنة الموارد من خلال آليات الإنفاق والقمع بشكل استباقي للحيلولة دون انتقال موجة التغيير، كما أن التقاء مصالح النظم النفطية خاصة الملكية منها مع الاستراتيجيات الغربية في الحفاظ على استقرار هذه النظم خوفاً من تداعيات التغيير له دور أيضاً، لذا فإن القيام بخطوات إصلاحية نحو ملكيات دستورية هو أقرب إلى المنطق منه إلى تغيير هذه النظم وإسقاطها.¹

¹ - عبد الحق دحمان، مرجع سابق الذكر، ص 25.

وفي الشكل رقم (06) يوضح علاقة النفط بتغيير واستمرارية النظم عقب الحراك الشعبي العربي:



- Janson Brownlee, Tarek Masoud, op cit, p 38.

المصدر:

لعبت عائدات النفط دورًا رئيسيًا في تدعيم النظم الاستبدادية العربية واستمرارها، والواقع أن الربيع قد ضاعف في اللحظة المناسبة أهمية ذلك المركز الخارجي والفوقاني للدولة على المجتمعات، وأدت النفقات العسكرية الباذخة، والابتزاز المنظم ببراعة من قبل الدول غير النفطية، أو التي يوجد فيها القليل منه إزاء البلدان المصدرة له، والمعونة الأمنية الثنائية غير المدرجة في ميزانية الدولة، إلى دعم استقلال الأجهزة بالنسبة إلى المجتمعات، ووفرت للمستبددين وسائل تحديث الأدوات التي يستخدمونها في السيطرة، دون أن يثقلوا كاهل المواطنين بالضرائب والرسوم، لقد أتاح النفط الفرصة لتدعيم سلطات الحكام دون أن يضطروهم إلى الاختيار بين الزيد والمدفع، بين مصروفات كل من الأمن والهيبة، والحماية الاجتماعية، وبما أن الدول اختارت لنفسها بثبات إتباع سياسة توزيعية، فقد كفل لها النفط بصفة عامة الحصول على التمويل الكافي لتأجيل أية تساؤلات حول المسألة المالية، وأية إعادة تحديد للعلاقة بين الدول والمجتمعات، في اتجاه تحسين سيطرة الثانية على المصروفات الفعلية للأولى، لقد ظهر النفط كأثما هو نجدة جاءت من السماء في الاقتصاد السياسي للمجتمعات التي لم تكن في الواقع مدنية، فينبغي إيلاء الاهتمام بالوسائل الاقتصادية التي أتاحت للدولة الاستبدادية (أو لبدليها، أي حالة الفوضى) أن تستمر في الوجود.¹

المبحث الثالث: الحراك الشعبي وأزمة التغيير من البحث عن الديمقراطية إلى البحث عن الدولة.

يختلف تماهي الدولة بالنظام بين دولة عربية وأخرى، الدولة في مصر وتونس لم تتفكك بأختيار النظام أو تغيير الحاكم، على خلاف ما هي عليه الدولة في ليبيا واليمن والعراق وسورية، في مصر وتونس لا توجد مؤشرات كبيرة لوجود نزاعات انفصالية، على خلاف ما هي عليه في شرق ليبيا وجنوب اليمن، فتغيير الأنظمة السياسية نحو الديمقراطية في المنطقة العربية، يصاحبه دائمًا البحث عن الدولة، بحيث يبدو أن المطلوب هو إعادة بنائها، لذلك تبدو الدولة القطرية في وضع تشكيلي دائم، واللاستقرار هو الصفة

¹ - جون ووتروري، جان ليكا وآخرون، ديمقراطية من دون ديمقراطيين سياسات الانفتاح في العالم العربي الإسلامي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص ص 24، 25.

الملازمة لها، ومن المفارقات الخاصة بالبلدان العربية، أن مصير النظام السياسي يهدد مصير الدولة، فمن طبيعة الأمور أن تتغير الأنظمة، وتبقى الدولة ككيان ثابت، هذا في دول اكتسبت شرعية وجودها من إرادة أبنائها، في حين أن البلدان العربية اكتسبت شرعية وجودها، إما بإرادة استعمار، وإما بإرادة حاكم، من هنا جاء هذا الربط العضوي بين نظام الحكم والدولة، وأضحى تفكك النظام ينذر بتفكك الدولة، هذه القاعدة المستمدة من تجارب التغيير السياسي العربي، الذي أصبح النظام السياسي فيها أكبر عدو للدولة.¹

المطلب الأول: الانتقال من التنافسية السياسية الموعودة إلى عملية تقويض الدولة.

شهدت المنطقة العربية بعد الحراك مرحلة غير مسبوقة تضع مستقبل المنطقة على المحك، فثمة بعض مؤشرات التفكك والتجزئة التي تشهدها العديد من دول الحراك، في ظل ظواهر داخلية أبرزت مشاهد العنف وعدم القدرة على تحقيق التوافق الداخلي، والعجز عن الإمساك باللحظة التاريخية التي أسفرت عن تغيير سياسي واسع، في ظل عدم القدرة على الوصول إلى جوانب للتوافق حول اللعبة السياسية، في إطار تنافسية حقيقية بين مختلف الفواعل، وزيادة حدة التدخلات الخارجية.²

في اغلب البلدان العربية التي شهدت الحراك، يلاحظ أن هناك استمرارًا أو تعميقًا لحالة "مجتمع المخاطر"، سواء على الأصعدة الداخلية والإقليمية والعالمية، فاستمرت الأزمة في الداخل وعلاقات التبعية والانكشاف مع الخارج، فاستمرت الحروب الدامية التي تعددت أطرافها وتحالفاتها، واتخذت أشكالاً إثنية ومذهبية أو طائفية وقبلية مثل حالات سورية وليبيا واليمن، أو مشاهد أنشطة العنف والإرهاب في دول أخرى مثل مصر وتونس والكويت والسعودية والبحرين والأردن، وازدادت دعوات ومطالبات إعادة تنظيم الدول على أساس فدرالي أو إقامة مناطق تتمتع بالإرادة الذاتية أو الحكم الذاتي، كحالات اليمن وليبيا وسورية، وتراجعت العوامل الدافعة للتطور الديمقراطي والانفتاح السياسي، التي برزت لفترة عقب موجة الحراك الشعبي.³

¹ - ساسين عساف " مخاطر اختيار الدولة القطرية على مشروع الوحدة العربية"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 437، جويلية 2015، ص ص 69، 70.

² - معتز سلامة، التحولات الإستراتيجية في النظام العربي 2011-2012 رؤية إستشرافية، دبي، معهد العربية للدراسات، 9 مارس 2013، ص 01، على الموقع:

[https://www.alarabiya.net/servlet/aa/pdf/7188bba0-5ec0-4cb9-8b40-db889607d88, consultée: 07/08/2017, heure 16.33.](https://www.alarabiya.net/servlet/aa/pdf/7188bba0-5ec0-4cb9-8b40-db889607d88, consultée: 07/08/2017, heure 16.33)

³ - علي الدين هلال، " حال الأمة العربية 2015-2016 العرب وعام جديد من المخاطر"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 447، ماي 2016، ص 11.

وأحسنت القوى الغربية الاستفادة من ظاهرة الفوضى والتدمير، وعليه فإن "داعش والنصرة وجند الإسلام والمجاهدين" وغيرها من بنات القاعدة، هي نتاج نظرية الشرق الأوسط الجديد الذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلالها إعادة ترتيبه على أساس عرقي وطائفي، متخذة تلك المجموعات مبادئ مخالفة للواقع العربي والإسلامي الحقيقي، الذي يسعى إلى التعايش المجتمعي السلمي، فقد حققت في هذا المعترك وجود مظاهر طائفية وعرقية غير مسالمة ومكتظة بالأسلحة والتهديد، وجعلت من الفرقة الطائفية والمذهبية المستندة إلى العنف مبدأ عدم توافق بين أفراد المجتمع، ناهيك عن إنها جعلت حالت بناء الدولة ومأسستها وفق المبادئ التحررية والمساواة وفق الوطن والكفاءة أمرًا مستحيلًا.¹

في قلب هذه المحصلات السلبية، تتصاعد تقلصات الجسد السياسي الذي أصابه المرض بفعل فاعل محلي وأجنبي مقيم، بل انتقل مما قبل الدولة بمعناها الصحيح إلى حالة اللادولة (*No State*)، أي الفوضى العارمة، تحت تأثير عوامل متفاعلة في ضعف الكيان الداخلي، والتدخل المحمومي ذي الطابع العدواني للمتغير الخارجي الإقليمي والعالمي، كما هو حال سورية التي تعيش منذ 7 سنوات بين فكي الكماشة والعنف المزري للقوى السياسية التي يفترض فيها أن تكون حاملة المشروع المستقبلي، والتدخل حاد لقوى عربية وإقليمية ودولية، بالإضافة إلى الانتقال من حالة ما قبل الدولة واللاادولة إلى حالة "ضد الدولة *Anti state*"، وفي هذه الحالة يجري الانتقال سريعًا إلى الوراثة، إلى اللوذ بأحضان الكيانات الفرعية السابقة على محاولات تشكل الدولة الحديثة، وقد أصبحت هذه الكيانات في الظرف المستجد عائقًا كبيرًا دون إمكان تشكل الدولة المدنية، والتي تعني خطوط الولاءات الهوياتية قبل الوطنية إثنية كانت أو مذهبية.²

إذن فقد أعادت حقبة ما بعد الحراك عمق الأزمة التي تعانيها الدولة القطرية العربية، وحجم التناقضات الكامنة داخلها إلى الواجهة، ذلك أن انكشاف الأزمة المتعلقة ببنية هذه الدولة وشرعيتها قد اتضح بشكل واضح وجلي في فترة ما قبل الحراك الشعبي في أقطار عربية، ليتواصل بعد ذلك ليشمل أقطارًا كسورية وليبيا واليمن، والذي بات من الممكن تصنيفها في عداد البلدان الفاشلة.³

إن ظاهرة فشل الدولة كانت من الخصائص الأساسية للنظام الإقليمي العربي عشية الحراك الشعبي فبحلول عام 2010 كانت هناك دول عربية مصنفة ضمن العشرين دولة الأكثر فشلًا في العالم، إذ احتلت

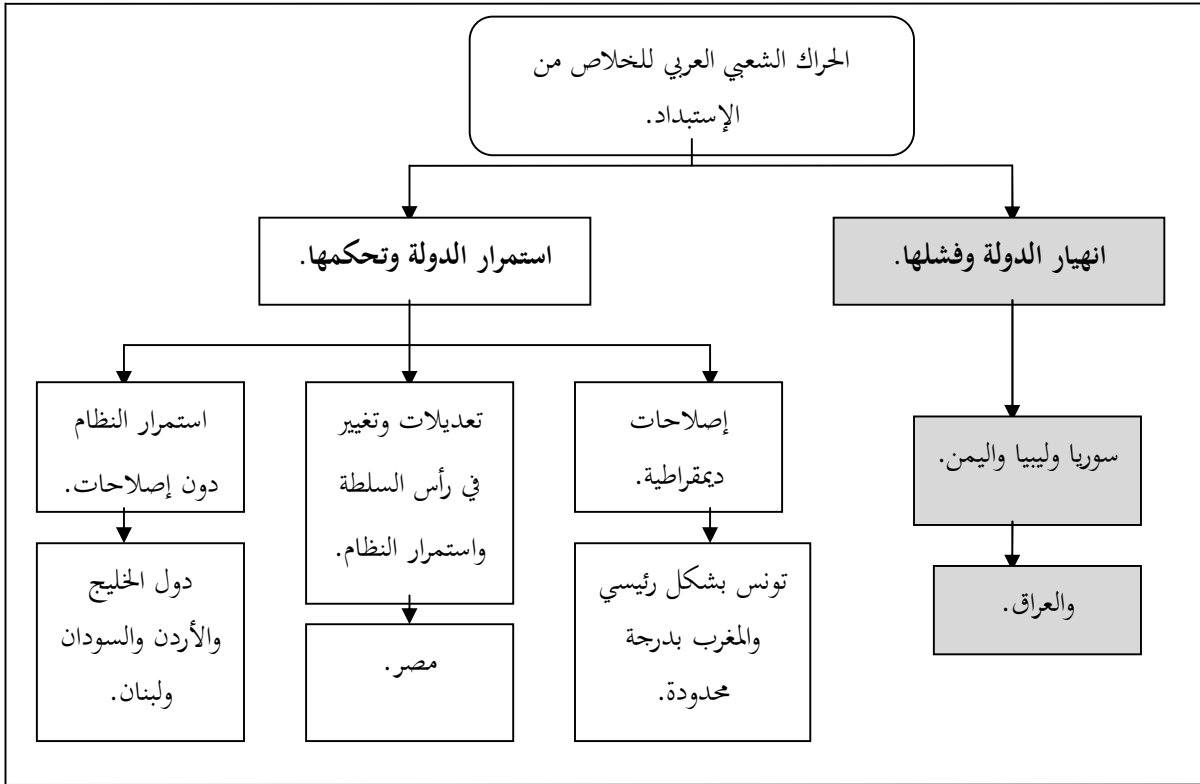
¹ - هيثم غالب الناهي، الدولة وخفايا إخفاق مأسستها في المنطقة العربية، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016، ص 232.

² - أحمد يوسف أحمد، بسمة مبارك السعيد وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص 513، 514.

³ - بدر الإبراهيم، "الوحدة العربية والتقسيم: أي مستقبل؟"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 437، جويلية 2015، ص 91، 92.

اليمن المرتبة الثالثة عشر، والعراق المرتبة السادسة، والسودان المرتبة الثالثة قبل أن يتم تقسيمها إلى شمال وجنوب عام 2011، أما الصومال فقد احتلت المرتبة الأولى، كما كانت هناك ستة دول غير عربية مجاورة لدول عربية تقع ضمن قائمة العشرين دولة الأكثر فشلاً في العالم، فالدول الفاشلة هي تلك الدول غير القادرة على فرض سلطتها على كامل إقليمها، ما بالك بمراقبة حدودها، وأمام هذا الواقع تظهر الجماعات المسلحة غير رسمية تزاحم سلطة الدولة، وقد تجتاز أنشطتها حدود الدولة الوطنية، وقد ترتبط بجماعات دينية أو ثقافية أو سياسية مسلحة، أو غير مسلحة في دول الجوار خاصة في حال وجود خصائص ثقافية أو دينية أو عرقية أو سياسية مشتركة بين تلك الجماعات، كما هو حال المنطقة العربية.¹

وفي الشكل رقم (7) الأتي نوضح مسارات الدول العربية بعد الحراك الشعبي العربي:



المصدر: حسن كرم، خمس سنوات بعد الربيع العربي ما الذي حدث؟، أوراق السياسات، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، العدد 05، سبتمبر

<https://ia802907.us.archive.org/0/items/85131/0048.pdf>

2015، ص 11، على الربط التالي:

في الأقطار التي تواجه انهياراً الدولة مثل ليبيا، تكون إعادة البناء صعبة، لان هويات قوية من خارج الدولة قد ترسخت في المعركة، بينما العلاقات المدنية قد تتآكل في وقت الحرب، فالشبكات القبلية والجهوية تتحول وتتنقلص، وتتقوى "الوصولية السياسية" كخطة للبقاء، ونمو عدم الثقة بين أنصار الحكومة

¹ - صادق حجال، "تأثير العوامل الخارجية على عملية بناء الدولة لفترة ما بعد الحراك العربي لعام 2011"، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز العربي الديمقراطي، العدد 07، المجلد الثاني، فيفري 2018، ص 101.

وخصوصومها، وبين السكان المتعودين على الجو العلماني العام، كما أن دور الحاكم من جانب المساعدة العسكرية الدولية في محاكمة "الثورة الليبية"، كشف عن ثغرات وحدود غير واضحة في هذا النوع من السياسات، الذي يشير بدوره إلى احتمال استمرار الاعتماد على المؤسسات الدولية لإعادة البناء العسكري والمدني في أثناء المرحلة الانتقالية، بفضول مواردهم المالية الواسعة استطاعوا تأجيل قرارات صعبة وضمنان دعم جماهيري على أساس من المصالح الخاصة دون العامة، سيكون مرهقاً وطويلاً بناء الدولة في ليبيا، وإقامة نظام يمكن أن يتحمل المسؤولية لتشغيله.¹

في اليمن تعد قضية بناء الدولة من أهم المعضلات التي تواجهها، فعلى الرغم من أن كثيراً من النخب والقوى السياسية والاجتماعية، قد اتفقت على ضرورة بناء الدولة المخدولة، حيث شهدت اليمن حواراً ممتداً من مارس 2013 وحتى جانفي 2014، عبر ما وسم "بمؤتمر الحوار الوطني الشامل"، إلا أن مخرجاته لم ترى النور والتطبيق، وقد توزع المتحاورون الذي بلغ عددهم 565 إلى تسع فرق لدراسة مجموعة من القضايا الأساسية والمتمثلة في: القضية الجنوبية، قضية صعده، القضايا ذات البعد الوطني والمصالحة الوطنية، والعدالة الانتقالية، بناء الدولة والحكم الراشد، أسس بناء الجيش والأمن، استقلالية الهيئات ذات الخصوصية، الحقوق والحريات، التنمية الشاملة المستدامة، ولأن اليمن بلد متنوع جغرافياً وسياسياً وثقافياً وفكرياً ومذهبياً، فإنه لا يمكن أن يستقر ويتطور إلا إذا تم الاعتراف بهذا التنوع الكبير والسعي لتحويله إلى تعددية إثراء وتعايش واعتراف بالآخر، ومن ثم فإن السعي لحكم اليمن على أساس قبائلي أو مناطقي أو طائفي، والإصرار على تسييس هذا التنوع في ثنائيات مستقطبة ونزاعية، مآلها الفشل وما معاناة اليمن مجتمعاً ودولة إلا دليل على هذا الذي تم طرحه.²

وفي سورية انتهى الصراع فيها إلى شظايا لا متناهية من الثوار وشذاذ الآفاق، ومجموعات ما قبل الدولة "العشائر والقبائل وقادة الحارات وغيرها"، ومجموعات إسلامية تمولها وتدير أغلبها قوى إقليمية ودولية، والأخطر "كبيجة سوداء" بروز "داعش" ضمن قوى الصراع،³ وبالتالي فالأزمة السورية تتداخل مع عدة أزمات بعضها إقليمي وبعضها الآخر دولي، فالدولة السورية التي خرجت لعقود من كونها ممراً للصراعات، ومن كون الصراع عليها، لتكون طرفاً في الصراع على الشرق الأوسط، فإذا بها تعود إلى المربع

¹ - فواز جرجس ، مرجع سابق الذكر، ص 65.

² - علي الدين هلال وآخرون، حال الأمة العربية 2014-2015 الإحصاء: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول، مرجع سابق الذكر، ص ص 616، 617.

³ - أحمد يوسف أحمد، بسمة مبارك سعيد، مرجع سابق الذكر، ص 313.

الأول، ويكون الصراع عليها وبها معاً، ولتكون ساحة عمليات الانتقال أو بلورة نظام عالمي جديد، أو ربما ساحة استمرار اختبارات اللاقطبية، ما قد يجعل الصراع طويلاً، وإعادة بناء الدولة أمرًا صعبًا للغاية.¹

أما التعقيدات التي تعانيها الدولة العراقية فهي من نوع آخر مختلف، فهل تبقى دولة موحدة أم أنها صائرة إلى الزوال بعد التفكك، ومثل هذه الإشكاليات المحورية هي من إفرازات الاحتلال الأمريكي للعراق منذ عام 2003 الذي وضع مستقبل الدولة، لا على بساط البحث فقط، بل أدخلها في دوامة لا تكاد تستفيق منها، فكل أزمة تلد أزمة أخرى، وهكذا بدأت السبل تتباعد أمام وحدتها، فالمسألة لم تعد تتعلق بمشكلة الحكم، والتمثيل السياسي والاجتماعي، وبما له علاقة بالقضية الكردية، وبعض قوانين التمييز في الجنسية والمواطنة وغيرها، بل لامست عمق الدولة.²

إن تفكك الدولة يعني أنها تصبح بيئة مثالية لظهور دويلات، والواقع العربي الحالي ينبئ بأن العديد من الدول السابقة الذكر مرشحة بقوة لتفكك والانشطار اللامتناهي، وهنا ينبغي أن يكون مثال دولة جنوب السودان حاضراً، فبعد نصف قرن من الحرب الأهلية لتكوين دولة تجمع سكان جنوب السودان، لم تمر إلا بضع سنوات حتى ظهرت نزعة انفصالية لتقسيم جنوب السودان على أساس قبلي، وهذا النموذج يكون هو السائد في الدول العربية المرشحة لتفكك أو التي تفككت تماماً عقب الحراك، إن الأمر لم يقف عند حد حدود إنشاء دويلات على أسس عرقية أو مذهبية أو طائفية، بل ستكون هناك متوالية من التشرذم لن تقف حتى تصل إلى أصغر الوحدات.³

المطلب الثاني: تحول الديمقراطية إلى آلية لتفكيك الدولة العربية بعد الحراك الشعبي:

أشار الأستاذ سعيد ملاح إلى إلزامية استيعاب ضروريات الديمقراطية، لأنها مجرد آلية مؤسسية قائمة على تدوير السلطة عن طريق الانتخابات الحرة، وهذا وفاء لدلالة الشومبيترية - نسبة لجوزيف شومبيتر *Joseph Schumpeter* - والضرورة الثانية هي توفر الإجماع حول "المجتمع السياسي" الذي يؤمن ويحترم قواعد اللعبة السياسية الموجودة، ولا يوجد من يعارض من خارج هذه القواعد، ويرتبط بذلك ضرورة ثلاثة تعتبر أهم حلقة مفقودة في التجارب العربية، وهي توفر دولة مستقلة عن مختلف الفواعل السياسية، هذه

¹ - مرجع سابق الذكر، ص 321.

² - عبد الحسين شعبان، "الأزمة العراقية الراهنة: مستقبل الدولة والسيناريوهات المحتملة"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 452، أكتوبر 2016، ص 25.

³ - نصر محمد عارف، "الدويلات: التحول من عصبية الدولة إلى دولة العصبية في المنطقة العربية"، مجلة اتجاهات الأحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، المجلد الأول، العدد الثاني، سبتمبر 2014، ص 13.

الدولة تقف في مسافة محددة ومتساوية من جميع الفواعل، وهي بمثابة السقف الذي يؤمن به ويحترمه الجميع، ولأداء وظيفة التحكيم والضبط يجب أن تتوفر الدولة على مؤسسات مستقلة وغير متورطة في نقاشات "تحت وطنية"، كل هذا الكلام يوضح أن الاستعصاء الديمقراطي، ومستويات العنف في حالات الانتقال العربية مفسرة بغياب هذا الدور للدولة، وبدلاً من التنافس على السلطة حدث تنافساً على الاستيلاء على الدولة في حد ذاته، وفي هذا كثير من المخاطر، لأن الديمقراطية في الأصل شكل لممارسة السلطة، وليس شكلاً للدولة، وهذا ما تثبته مختلف النماذج العربية، رغم وجود اختلاف بسيط من دولة إلى أخرى، إلا أن الجميع يشترك في كون التحرك نحو الديمقراطية انتهى بتفكيك أو محاولة تفكيك الدول، وحالة ليبيا مثلاً هي عودة لوضع سياسي لما قبل الدولة، والنقاش الحالي في ليبيا هو نقاش حول بناء الدولة، وليس بناء الديمقراطية، وهو نفس الحال في سورية.¹

بعد الحراك بات واضحاً أن إعطاء الأولوية للديمقراطية في مجتمع بلا دولة كان خطأً مأسوياً، وهو ما جعل الجميع يدرك انه من دون دولة قوية تصبح الديمقراطية حلماً بعيد المنال، أي أن وجود دولة قوية مطلب لا غنى عنه كي تتجسد العملية الديمقراطية، وتحترم جميع قواعد اللعبة السياسية.²

تبين كتابات دانكورت روستو (*Dankwart rostow*)، وإيلان بالج (*Ilan peleg*)، وخوان لينز (*Juan linz*)، وألفريد ستيفان (*Alfred Stépan*)، أمراً مهماً حول دروس الديمقراطية، فكلهم يقرون بأسبقية "شرط الدولة" والحسم في المسألة الوطنية ومسألة الهوية، وبالتالي لا يمكن أن نتكلم عن مشروع ديمقراطي في جماعة لا تعرف ضرورات العيش المشترك، ولا تملك تصوراً موحداً عن الماضي والحاضر والمستقبل، وفي الحالة العربية تزداد هذه الضرورة باعتبار أن مختلف تجارب التغيير السياسي أثارت إمكانات اختيار الدولة بكاملها، كما أن أسئلة الحراك الشعبي العربي الذي حصل كانت دوماً متعلقة ببناء الدولة وليس إصلاح طرق وأشكال الحكم، ووفق تعبير جون واتربوري (*John Waterbury*) فإن الثقافة العربية تقدم نفسها على أنها محرومة من الازدهار الجماعي.³

¹ سعيد ملاح، الحراك العربي فكك الدول وأدخلها في فوضى عارمة، *جريدة الشعب*، الجزائر، العدد 16891، 2 ديسمبر، 2015، ص 12.

² محمود جبريل، "ليبيا إلى أين: هل سيعاد الاستقرار والنظام؟"، *مجلة المستقبل العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 449، جويلية 2016، ص 10.

³ ملاح سعيد، ملاح سعيد، "الدولة كشرط مسبق للديمقراطية في الوطن العربي"، *مجلة المستقبل العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 459، ماي 2017، ص ص 104، 105.

والمقصود بشرط الدولة هو الإطار العام الذي يضمن الخطوط الحمراء التي يحترمها ويؤمن بها الجميع أي توافر مجموعة من مؤسسات دستورية وأمنية بولاء للدولة لا للسلطة، وهو الولاء الذي يؤهل هذه المؤسسات لأداء دور التحكيم بين السلطة والمعارضة، وفي حالة الفراغ أو انغلاق اللعبة السياسية تستطيع هذه المؤسسات إمساك المراحل الانتقالية، وتجنب تفكك الدول والعودة إلى حالة الطبيعة (*Pré* *politique Situatio*)، أو مراحل ما قبل الحالة التعاقدية بلغة نظرية العقد الاجتماعي، ولا يجب تجاوز هذا الإطار في المراحل الانتقالية، لأنه الضامن الوحيد لتجنب ظهور الخيارات العنيفة نتيجة تحويل اللعبة السياسية إلى لعبة صفرية بدون وجود سلطة تحكيم بين الأطراف المتنافسة حولها.¹

تحتاج الديمقراطية في مفارقة جدلية إلى رحم دولة قوية متماسكة ينمو جنينها بداخله، يخطف دعاة الديمقراطية إذا تصورا أن حلمهم الديمقراطي سيقرب أكثر إذا هم انتقصوا الدولة أو فككوها، فالدولة القوية والديمقراطية المستمرة صنوان لا يفترقان بعكس ما يتوهم بعضهم، وعندما تضعف الدولة أو تفقد الثقة بنفسها، فإن أولى ضحاياها هي الديمقراطية.²

وفي سياق الأولويات التاريخية العربية يطرح الأستاذ محمد جابر الأنصاري سؤال مهم جداً مفاده هل من الممكن بناء ديمقراطية راسخة قبل ترسيخ دولة مكتملة النمو؟ وهكذا نجد أن الوضع السياسي العربي بين الدولة والديمقراطية يتنازعه اعتباران متعارضان ومتناقضان، اعتبار موضوعي وآخر ذاتي، الاعتبار الموضوعي يتعلق بضرورة بناء الدولة وترسيخها في هذه المرحلة، باعتبار ذلك من أولويات التطور التاريخي الذي ما يزال العرب من حيث عملية بناء الدولة في أول مراحلها، أما الاعتبار الذاتي فهو متعلق بالرغبة العامة في تحسين الأوضاع السياسية وتغييرها نحو الأفضل، وتحقيق درجة معقولة من الحرية والممارسة الديمقراطية، ليتحقق للإنسان الحد الأدنى من الخبز مع الكرامة، ولا كرامة من دون حد أدنى من الحرية.³

ويرى الأستاذ عبد الإله بلقزيز أن الحراك العربي قد أثمر فوضى وحرب أهلية، فلقد كانت مشكلة السلطة والنظام في قلب هذه الأزمة وفي أساس انفجارها، لكنها وبسبب الخلط بين الدولة والسلطة انتهت بإستيلاء أزمة سياسية أشد وطأة وخطورة هي "أزمة الدولة والكيان"، وإذا كان انفجارها على هذا النحو

¹ - مرجع سابق الذكر، ص 107.

² - علي خليفة الكواري، سعيد زيداني وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 111.

³ - نفس المرجع، ص 112.

من فعل السياسة لا من فعل السلطة لا من فعل الفكر، إلا أن أحدًا لا ينكر أن الخلط بين السلطة والدولة في الوعي هو الذي ينتج ويقود إلى ذلك الخلط بينهما في الممارسة السياسية.¹

الدولة لا يقوم لها مقام في مجتمع ومنتظم لها إن لم "يستبطنها" الناس ويتشبعون بفكرتها، إنها فكرة مجردة لكنها تتجسد في المواطنين في المجتمعات التي تقوم فيها الدولة الحديثة، أما المجتمعات العربية فيجسدها البوليس والمحاكم والسجون، ومتى ما وجد المرء نفسه أمام هذه المؤسسات تحضر في وعيه فكرة الدولة، إنها الحالة الوحيدة التي يقع بها إدراك الدولة عندنا، ولذلك بمقدر ما تمثل الدولة ضرورة حياتية ووجودية في المجتمعات الحديثة، تمثل عبئًا ثقيلًا على حياة الناس عندنا، أو هكذا هي في وعيهم ومخيلهم.²

والمفارقة التي تستدعي التفكير أنه في مقابل ضمور فكرة الدولة في وعي الناس، ثمة حضور متضخم لفكرة السلطة والنظام السياسي، وفي هذه المقاربة ما يدل على أن هناك نظرة اختزالية للدولة في الوعي العربي، ترد هذه إلى السلطة وتختصرها فيها، والحال أن السلطة نصاب من الدولة وصعيد فيها، ومن الثابت أن مآتي هذا الخلط في وعي الدولة إنما هو واقع الدولة ذاته عندنا، سواء من حيث ضعف كيانها ومؤسساتها الإستراتيجية، أم من حيث تضخم حيز السلطة فيها على حساب مساحات الدولة.³

مشكلة الدولة العربية أنها تعبر عن الطابع الإنكالي والإستعصائي، لأنها تطورت بدون أن تنفصل عن النظام السياسي وعن السلطة، لذلك يختلط الأمر حين تطرح قضية الإصلاح، هل نصلح الدولة أم نصلح طرق ممارسة السلطة؟ الجميع يجد نفسه أمام إشكالية من أين نبدأ في عملية الإصلاح، وهذا لصعوبة الفصل بين الدولة والحيز الاجتماعي في المنطقة العربية، ونتيجة هذا الوضع لا يمكن أن نقبل على الانتقال من خارج إطار الدولة، أي يجب أن نفصل الدولة عن طرق ممارسة السلطة، وهنا تقدم الديمقراطية كآلية لممارسة الحكم وليس كآلية لإصلاح الدولة، لذلك لا يمكن الحديث عن الديمقراطية إلا في وجود دولة، وإن كان هناك تصور مضطرب عن الدولة تصبح الديمقراطية خيارًا مستحيلًا وثانويًا.⁴

إن كيان الدولة العربية من حيث وجودها كدولة لا يزال لا يحتمل بقوة التعددية الديمقراطية، لأن التعددية العصبائية المترسبة لم تنصهر بعد في بوتقة الدولة الحديثة والمجتمع الحديث، وهذا النوع القديم من التعددية سرعان ما يغطي التعددية الديمقراطية ويحل محلها بشكل يتجاوزها إلى ما يشبه الفوضى أو الحرب

¹ - عبد الاله بلقزيز، ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل، مرجع سابق الذكر، ص 309، 310.

² - عبد الإله بلقزيز، الدولة والسلطة والشرعية، مرجع سابق الذكر، ص 118.

³ - مرجع سابق الذكر، ص 117، 118.

⁴ - ملاح سعيد، الدولة كشرط مسبق للديمقراطية في الوطن العربي، مرجع سابق الذكر، ص 110، 111.

الأهلية، وقبل قرون شخص المفكر ابن خلدون هذه الظاهرة بالقول " إن الأوطان الكثيرة العصابات قل أن تستحكم فيها الدولة"، فكيف يمكن ممارسة الديمقراطية من دون كيان وسياس دولة يوفر لها البوتقة اللازمة والحامية، علمًا أن الدول الديمقراطية العريقة نمت أولاً ثم استقرت من حيث هي دول، ثم تحولت تدريجيًا إلى دول ديمقراطية.¹

ليست الديمقراطية مجرد انتخابات وعد رؤوس، ولا هي دستور فقط، أو حتى شرعية دستور ديمقراطي على الورق، وإنما هي إلى جانب ذلك وقبل ذلك ممارسة على الأرض، تحتاج إلى وعي وتنظيم أهلي سياسي ينخرط فيه الناس حتى يعبروا عن أنفسهم من منطلقات وطنية واضحة وصادقة دون العودة إلى أسوأ ما فيهم من قبيلة وطائفية وعنصرية (ما قبل الدولة)، وبيئة فاسدة تجد أرضًا صالحة عندما يغيب الوعي بضرورة وجود الدولة، ويساء فهم الديمقراطية، ويتم الفصل بين مضمون الديمقراطية وشكلها، ولن يكون هذا إلا عندما تشرع الحكومات قوانين تكفل حرية التعبير وحرية التنظيم، ويبدأ الناس في تنظيم أنفسهم سياسيًا في حركات ومنظمات ذات برامج وطنية، وبالتالي يكون الانتخاب لبرامج وليس لأشخاص، عندها سوف يتم العمل بالديمقراطية على الأرض باعتبارها منهجًا لإدارة أوجه الاختلاف في الرأي والبرامج والتعارض في المصالح، وليس وسيلة لإسقاط الدولة وتفكيكها.²

أثبتت مختلف التجارب العربية بعد حقبة الحراك الشعبي العربي بأن خيار الديمقراطية فكك دولاً وأسقط أنظمة، ولم يغير شيئاً في الأمكنة الفعلية للسلطة وطرق اكتسابها وفقدانها أكثر من ذلك، فإن موجبات التغيير السياسي كانت دائماً تنتهي بإثارة أسئلة بناء الدولة، وليس إصلاح شكل الحكم وممارسة السلطة، وهذا فيه الكثير من الغرابة والإشكالية، يعود السبب في ذلك إلى المنطق السائد الذي لم يفصل الدولة عن التفاعلات السياسية، ولم يجعل منها فاعلاً محايداً بمؤسسات محايدة، تؤطر جميع الحركات والمذاهب والاختلافات، فعندنا الدولة هي نفسها السلطة، وهي نفسها النظام، لذلك انتهت الديمقراطية في ليبيا بإعادة تبنى نشيد وطني وراية وطنية، وفي سورية يحدث تفاوض بالسلاح حول المستقبل، والغائب الكبير هو الدولة كفاعل محايد قادر على تأطير المجتمع.³

¹ - علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مرجع سابق الذكر، ص 112.

² - علي خليفة الكواري وآخرون، الخليج العربي والديمقراطية نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 62.

³ - ملاح سعيد، الدولة كشرط مسبق للديمقراطية في الوطن العربي، مرجع سابق الذكر، ص 117.

المبحث الرابع: المعارضة السياسية العربية وخفايا إخفاقها في طرح النموذج البديل.

أزاح الحراك العربي الغطاء عن أزمة شهدتها المعارضة السياسية العربية، التي فشلت في تقديم نفسها كبديل سياسي في مرحلة ما بعد الحراك، كما أن أزمة المعارضة العربية ليست نتاج أحداث الحراك، بل سابقة له، لكنها استفحلت عقب الحراك بسبب النتائج المخيبة للآمال لهذه المعارضات.

وبحسب الأستاذ واثق سالم الهاشمي فإن المعارضة العربية في دول الحراك الشعبي لم تكن صادقة بما يكفي مع شعوبها، ففي الوقت الذي كانت تنتقد فيه الأنظمة السياسية في بلدانها لتفردتها، فاجأت الجميع عند تسلمها السلطة أو المشاركة فيها، من خلال العمل على تدمير البنى التحتية لبلدانها، وتتقاتل على المناصب، وتنتشر الفوضى من خلال انتشار الجماعات المسلحة، بإضافة إلى ارتباط المعارضة كذلك بالأجنبي وتنفيذاً لأجنداته، والغريب أن أغلب المعارضين الذين تسلموا السلطة أو شاركوا فيها بعد الحراك كانوا يعيشون في المنافي في دول غربية، ولكنهم لم ينقلوا تجارب الدول التي عاشوا فيها بل فعلوا العكس.¹

المطلب الأول: دراسة في واقع المعارضة السياسية في المنطقة العربية.

إن أية معارضة سياسية يفترض بها أن تكون قوة توازن بين السلطة والمجتمع، فهي في الديمقراطية الغربية تعمل على حماية المجال السياسي من الاضطراب، وتمنع السياسية من التعبير عن نفسها، وعن مطالب قواها خارج قاعدة الديمقراطية، وقاعدة السلم والمدنية، من خلال تثبيت الحق الدستوري والسياسي للمعارضة في العمل، وتقنين الضمانات القانونية ضمن إطار كفالة الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين.²

فالمعارضة السياسية في الدول الديمقراطية تعد عنصراً هاماً في صون الحياة السياسية من الاضطراب ومدتها بأسباب الاستقرار والتوازن، وبهذا المعنى تصبح المعارضة السياسية قوة توازن ضرورية في المجال السياسي بوصفه مجالاً عمومياً، وليست عبئاً على السلطة الحاكمة، أو مصدر إزعاج لاستقرارها كما ينظر إليها في دولنا العربية، فهي ليست قوة توازن في المجتمع إلا لأنها تنهض بواحد من أهم الأدوار في صناعة الاستقرار في المجتمعات الحديثة، والذي يعني التمثيل السياسي للقوى الاجتماعية، ومن خلاله تحقيق مشاركة هذه القوى في الحياة السياسية، بل وفي صنع القرار كذلك.³

¹ - أحمد يوسف أحمد، بسمة مبارك سعيد وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص 438.

² - وليد سالم محمد، "المعارضة السياسية في التحليل السياسي الرسمي العربي"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد 16، العدد 11، تشرين الثاني 2009، ص 306.

³ - عبد الإله بلقزيز وآخرون، المعارضة والسلطة في الوطن العربي أزمة المعارضة السياسية العربية، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 11.

أما المعارضة السياسية العربية، فهي تعيش حالة مزمنة من الأزمة والتراجع، أفقدتها شرعيتها ودورها التاريخي، لأن تكون بديلاً أو ظلاً حقيقياً للسلطة القائمة، لأنها أخفقت في الكثير من الأحيان على تحقيق أهدافها، سواء داخلياً أو خارجياً، في ظل عجزها عن التأقلم مع تحولات الفكر والسياسة والواقع في عالم متغير، كما أنها لا تقدم نموذجاً خاصاً يمكن تعميمه، ولا تتبنى في نفس الوقت المعيار الغربي كأداة قياس، ومن ثم هدفاً يجب الوصول إليه أو يمكن بلوغه، لأن الصراع بين النخب الحاكمة والمعارضة في النماذج العربية يغلب عليه الصراع على الدولة والنظام، والصراع على الإستراتيجية العليا للدولة، فبينما تكون المعارضة في النماذج الغربية جزءاً من النظام والدولة والسلطة، تقابلها معارضة عربية غير قادرة على تقديم نفسها كبديل حقيقي للسلطة القائمة.¹

ما عدت المعارضة السياسية في البلدان العربية تملك مشروعاً سياسياً واجتماعياً تستند إليه في العمل الحزبي، الأمر الذي أدى في النهاية إلى تحول ممارساتها إلى سياسات تجريبية عمياء لا مرجع تنهل منه، ولا بوصلة تهددي بها، ولا خيارات برنامجية لها، ذات هدف إستراتيجي يحمي العمل السياسي من السقوط في شرك السياسة السياسية، وتلك هي أسوأ حاله يمكن أن ينتهي إليها أي عمل سياسي.²

وفي هذا السياق نشير إلى ما طرحه الأستاذ محمد جابر الأنصاري حين قال أن التأزم السياسي العربي ظاهرة تستحق الدراسة بعمق، لأنه مصدر الكثير من كوارثنا السياسية، في المنطقة العربية السلطة في أزمة والمعارضة السياسية في أزمة، فعندما تأتي المعارضة إلى السلطة تعيد طبيعة السلطة القديمة، وإن يكن بأسماء جديدة.³

فسيرة المعارضة السياسية العربية مع الديمقراطية ليست أفضل حالاً من سيرة السلطة الحاكمة، إنها تقاربها حتى لا نقول تضارعها وتضاهيها، فحين يستبد بالمعارضة السياسية ذات المرض الذي أزمّن في السلطة، لا يبقى للأولى ما تفاخر به ضد الثانية، أو تدعيه لنفسها على سبيل صناعة شرعيتها، فهما هنا سواء من حيث حمل الصلة نفسها التي آذت جسم المجتمع، وانتهكت حرمة.⁴

¹ - إسماعيل كرازدي، "المعارضة السياسية وحركات الاحتجاج اللامؤسسية في العالم العربي"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة - الجزائر، العدد 7، جويلية 2014، ص 176.

² - عبد الإله بلقزيز وآخرون، المعارضة والسلطة في الوطن العربي أزمة المعارضة السياسية العربية، مرجع سابق الذكر، ص 31.

³ - منصور سرحان، الدكتور محمد جاب الأنصاري: المفكر والأفكار، ط1، الأردن: دار الفارس للنشر والتوزيع، 2009، ص 88.

⁴ - عبد الإله بلقزيز، في الإصلاح السياسي والديمقراطية، ط1، لبنان: الشركة العالمية للكتاب للنشر والتوزيع، 2007، ص ص 126 - 128.

فالمعارضات السياسية العربية تكاد تكون من طينة واحدة أثناء وجودها خارج السلطة، ومختلفة بعد حين تستلم السلطة، سواء بانقلابات عسكرية، أو بعد الحراك وإسقاط الرؤساء، أو بانتخابات تشريعية ورضا أصحاب القرار السياسي في البلدان المعنية، فالمعارضات العربية حين تكون خارج السلطة سواء داخل بلدانها أو خارجها تتماهى مع نوع السلطات الحاكمة داخل بلدانها أو خارجها، فإذا كانت في الداخل تعطي التجارب نموذجين سلميين وموزع بين التحالف مع السلطة وحمل اسم معارضة، أو معارض خارج السلطة ويمارس دوره المراقب والنقدي، وآخر عنفي ويتعامل مع السلطة الحاكمة بالسلاح والتفجيرات والمفخحات، ويرفع شعارات إسقاط النظام، والعمل على الوصول إلى السلطة، عن طريق القوة والدعم الخارجي بكل أشكاله، أما في الخارج فهناك نماذج متعددة، أبرزها المتماشي مع سلطات البلدان التي يعيش فيها، فإذا كانت سلطاتها غير متوافقة بشكل ما مع السلطات التي تعلن أو تزعم المعارضة معارضتها فإن غالبها يصبح لسان حالها أكثر من ماهيتها أو تكوينها، وهذه سمة ليست بشكل عام لصالح المعارضة السياسية، خصوصاً إذا اختلفت طبيعة تلك السلطات ملكية أو جمهورية، فالمعارضة السياسية للسلطات الجمهورية، والتي وجدت البلدان المحكومة بأنظمة ملكية وغالبها دول الخليج الثرية مالاً والمهيمنة بواسطته على آليات الإعلام المختلفة، لا تستفيد منها المعارضات إلا عبر تلك الإمكانيات (المال والإعلام)، وهو ما توفر لكثير من تلك المعارضات، ولكن هذه المسألة انحصرت في طبيعة تلك المعارضات أولاً، وانعكاسات تلك الإمكانيات على قدرات المعارضة، ثانياً لا تقدم هذه الحكومات الملكية الثرية المال والإعلام مجاناً لأنها تعلم بأنها ليست كيسة مفتوحاً من المال، ومن دون توجهات وضغوط إضافية عليها، وهنا تفقد المعارضات خصوصيتها الوطنية وتوجهاتها السياسية.¹

وكشفت التطورات السياسية العربية هشاشة الحياة الحزبية، وتشردم المعارضة السياسية في العديد من البلدان العربية، وهو ما تجلّى بوضوح في ضعف تمثيل قوى وأحزاب المعارضة السياسية داخل المجالس النيابية، وعلى الرغم من وجود العشرات من الأحزاب السياسية، إلا أن قوى المعارضة تعاني التشردم والانقسام وضعف التنظيم، وأخفقت في معظم الحالات في التنسيق في ما بينها بحيث تطرح نفسها كبديل سياسي مقنع في مقابل السلطة الحاكمة، أو تقدم سياسات بديلة من سياساتها، لذلك فهي معارضة مأزومة، وليس لها القدرة في الأغلب الأعم على التأثير بفاعلية في مجريات العملية السياسية، ناهيك

¹ - كاظم الموسوي، المعارضات السياسية العربية وورطة السلطة، جريدة الأخبار، لبنان، العدد 2307، الاثنان 2 حزيران 2014، ص ص 21، 22.

الخلافاً والانشقاقات الداخلية التي ضربت وتضرب أحزاباً في المعارضة، وإن كان جانباً من أزمة المعارضة مرده القيود المفروضة عليها من جانب السلطات الحاكمة، فإن الجانب الآخر يكمن في أوجه الضعف والخلل البنوي الذي تعانيه هذه المعارضة، سواء على مستوى أطرها الفكرية، أو على مستوى هيكلها التنظيمية، أو قواعدها الجماهيرية.¹

كما أن أغلب المعارضات السياسية العربية اليوم تعيش أزمتين، أزمة داخلية تجلت في استبداد قياداتها بإدارة أجهزة أحزابها وتسييرها، والانفراد بقراراتها بعيداً عن التداول للتسيير كما اتخاذ القرار، وهو ما جعل منها صورة مصغرة للسلطة الحاكمة، وحوها إلى مؤسسات تنعدم فيها الديمقراطية، وتسود فيها الانتهازية والبيروقراطية والفكرية، وأفقدتها التمثيلية وأورثتها الانشقاقات والتمزقات، وأزمة ثانية ناتجة عن الأولى تمثلت في فقدانها لاستقلالية القرار السياسي، فالمعارضة السياسية في العالم العربي حولت نتيجة ما لحقها من اعطاب وظيفتها من تمثيل الجماهير الاجتماعية، أو قسم منها على الأقل في الدفاع عن مصالحها والتعبير عن رغباتها، إلى أدائها لوظيفة أخرى تجلت في حصر أفق المطالب الاجتماعية والسياسية للناس، والالتفاف حولها ولجم احتجاجاتها، وسواء كانت التبعية للداخل للسلطة الحاكمة أو للخارج، فإن ذلك سبب من أسباب فقدان الشرعية والقدرة والفاعلية في أداء أدوارها.²

المطلب الثاني: أزمة المعارضة وغياب البديل السياسي في مرحلة ما بعد الحراك الشعبي.

لم تسر دول الحراك الشعبي العربي على نسق واحد، حيث تباينت مساراتها، ولكن بينها قاسم مشترك، وهو تحول مساراتها من حراك شعبي ينشد التغيير وبناء نظم حكم ديمقراطية تعلق فيها إرادة الشعب على كل إرادة، إلى حركات للمعارضة منها ما هو مسلح، ومنها ما هو سلمي، ومنها من يعمل في الداخل بشروط النظم المستنسخة، ومنها من يعمل خارج بلاده من دون تأثير فعال، أو أهداف ملموسة.³ الاحتجاج الشعبي لم يكن رسالة للأنظمة الحاكمة فحسب، بل شكل بمحصلاته اختبار حقيقي للمعارضات السياسية، التي لا يبدو حتى الآن أنها استوعبت الرسالة، وذلك بسبب الأداء المحبط والنتائج

¹ - علي الدين هلال وآخرون، حال الأمة العربية 2015-2016 العرب وعام جديد من المخاطر، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016، ص ص 153، 154.

² - إبراهيم أزوغ، " أزمة الخطاب المعارض ونكوص تجربة التحول في العالم العربي"، مجلة الجديد، المركز العربي للنشر المكتب الرئيسي لندن UK، العدد 35، ديسمبر 2017، ص 88.

³ - عادل سليمان، " الربيع العربي من ثورات شعبية إلى معارضة سياسية"، جريدة الجديد العربي، يومية سياسية شاملة تصدر من لندن، العدد 745، الخميس 15 سبتمبر، 2016، ص 16.

المخيبة لهذه المعارضات، وبسبب الانتكاسات أو الحروب والفوضى التي انتهت إليها الأمور، لأن أحزاب وفئات المعارضة، في ضعفها وشتاتها وانغماسها في مصالحها وفي أحلام السلطنة، إنعزلت عن الناس وانفصلت عن همومهم، وبالتالي لم تعد قادرة على إقناعهم بأهليتها للحكم كبديل أفضل من الأنظمة التي تعارضها، لهذا ليس غريباً أن الشباب انفضوا عن أحزاب المعارضة التقليدية، مثلما اتضح في أحداث الحراك الشعبي العربي، ولجأوا إلى الفضاء الإلكتروني كساحة للمعارضة والتعبير عن مطالبهم وقضاياهم الأساسية.¹

استطعت تونس بعكس الدول العربية الأخرى، حماية مسار التغيير السياسي فيها، وتجاوز التحديات التي مرت بها مستعينة بالتوافق السياسي، الذي سمح لها بتجاوز الخلافات العديدة التي عرفتها في السنوات السبع الماضية، وعلى الرغم من تعدد الآراء حول هذا التوافق من الناحية الأراضية المضمونية التي قام عليها في أكثر من مناسبة، تجمع التحليل على أنه كان وما زال أحد منطلقات الاستثناء التونسي.²

تبقى التجربة التونسية الأنجح قياساً بالحالات العربية الأخرى، في بلد نضج معارضوه مقارنة بالمعارضات السياسية الأخرى، حيث تنقسم المعارضة في تونس بحسب السياسي سالم الأبيض إلى قسمين الأول معارضة مدنية سلمية مرتبطة بأطراف خارجية يقف على رأس أولوياتها الارتباطات الخارجية، وتركز على الجانب السياسي مقارنة بالجانب الاجتماعي، والثاني معارضة وطنية تشارك في العملية السياسية ولديها خيارات وطنية غير أنها تواجه مصاعب كبيرة، إن سرعة سقوط نظام بن علي في تونس، وعدم انسياق الأمور نحو العنف المسلح، أسهم بشكل واضح في نجاح الحراك في تونس، كما أن الممارسات السلمية للمعارضة في تونس وعدم محاولة إقصاء الآخر هي من أهم ما ميز التجربة التونسية، أما في ليبيا فالنظام السياسي لم يستقط في البداية بالرغم من سقوط الحاكم، كما أنها عرفت وجود حكومتان وبرلمانان وجيش وطني وثوار في بلد لم يعرف الاستقرار منذ الإطاحة بنظام القذافي، وفشل في تحقيق التغيير السياسي إلى غاية اليوم، كما أن "الثوار والمقاتلين" ولدوا من رحم الحراك، أما المعارضون فجاءوا من الخارج.³

¹ - عثمان ميرغني، أزمة المعارضة العربية، جريدة الشرق الأوسط الدولية، العدد 13568، 21 يناير 2016، على الرابط:

<https://aawsat.com/node/548971>.

² - هيثم سليمان، التوافق السياسي في تونس: محطات ومطبات، سلسلة تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 29 مارس 2017، ص 01 على الرابط:

https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_79172AF6.pdf

³ - أحمد مصطفى، الربيع العربي يعري الأنظمة ويكشف ضعف المعارضة، عربي 21، الخميس 23 أكتوبر 2014، على الرابط:

<https://arabi21.com/story/783867>, consulté le 17/02/2018 heure 11 :08

أما عن مصر فقد تعثرت عملية التغيير السياسي في مرحلة ما بعد الحراك، ذلك أن المعارضة في مصر ليس لديها رؤية متكاملة موحدة حول مسألة بناء الدولة المصرية، وفي إطار أية توجهات ووفق أي برنامج محدد وواضح، كما يتضح من تصريحات قادتها، ومن الصحف والبيانات التي صدرت عنها، فهي مازالت تفتقد لكل ذلك، ليس فقط لتعدد توجهاتها ما بين الليبرالية ويسارية وإسلامية معتدلة، وأخرى متشددة وكذلك مسيحية معتدلة، وأخرى متشددة، ومن حيث أن رؤيتها غير متكاملة، فكل قوى المعارضة بلا استثناء لها مواقف مختلفة عن الأخرى، وربما متناقضة تجاه بعض القضايا، كما أن كل منها على حدة لا يمتلك حتى الآن برنامجًا سياسيًا متكاملًا عن مستقبل مصر ما بعد الحراك، وهنا يجب عليها أولاً الجلوس معاً لوضع هذا التصور ثم تبنيه في إطار حوار وطني واسع، بحيث لا ينفي طرف آخر، ويتشارك الجميع في بناء مصر الجديدة، بدون تهميش لأحد أيًا كان، ومن هنا يمكن أن تتغلب المعارضة على الإشكالية الثانية، وهي بناء أطر مؤسساتية لديها القدرة، والآليات الشعبية التي تجعل أفكارها حقيقة ميدانية.¹

وفي اليمن وبالرغم من وجود معارضات عديدة على الساحة السياسية، منها معارضة حزبية قبلية وكذا مذهبية، بل أنه أحياناً يوجد ميل لدى النخبة الحاكمة للقيام بدور "المعارضة اللفظية" بهدف مصادرة دور المعارضة الحقيقية، سواء كانت معارضة حزبية أم قبلية ومذهبية، فثمة قبائل سياسية تمارس السياسة تتحالف مع النخبة الحاكمة تارة، ومع المعارضة تارة أخرى، في مقابل وجود أحزاب يراد لها أن تكون فاقدة سمعتها السياسية، بحيث لا تتمكن من الوصول إلى سدة الحكم، وتداول السلطة مع الآخرين سلمياً ما أدى إلى اللجوء إلى العنف في مرحلة الحراك وما بعدها، كما أن خصوصية اليمن تقود إلى الحديث عن "المعارضة الحاكمة المتنصلة"، أي أن قوى الحكم بكل أطرافها العديدة قد شاركت في حكم اليمن ومحاصصة وظائفه خلال الفترة 2012-2014، ولكنها لتشبعها بثقافة إزاحة المسؤولية عن الذات وتحميلها الخصم، تنصلت من مسؤولية الاعتراف بالفشل في إدارة أمور المجتمع الدولة، وارتدت رداء المعارضة رغم أنها تشارك في الحكم فعلياً، فالديمقراطية في اليمن ليبرالية الآليات والوسائل، وبمينة الثقافة والقيم، حيث اكتفى اليمنيون باستيراد المبنى الديمقراطي الليبرالي الغربي، بينما بقي المعنى المبني الثقافة والفعل والجوهر.²

أما عن سورية فقد تحول الحراك الشعبي إلى صراع مسلح، ومعارضون إما معتقلين أو هاربون وحكومة انتقالية لا تملك شيئاً على الأرض، وميليشيات في كل مكان، وهو ما جعل الباحث مسيرة بكور

¹ - مختار شعيب، أي مصر نريدها ما بعد الثورة ثورة الحرية... وسقوط الفرعون، ط1، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2012، ص ص 31، 32.

² - علي الدين هلال وآخرون، حال الأمة العربية 2015-2016 العرب وعام جديد من المخاطر، مرجع سابق الذكر، ص 301.

يصف المعارضة السياسية السورية "بعجائز المعارضة"، الذين ركبوا الحراك وأقصوا الأطراف الحقيقية فيها الذين يرون فيهم منافسًا إذا وصلوا إلى السلطة، كما أشار بأن اختلاف الأيديولوجيات لدى المعارضين ساهم كثيرًا في فشل التغيير، حيث يقصي كل طرف الآخر، كما تمنع المنطلقات السياسية لكل طرف قبول الآخر، وأضاف بأن السوريون سيحتاجون بعد انتصار ثورتهم على النظام إلى ثورة على معارضيهم.¹

ومما سبق يتبين أن هناك جملة من الأسباب التي حالت دون تحقيق المعارضة السياسية لأهدافها ولتطلعات مجتمعاتها، وجعلتها عاجزة عن تقديم بدائل سياسية حقيقية في مرحلة ما بعد الحراك وهي:²

أ- الإخفاق في تحقيق التغيير السياسي:

إن فشل ثقافة المعارضة الفكرية والسياسية العربية خلال المرحلة الأولى في تقديم نفسها كبديل سياسي، لا يعود فقط إلى ما لحقها من استبداد السلطة الحاكمة، وما ألحقت به هذه الأخيرة هياكلها وقواها من اختراق، ولا إلى اللاتوازن بين ما رفعته من شعارات التغيير وقدراتها وإمكاناتها في العمل والفعل بل وبالدرجة الأولى، إلى كون شعارات الثورة والتغيير الجذري التي رفعتها كانت مطلبًا نخبويًا لا يتجاوز هياكلها التنظيمية إلى أن يرقى مطلبًا مجتمعيًا، وقد قادها هذا الخلل إلى أن تقدم في المحصلة نتائج وخيمة تبدأ بالشهداء والمعتقلين والمنفيين، وتنتهي بالخونة والانتهازيين، وبفقدان القاعدة الجماهيرية، والمصادقية السياسية. أما في المرحلة الثانية فيعود الفشل إلى عدم امتلاك هذه المعارضة السياسية للبرنامج السياسي وعدم درايتها بالممارسة السياسية وبدواليها، وهو ما جعلها عصي في يد الأنظمة الاستبدادية الحاكمة وصيغة لإبادة فكرة وإمكانية تحقيق التغيير السياسي، والقضاء على رائحة الثقافة الديمقراطية في الأوساط السياسية.

وسيكون من نتائج عدم الدراية تلك ثلاث مظاهر خطيرة على المجتمعات العربية هي، أولاً العدمية السياسية والمقصود بها في هذا الصدد هو فقدان المجتمع بأطيافه ونخبه الفكرية المختلفة الثقة في الفعل السياسي للمعارضة ودورها، وقدرتها وإمكاناتها في تحقيق الأهداف التي ترفعها، وفي قيادة المجتمع إلى تحقيق التغيير، ويستتبع ذلك امتداد هذه العدمية إلى فقدان الثقة في المؤسسات والهيئات النقابية والحزبية والمجتمع المدني، وانسداد الأفق وسيادة اليأس من التغيير، ثانياً الشعبوية السياسية إذا كان المقصود بالخطاب

¹ - أحمد مصطفى، مرجع سابق الذكر، على الرابط:

<https://arabi21.com/story/783867>, consulté le 17/02/2018 heure 11 :08

² - إبراهيم أزوغ، مرجع سابق الذكر، ص ص 86 - 88.

الشعبي في الغرب الخطاب الموجه بالأساس إلى الفئات الشعبية، وقد ارتبط أساسًا بالتيارات الفكرية اليسارية والتقدمية قبل أن يكون خطابًا لليمين كذلك، فإن تعريفه ومحصلته في المنطقة العربية كانت تَنْفِيَة الخطاب والفعل السياسيين، وهو ما تشهد عليه خطابات الأغلبية كما المعارضة في المجالات السياسية، ثالثًا الإرهاب وإذكاء الإيمان بالعنف في التغيير، إذ أن الفشل الكثير من التيارات السياسية في التغيير وبناء دولة دينية، قادها إليه فقدان للمشروعية السياسية، وثقة القاعدة الجماهيرية، هو ما رسم أنفأً مظلمة تقود إلى الدم والدمار والخراب، بدل الحوار والتداول والتوافق والاتفاق حول التدبير والتسيير لشؤونه.

ب- تحولات المجتمع وجمود الفكر السياسي العربي المعارض:

شهدت المنطقة العربية برمتها تحولات مست السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة، في حين ظل الفكر السياسي العربي المعارض حبيس مرجعيات فكرية وأيديولوجية، تتخلف بكثير عن حركية الواقع العربي، بالإضافة إلى امتلاك المعارضات السياسية العربية حقيقة واحدة، مفادها قدرتها دون غيرها على العبور بالمجتمع من الاستبداد وأثاره إلى مجتمع العدالة الاجتماعية، والارتفاع بالمجتمع إلى عالم المثال بعيدًا عن شعارات الديمقراطية والحرية والمساواة، إن هذا الفهم والانغلاق والرؤية الأحادية اللذين نتجا عنه هو ما قاد فكر ونشاط المعارضات السياسية العربية باختلاف مرجعياتها وتصوراتها إلى العقم والعجز عن صياغة برامج بديلة تخرج بالأوطان العربية وشعوبها من أزمتها وتخلفها، وهو عينه ما قادها إلى الفشل في التواصل مع الشباب، وشد انتباهه إليه وجعله متفاعلاً معها وقاعدة لها، ما يجعل أحلامه ركنًا من أركان أفقها السياسي.

إلى جانب العوامل السابقة التي طرحها الأستاذ أحمد مصطفى، نرى بأن ارتباط بعض المعارضات السياسية العربية بالبيئة الخارجية أيضًا له دور كبير في القضاء على تماسك المعارضة العربية، والتي عجزت في الكثير من الأحيان على تقديم نفسها كبديل للسلطة، وقيادة عملية التغيير السياسي خلال المراحل الانتقالية، وفق رؤيا داخلية تتماشى وتطلعات المجتمعات التي انتفضت لأجل إقامة دول قوية ديمقراطية، فما تقدمه القوى الإقليمية والدولية من مساعدات مالية وسياسية وعسكرية لهاته المعارضات، جعلها ملزمة بإتباع ما تمليه أجنادات القوى الخارجية، التي تهدف إلى الحفاظ على مصالحها، ولو على حساب أمن ومصالح الدول في المنطقة.

خلاصة:

تعاطى هذا الجزء من البحث مع أكثر المواضيع أهمية في المرحلة الراهنة التي تعيشها المجتمعات العربية والمتمثل في موضوع عوائق التغيير السياسي، والذي يرتبط بجملة من المتغيرات الرئيسية التي أعادت أحداث الحراك الشعبي العربي طرحها، لان هذه المتغيرات ليست جديدة، بل عميقة الجذور في الممارسات السياسية لأنظمة الحكم العربية.

وأول هذه المتغيرات عدم القدرة على حسم الصراع حول هوية الدولة بين النخب الدينية والنخب المدنية، وحول طبيعة السلطة بين النخب السياسية والنخب العسكرية، وذلك في ظل صعود غير مسبوق للقوى الإسلامية إلى السلطة، مثل حركة النهضة في تونس، وجماعة الإخوان المسلمين في مصر، وما لعبته بقية القوى الإسلامية الأخرى في ليبيا وسورية، فبرغم من أن رهان التغيير السياسي كان منصباً على بناء دولة القانون والمؤسسات، إلا أن ذلك لم يتحقق بالشكل الذي كان يرغب فيه الناس منذ سنوات، لان الصراع حول هوية الدولة، لم يكن حاسماً في ظل عدم التوافق بين مختلف التيارات الإسلامية والحركات السياسية المنافسة لها، خاصة مع تطور الصراع من صراع فكري وفلسفي إلى صراع مسلح مثلما حدث في سورية وليبيا، الأمر الذي يتطلب تعزيز نقاط التوافق بين دائرة الديني والمدني.

وفيما يتعلق بالصراع العسكري المدني حول طبيعة السلطة، ظهر جلياً في العديد من البلدان العربية خاصة في التجربة المصرية، حيث لم تدع المؤسسة العسكرية المجال للمؤسسات السياسية، وانخرطت في العملية السياسية، وتولت إدارة المراحل الانتقالية، الأمر الذي انعكس على عملية التغيير السياسي، فالحراك العربي أكد أن موقف الجيش من الحراك يعد عاملاً حاسماً في نجاح التغيير من عدمه، إذ أن حياد الجيش التونسي، وبقائه خارج العملية السياسية، كان سبباً وجيهاً في نجاح عملية التغيير السياسي بها، وهو ما لم يتوفر في باقي الحالات العربية الأخرى التي تعثرت في متاهات المراحل الانتقالية.

والمعضلة الثانية تمثلت في ما أسفر عنه الحراك من نتائج وأبرزها إعادة إنتاج التسلطية، وذلك يعود لجملة من العوامل أهمها عامل التدخل الخارجي، وعامل الاقتصاد الريعي، باعتبارهما الأكثر تأثيراً في هندسة ظاهرة الاستبداد واستمرارها، فالعامل الأول كان حاسماً وجلياً في ليبيا وسورية واليمن والبحرين، الذي تحول فيها الحراك السلمي إلى مواجهات مسلحة بين النظام والمعارضة، وبين أبناء الشعب الواحد، وأدخل هاته الدول في فوضى عارمة، سمحت للقوى الإقليمية والدولية بالتدخل وفرض إملاءاتها وأجنداتها المتضاربة على تلك الدول، التي كان هدفها الضغط على عملية التغيير السياسي والتأثير فيها، بالشكل الذي لا يسمح

بقيام أنظمة ديمقراطية قد تهدد مصالحها في المنطقة، أما الاقتصاد الريعي فقد لعب دورًا مهمًا في استمرار كل الأنظمة التسلطية المصدرة للنفط، ما عدا ليبيا التي كان فيها العامل الخارجي أكثر حسماً من النفط فجميع الأنظمة السياسية الريعية استطاعت احتواء الحراك، عبر شراء هدوء مواطنيه، وإطلاق جملة من المكفآت والمساعدات الاجتماعية والاقتصادية، مقابل التخلي عن الحقوق والحريات السياسية.

والتغير الثالث تمحور حول أزمة التغيير المزدوجة التي أنتجتها الممارسات السياسية والأمنية طيلة مراحل العملية الانتقالية، والتي نقلت الشعوب من البحث عن الديمقراطية إلى البحث عن الدولة وإعادة تمثيلها إلى حيز الوجود، وهذا الأمر هو نتاج أمرين اثنين، الأول يتمثل في أزمة الخلط بين النظام السياسي والدولة لأن هذه الأخيرة تطورت من دون أن تنفصل عن السلطة، لذلك يتلبس علينا الأمر حين نكون بصدد إنجاز عملية التغيير السياسي، هل نغير الدولة أم نغير النظام السياسي؟ فالمتتبع للشأن السياسي العربي يرى أن المشكلة الأساسية التي واجهت المجتمعات العربية، وكانت سبباً في انفجار الحراك، هي مشكلة السلطة والنظام الحاكم، لكنها وبسبب الخلط الذي أشرنا إليه سابقاً، سرعان ما انتهت بوجود أزمة أكبر وخطر من الأولى هي أزمة الدولة والكيان، أما الأمر الثاني فيتعلق بقضية الديمقراطية، ذلك أن الحراك الشعبي أكد على فكرة أساسية مفادها أن إعطاء الأولوية للديمقراطية في مجتمع بلا دولة يعد خطأً فادحاً، لأنه لا يمكن تصور ديمقراطية من دون وجود دولة قوية.

وفي الأخير أشرنا إلى المتغير الرابع، والمتمثل في أزمة المعارضة السياسية التي فشلت في تقديم نفسها كبديل سياسي في مرحلة ما بعد الحراك، وتسببت في الكثير من المشاكل السياسية، وكانت سبباً في إطالة بعضها، الأمر الذي أدى إلى انهيار ثقة المجتمعات العربية في المعارضة والعمل السياسي، وذلك لان هذه المعارضات تعاني الكثير من المشاكل، منها من هو متعلق بالبيئة التي تعمل فيها، ونقصد هنا النظام السياسي التسلطي، ومنها من يتعلق بالبيئة الداخلية لهذه المعارضات التي تعاني انسداداً تنظيمياً وفقراً ديمقراطياً كبيراً، بالإضافة إلى ارتباط هذه المعارضات العربية بالبيئة الأجنبية، وما تفرضه هذه البيئة من ضغوطات وإملاءات أثرت على عملية التغيير السياسي وخربتها.

الفصل الرابع

الفصل الرابع: واقع التغيير السياسي في المنطقة العربية: الإشارة إلى بعض النماذج.

انطلق الحراك الشعبي في تونس نهاية عام 2010، ثم في مصر وليبيا وسورية عام 2011، وحمل في طياته جملة من التطورات والتغيرات على المشهد السياسي العربي، إلا أن ما حدث في الدول الأربعة مختلف، نتيجة لاختلاف محصلات الحراك ومسارات التغيير فيها، حيث تعد تونس النموذج الأوفر حظاً مقارنة بالنماذج العربية الأخرى، وفي مصر عكس الحالة التونسية فقد أضعفت النخب السياسية فيها فرصة تاريخية للتغيير السياسي، وتعثرت في متاهات المرحلة الانتقالية، أما في ليبيا وسورية فتدرجت الأوضاع نحو الفوضى والعنف المسلح، والتي اتخذت شكل الحروب الطائفية ذات الخلفيات الدينية والقبلية، وانهيار مؤسسات الدولة، وزيادة حدة الاختراقات الخارجية.

المبحث الأول: تجربة التغيير السياسي في تونس بين الإنجازات والتحديات.

شكلت التجربة التونسية بعد الحراك الاستثناء مقارنة بالتجارب الأخرى، وبقيت بعيدة عن العنف والفوضى الشاملة، وحققت العديد من الإنجازات بالرغم من وجود الكثير من الصعوبات التي عرفتها والعديد من التحديات التي تواجهها، حيث ساعدتها جملة من العوامل في إنجاح عملية التغيير السياسي أبرزها سلمية الحراك، وقوة المجتمع المدني بكل أطيافه، وحياد المؤسسة العسكرية، بالإضافة إلى نجاح القوى السياسية خلال المرحلة الانتقالية في بناء توافق سياسي بينها، والذي مكناها من خفض حدة المحاولات الداخلية، والتدخلات الخارجية التي تدفع باتجاه التراجع عن الإنجازات التي تم اكتسابها بعد الحراك.

المطلب الأول: الحراك الشعبي في تونس: قراءة في الأحداث والأسباب والنتائج.

طرح لينين فكرة "الشرارة"، التي تقتضي وجود وضع ثوري يحتاج فقط إلى حدث صغير واحد ليشعله حتى إن لم يقدر أي مشاهد أو متتبع أن يدرك بالضبط متى وأين سيحدث ذلك، وثمة تصوير للفكرة ذاتها في مقالة تيمور كوران *Timur Kuran* بعنوان "شرارات ونيران السهوب: نظرية الثورة السياسية غير المتوقع"، حيث يرى أنه في الأنظمة الاستبدادية يخفي المواطنون آراءهم الحقيقية، ولكن لقاء ثمن نفسي كبير واستجابة لأي ارتفاع في معارضة أكثر وضوحاً يتشجع بصورة متزايدة عدد من المواطنين للتعبير عن سخط سياسي مكشوف، حتى يظهر تغير كبير في الشعور العام، ويبدو أن ذلك ما حدث في تونس بعد التضحية بالنفس من قبل الشاب البوعزيزي.¹

¹ - فواز جرجس، مرجع سابق الذكر، ص ص 228، 229.

في يوم الجمعة 17 ديسمبر 2010، أضرم الشاب محمد البوعزيزي صاحب 25 سنة النار في جسمه أمام مقر ولاية سيدي بوزيد، احتجاجًا على مصادرة عربة كان يبيع عليها الفاكهة والخضار، ومنذ تلك اللحظة شكلت محاولة انتحار الشاب المدخل لاجتماع عائلة الشاب وأهالي مدينته، وبعض الناشطين السياسيين والنقابيين للتنديد بمن دفع به إلى الانتحار على شكل حركة احتجاجية، حملت شعارات ضد البطالة والتهميش، ومنذ بدء التظاهر عمل الناس ومختلف الناشطون في تونس على تصدير صورة الشاب المحروقة عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي، والهدف منها تعبئة الرأي العام،¹ حيث بلغ عدد مستخدمي الفايس بوك في تونس نحو مليونين ونصف مليون (2.494.760)، بنسبة تقارب ربع العدد الإجمالي لسكان البلاد (23.56%)، حيث وفر هذا العدد من المستخدمين على امتداد يوميات المشهد التونسي كمًا هائلًا من المواد الإعلامية، التي تصل في كل لحظة إلى جمهور المشاهدين في تونس وخارجها.²

لم يكن في ذهن أحد قط بأن النار التي أضرمها الشاب التونسي في نفسه بعد الحادثة التي وقعت له أنها ستخلف وراءها في اليوم التالي زلزالًا لم يهز تونس فحسب، بل حرك المنطقة العربية بأسرها، فحدث البوعزيزي كانت له معاني وتداعيات كبيرة، وكان بمثابة التعبير الذي يختزل كل آلام الشارع التونسي وآهاته وفجر ما بات يعرف "بثورة الياسمين"،³ التي ولدت بدورها شعار "الشعب يريد إسقاط النظام".⁴

قبل عام 2011 كان كثير من المحللين السياسيين للمشهد السياسي العربي، يعتقدون أن الديكتاتوريات لا تنزل عن عرش سلطاتها إلا عن طريق انقلاب عسكري، أو تدخل خارجي، أو تحدي داخلي تفرضه معارضة سياسية راسخة بوجود قيادة قوية لها، ومنه فالتغيير السياسي العربي يحدث فقط من أعلى إلى أسفل، لأن ثقافة المنطقة غير مستعدة تمامًا للديمقراطية، لكن ما أثبتته التجربة التونسية هو أن حراكًا شعبيًا واسعًا غير عنيف، يمكن أن يطيح بدكتاتورية عمرها 23 عام، في مدة 23 يومًا، دون أي دعم من الخارج، دون أي صلة بالمجموعات السياسية سواء كانت إسلامية أو ليبرالية، ومن دون أي مركزية قيادة، لقد ضرب نموذج تونس قلب جميع الأنظمة الديكتاتورية الموجودة في الأقطار العربية.⁵

¹ - عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص ص 199-201.

² - أحمد مالكي، حسين الدباسي وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص ص 321، 322.

³ - فيصل محمد عبد الغفار، الربيع العربي، ط1، الأردن-عمان: دار الجنادرية للنشر والتوزيع، 2015، ص 03.

⁴ - جليبر الأشقر، الشعب يريد بحث جذري في الانتفاضة العربية، تر: عمر الشافعي، ط1، بيروت: دار الساقى، 2013، ص 10.

⁵ - Fadhel kaboub, the making of the tunisian revolution, middle east development journal, vol 05, no 1, 14 march 2013, p 02.

وكما جرت العادة عن رؤساء العرب، قامت سلطة بن علي بتوجيه تعليمات ضرورية لقوات الأمن من أجل قمع وردع تلك الاحتجاجات، ووضعت مدينة سيدي بوزيد تحت حصار القبضة الأمنية، لكن الجديد هذه المرة أن الاحتجاجات لم تتراجع ولم تضعف وازدادت اشتعالاً، ففي مساء 24 ديسمبر تم تسجيل أول حالة وفاة بالرصاص الحي في احتجاجات ولاية سيدي بوزيد، الأمر الذي أدى إلى وجود تظاهرات عارمة اتسع مجالها خارج نطاق ولاية سيدي بوزيد، ووصلت إلى تونس العاصمة للتعبير عن مطالبهم وتضامنهم مع منطقة الشباب البوعزيزي، وحاول بن علي أن يستعطف الشعب التونسي، وقام في 29 ديسمبر بإجراء تعديل وزارى يشمل وزارات الاتصالات، التجارة، الشباب والرياضة، الشؤون الدينية والشؤون الخارجية، وطلب بوضع برنامج للتشغيل وتوفير فرص عمل، لكن ما فعله لم يكن كافياً واستمرت المظاهرات، الأمر الذي دفع بالرئيس مرة أخرى إلى إقالة محافظ سيدي بوزيد في 30 ديسمبر، لكن الأمور لم تهدأ مرة أخرى، وازدادت سوءاً بعد وفاة الشاب البوعزيزي في المستشفى يوم الثلاثاء 4 جانفي 2011 وتسبب في انطلاق الاحتجاجات في العاصمة وسوسة وصفاقس وقفصة والقصرين والكاف وقابس.¹

ليستمر معها استخدام النظام قوات الأمن لوقف هاته الاحتجاجات، حيث قتل بين 17 ديسمبر 2010 وبداية جانفي 2011 أكثر من 330 شخصاً، وجرح 700 شخص نتيجة أعمال العنف المعادية للحراك، قتل أغلبية الضحايا بالرصاص من موقع الاحتجاج، وسقط 72 شخصاً ضحايا للاختناق أو الرمي بالرصاص بينما كانوا يحاولون الهروب من السجون، كما كان الحال في المنستير والمهدية والقصرين وبنزرت وقفصة، تمثلت أعمال العنف الأخرى التي قامت بها الشرطة بخطف المعارضين، كما تعرضت المؤسسات العامة مثل المدارس والمباني الإدارية، ومراكز الشرطة، والممتلكات الخاصة للحرق والنهب.²

عاد بن علي إلى الظهور على شاشة التلفاز ليلقي خطاباً على الشعب التونسي في يوم الاثنين 10 جانفي 2011، لكن المظاهرات لم تتوقف واستمرت، الأمر الذي دعا الناطق الرسمي باسم الحكومة التونسية أن يدلي بتصريح يوم الثلاثاء 11 جانفي بأن رسالة المحتجين وصلت، وأعلن عن اتخاذ تدابير لوضع حد للاضطرابات والاحتجاجات على تردي الأوضاع المعيشية، ثم قام بن علي بإقالة وزير الخارجية بعدما حمله مسؤولية إطلاق الرصاص على المتظاهرين، ليعود الرئيس بن علي مجدداً ويظهر على شاشة التلفاز يوم الخميس 13 جانفي ليلقي خطاباً غير مسبوق وقال: " لقد فهمتكم..."، وأشار إلى عدم

¹ - راغب السرجاني، قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011، ط1، القاهرة: دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، 2011، ص ص 91-95.

² - يوسف محمد الصواني، ريكاردو رينيه لا زيمونت، مرجع سابق الذكر، ص 52.

الترشح للانتخابات الرئاسية المقبلة في 2014، حتى جاء يوم الجمعة 14 جانفي 2011، ليُزف إلى أهل تونس خبر فرار بن علي من تونس، ليعلن رئيس الحكومة آنذاك محمد الغنوشي تنحي بن علي وتولية ممارسة مهام رئيس الدولة بصفة مؤقتة تطبيقاً لأحكام الفصل 56 من الدستور.¹

- أسباب الحراك الشعبي في تونس:

من الخصائص البارزة التي طبعت الحراك في تونس، هو أنه ولد من رحم ذي طابع شعبي عفوي يهدف إلى تحقيق مطالب اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، فشرارة الحراك الأولى اشتعلت في أرضية الفقر والبؤس والحرمان، فضلاً عن دوس الكرامة في منطقة سيدي بوزيد، واتخذت عمقاً وزخماً في جل المناطق الداخلية المحرومة في البلاد التونسية قبل أن تصل المدن الكبرى، وتمتد إلى جيوب الفقر فيها وتنضم إليها بقية الطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى في حراك عارم أجبر رأس النظام على الفرار.²

أ- تدهور الأوضاع الاجتماعية:

تجاهل نظام بن علي طيلة السنوات السابقة للحراك ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، خاصة الذي يحمل شهادات جامعية، وسوء الأوضاع الاجتماعية في المحافظات المحرومة والمهشمة في مختلف مناطق البلاد، وتحول الفوارق بين الأغنياء والفقراء إلى هوة سحيقة تطال كل مناحي الحياة، واعتمد سياسات النيوليبرالية تطبيقاً لاملاءات المؤسسات الدولية من دون ضوابط، ومن دون الالتفات إلى قضايا توزيع الثروة والبطالة والامية والفقر، لقد تجاهلت الدولة البوليسية هذه المشكلات وتأثيراتها الأمنية والسياسية، فكان هؤلاء العاطلون عن العمل والفقراء والمحرومون هم وقود الحراك الذي عصفت بالنظام القائم.³

فأزمة البطالة في تونس ظاهرة قديمة برزت منذ استقلال البلاد، وكانت تطال ما يقارب بين واحد إلى ستة من مجمل الناشطين اقتصادياً، أي ما يقارب 15 و 16 %، ظاهرة البطالة من حيث الكم تبدو قديمة نسبياً، أما الكيف ونوعية العاطلين فتغيرت بشكل ملحوظ، إذ أضحت شبح البطالة يمس بصورة واسعة حاملي الشهادات الجامعية، كما أصبحت حادة بشكل مقلق في المناطق الداخلية للبلاد، وخاصة في الوسط الغربي والجنوب الغربي، وإذا كانت البيانات الرسمية قد بينت أن نسبة العاطلين هي 14 % ممن هم في سن العمل، فإن المدير العام لمركز الشباب قد بين بعد الحراك أن البطالة في صفوف الشباب الذين

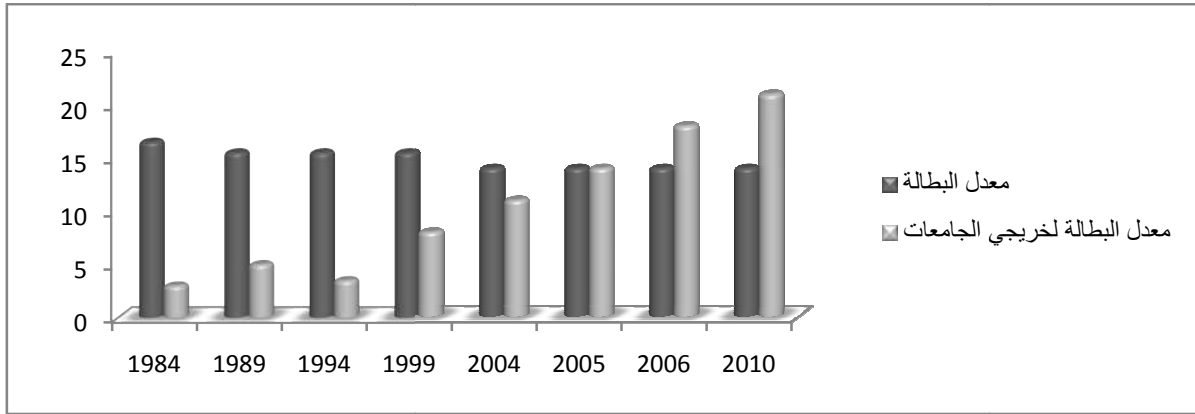
¹ - راغب السرجاني، مرجع سابق الذكر، ص ص 95- 97.

² - سهيل الحبيب، المفاهيم الإيديولوجية في مجرى حراك الثورات العربية، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2014، ص 37.

³ - توفيق المدني، تونس الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013، ص ص 16، 17.

يتراوح سنهم ما بين 18 إلى 29 يناهز 39.8 % سنة 2009، وكانت تلك إحدى نتائج الاختلال بين العرض والطلب في سوق العمل، وبالنتيجة تضخم عدد العاطلين عن العمل بجميع أصنافهم، الأمر الذي أدى إلى انتشار أنماط هشة من التشغيل، وتزايد انتهاكات الحقوق الأساسية للعمال والتمييز بين الجنسين وضعف الحماية ضد المرض، الأمر الذي كان سبباً في تراجع العديد من المكاسب الاجتماعية التي كانت موجودة، وتدهورت المقدرة الشرائية للعاملين، وتكدست الثروة عند شريحة تملك رأس المال همها الوحيد الريح، فشهدت العلاقات التشغيلية إختلالات عميقة أدت إلى حدوث التوترات والاحتجاجات.¹

وفي الشكل رقم (08) نوضح حجم البطالة في تونس قبل الحراك الشعبي:



- Audrey verdier chouchane, the revolution in Tunisia: economic challenges and prospects, **economic brief, African development bank group (AFDB), 11 march 2011, p 02.**

كما لعب الغبن الاجتماعي كذلك دوراً هاماً في انطلاق الحراك التونسي، فالألم النفسي الذي يتحول إلى غضب شعبي يعتصر نفوس أبناء الشعب، حين يرون حفنة من العائلات تستولي على مقدرات البلاد، وتعيش البذخ والترف على حسابهم وحساب كدهم وشقائهم، وتستغل ما لديها من نفوذ سياسي لتنادي بتعيين وريث للحكم حتى تضمن استمرار سيطرتها على الحكم، بالإضافة إلى الغياب التام للعدالة الاجتماعية الناجمة عن السياسات التنموية غير العادلة في تونس، والتي كانت أحد الأسباب الأساسية للحراك الشعبي، وأحد العوامل التي زادت من الفوارق الاجتماعية، حيث انقسمت البلاد على مستوى التنمية إلى شريط ساحلي يستأثر بمعظم أو بكل الاستثمارات التنموية سواء الأجنبية أو الحكومية، ومناطق داخلية معزولة، وكأنها تعيش خارج زمن التنمية التي تشهده تونس.²

¹ - أحمد مالكي، حسين الديماسي وآخرون، ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص ص 196، 197.

² - ناجي عبد النور، "الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 34، العدد 387، ماي 2011، ص ص 141، 142.

- تردّي الأوضاع الاقتصادية:

عرف الاقتصاد التونسي خلال السنوات الأخيرة التي سبقت الحراك الشعبي نموًا ضعيفًا، كان محدود 3.8 % سنويًا، وكان نسق التراجع هذا حادًا بين سنتي 2009 و2010، وتقف وراء ذلك عدة عوامل وأسباب أهمها انعكاس الأزمة الاقتصادية المالية العالمية، وخاصة بسبب الأزمة التي عرفتتها دول الاتحاد الأوروبي التي يرتبط الاقتصاد التونسي باقتصاديتها ارتباطًا وثيقًا، وبالإضافة إلى ذلك ارتفاع متوسط التضخم المالي، والذي بلغ خلال سنتي 2009 و2010 ما يقارب 4.5 %، مما أدى إلى استنزاف الطاقة الشرائية للمواطنين وخاصة العاطلون عن العمل، كما ارتفعت الديون الخارجية خلال العقد الماضيين، وبالرغم من أن دفع نحو 48 % من جملة تلك الديون كان عن طريق حاصل الإنتاج الداخلي الخام أواخر سنة 2010، غير أن الديون امتصت ما يقارب 12 % عائدات الصادرات.¹

لقد شكل العامل الاقتصادي في تونس البيئة الأساسية لنمو الاضطرابات الاجتماعية، فمع تطبيق سياسة التحرر الاقتصادية، بالاستناد إلى برامج تثبيت الاقتصاد والتكيف الهيكلي التي تبنتها تونس بضغط من صندوق النقد والبنك الدوليين، وما تبعها من إجراءات مرتبطة بهذه السياسات، وبخاصة فيما يتعلق بزيادة الضرائب وتقليص الإنفاق العام، وتخلي الدولة عن سياسة التوظيف، الأمر الذي أضر بالفقراء والمهمشين، وتوسعت الهوة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، وازدادت حدة التناقضات والاختلالات داخل المجتمع التونسي.²

- الأسباب السياسية:

تعاني تونس من أزمات كثيرة، بن علي هرم ونظامه السياسي تكلس في ظل غياب رؤية مستقبلية واضحة، كما أصاب الشعب التونسي إحباط كبير لغياب الحريات السياسية، مما زاد من غضبهم ضد العائلة الحاكمة، وضد الرشوة والبطالة المستشرية، والتفاوت الجهوي، تونس دولة بوليسية فيها قليل من حرية التعبير والتنظيم، ومشاكل خطيرة متعلقة بحقوق الإنسان، ولكل خطوة تخطى إلى الأمام تليها أخرى إلى الوراء، الأمر الذي جعل بن علي ونظامه بعيد عن الشعب التونسي، وأصبح لا يتحمل نصيحة أو نقد من أي مكان محلي أو أجنبي، لذلك أضحى بن علي ورجال نظامه يعتمدون أكثر على البوليس، وهم هو الحفاظ على السلطة، حيث وصفت أحد التقارير المنشورة على موقع ويكليكس للسفير الأمريكي بتونس

¹ - أحمد مالكي، حسين الديماسي وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص ص 191، 192.

² - ناجي عبد النور، مرجع سابق الذكر، ص 142.

نظام بن علي بالنظام البوليسي، إذ يقدر أفراد البوليس العلني والسري في خدمة بن علي 150 ألف فرد أي ستة مرات تقريباً عدد أفراد البوليس في فرنسا، والتي حجم سكانها خمس مرات حجم سكان تونس.¹

طرح العلامة ابن خلدون في مقدمته الشهيرة فكرة عامل الفساد السياسي وعلاقته باستقرار الدول وانحطاطها، حيث حدد خمسة أطوار لحياة الدولة، معتبراً أن الطور الذي يخترق فيه الفساد مؤسسة الدولة مؤشر لطور انحطاطها ودليل على حتمية فئائها، حيث شهدت تونس خلال الخمس سنوات الأخيرة من حكم بن علي تغلغلاً كبيراً للرشوة والفساد، وبخاصة في الأوساط ذات النفوذ السياسي أو الاقتصادي والإداري، التي تستغل نفوذها للحصول على امتيازات ومنافع كبيرة مثل الصفقات العمومية، وضربت شبكة أقرباء الرئيس وزوجته خيوطاً عنكبوتية حول كل القطاعات الحيوية، مثل مركبات تجميع السيارات مؤسسات الاستثمار العقاري وغيرها.²

وأحسن مثال لنهب المال العام، ما قامت به زوجة المخلوع ليلي الطرابلسي بتواطؤ من محافظ البنك المركزي قبل أيام قليلة من 14 جانفي من سرقة نسبة معتبرة من الذهب من خزانة البنك، وتهريبها نحو الخارج.³

أعطى الأستاذ تيد روبرت غور *Ted robert Gurr* في نظريته التي تسمى الحرمان النسبي *Deprivation theory* تفسيراً للعلاقة بين عدم الرضا الفردي والجماعي بالعنف السياسي، وقال أن الظروف التي يشعر فيها المواطنون بأن حقوقهم محظورة ومصادرة من قبل السلطات الحاكمة، تخلق لديهم إحباط كبير وشعور بالحرمان، تصاحبه رغبة كبيرة في التخلص من هاته الظروف التي يعيشونها، الأمر الذي يولد لديهم ميل كبير للعدوان والعنف السياسي، والحرمان عند تيد غور يعني وجود فرق وفجوة بين ما يتحصل عليه المواطنون في مقابل ما يتوقعونه ويستحقونه، الأمر الذي يولد الإحباط والاضطرابات والعدوان والثورات، وكلما ازدادت الفجوة ازداد حجم العدوان والعنف السياسي.⁴

¹ - علي خليفة الكواري، عبد الفتاح ماضي وآخرون، الديمقراطية المتعثرة مسار التحركات العربية الراهنة من اجل الديمقراطية، مرجع سابق الذكر، ص ص 54، 55.

² - رياض بشير، " التفاوت التنموي في تونس... قبل الثورة وبعدها"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 468، فيفري 2018، ص ص 88.

³ - علي خليفة الكواري، عبد الفتاح ماضي وآخرون، الديمقراطية المتعثرة مسار التحركات العربية الراهنة من اجل الديمقراطية، مرجع سابق الذكر، ص ص 56، 57.

⁴ - *Sadaf farooq, saiqah bukhari, manzoor ahmed, arab spring and the theory of relative deprivation, international journal of business and social science, vol 08, no 1, January 2017, p 130.*

أسهم بقاء نظام بن علي في انغلاق الحياة السياسية، واحتكار الحزب الحاكم لأمر الشأن العام وهيمنته على دواليب الدولة، وسيطرة المجتمع السياسي على مؤسسات المجتمع المدني ومحاصرتها، وسيادة النمط العائلي في الحكم، والسيطرة على منظومة الاتصالات ومجال الإعلام، إضافة إلى تبعية القضاء لأوامر وزارة الداخلية، واستخدام في الكثير من الأحيان كأداة لتصفية الحسابات مع المعارضين السياسيين والنقابيين والحقوقيين، الذين تفرك لهم المحاكمات وتلفق لهم التهم ليتم النج بهم في السجون.¹

كما استخدم بن علي مجموعة من الأحزاب الموالية له ليصطنع واجهة ديمقراطية، تؤدي دور الديكور في الانتخابات الشكلية، والتي توزع فيها المقاعد في المجلسين النيابيين مجلس النواب ومجلس المستشارين حسب درجة الولاء والقربى من دائرة الحكم، لقد نجح بن علي في إفساد جزء واسع من النخبة السياسية ووضعها في خدمته مقابل منح امتيازات معينة، كما نجح النظام ولو نسبياً في تدجين المركزية النقابية بالأسلوب ذاته، حيث كانت تضمن هذه القيادة السلم الاجتماعي، وتركيز اختيارات النظام.²

كل هذا أدى إلى شعور الشعب التونسي بكل أطرافه بالحرمان، ومصادرة جميع حقوقه السياسية والاجتماعية والاقتصادية، في مقابل تمتع القصر الرئاسي وحاشيته بحياة فاخرة، بالإضافة إلى مقارنة الشعب التونسي لنفسه مع شعوب الدول الديمقراطية التي تتمتع بكامل حقوقها الأساسية، الأمر الذي زرع فيهم الشعور بالحرمان الذي أدى إلى قيام عدوان وعنف سياسي تجلّى في شكل مظاهرات واسعة.³

- ما الذي ميز تجربة الحراك الشعبي التونسي في المنطقة العربية ؟

واجهت عملية التغيير السياسي في تونس مخاطر وتحديات كبيرة خلال المرحلة الانتقالية، خصوصاً أنها جاءت قطعاً جذرياً مع نظام قديم، لتحل محله حركات تدعو للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وقامت هذه التحديات والمخاطر أساساً على نوع من التصدع الخطير الذي برز من خلال اختلاف الرأي بين الإسلاميين والعلمانيين، وهو ما كاد يُدخل البلاد في دوامة الحرب الأهلية، فتعالت أصوات الأطراف السياسية منادية بإنقاذ البلاد من فتن داخلية وخيمة العواقب.⁴

¹ - رياض بشير، مرجع سابق الذكر، ص 87.

² - علي خليفة الكواري، عبد الفتاح ماضي وآخرون، الديمقراطية المتعثرة مسار التحركات العربية الراهنة من اجل الديمقراطية، مرجع سابق الذكر، ص 56.

³ - *Sadaf farooq, saiqa bukhari, manzoor ahmed, op. cit, p 131.*

⁴ - أمل بلطي، " الاستثناء التونسي لإرساء السلم المجتمعي بخطى ثابتة نحو نوبل للسلام"، مجلة الأديان، مركز الدوحة حوار الأديان، الإصدار التاسع، 2016، ص 28.

بفضل الحوار الوطني، وحراك المجتمع المدني، وضغط الشارع التونسي، والاعتصامات المتكررة والاعتاظ بما آلت إليه الأوضاع في بعض بلدان الحراك، خرجت تونس من شبح الحرب الأهلية، وأمكن إصدار دستور جديد بعد مخاض عسير دام نحو ثلاث سنوات بدل سنة واحدة كما كان مقرراً عند انطلاق أعمال المجلس الوطني التأسيسي، وتخلي الثلاثي الحاكم بقيادة حركة النهضة الإسلامية عن الحكومة لتعوضه حكومة كفاءات وطنية مستقلة، ليتم بعدها إجراء الانتخابات التشريعية بتاريخ 26 أكتوبر 2014، والتي لم يقع الاعتراض عليها من أي طرف، ثم نظمت انتخابات رئاسية على دورتين، وتنافس فيها 22 مترشحاً انتهت بانتخاب القائد السبسي رئيساً يوم 21 ديسمبر 2014.¹

وطرح الأستاذ خير الدين حسيب أربعة معايير لتحليل وفهم نتائج الحراك العربي، وهي القدرة على كسر حاجز الخوف، وسلمية الحراك الشعبي، ووجود حد أدنى من التماسك الاجتماعي ومشاعر مشتركة للوحدة الوطنية، وموقف المؤسسة العسكرية من الحراك، والتي كانت داعمة له، أو على الأقل واقفة موقفاً حيادياً منه.²

هكذا ساهمت العوامل الأربعة في أن يحصد الحراك نتائجه سريعاً ويجتاز مرحلة انتقالية حساسة وإجراء انتخابات حرة للمجلس التأسيسي متعدد الأطراف، وأن يتم الاتفاق على إعداد دستور جديد حظي بإجماع شعبي واسع عليه، ثم انتخاب مجلس تشريعي جديد على أساسه، ووجود نخب سياسية كان لها من النضج السياسي ما جعلها تستوعب طبيعة المراحل الانتقالية من خلال بناء توافق سياسي مكن تونس من اجتياز مخاطر الحراك.³

إضافة إلى العوامل الأربعة التي طرحها خير الدين حسيب، أضاف الباحث حمادي الرديسي عامل الدولة العضوية المتحددة *Organic state*، وهي الدولة القادرة على النفاذ إلى المجتمع، وهذا هو مفهوم

¹ - رنا العاشوري سعدي، " التجربة الديمقراطية في تونس: هاجس متأصل ومسار متعثر"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 434، 2015، ص 166.

² - خير الدين حسيب " الربيع العربي: نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح والفشل"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 398، أبريل 2012، ص ص 8، 9.

³ - خير الدين حسيب، أوضاع الأمة العربية ومستقبلها مسيرة وطن... من خلال مواقف مفكر 2006-2016، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، فيفري 2016، ص 234.

* للاطلاع أكثر على مفهوم الدولة العضوية انظر:

- Okechuku samadi, Emmanuel I wonch, the Organic theory of state and the philosophical tradition: the case of plato and Aristotle, international journal of science invention today, vol5, Issue 5, septeber- October 2016, p 415- 422.

الدولة القوية بحسب الأستاذ جول ميقدال *Joel migdal* ، في 14 جانفي هل سقطت الدولة أم انهار النظام أم تراجعت القيم ؟ الدولة مؤسسة دائمة أما النظام فهو مجموعة من الأشخاص والبرامج والسياسات القابلة للتغيير، عقب الحراك في تونس سقط وتغير النظام وضعفت الدولة واهتزت القيم، وعلى الرغم من تعدد الهزات التي صاحبت الحراك داخليًا وخارجيًا، فإن الدولة التونسية لم تنهار، ولم يضعف إلا الولاء للحكومة وللقيم الثقافية التي تجمع الجماعة، الأمر الذي جعل التغيير السياسي في تونس يختلف عن ليبيا وسورية اللذين يفتقران إلى مقومات الدولة، كما أن دولة القوة الإدارية أصبحت دولة قانون من خلال إرساء دستور جديد سنة 2014، إذ تم تضخيم دور الدولة عبر تعدد الصيغ، فقد تمت مطالبة الدولة بحماية الحقوق والدستور من خلال استعمال مفردات مثل " تسعى الدولة" أو " تسهر الدولة" أو " تضمن الدولة"، وكأن الدولة ملاذ الجميع.¹

استطعت تونس الفصل بين الدولة والنظام، وذلك بالحفاظ على الأولى ومقارعة الثاني، ومن أهم شروط الاستبداد على العكس هو تمكن الحاكم من المزج بين النظام والدولة بحيث تتعطل الثانية إن مس الأولى بأذى، هنا أيضًا تبدو تونس محظوظة بارتفاع مستوى الشعور بالمواطنة، وبالتالي بقدر عالي من الوضوح في التفريق بين النظام والدولة، مما جعل مسلك المؤسسة العسكرية، ومسلك الإدارات المدنية إيجابيًا بمعنى انه في الحد الأدنى محايدًا، وفي حده الأقصى متفهمًا للحراك وداعمًا له، قد لا يكون الفصل مطلقًا في تونس، ولكنه أفضل من حاله في غير بلد عربي، فنجاح التغيير السياسي مرتبط مرة أخرى بمدى الفصل المسبق في أذهان الضباط والموظفين وعموم الناس بين الدولة والنظام السياسي.²

المطلب الثاني: مسار التغيير والبناء الديمقراطي في تونس: نحو مزيد من التوافق السياسي.

أشار الأستاذ ألفريد ستيبان *Alfred Stepan* إلى فكرة أن نجاح تونس في عملية التغيير السياسي سببه التوافق بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية على كافة إجراءات إنتاج حكومة منتخبة، تأتي إلى السلطة كنتيجة مباشرة للتصويت الشعبي الحر، وامتلاك هذه الحكومة بحكم الأمر الواقع سلطة قادرة على توليد سياسات جديدة، كما أن السلطات الثلاثة التنفيذية والتشريعية والقضائية، لم تتأثر بنفوذ مؤسسات كالمؤسسة العسكرية والسلطة الدينية، وبالرغم من أن تونس تواجه صعوبات وتحتاج إلى المزيد من

¹ - حمادي الرديسي، " تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة "، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 18، جانفي 2016، ص ص 10، 11.

² - عبد الإله بلقزيز وآخرون، الربيع العربي... إلى أين أفق جديد للتغيير الديمقراطي، مرجع سابق الذكر، ص 143.

الإصلاحات خاصة على المستوى الاقتصادي، وبناء الكثير من المؤسسات، إلا أن لديها مصداقية سياسية ينبغي أن تساعد في جعل مسار التغيير السياسي ناجح وآمن.¹

إن التطورات الإيجابية في المناخ السياسي التونسي لم تحدث بسهولة وسلاسة مثلما تبين من مشاهد العناق وتبادل القبل بين أعضاء المجلس الوطني التأسيسي في الليلة الفاصلة بين 26 و 27 جانفي 2014 بعد المصادقة النهائية على الدستور بموافقة 200 صوت من جملة 215 عضواً، حيث شهدت تونس على مدى سنتي 2012 و 2013 صراعاً سياسياً مريراً بين فريقين، الأول يضم حزب حركة النهضة وهو ذو توجه إسلامي متحالف مع بعض الأحزاب، والثاني يضم حركة نداء تونس وتضم أعضاء من الحزب الدستوري الحاكم سابقاً، وبعض النقابيين واليساريين وبعض الأحزاب وبعض منظمات المجتمع المدني.²

وجدت الأطراف السياسية في تونس نفسها منذ البداية تواجه مشكلة عملية وأساسية سبق أن واجهتها الكثير من الثورات خاصة خلال العشرين سنة الماضية، وذلك في دول مثل أوروبا الشرقية أو أمريكا اللاتينية، وأيضاً في بلد هام مثل جنوب إفريقيا، وتتمثل هذه الإشكالية في طريقة التعامل مع مؤسسات النظام السابق وعدد من رموزه، فالثورات التقليدية وآخرها الثورة الإيرانية انتهجت أسلوب القطع الكلي مع المرحلة السابقة بكل هياكلها ومكوناتها المادية والبشرية، بينما اختارت معظم الثورات الحديثة أسلوب مغاير يقوم على القيام بنوع من التسوية التاريخية مع جزء من النظام السابق، وذلك لحماية الدولة وهو ما حدث في دول أوروبا الشرقية. وفي تونس وجدت النخب السياسية نفسها أمام ذات الإشكال وانقسمت بين من يعتقد بأن ما حدث في تونس يستوجب التخلي عن منطق الإصلاح، مقابل من اعتبر بأن الإصلاح لا يتعارض مع الثورة، وإنما يمكن أن يحميها فبعد رحيل بن علي طالبت أطراف بإسقاط الحكومة، وتعليق الدستور، وحل البرلمان، واستبدال المؤسسات القائمة بمجلس لحماية الثورة، يتولى بشكل مؤقت القيام بدور تقريبي وتشريعي بديل، في انتظار تنظيم انتخابات لمجلس تأسيسي يتولى إعداد دستور بديل، ويتولى الدعوة إلى انتخابات رئاسية وتشريعية.³

¹ - Alfred Stepan, Tunisia's transition and the twin tolerations, *Journal of Democracy*, vol 23, no 2, April 2012, p 90,91.

² - أحمد كرعود، تونس هل يمهّد الاستقطاب إلى إرساء نظام تعددي أم هو مقدمة لتفاهم النزاعات حول السلطة؟، سلسلة أوراق سياسات، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، جانفي 2015، ص 2، 3. على الرابط:

<http://ademocracynet.com/Uploads/2015-02/DPDF78.pdf>

³ - أحمد مالكي، حسين الديماسي وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص 258 - 261.

في المقابل تمسكت أحزاب أخرى بالمحافظة على المؤسسات، والدفاع عن الطابع الدستوري في عملية التغيير على الرغم من تسليمهم بمظاهر الخلل الكامنة في الدستور، وضرورة تحسين تركيبة الحكومة المؤقتة وفصلها عن الحزب الحاكم سابقاً، لكن ذلك لم يبعد ضغط الشارع والقوى السياسية المعارضة، وهو ما جعل هذه الحكومة تترنح وتسقط بعد استقالة رئيسها، ومع تولي الرئيس الحالي لتونس الأمور تم الانحياز لمصلحة المعارضة وأجندتها، مع الإبقاء على خيط يربط بين الشرعية الثورية والشرعية الدستورية، وبعد أن كانت الأولوية تنظيم انتخابات رئاسية ثم برلمانية وفق ما تنص عليه المادة 57 من الدستور، انتقلت بوصلة التغيير نحو تعليق العمل بالدستور والاتجاه نحو تنظيم انتخاب مجلس تأسيسي يتولى صياغة دستور جديد.¹

كان التناقض بين الإسلاميين والعلمانيين بمختلف مشاربهم يهيمن على المشهد السياسي في تونس مثل بقية البلدان العربية الأخرى التي شملها الحراك الشعبي المطالب بالتغيير السياسي، غير أن التجربة التونسية لم تتخذ نفس المسار الذي آلت إليه التجارب الأخرى، فتونس تتميز نسبياً بتجانس ديني، وتمتلك جيشاً نشأ على تقاليد عدم التدخل في الشأن السياسي، كما أن القطيعة بين العلمانيين والإسلاميين لم تكن على ذات الحدة التي كانت عليها في دول عربية أخرى، فضلاً عن الدور الكبير الذي لعبه المجتمع المدني بكل أطيافه، من منظمات حقوقية ونقابات عمالية وغيرها، والتي سعت في مرحلة فاصلة إلى رآب الصدع، وتحقيق حالة من التوافق والتنازل المتبادل الذي حافظ على الطابع السلمي في المرحلة الانتقالية.²

احتدم الصراع بين الفريقين حول قضايا تتعلق بمكانة الدين وتحديدًا الشريعة الإسلامية في المنظومة التشريعية، واعتبار معايير حقوق الإنسان الكونية مرجعية أساسية بما في ذلك تضمين مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في الدستور، واستخدم الفريقان في هذا الصراع السياسي والفكري وسائل سلمية، ولكنها تدرجت من النقاشات داخل لجان المجلس التأسيسي، والجدل على وسائل الإعلام بكل أنواعها، إلى المظاهرات في الشوارع والاعتصام أمام المجلس التأسيسي، وبالرغم من هيمنة الطابع السلمي على كل هذه التحركات إلا أن المشهد السياسي لم تغب عنه أعمال عنف تمثلت في اغتيال زعيمين سياسيين شكري بلعيد ومحمد البراهمي، وقتل أيضاً عدد من الجنود والضباط من الجيش الوطني والحرس الوطني من قبل جماعات مسلحة وجدت في مناطق جبلية للحدود الجزائرية، والوسط الغربيين للبلاد ولايات قصرين والكاف وجندوبة.³

¹ - مرجع سابق الذكر، ص 262.

² - إبراهيم سعدي، "لماذا لم يزهر الربيع"، مجلة الجديد، المركز العربي للنشر مكتب لندن، العدد 1، فيفري 2015، ص 37.

³ - أحمد كرعود، مرجع سابق الذكر، ص 03.

كان لتلك الاغتيالات تداعيات واضحة، فمن تداعيات اغتيال شكري بلعيد في 2013 /02/6 إرغام حكومة الترويكا برئاسة حركة النهضة على إجراء تعديلات تجسدت بخاصة في استقالة رئيسها حمادي الجبالي الذي اضطر إلى تقديمها بعد فشل مقترحه في تكوين حكومة كفاءات، وتم الاكتفاء بإزاحة وزارة العدل والداخلية والدفاع والخارجية، وتكليف شخصيات وصفت بالمستقلة مع استمرار الترويكا في الحكم برئاسة حزب النهضة ومساهمة حزبي المؤتمر والتكتل، وكانت تداعيات اغتيال الحاج محمد براهمي 2013/07/23 أوسع وأعمق، من خلال انطلاق حركة الضغط المطالبة بالرحيل، وحل أجهزة السلطة الجديدة المنبثقة من الانتخابات، والتأسيس في الأثناء لهيكل الحوار الوطني ضم الكثير من الأحزاب، برعاية منظمات مهمة ومؤثرة من المجتمع المدني.¹

حيث شكل الرباعي، الاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدي، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، والهيئة الوطنية للمحامين، الراعي الرسمي للحوار الوطني الذي انطلق في نهاية أكتوبر 2013، من أجل التوفيق بين الشرعية الانتخابية والشرعية التوافقية وذلك لأسباب كثيرة، أولها التأخير في إصدار دستور توافقي بعد أربع مسودات أخرها في جوان 2013 بالإضافة إلى انتقادات الأداء الحكومي غير المرضي في المجال الاقتصادي، فضلاً عن تردي الأوضاع الأمنية. ودام الحوار ثلاثة أشهر لينجح في جانفي 2014 في وضع خارطة طريق ذات ثلاث مستويات (حكومي دستوري، انتخابي)، تمثلت في الإسراع بالمصادقة على الدستور، وتكوين حكومة كفاءات، واستكمال انتخاب الهيئة العليا للإشراف على الدستور، وبالتالي فقد خلق منطق الحوار الوصول إلى ما سمي بالدستور التوافقي، خاصة بعدما تأسست لجنتنا توافق داخل البرلمان، وفي هياكل الحوار الوطني عملنا بالتنسيق للوصول إلى النسخة النهائية للدستور جانفي 2014،² كما أفضى الحوار الوطني إلى تخلي النهضة والحزبين المتحالفين معها عن الحكومة لصالح حكومة كفاءات، ومن ثم الدعوة إلى تنظيم انتخابات عامة من دون إقصاء لأي طرف سياسي، خلافاً لما جرى في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في أكتوبر 2011.³

ففي 26 أكتوبر 2014 حصلت الانتخابات التشريعية، وتحصل حزب نداء تونس على 39.63 %، وحزب النهضة على 31.79 %، وهو ما يمثل 71.32 % من مقاعد مجلس نواب

¹ - أحمد يوسف أحمد، بسمه مبارك سعيد، مرجع سابق الذكر، ص 159.

² - حمادي الرديسي، مرجع سابق الذكر، ص 8، 9.

³ - أحمد كرعود، مرجع سابق الذكر، ص 03.

الشعب، وفي الدورة الأولى لانتخابات رئيس الجمهورية في نوفمبر 2014، التي تقدم لها 27 مرشحاً (انسحب منهم 5 قبل يوم الاقتراع)، تحصل محمد الباجي قائد السبسي مرشح حزب نداء على 39.4 % من الأصوات، بينما تحصل محمد المنصف المرزوقي رئيس الجمهورية المؤقت، وحليف حزب النهضة على 33.4 %، وبذلك يكونان قد تحصلا معاً على 73 % من الأصوات المصرح بها.¹

وفي الجدول رقم (12) يوضح نتائج الأحزاب الخمس الأولى في الانتخابات التشريعية ليوم 26 أكتوبر 2014 (العدد الإجمالي للمقاعد في المجلس 217).

الحزب	عدد المقاعد من مجلس نواب الشعب	نسبة الأصوات الصحيحة
نداء تونس	86	37.59
النهضة	69	27.69
الاتحاد الوطني الحر	16	4.03
الجبهة الشعبية	15	3.66
أفاق تونس	8	3.08
المجموع	194	75.64

المصدر: أحمد كرعود، مرجع سابق الذكر، ص 05.

وفي الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية، تحصل محمد الباجي قائد السبسي على 55.68 % من أصوات المقتربين، والذي حظي بدعم كل القوى الحداثية الراضية لعودة الإسلاميين للحكم، ونال الأغلبية في المناطق الشمالية والساحلية للبلاد، وكذلك الأغلبية من صفوف النساء، بينما تحصل محمد المنصف المرزوقي على 44.32 % من الأصوات، والذي حظي هو كذلك بدعم المتخوفين من عودة النظام السابق للحكم من المناطق الجنوبية، وبعض الأحياء الشعبية المحيطة بالمدن الكبرى، وفي يوم 29 ديسمبر 2014 أعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بفوز الباجي قائد السبسي بمنصب رئاسة الجمهورية لمدة خمس سنوات تنفيذاً للمادة 74 من الدستور، وبما أن حزب نداء تونس قد تحصل على أكبر عدد من المقاعد وليس أغلبية المقاعد في البرلمان، الأمر الذي سمح له باختيار رئيس الحكومة، وحزب حركة النهضة تحصل على عدد هام من المقاعد في البرلمان سمحت لهم بالتأثير في تشكيل الحكومة، أو في تكوين المعارضة لهذه الحكومة.²

¹ - مرجع سابق الذكر، ص 4.

² - نفس المرجع، ص 5، 6.

إن نجاح التجربة التونسية في عملية التغيير السياسي، تتعلق بمسألة التزام النخبة السياسية بالحوار في المراحل الحرجة التي تلت انهيار الحكم الاستبدادي، حيث أن هناك لحظة تلعب فيها الوكالة الإنسانية (*Human agency*) دورًا محوريًا في تحديد المسار السياسي للبلاد، حيث تتولى النخب السياسية عملية توجيه هذا المسار، وبالتالي فإن التزام النخبة بالحوار والتوافق يعد أحد الخطوات التي تزيد من احتمالات النجاح في عملية التغيير، لأنها تصبح بمثابة الجهة التي توجه البلدان التي تنعدم فيها الديمقراطية في اتجاه الديمقراطية، ففي حالة المنعطف الحرج في تونس، وعندما تم إسقاط بن علي فجأة بسبب موجة الاحتجاجات الشعبية، كانت البلاد تضم نخب سياسية علمانية وإسلامية ساعدت في توجيه مسار تونس السياسي، حيث كان هناك إجماع كامل بين النخب السياسية فيما يتعلق بكسر الحكم الاستبدادي ووضع دستور جديد كطريق للمضي قدمًا سياسيًا.¹

وفي ذات السياق يرى كل من جون لينز *Juan linz*، وألفريد ستيان *Alfred stepan* أن تونس ورغم الفترات الصعبة التي عاشتها في المرحلة الانتقالية استطاعت أن تتجنب الفوضى، ذلك لأن قادة حزب النهضة رأوا بأن الديمقراطية ليست مقبولة فحسب، بل ضرورة الأمر الذي سهل في نهاية المطاف التعاون بين الإسلاميين والليبراليين في جهود مشتركة لرسم مسار التغيير السياسي، كما لعب المجتمع المدني دورًا حيويًا، وبرهن بأنه لا يقوم فقط بتدمير الأنظمة الاستبدادية، بل يقوم أيضًا ببناء الديمقراطية التي تحتاج إلى مجتمع سياسي ونشطاء سياسيين لا يقاومون الديكتاتورية فقط، ولكنهم يسعون أيضًا إلى البحث في سبل صياغة قواعد اللعبة السياسية من أجل بناء الديمقراطية.²

المطلب الثالث: سيناريوهات التغيير السياسي في تونس على ضوء نتائج الحراك الشعبي.

إن المتتبع للشأن التونسي بعد الحراك، يرى أن هناك تباين بين الانجازات السياسية والانجازات الاقتصادية والاجتماعية، من خلال وجود مسافة فاصلة بين النخب السياسية وأغلبية الجماهير الشعبية وذلك بسبب تدهور الأوضاع الاجتماعية والمعيشية من خلال ارتفاع نسبة البطالة، وتدهور القدرة الشرائية من جهة أخرى،³ لم ينجح قادة التوافق السياسي في تحويل التعاقد السياسي الناجح الذي جمعهم إلى ثقافة سياسية شعبية قادرة على القيام بدور المحرك لبرامج النهوض بالبلاد ومشاريعها، وهو ما يفسر بوضوح عجز

¹ - Eva bellin, drivers of democracy : lessons from Tunisia, *middle east brief*, Grown center for middle east studies ; brandies university, no 75, august 2013, p 03.

² - Alfred stepan and juan linz, democratization theory and the Arab spring, *journal of democracy*, vol 24, no 2, April 2013, p 22, 23.

³ - سهيل الحبيب، مرجع سابق الذكر، ص ص 71، 72.

التوافق السياسي عن تحقيق إنجازات تنموية واقتصادية على أرض الواقع، ومع أن شريحة من التونسيون مقتنعة بأن التوافق جنب البلاد ويلاط الحرب الأهلية والفوضى الفتاكة، فإنهم يفتقدون المحفز والدافع للحلم بواقع أفضل مع تراجع نسبة ثقة التونسيين بالأحزاب السياسية.¹

تونس اليوم وبعد مضي نحو سبع سنوات على الحراك الشعبي، تواجه تحديات كثيرة قد ترسم وتحدد المعالم المستقبلية لها، في مقدمة هذه التحديات الفقر والبطالة والتفاوت التنموي الجهوي، الذي يعد أحد الإشكاليات الكبرى التي يجب على الحكومة الحالية التصدي لها، في ظل إغلاق الكثير من المصانع والمؤسسات الخاصة، نتيجة الصعوبات الاقتصادية وتأثير الوضع الأمني في ليبيا، أضف إلى ذلك تذبذب حركة السياحة التي كانت تشكل مصدرًا مهمًا من مصادر الدخل الوطني التونسي، وبروز ظاهرة الإرهاب الذي زاد من وطأة الأوضاع الاقتصادية، كما تعد التنمية المحلية وإيجاد مواطن شغل للعاطلين عن العمل من أهم الملفات الشائكة التي تواجهها تونس، إذ لم تفلح كل برامج التنمية في إيجاد الحلول البديلة.²

كما تميز الوضع الاقتصادي في تونس بالتردي، ومردده تدني قدرة الدولة في التحكم والسيطرة على مجريات الأمور، فقد شهدت سنة 2012 نسبة نمو اقتصادي ناهزت 3.5 % نزلت إلى 1 % في 2014، في حين كانت في حدود 5 % خلال حقبة الديكتاتور بن علي، ونسبة البطالة ناهزت 16.7 % خلال الثلاثية الرابعة من سنة 2013، كما شهدت سنة 2012 إغلاق 160 شركة ومصنعًا وإحالة 12370 عاملاً إلى البطالة، أما سنة 2013 فشهدت إضرابين عامين إضافة إلى عدد من الاضطرابات القطاعية، أهمها إضراب عمال الموانئ بما يعنيه شل حركة الاستيراد والتصدير، واستمرت موجة الاضطرابات في 2014 مع قطاع التعليم لتستمر مع حلول عام 2015، كما بلغت نسبة الاقتصاد الموازي 54 %، وتحول نظام التهريب في تونس إلى واقع تؤكد الأرقام وتثبتته الوقائع اليومية، فمن أهم الأسباب التي دفعت إلى تفاقم ظاهرة التهريب ارتفاع الرسوم الضريبية، والتي تصل في بعض الأحيان صقف 100 %، وهو ما دفع الكثير من الانتصاب على قارعة الطريق بطريقة فوضوية، كما تشير إحصائيات نشرتها وزارة التجارة التونسية إلى التهريب يُكبد تونس سنويًا خسائر تقدر بـ 3.6 مليار دولار، كما أن الدولة لم تحل مشكلة البطالة (500000) خاصة في صفوف حاملي الشهادات الجامعية (170000)

¹ - هيثم سليمان، التوافق السياسي في تونس محطات ومطبات، سلسلة تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، مارس 2017، ص 10. على الرابط:

https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_79172AF6.pdf

² - رياض بشير، مرجع سابق الذكر، ص 89.

الأمر الذي أدى إلى زيادة موجات الهجرة غير الشرعية، فقد تجاوز عدد المهاجرين 40 ألف حالة منذ الحراك الأمر الذي وضع جدلية الثراء والديمقراطية محل تساؤل بحكم أن الأوضاع طالت أكثر من اللزوم.¹

كما ساهم تنامي الإرهاب في ترويدي الاقتصاد وضعف الدولة، لقد شهدت تونس منذ 14 جانفي 2011 عمليات إرهابية متعددة، وفي مناطق مختلفة، حيث سجلت الدولة التونسية أول مواجهة بين القوات النظامية والجماعات المسلحة في ماي 2011، وفي نفس السنة التي بعدها توسعت العمليات الإرهابية بشكل مكثف، وهو نفس الأمر في 2013، وزيادة الاغتيالات السياسية، واستهداف منازل لأشخاص حكوميين مثلما حدث مع وزير الداخلية آنذاك لطفي بن جدو بالقهرين، والهجومان المتزامنان في 16 جويلية على نقطتين عسكريتين في الشعباني، وتواصلت العمليات الإرهابية عام 2015 مع تميزها بعمليتين نوعيتين استهدفت الأولى متحف باردو في 18 مارس، وأسفرت عن مقتل 20 شخصاً وجرح العشرات، واستهدفت الثانية فندقاً بسوسة في 26 جوان ونجم عنها مقتل أكثر من 40 سائحاً، كما تم استهداف حافلة الحرس الجمهوري في شارع محمد الخامس في ربوع القصيرين بتونس العاصمة وأسفر عن مقتل 14 فرداً، الأمر الذي دفع برئيس الجمهورية إلى التصريح بأن الدولة التونسية مهددة بالانهيار في حال حدوث عمليات إرهابية جديدة، وإعلانه حالة الطوارئ التي خوفت التونسيين وخشيتهم من عودة الحل الأمني، لكن الواقع بدد المخاوف إذ لم تمنع حالة الطوارئ الأحزاب من تنظيم تظاهرات.²

ترسم المؤشرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية السابقة صورة غير إيجابية عن مستقبل التغيير التونسي، والذي تعد نسب التشاؤم المرتفعة في أوساط الشعب، وخاصة في صفوف الشباب أحد عناوينها الأساسية، وتبين حجم التحديات التي تجعل السنة السياسية الجديدة 2018 ضبابية.³

بين المكتسبات السياسية التي حققتها تونس، والتحديات الاقتصادية والاجتماعية الحالية التي تشهدها، نطرح السيناريوهات التالية:

- استمرار التجربة الديمقراطية الناشئة رغم التحديات الراهنة: رغم هشاشة الوضع الاقتصادي والاجتماعي الحاصل، يظل الأمل قائماً في قدرة الشعب التونسي بكل مكوناته الحيوية على استخلاص

¹ - حمادي الرديسي، مرجع سابق الذكر، ص 15.

² - مرجع سابق الذكر، ص 15، 16.

³ - تقدير موقف، استمرار التوافق السياسي في تونس: هل مزال كافياً لتأمين المسار؟، مجلة الإستراتيجية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية، العدد الثاني، 2017، ص 21. على الرابط:

الدروس والعبر، وتأكيد الاستثناء بإنجاح الانتقال الاقتصادي والاجتماعي، استكمالاً للبناء الدستوري والانتقال السياسي الديمقراطي، صحيح أن الشعب التونسي يتطلع إلى تحقيق الرخاء الاقتصادي والاجتماعي، وإلى بناء دولة الحق والقانون والمؤسسات، وإنما ليس على حساب المنجز الديمقراطي، فالحراك الشعبي الذي أنهى الاستبداد علمهم أن لا مجال للعودة إلى الوراء، وذلك من خلال القيام بدور المحرك والدافع الأساسي لعجلة الإصلاح في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وهذا ممكن إن لم نقل مضمون في ظل امتلاك تونس لمقومات تسمح بذلك، أبرزها استتباب مؤسسات الدولة ووعي المجتمع التونسي بها وامتلاك مجتمع مدني قوي ومتجانس مذهبياً وطائفيًا، ووجود نخب سياسية تؤمن بمنطق الحوار والتوافق السياسي، والاهم من هذا كله وجود مؤسسة عسكرية لا تطمح إلى السياسية ولا التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى تطبيق تونس لسياسة خارجية محايدة أبعثت تونس من أن تكون ساحة للصراعات الإقليمية والدولية، يبقى تحقيق هذا السيناريو مرهون بما تعمل عليه الحكومة الحالية، والتي وضعت جملة من الإجراءات الهادفة إلى التجاوب مع مشاكل الشعب الحقيقية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي والتي تنتظر التطبيق الفعال والنتائج الايجابية، وأولها كسب ثقة الشعب التونسي.

- إمكانية عدم استمرار الحكومة الحالية طويلاً وانقضاء التوافق السياسي الراهن: تشكل المشاكل الاقتصادية، والاضطرابات الاجتماعية، وملفات الفساد العالقة نقطة ضعف الحكومة الحالية، التي تواجه مطالب واسعة في ظل امتلاكها لإمكانات محدودة، بالإضافة إلى تأخر الانتخابات البلدية المقرر تنظيمها في 6 ماي 2018، الأمر الذي ينذر بإمكانية عدم استمرار الحكومة الحالية، مما قد يؤدي بدوره إلى نهاية صيغة التوافق السياسي بين أطراف الائتلاف الحكومي الحالي.

- تقهقر مسار التغيير السياسي وإمكانية عودة القديم: في ظل الاحتجاجات والاضطرابات الاجتماعية الحالية، وصعوبة الوضع المالي والاقتصادي، وتدهور الأوضاع الأمنية في الدولة المجاورة ليبيا، قد نشهد عودة الحراك من جديد، ومعه مظاهر العنف والإرهاب، الأمر الذي قد يضر بالدولة ككل وبمسارها الديمقراطي الناشئ، والذي كان نتاج الحراك والمميز للتجربة التونسية، وهذا السيناريو يبقى الأضعف في ظل امتلاك دولة تونس لمقومات تسمح لها بالبقاء وبمحاولة مسارها السياسي الديمقراطي.

المبحث الثاني: النظام السياسي المصري وإعادة إنتاج التسلطية.

اختلفت تجربة مصر عن نظيرتها في تونس، فبعد البدايات الصحيحة المفعمة بالآمال، والتي أعقبت سقوط الحكم الاستبدادي، تكاثرت العثرات في مسار التغيير السياسي، حيث فشلت النخب السياسية المصرية في خلق توافق سياسي حول كيفية إدارة المرحلة الانتقالية، وبناء نظام سياسي ديمقراطي، فبعد الاستقطاب الحاد الذي ساد خلال فترة حكم الإخوان، شهدت البلاد مرحلة من الاضطرابات السياسية التي انتهت بسقوط الرئيس المنتخب من قبل المؤسسة العسكرية، والتي بدورها أعادت إنتاج التسلطية.

المطلب الأول: الحراك من أجل التغيير في مصر: الدواعي والمقدمات، المسارات والمحصلات.

اقتداءً بما حصل في تونس انطلقت الاحتجاجات المصرية في 25 جانفي 2011، وانطلق معها حراك غير مسبوق ليس فقط في حجمه، ولكن أيضاً في نوع المتظاهرين وشعاراتهم وطرقهم في الحشد والتنظيم، والتعامل مع قوات الأمن، حيث لم تعرف مصر منذ انتفاضة 18 و 19 جانفي 1977 مظاهرات واسعة للاحتجاج على السياسات الداخلية، إلا بدءاً من 25 جانفي 2011، ملايين خرجت إلى الشوارع والميادين، جمعتهم أهداف مشتركة والتحموا رغم اختلافهم وتمايزهم في حراك سلمي، حمل في يومه الافتتاحي شعارات ذات مطالب اجتماعية، وظل الشعار التونسي الأصل " الشعب يريد إسقاط النظام " ثانويًا في ذلك، ولكن الوحشية التي استخدمتها قوات الأمن في فجر 26 جانفي 2011 جعلته شعاراً أساسياً اعتمد بعد يومين من جمعة الغضب، وصار معبراً عن الهدف الرئيسي للحراك.¹

وأدى استخدام الانترنت دوراً مهماً في تشكيل وعي الشباب وجعلهم أكثر قدرة على فهم ما يجري من حولهم داخل مصر وخارجها خاصة في تونس، فلقد بلغ عدد مستخدمي الانترنت في مصر عند انطلاق الحراك الشعبي 22 مليون نسمة، بنسبة بلغت 27 % من السكان، حيث تعلم الشباب المصري ومارسوا الاحتجاجات إلكترونياً قبل أن يمارسها في الواقع، وحين أطلقت صيحات التظاهر في 25 جانفي من عام 2011، انطلق الحراك الذي بدأ بصفحة "كلنا خالد سعيد".²

استمر الحراك 18 يوماً من تاريخ 25 جانفي 2011 ألقى خلالها مبارك خطابات على الشعب المصري (28 جانفي، 1 و 10 فيفري)، وطرح خلالها إصلاحات شكلية دلت على عناد السلطة، وعدم

¹ - وحيد عبد المجيد، " ثورة 25 جانفي ضد النظام المش في مصر"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام المصرية، المجلد 46، العدد 184، أبريل 2011، ص ص 64، 65.

² - وفاء صندي، غياب الرؤية الحضارية في الحراك الثوري العربي (أزمة نخبة وشعب) (شهادة 45 مفكراً وباحثاً) (رؤية تحليلية)، ط 1، بيروت: منتدى المعارف، 2014، ص ص 107 - 110.

إدراكها حقيقة ما يدور في الشارع، وشكل حكومة جديدة برئاسة الفريق أحمد شفيق بعد ما طلب من حكومة أحمد نظيف تقديم استقالته، كما عين مدير المخابرات اللواء عمر سليمان نائباً له، وذلك بعد أن ظل هذا المقعد شاغراً منذ تولي مبارك الحكم عام 1981، ووعده بأنه لن يترشح إلى الانتخابات الرئاسية المقبلة في سبتمبر 2012، إلا أن خطابه لم يمتص غضب المتظاهرين، كما أسفر تدخل قوات الأمن لقمع التظاهرات، واعتداء أشخاص مواليين للنظام على المتظاهرين في 2 فيفري 2012 في ما عرف بحادثة أو موقعة الجمل، عن فقدان الثقة بوعود النظام ومطالبة مبارك فوراً بالرحيل.¹

في 10 فيفري 2011 كانت بداية الدور السياسي المباشر والعلني للجيش من خلال الانعقاد الدائم للمجلس الأعلى للقوات المسلحة لمتابعة الأوضاع، وذلك في ظل غياب الرئيس مبارك عن الاجتماع وإعلان المجلس لأول بيان له أكد فيه تأييده للمطالب المشروعة لجمهير الشعب المصري وحمائتها، ليأتي يوم 11 فيفري 2011 وإعلان نائب الرئيس عمر سليمان تنحي مبارك عن الحكم، واستلام المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد بصفة مؤقتة، وإعلان المجلس كذلك لبيانه الثاني والثالث، وفي 12 و13 فيفري 2011 أعلن الجيش مرة أخرى بيانه الرابع والخامس على التوالي، طرح فيه عدة إجراءات تحدد معالم المرحلة الانتقالية لحين إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية مع تعطيل العمل بالدستور، وحل مجلسي الشعب والشورى، وتشكيل لجنة لتعديل بعض موادده وتحديد شروط الاستفتاء عليها.²

مع تنحي مبارك ليلة الجمعة 11 فيفري 2011 عن السلطة، عاشت مصر ليلة من أبحج لياليها استمرت طوال يوم السبت التالي، جاء هذا بعد انقلاب عسكري أبيض على مبارك أخرجه كلية من المشهد السياسي، وذلك من أجل تجنب دخول الشعب في مواجهة شاملة مع النظام، إضافة إلى وأد سيناريو التوريث داخل بيت مبارك، وإبعاد مجموعة رجال الأعمال المتحالفين مع ابنه، وبالتالي إضعاف الحزب الحاكم، لتصبح المؤسسة العسكرية الفاعلة في مصر، والقادرة على اتخاذ قرارات وتنفيذها في مرحلة عدم الاستقرار السياسي، وتوليها بالفعل رئاسة الدولة في ظل غياب قيادة سياسية للحراك المصري.³

¹ - هشام العوضي، "الإسلاميون في السلطة: حالة مصر"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 413، جويلية 2013، ص 27.

² - محمد صفار، "إدارة مرحلة ما بعد الثورة... حالة مصر"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام المصرية، المجلة 46، العدد 184، أبريل 2011، ص 24.

³ - عزمي بشارة، ثورة مصر الجزء الثاني من الثورة إلى الانقلاب، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص ص 35، 36.

وفي 24 فيفري 2011 قدمت حكومة أحمد شفيق اعتذارًا للشعب المصري، وفي 3 مارس 2011 استجاب المجلس الأعلى للقوات المسلحة لمطلب رئيسي من حراك 25 جانفي، وأعلن قبول استقالة أحمد شفيق وحكومته، وتكليف عصام شرف بتشكيل حكومة جديدة، وفي 19 مارس 2011 جرى الاستفتاء على التعديلات الدستورية المصرية، وأعلنت اللجنة القضائية العليا المشرفة على الاستفتاء في 20 مارس 2011 أن النتائج النهائية أظهرت 77.2% من المصريين أيدوا التعديلات الجديدة للدستور، ثم في 16 أبريل 2011 قررت المحكمة الإدارية العليا في مصر حل الحزب الوطني الديمقراطي، كما أعلنت لجنة تقصي الحقائق بأحداث الحراك الشعبي في 19 أبريل أن مبارك هو المتهم الأول بجرائم قتل المتظاهرين المصريين.¹

ذهبت مصر إلى انتخابات تشريعية في السنة الأولى من الحراك الشعبي، وبقيادة وإشراف المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية، وأجريت الانتخابات في ظل غياب دستور جديد لمصر بعد الحراك الشعبي، كما أجريت الانتخابات التشريعية قبل ترتيب الساحة الحزبية المصرية، حيث أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة في سبتمبر 2011 قانون الانتخابات، وعدل بعض أحكام القانون المتعلق بمجلسي الشعب الشورى، وبحسب التعديلات تقرر أن يكون عدد أعضاء مجلس الشعب 498 عضوًا.²

وخلال الفترة الممتدة ما بين 28 نوفمبر و11 جانفي 2012 جرت أول انتخابات مصرية بعد الحراك الشعبي، وفي 21 جانفي أعلن عبد المعز إبراهيم رئيس اللجنة العليا للانتخابات المصرية النتائج النهائية في انتخابات مجلس الشعب.³ والموضحة فيما يلي.

الجدول رقم (13) يوضح نتائج انتخابات مجلس الشعب المصري 2011-2012

عدد المقاعد	الحزب
235	حزب الحرية والعدالة
123	حزب النور
38	حزب الوفد
31	ائتلاف الكتلة المصرية
71	بقية الأحزاب والمستقلون
498	المجموع

المصدر: محسن صالح، ربيع الدنان، وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص 19.

¹ - محسن صالح، ربيع الدنان، وآخرون، الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية، تقرير معلومات، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، قسم الأرشيف والمعلومات العدد 23، 2012)، ص 19.

² - أحمد بعلبكي، أحمد مالكي وآخرون، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص ص 332، 334.

³ - محسن صالح، ربيع الدنان، وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص ص 18، 19.

أجريت انتخابات مجلس الشورى على مرحلتين ما بين 29 جانفي و 22 فيفري 2012، حيث تم انتخاب 180 مقعداً من مقاعد المجلس الـ 264، بينما يعين المقاعد المتبقية الرئيس المقبل بعد إجراء الانتخابات الرئاسية، وتصدر التحالف الذي شكله حزب الحرية والعدالة المشهد بعد حصوله على 105 مقاعد، بنسبة 58.3 %، فيما جاء حزب النور في المركز الثاني بعد حصوله على 46 مقعداً، بنسبة 25 %، وجاء حزب الوفد الجديد في المركز الثالث بعد حصوله على 14 مقعداً، بنسبة 7.7 %¹.

وفي الجدول رقم (14) يوضح النتائج النهائية لانتخابات مجلس الشورى المصري 2012.

الحزب	الحرية والعدالة	النور	الوفد	الكتلة المصرية	الحرية	السلام الديمقراطي	المستقلون	المجموع
عدد المقاعد	105	46	14	08	03	01	03	180

المصدر: محسن صالح، ربيع الدنان، وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص 63.

تعززت هذه الانتخابات التشريعية بانتخابات الجولة الأولى للرئاسة المصرية التي جرت يومي 23 و 24 ماي 2012، فقد أظهرت تقدم مرشح حزب العدالة والتنمية محمد مرسي، حيث حصل على 24.78 % من الأصوات، وجاء في المركز الثاني أحمد شفيق آخر رئيس وزراء في عهد حسني مبارك حيث حصل على 24.78 % من الأصوات، وجاء حمدين صباحي في المركز الثالث حيث حصل على 20.72 % من الأصوات، يليه عبد المنعم أبو الفتوح الذي حصل على 17.47 % من الأصوات وجاء عمرو موسى في المركز الخامس حيث حصل على نسبة 11.13 %، وبذلك تحددت الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية بين محمد مرسي وأحمد شفيق، وقد جرت هذه الانتخابات يومي 16 و 17 جوان 2012، وأعلنت نتائجها يوم الأحد، وفاز فيها محمد مرسي بنسبة 51.7 % من الأصوات.²

- أسباب الحراك الشعبي في مصر:

على مدى العقود القليلة الماضية، وبسبب معاناة الشعب المصري بكل أطيافه من تدهور ملحوظ في جميع جوانب الحياة سواء السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تبلور مناخ جد مواتي لاندلاع حراك 25 جانفي 2011، ومثلما حدث في تونس لعب التواصل التكنولوجي دوراً بارزاً فيه من حيث التنظيم والسرعة في التنفيذ على أرض الواقع.³

¹ - محسن محمد صالح، مصر بين عهدين مرسي والسياسي، ط1، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2016، ص ص 62، 63.

² - مصلح خضر الجبوري، مرجع سابق الذكر، ص ص 197، 198.

³ - Ayman Gad el ashkar, Arab spring reasons and challenges the case of Egypt, relation internationals, acta universitatis danubius, vol 9, no 1, 2016, p 88.

أ- العوامل الاجتماعية:

في كتاب العرب أشار الباحث الياباني نوبواكي نوتوهاري إلى الوضع الاجتماعي المزري في مصر قائلاً كنت في القاهرة نفسها، لكن كانت رغبتني في الخروج إلى الشارع قد ذبلت، كنت أريد أن أقل عدد مرات خروجي قدر الإمكان، لم يكن السبب أنني أكره الغبار والضجة وحرارة الشمس القوية، بل كان السبب هو أنني كنت أرى توترًا شديدًا يغطي المدينة كلها، لكنني لا أستطيع أن أتجاهل حياة الناس في هذه المدينة كانت وجوههم تدخل إلى عيني وهم يمشون، وكأن شيئًا ما يطاردهم، وجوه جامدة صامتة وطواير طويلة من الواقفين أمام الجمعية ومواقف الحافلات وغيرها، باختصار التوتر يغطي الشارع، توتر شديد تتوقع أن ينقطع في أي لحظة، هذا التوتر يجعل الناس يتبادلون نظرات عدوانية ويزيد توتر المدينة نفسها أكثر فأكثر ومن الطبيعي أن يحصل تحول سياسي في طبائع البشر حين ينتشر الفقر والازدحام.¹

عانت مصر طيلة السنوات العشر الماضية التي سبقت الحراك، ارتفاعًا في مستويات عدم المساواة الاجتماعية، وتفشي ظاهرة الفساد، الأمر الذي جعل الناس يصلون إلى نقطة السخط التي كانت نتاج شعورهم القوي بالظلم الاجتماعي، صحيح أن المصريون اعتادوا على التكيف مع كل هذه الظروف، لكن الجيل الجديد من الشباب المصري لم يقبل هذه الأوضاع وقرروا التحرك من أجل التغيير، ودفعهم الغضب والكرهية إلى الشارع للتعبير عن مطالبهم،² حيث تضافرت مع ذلك ثقة عالية بالنفس، بدايتها نجاح الحراك التونسي، وقال لسان حال هؤلاء الشباب المصري نحن لسنا أقل ثورية من رفاقنا في تونس، وانطلق الحراك في ميادين التحرير وفي ساحات المدن المصرية المختلفة.³

مثلت السياسات التي انتهجها نظام حسني مبارك نقطة أساسية لتراكم عوامل الرفض والغضب الشعبيين، تلك السياسات أنتجت أعدادًا متزايدة من العاملين بعقود مؤقتة، ومن العاملين من دون تأمينات اجتماعية أو صحية، ومن العاملين باليومية، وأدت إلى ظهور حالات متزايدة من الفساد، وإلى زيادة متصاعدة في معدلات الفقر ومعدلات التضخم وارتفاع الأسعار ومعدلات الجريمة،⁴ وانتشرت البطالة بشكل كبير بين الشباب خاصة خريجي الجامعات الذين فقدوا الأمل في تحقيق طموحاتهم في العيش الكريم

¹ - عزمي بشارة، ثورة مصر ج1 من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث، 2016، ص ص 202، 203.

² - Doaa sabdou, zeinab zaazou, *the Egyptian revolution and post socio-economic impact, topics in middle eastern and African economies, vol 15, no 1, may 2013, p 93.*

³ - محمود عبد الفضيل وآخرون، الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2012، ص 54.

⁴ - عبد القادر ياسين وآخرون، 25 يناير مباحث وشهادات، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص 84.

وعدم حصول الغالبية من السكان على ما يشبع احتياجاتهم الإنسانية، من الغذاء والسكن والتعليم والرعاية الصحية والاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى تقلص الطبقة الوسطى وتراجع دورها الاقتصادي والاجتماعي وانضمام شرائحها الدنيا، وخاصة في الريف إلى الطبقة الفقيرة.¹

وفي الجدول رقم (15) يوضح نسبة البطالة في مصر خلال عامي 2010-2011.

2011	2010	
% 12.4	% 8.9	المعدل الإجمالي للبطالة
% 3.320	% 2.330	عدد العاطلين بالمليون
% 9.1	% 4.8	معدل البطالة بين الذكور
% 23.6	% 22.8	معدل البطالة بين الإناث
% 2.6	% 4.7	معدل الإناث/ معدل الذكور
% 72.5	% 82.7	نسبة بطالة الشباب (15-29 سنة) إلى إجمالي العاطلين
% 62.8	% 69	نسبة بطالة الشباب (20-29 سنة) إلى إجمالي العاطلين

المصدر: إبراهيم العيسوي، العدالة والنماذج الاجتماعية والنماذج التنموية مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص 352.

شهدت مصر نتيجة أزمة البطالة تزايداً متصاعداً لمعدلات الفقر في المجتمع، حيث بلغ عدد السكان تحت خط الفقر نحو 35 مليون نسمة، بنسبة 43% من السكان تركز في ريف الوجه البحري وصعيد مصر، وبلغت نسبة السكان تحت خط الفقر المدقع نحو 6% من عدد السكان، أي نحو 4.56 مليون نسمة، ويعمل 47% من جملة الفقراء في مجال الزراعة، كما أن نسبة الفقر بين الشباب بلغت نحو 85% من العدد الكلي للفقراء، وهو إن دل فإنما يدل على أن الفقر أصبح ظاهرة شبابية في الأساس وهو ما يعني كذلك أن الفقر أصبح تحلياً للظروف الاقتصادية الصعبة من ناحية، وأن تأثيره في الشباب كان أكثر وطأة من ناحية ثانية، وكان التأثير أكثر وضوحاً في الطبقتين الوسطى والدنيا اللتين شعرتا بأنهما محاصرتان بهذه الأحوال الاقتصادية الصعبة، الأمر الذي أسس لديهما قابلية الثورة بممارسة الاحتجاج.²

ب- الأسباب الاقتصادية:

أدى ارتفاع معدل التضخم خلال العقد الأول من الألفية الثانية، والبالغ في المتوسط 10% خلال الفترة 2000-2011 إلى شعور شريحة كبيرة من المجتمع بانخفاض في الدخل الحقيقي، وإحساس الفقراء

¹ - وفاء صندي، مرجع سابق الذكر، ص 173.

² - محمود عبد الفضيل وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص 34، 35.

منهم أكثر بوطأة الفقر، وقد تعاضم هذا الإحساس نتيجة الزيادة في أسعار الغذاء التي بلغت ذروتها عام 2008، حيث سجلت نسبة 27% مقارنة بنسبة 11% خلال العقد الأول من الألفية، حيث أثرت هذه الزيادة كثيراً على محدودى الدخل مقارنة بالفئات الأوفر حظاً في الدخل بسبب استحواذ الغذاء على نصيب أكبر من إنفاق الفقراء مقارنة بذوي الدخل المرتفع، حيث تخصص الفئة الأولى حوالي 53%، من إجمالي الإنفاق على الغذاء، بينما تنخفض النسبة للفئة الثانية إلى 33% فقط، هذا ما جعل النمو الاقتصادي المصري عاجز على إحداث انخفاض ملحوظ في نسب الفقر على مدى السنوات السابقة لحراك 25 جانفي 2011.¹

وترافقت زيادة معدلات الفقر مع زيادة الاستهلاك في مصر، فعلى سبيل المثال أوضحت دراسة صادرة عن جامعة القاهرة أن معدل ثراء جهاز الهاتف المحمول في مصر من أسرع المعدلات نموًا في العالم بنسبة 35% في مقابل 30% في الصين، كما ارتفع عدد المشتركين في الانترنت من 654 ألف مشترك في عام 1999 إلى أكثر من 6 ملايين في عام 2006، حيث تؤدي زيادة الاستهلاك مع انخفاض الدخل إلى إفقار الطبقات الشعبية، وإلى إعاقة الفاعلية الاقتصادية المنتجة داخل البلد، ويأتي هذا كله في سياق مسار الانفتاح الاقتصادي المصري الذي ولد رأسمالية ذات طبيعة طفيلية تعنى في المقام الأول بالاستهلاك لا الإنتاج، ومبادلة فائض أو ناقص الاستهلاك من دون الاكتراث للوسط الاجتماعي والاقتصادي، في إطار النزعة الاستهلاكية التي يرافقها ارتفاع في الدخل تقود أيضًا إلى تغذية مشاعر النعمة والاحتجاج.²

عرفت مصر خلال السنوات التي سبقت الحراك الشعبي إدارة سيئة لموارد الدولة، والأمثلة على ذلك كثيرة منها ارتفاع ديون الهيئة العامة للبترول بنحو 40.4 مليون جنيه في 2010، وتكرر الحديث كثيرًا عن معدلات نمو وصلت إلى نحو 7%، لكن هذا النمو لم يظهر في الحياة اليومية للقاعدة العريضة من المواطنين، ولم يشعر البسطاء والفقراء ومحدودي الدخل بهذه الانجازات الاقتصادية، إذ أن عائد الانجازات الاقتصادية لا يوزع توزيعًا متساويًا وعادلًا بين المواطنين، إلى جانب ذلك لم يعد خافيًا أن صافي رصيد الدين العام تجاوز الحدود الآمنة، خصوصًا في ظل عبء خدمة الدين العام الحكومي الداخلي والخارجي حيث بلغت الأقساط والفوائد ما قيمته 97.4 مليار جنيه، وجاء العجز واضحًا في الميزان التجاري

¹ - أحمد كمال، "الأفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية والاستثمار وتوزيع منافع النمو والتغيرات السياسية"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، المجلد 15، العدد الأول، جانفي 2013، ص ص 283، 284.

² - عزمي بشارة، ثورة مصر الجزء الأول من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير، مرجع سابق الذكر، ص ص 204، 205.

والسلعي والصادرات والواردات، حيث بلغت قيمته نحو 65.1 مليون دولار، في الوقت الذي تعاقبت فيه حكومة نظيف على تصدير الغاز الطبيعي للكيان الصهيوني بأسعار تصل إلى حد التفريط، وارتباطاً بذلك كشف الجهاز المركزي للمحاسبات أن حصة الدولة من إنتاج الغاز الطبيعي قدرت بنحو 25.4 مليون طن، في حين بلغ الاستهلاك المحلي نحو 32.7 مليون طن، ولمواجهة هذا العجز كانت الدولة تستورد الغاز من الخارج أو تشتريه من حصة الشريك الأجنبي.¹

كما قاد الوضع الاقتصادي المتدهور إلى قيام 161 إضراب عام 2001 و 86 إضراب عام 2003، وإضراب أفريل المعروف في المحلة الكبرى في عام 2008، و 700 إضراب عام 2010، فما بين سنتي 2001 و 2011 شارك مليوناً عاملاً في إضراب واحد على الأقل، وترافقت مظاهر الفساد مع مظاهر الصراع داخل النظام بين النخب الاقتصادية والنخب النيوليبرالية المرافقة لعملية توريث جمال مبارك والجيش والنخب القديمة في عهد حكومة أحمد نظيف (2004-2011)، وفي الوقت الذي جرى فيه افتقار البيروقراطية المصرية، أصبح عدد من المسؤولين من كبار الأثرياء، وأصبح وزير الداخلية آنذاك حبيب العادلي مليارديراً، وبحسب تقرير صادر عن منظمة غلوبال فايننشال إنتيغريتي *Global financial Integrity* في فيفري 2011 حلت مصر في المرتبة الثالثة بين الدول الإفريقية في قائمة تهريب الأموال إلى الخارج، إذ بلغ هذا التهريب في مصر 6.4 مليارات دولار سنوياً، ولتقدير الأضرار الملموسة للعمليات المنظمة لإخراج الأصول المالية للدولة وتهريب الأموال.²

وبحسب صحيفة الغارديان *Guardian* في 6 فيفري 2011 قدر خبراء اقتصاديون وعلى رأسهم أستاذ العلوم السياسية وأخصائي في شؤون الشرق الأوسط كريستوفر دافيدسون *Christopher Davidson* أن ثروة حسني مبارك وحدها تبلغ 70 مليار دولار، وهذه الثروة مودعة في مصاريف سويسرية وبريطانية، وتضاف إليها أموال غير منقولة في كل من لندن ونيويورك ولوس أنجلوس، هذا وتزيد ثروة أبنائه عن 8 و 17 مليار دولار.³

ويقدر خبراء التنمية أن 100 مليون دولار من هذه الأموال تكفي لإطعام 4 ملايين طفل بشكل تام، أو تركيب ربع مليون وصلة مياه للمنازل، أو شق 240 كلم من الطرق، وقدر خبراء دوليون في المنظمة

¹ - محمود عبد الفضيل وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص 47.

² - عزمي بشارة، ثورة مصر الجزء الأول من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير، مرجع سابق الذكر، ص 200، 201.

³ - الطاهر بنجلون، الشرارة انتفاضات في البلدان العربية، تر: حسين عمر، ط1، المغرب: المركز الثقافي العربي للنشر والتوزيع، 2012، ص 74.

المذكورة مقربون إلى البنك الدولي، الأموال المصرية في عهد مبارك بنحو 132.28 مليار دولار، أي ما يعادل 847.444 مليار جنيه مصري، وكانت هذه الأموال كافية لإنقاذ عشرات الملايين من المصريين من السقوط تحت خط الفقر الذي دمر كثيراً من قدرات الدولة، فضلاً عن الآثار المترتبة عنها من تنامي حال الإحباط والاحتقان الاجتماعي وغياب الاستقرار.¹

ج- العوامل السياسية:

شهدت فترة حكم الرئيس المصري مبارك تقييد للحريات العامة، متجاوزة بذلك حقوق الإنسان فكان النظام يواجه كل ما يراه أو يعتبره تهديداً له ولبقائه، بالدولة البوليسية تحت غطاء حكم مكافحة الإرهاب مستخدمة في ذلك كل وسائل الإكراه والفقر والاختطاف والتعذيب، هذا إلى جانب هيمنة الحزب الحاكم على مؤسسات الدولة وإنفراده بسلطة البلاد²، فالتوصيف المناسب لتجربة التعددية الحزبية المصرية يكمن في ما أطلق عليه ديفرجيه *Duverger* وألموند *Almond* وغيرهم، مفهوم الحزب المسيطر (*Dominant party*)، حيث يكون هناك حزب واحد متقدم ومسيطر على جوانب العملية السياسية وتفصله مساحات واسعة عن الأحزاب الأخرى، وذلك في إطار من التعددية، التي يتحكم فيها الحزب الحاكم، ويجول بكافة الوسائل انتقالها إلى الفاعلية المفروضة.³

كانت مصر معبأة بالحالة الثورية من بضع سنوات قبل انفجارها في 25 جانفي 2011، وكانت النخبة الحاكمة محصورة في عدد محدود، من رئيس الجمهورية وأسرته، وبعض رجال الأعمال المحيطين بهم وعدد محدود من غير رجال الدولة القابضين على أجهزة الأمن والاقتصاد، وتحولت مصر إلى مجتمع تسيطر عليه هذه القلة القليلة جداً، تحكم سياساته وتسيطر على ثرواته وتفكك نظام دولته وتهدم أسس التطور الحضاري ذاتها، وهي فئة مغلقة على ذاتها تزداد مع الأيام ضيقاً وانعزالاً وشراسة، وحرصاً منها على استمرارها في السلطة اتبعت سياسة تحطيم لأي تشكيل أو جهاز تنظيمي يمكن أن يتشكل فيه قرار خارج إرادتها، سواء أجهزة المجتمع كالأحزاب والنقابات العمالية والمهنية والجمعيات أو من أجهزة الدولة ذاتها.⁴

¹ - عزمي بشارة، ثورة مصر الجزء الأول من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير، مرجع سابق الذكر، ص 201.

² - عبد الحفيظ جبابلية، "سيناريوهات الانتقال الديمقراطي المصري في ظل الحكم العسكري"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة، العدد 10، شهر جانفي 2017، ص 403.

³ - عبد الاله بلقزيز وآخرون، الربيع العربي... إلى أين أفق جديد للتغيير الديمقراطي، مرجع سابق الذكر، ص 205.

⁴ - طارق البشري، ثورة 25 يناير والصراع حول السلطة، ط1، مصر: دار البشير للثقافة والعلوم للنشر والتوزيع، 2014، ص 25.

ويرى محمد حسنين هيكل أن الأسباب التي استدعت قيام الحراك ضد نظام حسني مبارك، هو عدوانه على روح النظام الجمهوري، والبقاء في الرئاسة لمدة 30 سنة، وتعديل الدستور للسماح بتوريث السلطة، بالإضافة إلى التصرف في موارد البلد وخيراته وثرواته كما لو كانت ملكاً شخصياً، هذا فضلاً عن الإهمال الجسيم لقضايا لا تحتمل الإهمال والتأجيل مثل قضية مياه النيل، هذا إلى جانب حرصه على التعاون مع الكيان الصهيوني، بما جعل احد كبار وزراء الكيان من أصدقائه المقربين يصفه بأنه كنز إستراتيجي له واستمرار، في تزييف إرادة الشعب في الانتخابات والاستفتاءات وإدعائه الديمقراطية في كل مرة، كما قام بانتهاك حقوق الإنسان إلى درجة أن البلد أصبح باتفاقيات أمنية خاصة مع أمريكا مركز تعذيب لحسابها ضد من لا تسمح القوانين الأمريكية بسؤالهم تحت نفس الظروف على أرضها، والتواطؤ في أعمال سرية لتحقيق غايات سياسية ومالية غير مشروعة، تضر بسمعة مصر وأمنها ومكانتها وسط أمتها.¹ إلى جانب كل ما سبق طغت الدولة الأمنية في عهد مبارك، إذ أطلق النظام آنذاك يد أجهزة الشرطة والأمن ليس في التعامل مع القوى والناشطين السياسيين فحسب، بل في التنكيل بالناس البسطاء أيضاً وترافق هذا مع تراجع دور الدولة الاجتماعي وترهل أجهزتها البيروقراطية، وضعف القانون وانتشار الفساد² هذا الأخير أصبح خلال السنوات الأخيرة من حكم مبارك مستشرياً ومؤسسياً، حيث احتلت مصر المرتبة 70 من أصل 163 دولة من حيث الفساد بحسب مؤشر منظمة الشفافية الدولية لعام 2006³، ومثال ذلك استيلاء زوجة الرئيس على 140 مليون دولار لحسابها الخاص، وهي في الأصل معونات دولية موجهة إلى مكتبة الإسكندرية.⁴

انتهى عام 2010 في مصر بانتخابات برلمانية مثيرة للجدل، وتسببت في تصاعد الجدل والضجة حول أزمة الشرعية من خلال حملة التزوير الفادحة والواضحة، فالأداء السياسي الضعيف إلى جانب ارتفاع مستوى الفساد، أدى إلى تأكيد فكرة انهيار شرعية النظام السياسي⁵، وفي هذا السياق أشار الباحث كيفين كوهلر *Kevin kohler* أن النظام المصري وظف الانتخابات التشريعية في سبيل تعزيز حكمه التسلطي من خلال ثلاثة وظائف أدتها الانتخابات، وتحديد أدوات الاحتواء التسلطية، واحتواء أجزاء المعارضة

¹ - محمد حسنين هيكل، مصر إلى أين؟ ما بعد مبارك وزمانه، ط3، مصر: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2013، ص ص 124، 125.

² - هاني سليمان، مرجع سابق الذكر، ص 51.

³ - يوسف محمد الصواني، ريكاردو رينيه لاريمونت، مرجع سابق الذكر، ص 93.

⁴ - نفس المرجع، ص 46.

⁵ - Doaa S abdou, zeinab Zazou, op. cit, p 94.

بهدف فصلها عن الأجزاء الأخرى، والسيطرة عليها وتحريض النخب السياسية بعضها ضد بعض بتحريك المراتب الدنيا من النخبة الحاكمة المسيطر عليها التي تكون أحد أطر السيطرة في النظام التسلسلي.¹

خرج المتظاهرون بإسقاط نظام اتسم بالظلم والفساد، الأمر الذي أثار غضب الشعب الذي سئم من رجال النظام الذين تميزوا بالغطرسة والتعالي والتكبر، كانوا يعاملون الشعب وكأنه يتكون من قصر عديمي الأهلية شديدي الغباوة، ومن ثم يستحقون ما هم فيه من فقر ومهانة، رئيس الوزراء في عهد مبارك أحمد نظيف يصدر عنه مرة تصريح معناه أن الشعب المصري ليس مؤهلاً للديمقراطية، وهو كلام مضى وقت طويل على آخر مرة تجرأ فيها حاكم في أي بلد على أن يصف به شعبه منذ نهاية العهد الذي كان الملك يعتبر نفسه خليفة الله على الأرض، أي منذ أكثر من قرنين من الزمان.²

هكذا كانت أهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتسببة في حدوث الحراك المصري وقبلها أشرنا إلى أبرز أحداث ومحطات المرحلة الانتقالية، والتي قسمناها إلى ثلاثة مراحل أساسية، بدأت الأولى عند دعوة حسني مبارك للتناحي عن الحكم من 25 جانفي 2011 وإلى غاية جوان 2012 والتي أسفرت عن انتخابات تشريعية فاز فيها الإخوان المسلمون، وأخرى رئاسية استطاع فيها محمد مرسي اعتلاء السلطة كأول رئيس منتخب من قبل الشعب، وذلك تحت قيادة وإشراف المؤسسة العسكرية.

ثم دخلت مصر بعدها في مرحلة انتقالية ثانية امتدت من 30 جوان 2012 إلى غاية 30 جوان 2013، وهي فترة حكم الإخوان المسلمين، والتي عرفت تطورات سياسية عديدة في ظل بيئة من الاستقطاب السياسي الحاد، والانفلات الأمني، وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بشكل كبير ما أدى إلى تزايد عدد الاحتجاجات والإضرابات، بالإضافة إلى وجود حالة من الانفلات الإعلامي الذي كانت له انعكاسات كبيرة على المشهد المصري العام، لتأتي المرحلة الانتقالية الثالثة والفاصلة في تاريخ مصر، والتي كانت يوم الأربعاء 3 جويلية 2013 حين انقلبت المؤسسة العسكرية بقيادة الفريق عبد الفتاح السيسي على الرئيس المنتخب محمد مرسي وعزله عن السلطة، الأمر الذي أدى إلى عودة القديم وتخريب مساعي المصريين في إنجاح عملية التغيير السياسي. كل هذه المراحل سنتناولها في العنصر القادم من دراستنا، من خلال تسليط الضوء على أبرز أحداث ومحطات ونتائج كل مرحلة انتقالية.

¹ - أحمد بعلبكي، أحمد مالكي وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص 331، 332.

² - جلال أمين، ماذا حدث للثورة المصرية أسباب ثورة 25 يناير 2011 ودواعي الأمل والقلق وآفاق المستقبل، مصر: دار الشروق للنشر، 2012، ص 125.

المطلب الثاني: مصر من طموح التغيير إلى الاستبداد الجديد: التعثر في متاهات المرحلة الانتقالية.

في إجابة على سؤال: هل يستطيع النظام القديم المنهار إعادة بناء نفسه من جديد؟ يقول الأستاذ جين شارب *Gene sharp* " لقد حذرنا أرسطو منذ زمن بعيد قائلاً الحكم الاستبدادي يمكن أيضاً أن يتحول إلى حكم استبدادي جديد، والتاريخ يوفر لنا أمثلة على ذلك، حيث ترى الكثير من النخب في سقوط النظام فرصة ليصبحوا هم الأسياد الجدد، قد تختلف دوافع تلك النخب، ولكن غالباً ما تكون النتائج متشابهة، بحيث يصبح نظام الحكم الديكتاتوري الجديد أشد بطشاً وتحكماً من نظام الحكم الديكتاتوري القديم، فهل هذا ما حدث في مصر بعد انقلاب المؤسسة العسكرية على الرئيس المنتخب؟¹

نستهل إجابتنا على هذا السؤال بما طرحه صالح شمس الدين إسماعيل حين قال: " عندما قام الحراك كنا نحن المصريون نأمل في أن الوقت قد حان للتغيير، ولكن للأسف تضاربت مصالح القوى السياسية مع آليات الديمقراطية، فكانت الولادة متعثرة ومليئة بالاضطرابات والأطراف الخفية داخلية وخارجية".²

إن المتتبع للشأن السياسي المصري منذ سقوط مبارك وحتى الوقت الراهن، يجد أن المرحلة الانتقالية تعثرت وتحولت إلى مرحلة سياسية مضطربة يعاد فيها إنتاج النظام السياسي السابق، لقد تحولت مقاصد الحراك من تغيير النظام إلى تغيير الإرادة السياسية، الشيء الأساسي فيها هو افتقاد البوصلة، حيث لم يتم وضع دستور جديد يبين أسس النظام السياسي الجديد، فالذي حدث هو مجرد تعديلات في بعض المواد عرضت على استفتاء شعبي من دون حوار كافي، كما لم يتم وضع حكومة قادرة على تغيير الواقع نسبياً أو على الأقل الحفاظ على الوضع المتراجع، فقد شهدت مصر منذ سقوط مبارك عدة رؤساء حكومات والعديد من التشكيلات الوزارية عانت جميعاً الفشل، كما لم يتم وضع منظومة قانونية تقوض الاستبداد وتعزز الحريات العامة، وهو ما يشكل ركن أساسي لضمان إيجاد السياق الديمقراطي يحول دون القضاء على الديمقراطية، لكن الذي حدث هو اختصار لمفهوم الديمقراطية في الإجراءات (*Procédures*)، وليس القيم (*Values*)، بالإضافة إلى تفشي الاستقطاب، ليس فقط بين الإسلاميين والعلمانيين، بل حتى بين المدنيين والعسكريين، الأمر الذي حال دون بناء تصورات صحيحة لبناء نظام ديمقراطي.³

¹ - أحمد فهيم، مصر 2013 دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر: مراحلها ومشكلاتها سيناريوهات المستقبل، ط1، الرياض: مركز البيان للبحوث والدراسات، 2012، ص 110.

² - شمس الدين إسماعيل، أسباب سقوط حكم الإخوان، ط1، القاهرة: شمس للنشر والإعلام، 2014، ص 229.

³ - عبد الإله بلقزيز وآخرون، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق، مرجع سابق الذكر، ص ص 381-384.

يرى الباحث رايونند هينوش *Raymond Hinnebusch* أن مصر سارت بعكس العملية الديمقراطية تمامًا، فوجود المؤسسة العسكرية التي أعطت الأفضلية لمصالحها، وقيام عملية تحالف بين قوى عدة من داخل النظام وخارجه، لهندسة عملية إطاحة الرئيس، وعلى الرغم من عملية الانتقال السلمية من حكم حسني مبارك نسبيًا، فإن النقاشات والحوارات التي تلت الحراك الشعبي بين صانعيه والعلمانيين والمؤسسة العسكرية والقوى الإسلامية، لم تتوافق على التقييد بقواعد معينة للعبة السياسية، وسمح غياب حركة مناصرة للديمقراطية منظمة وقوية، ونقابات عمالية مستقلة، مقارنة بالحجم الكبير للمؤسسة العسكرية المسييسة، والانقسام بين الإسلاميين والعلمانيين، باستعادة كبيرة لملامح النظام القديم.¹

وعلق ناثان براون *Nathan Brown* على المسار الانتقالي المصري في نقطتين أساسيتين، الأولى تتعلق بالمؤسسة العسكرية التي رأى أنها خالفت كل ما توحى به كتب التحول نحو الديمقراطية من خطوات والثانية تتعلق بأداء الإخوان المسلمين الذين حاولوا من خلال فوزهم بالانتخابات التشريعية والرئاسية صوغ نظام سياسي يتناسب مع رؤيتهم الخاصة، ولم يتبعوا النموذج التونسي في عملية التغيير، لقد اختارت الأغلبية المنتمية للإسلاميين أن تعمل عن كثب مع القوى السياسية الأخرى التي لا تنتمي إلى التيار الإسلامي، بدلاً من أن تحاول أن تلقي بثقلها على العملية السياسية.²

استطاع حراك مصر إزاحة نظام مبارك، ولكنه في المقابل عجز أن ينشئ نظامًا جديدًا، بسبب أن حزب الحرية والعدالة عندما فاز في المنافسة السياسية أراد أن ينفرد بالسلطة دون القوى الأخرى الموجودة على الساحة السياسية، مما دفع القوى إلى التكتل ضده، خاصة بعض رجال الأعمال الذين ارتبطوا ارتباطًا شخصيًا بمؤسسة النظام السابق، وعلى الجانب الآخر لم يستطع أيضًا الليبراليون أن يشاركوا في السلطة لأنهم نخب فكرية وثقافية غير منظمة، وقوتهم الأساسية موجودة في الإعلام، وليس لديهم خبرة كافية في العمل السياسي، أو تكوين يؤهلهم للوجود في الحكم.³

فاز محمد مرسي مرشح الإخوان المسلمين في الانتخابات الرئاسية كأول رئيس مدني في تاريخ مصر الحديث، بعد أن اعتاد الشعب المصري أن يكون الرئيس من المؤسسة العسكرية، نتيجة لغياب آلية حقيقة

¹ - رايونند هينوش، "مقاربة في علم الاجتماع التاريخي لفهم التباين في مرحلة ما بعد الثورات في البلدان العربية"، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 23، المجلد السادس، شتاء 2018، ص 45.

² - علي خليفة الكواري، عبد الفتاح ماضي وآخرون، الديمقراطية المتعثرة مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية، مرجع سابق الذكر، ص 139.

³ - طارق البشرى، مرجع سابق الذكر، ص 52.

لتداول السلطة، وعقب حادثة قتل 16 عسكريًا في أوت 2012، قام مرسي بإقالة قائد الحرس الجمهوري ورئيس جهاز المخابرات العامة، ثم قام بتنحية رئيس المجلس العسكري، وزير الدفاع المشير طنطاوي ورئيس الأركان الفريق سامي عنان، وعددًا من أعضاء المجلس، وعين اللواء عبد الفتاح السيسي رئيس المخابرات الحربية وزيرًا للدفاع ورفاه إلى رتبة فريق أول، كما ألغى الإعلان الدستوري الذي أصدره المجلس العسكري في 17 جانفي 2012. واستكمالاً لسعيه في إرساء أسس الدولة شهدت معظم التعيينات الإدارية التي قام بها محمد مرسي عزل قيادات عسكرية، وتعيينها بأخرى مدنية في المحافظات التي كانت تاريخيًا مخصصة للعسكريين، مثل السويس وشمال سيناء والاسماعيلية، في المقابل اشتغل كذلك على حماية امتيازات المؤسسة العسكرية وتحسين موازنتها من الرقابة البرلمانية، وتأسيس ذلك في ديباجة الدستور، عقب هذا كله ظن الجميع أن المرحلة الانتقالية على وشك الانتهاء، لكن سرعان ما حصل تحول في مكانة المؤسسة العسكرية عقب حصول استقطاب سياسي حاد وكبير، وسع الهوة بين الأطراف المتصارعة، مرسي ومن خلفه الإخوان المسلمين مقابل القوى الليبرالية واليسارية والثورية التي اصطفت ضمن ما سمي بـ"جبهة الإنقاذ الوطني"، وهكذا رجعت المؤسسة العسكرية مرة أخرى كطرف متدخل، وقامت بعزل الرئيس في 3 جويلية 2013.¹

ومما لا شك فيه ورغم ما عرفته فترة حكم الإخوان من تدهور للأوضاع، لم تكون تجوز الإطاحة برئيس أُنتخب على أساس انتخابات حرة بذلك الشكل، باعتبار أن انتخابه كان من ثمار حراك مصر فهذه الثمار نكست بها إجراءات الانقلاب العسكري، ذلك أن القوات المسلحة المصرية التي ساهمت في تحقيق مساعي الحراك وإدارتها المرحلة الانتقالية حتى تسليم السلطة إلى رئيس مدني منتخب، انتكست بقيادتها الجديدة على هذا الحراك، وأقامت نظامًا استبداديًا من جديد.²

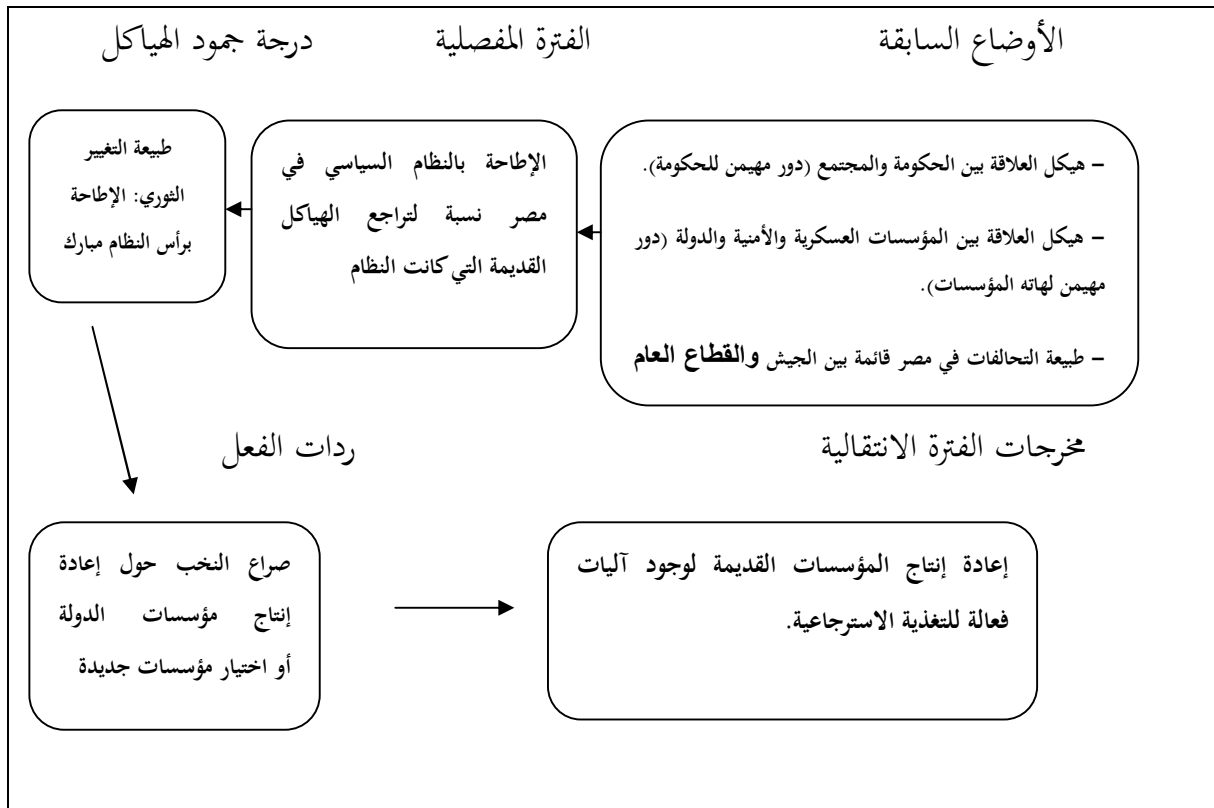
كانت الإطاحة العسكرية التي جرت بحق الرئيس محمد مرسي علامة واضحة على فشل مصر ولمدة عامين في تحقيق التغيير السياسي نحو الديمقراطية في أعقاب الحراك المصري ضد الحكم الاستبدادي، ففشل تجربة التغيير في مصر كانت نتاج مشاكل عميقة لا يمكن التغلب عليها من خلال إجراء انتخابات واستدعاء الناخبين للإدلاء بأصواتهم عن طريق صناديق الاقتراع، وعلى الرغم من أن الانتخابات لم تكن السبب في المشاكل السياسية للبلاد، إلا أنها أبانت عن الشرح الموجود في الجسد السياسي المصري

¹ - هاني سليمان، مرجع سابق الذكر، ص 61، 63.

² - طارق البشرى، مرجع سابق الذكر، ص 176.

فالتصويت أدى إلى إعادة تحديد الخلافات والانقسامات وتضخيمها، بدلاً من إدارتها وحلها، الأمر الذي أدى إلى تخريب مساعي المصريين في إنجاح عملية التغيير السياسي بعد عام 2011، ليس هذا فحسب بل قوضت أيضاً احتمالات تطور الديمقراطية في المستقبل.¹

وفي الشكل رقم (09) يوضح مسار التغيير السياسي في مصر عبر مختلف المراحل الانتقالية.



المصدر: إدريس لكويني، إميل بدارين وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص 75.

قضت المؤسسة العسكرية على العقبات التي يمكن أن تقف في طريق تحقيق خيارها وتكرار التجربة التاريخية المصرية والعودة إلى القديم، عبر صعود عسكري إلى رأس السلطة، وذلك بتولي وزير الدفاع المثير عبد الفتاح السيسي رئاسة الجمهورية بعد خلع بزته العسكرية، والإعلان في 27 جانفي 2014 ترشحه للانتخابات الرئاسية، كما كان لافتاً أن الرئيس المؤقت آنذاك عدلي منصور اتخذ قرار قبل يوم من قرار المؤسسة العسكرية قضى بتعديل خريطة المستقبل، حيث تجري الانتخابات الرئاسية قبل الانتخابات البرلمانية، وكان واضحاً أن هذا القرار مثل تحضيراً لترشح السيسي للانتخابات البرلمانية، ومحاوله لضمان وصوله إلى سدة الرئاسة من دون منغصات أو تحديات ربما تأتي بها الانتخابات البرلمانية.²

¹ - Nathan j Broun, *Egypt's failed transition, journal of democracy*, vol 24, number 4, October 2013, p 45, 46.

² - إدريس لكويني، إميل بدارين وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص 74، 75.

من خلال كل ما سبق، يمكن تحليل الأوضاع التي أدت إلى تعثر النخب المصرية في مآهات المرحلة الانتقالية، من خلال العوامل الثلاثة التالية التي طرحها الباحث عبد الفتاح ماضي:¹

أ- التنافس السياسي قبل التأسيس له: بمجرد سقوط رأس النظام بدأت الأطراف السياسية المصرية في التنافس من أجل تحقيق أجندتها الحزبية، فمنذ استفتاء مارس 2011 تسابقت النخب السياسية، ولم تتخلص من شكوكها المتبادلة، ومن ثم رتبت كل مواقفها وخياراتها على هذا الأساس، وصارت المباراة صفرية بين القوى السياسية، والتي لم تقرّ الواقع كما ينبغي، ودخلت البلاد في نقاشات عميقة حول قضايا ليست من صلب النظام السياسي البديل ولا من أولوياته، وتعاضم سوء المشهد السياسي عندما تصورت النخب السياسية المصرية أن الاحتكام إلى صناديق الاقتراع هو الحل، وجاءت الانتخابات التشريعية والرئاسية، لكن المشكلة ليست في إقامة هذه الانتخابات، بل في اللجوء إليها بشكل متسرع قبل الوصول إلى أكبر قدر من التوافق السياسي بين النخب المتنافسة حول قواعد اللعبة السياسية.

ب- خيارات المؤسسة العسكرية: في حالات التغيير السياسي الناجحة، وفي المراحل الانتقالية، يقتصر دور المؤسسة العسكرية على تسليم السلطة للمدنيين ليديروا المرحلة الانتقالية، ويتفوقوا على الأطر الدستورية والقانونية والمؤسسية للبناء، كما لا يلجأ أي طرف إلى التحالف مع الجيش أو الاستقواء به ضد منافسيه ولا بدعوته إلى الانقلاب على المؤسسات المنتخبة، ما حدث في مصر هو العكس تمامًا، فما كان منتظرًا من المؤسسة العسكرية هو قيادة البلاد نحو وضع أسس دولة القانون والمؤسسات، وهذا ما لم يتم، وهو ما يمثل جوهر الاختلاف بين التجربة المصرية ونظيرتها التونسية، فقد نزعّت المؤسسة العسكرية فتيل حراك 11 فيفري 2011، وحمّت في المقابل بقية النظام من الانهيار التام، ثم أدارت العملية الانتقالية بشكل قوض مسار التغيير السياسي، وصارت أكبر تهديد للديمقراطية بحسب تعبير مارينا أوتوي *Ottaway Marina*. ويرى كذلك آسف بيات *Asef Bayat* أن المؤسسة العسكرية فرضت اللاعنّف وأوقفت الصراع من أجل الحرية السياسية، والعنف المقصود هنا هو استمرار النضال من أجل عدم العودة إلى وسائل ما قبل 25 جانفي 2011، فبعد سقوط مبارك بدأ الحديث مباشرة عن إصلاح دستوري وسياسي من خلال المؤسسات القائمة، وتحت قيادة المؤسسة العسكرية نيابة عن الحراك الذي لم يمتلك السلطة، لذلك لم يحدث تغيير جوهري، وبقيت مؤسسات الدولة والشبكات القديمة للقوى التقليدية قائمة.

¹ عبد الفتاح ماضي، العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة، ط1، مصر: دار البشير للثقافة والعلوم للنشر والتوزيع، 2015، ص ص 71-58.

ج- أداء القوى السياسية المصرية (الإقصاء والعنف): والقوى المقصودة في هذا العنصر جماعة الإخوان المسلمين، والرئيس المنتخب من جهة، وقوى المعارضة من جهة أخرى، حيث كانت مشكلة جماعة الإخوان المسلمين هي إنفراد الجماعة أو تصورها أنها يمكن أن تنفرد بإدارة المرحلة دون الحاجة إلى شركاء من تيارات أخرى، فالرئيس ومنذ الأسابيع الأولى لحكمه وقبل تأزم الأمور لم يستطع جمع القوى السياسية وتحقيق توافق سياسي حول الدستور وحول منطلقات العملية السياسية الانتقالية، بل انتهى الأمر بعد شهرين إلى تصاعد المشكلات والتعثرات السياسية، فإلى جانب تدهور الأوضاع الاقتصادية وتصاعد الاحتجاجات الاجتماعية تأزمت الأوضاع الأمنية، وشهدت البلاد عصياناً مدنياً في منطقة إستراتيجية من البلاد هي بورسعيد، كما ازداد معها حدة الاستقطاب السياسي ليصل إلى داخل التيار الإسلامي ذاته. أما عن القوى المعارضة للرئيس غير الإسلامية فقد فشلت هي كذلك في تقديم بدائل حقيقية، وأخطأت عندما قامت بتصعيد المطالب والمطالبة بإسقاط الدستور بأكمله والعودة إلى نقطة الصفر من جديد، والانقلاب على شرعية الصناديق، والنزول إلى الشارع، والذي كان غير منطقي تماماً في ظل السيولة السياسية التي كانت قائمة إذ كان يجب حصر الخلاف مع الرئيس حول سياساته، وكان ينبغي مساعدته وتقديم بدائل محددة بدلاً من النضال ضده، والخطأ الآخر هو الاستحمام بالمؤسسة العسكرية واعتبارها أنها الحل، وفي هذا التسييس للمؤسسة العسكرية خطر كبير على مسار التغيير السياسي، عمومًا فشل النخب المصرية في التوافق السياسي وإنهاء الاستقطاب السياسي، أدى إلى تدخل المؤسسة العسكرية بشكل مباشر وغير مباشر لملء الفراغ، ما قد يحقق الأمن ويحفظ الدولة، لكنه حتمًا يؤخر عملية التغيير السياسي.

- **التدخلات والاملاءات الخارجية:** أبانت مراسلات تسربت من البريد الإلكتروني لوزارة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون أنه كان هناك صراع بين مبارك وقادة المجلس العسكري حول خليفته بعد تنحيه، فمبارك كان مصرًا على عمر سليمان رئيس مخابراته، بينما أصر المجلس على تسلم إدارة البلاد، كما كشف وزير الخارجية في عهد مبارك خلال المرحلة الانتقالية أن رئيس جهاز المخابرات العام أيام مبارك أبلغه أن جماعة الإخوان المسلمين لن تستمر في الحكم، وأن اللواء عبد الفتاح السيسي الذي كان مدير المخابرات سيتكفل بها، أما أحمد شفيق وهو آخر وزراء مبارك فقد أعلن في مقابلة تلفزيونية في جوان 2015 أنه ساهم أثناء حكم مرسي في التخطيط للتخلص من الإخوان باتصالاته مع الأمريكيين، وبعلم من المخابرات العامة المصرية، ومن ذلك أيضًا اعتراف وزير الداخلية محمد إبراهيم رفضه التقييد لأوامر مرسي وعرقلة عمل المحافظين الإخوان، واعتراف وكيل جهاز المخابرات العامة ثروت جودة بأن المخابرات تعمدت

تضليل الرئيس مرسي ولم تعطه معلومة واحدة صحيحة طوال فترة رئاسته. بالإضافة إلى ذلك أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية الإفراج عن مساعدات عسكرية كانت مجمدة سابقاً، ثم قدمت مساعدات إضافية بقيمة 1.3 مليار دولار في ديسمبر 2014 بجانب عقد صفقة سلاح مع فرنسا بأكثر من 7 مليارات دولار مطلع عام 2015، هذا فضلاً عن الغموض حول حجم التعاون الأمني مع الصهاينة والغربيين عن أن هذه العلاقات تجاوزت كثيراً ما كانت عليه أيام مبارك، وهذا ما جعل خبير أمريكي في الشؤون العسكرية أن العلاقات المصرية الصهيونية بأنها صارت أقوى من علاقات مصر بالسودان¹

كما استطاعت المملكة العربية أن تؤدي دوراً حاسماً في تشجيع الحراك المضاد ودعمه، عبر تمويل نظام السيسي، وتشجيع عملائها السلفيين على الانشقاق عن الإخوان المسلمين، ودعم الجيش، كما ظهر تعصب شعبي كاره للآخر المعارض أشد قمعاً من حكم مبارك، مع استبداد انتخابي تمثل في انتخابات إقصائية مزورة النتائج، ومزجت النخب عناصر من الأدوات التي كانت تستخدمها قبل الحراك، مثل الخطاب الشعبوي وفرق تسد، وشيطة المعارضات، وهو ما أنتج نظام تسلطي جديد.²

المطلب الثالث: مستقبل النظام السياسي المصري على ضوء تعثر الحراك الشعبي.

لقد أخفقت الحكومات المتعاقبة التي تولت المسؤولية في مصر منذ 2011 في الاستجابة لمطالب الشعب، فشلت هذه الحكومات في انتهاز الفرصة التي يتيحها التغيير الثوري لإجراء إصلاحات ضرورية للنهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وغاب مفهوم المساواة والعدالة الاجتماعية الذي كان سبباً محورياً لقيام الحراك، وتجلّى في ارتفاع معدلات البطالة والفقر والفساد، وفشل الخدمات العامة، وتضييق سبل المشاركة السياسية، وبدلاً من معالجة هذا الحرمان استمرت الحكومات المتعاقبة في تجاهل المطالب الشعبية.³

تواجه مصر اليوم صعوبات جمة ومشكلات لا حصر لها على الجبهة الاقتصادية، ومما لا شك فيه أن هناك قدر من المشكلة له صلة مباشرة بطبيعة ما ورثته النظم الجديدة، لكنه أيضاً متصل بعدم القدرة على صياغة سياسات اقتصادية مغايرة لتلك التي أدت دوراً أساسياً في اندلاع نار الحراك الشعبي المصري، كما لا يبدو في الأفق حل لمشكلات البطالة وبطء النمو، وتزايد العجز في الميزانيات وتدهور الحسابات الجارية وتسارع التضخم، هذا مع تواصل مظاهر حالة اللايقين على المستويات السياسية والاقتصادية والمالية وتزايد

¹ - عبد الفتاح ماضي، "تحولات الثورة المصرية في خمس سنوات"، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 18، جانفي 2016، ص 33.

² - رايوند هينبوش، مرجع سابق الذكر، ص 45.

³ - ياسر ثابت، صناعة الطاغية سقوط نخب وبدور الاستبداد، القاهرة: دار أكتب للنشر والتوزيع، 2013، ص 30.

معدلات الإنفاق وانخفاض الإيرادات الأمر الذي اضطر مصر إلى الاستدانة،¹ حيث كان تصنيف مصر الائتماني وفق وكالة ستاندر آند بورز *Standard poor's* ووكالة فيتش *fitch* في منتصف ديسمبر 2010 أي قبل ثورة 25 يناير 2011 وصل إلي *BB+* مستقر ويعكس قدرة الاقتصاد المصري علي الإيفاء بديونه في تلك الفترة، وفي أواخر مارس 2011 هبط إلي *BB* سلبي مما يعكس النظرة السلبية للاقتصاد المصري أبان ثورة 25 يناير 2011، ثم تواصل هبوطه حتى وصل إلي *B-* سلبي أواخر مارس 2014 مما يعكس حدة النظرة السلبية إلى قدرة مصر للإيفاء بديونها وتدهور الوضع الاقتصادي.²

على المستوى الخارجي، عمل النظام الحالي بقيادة عبد الفتاح السيسي على مجموعة من الدعائم التي وجدت منذ اتفاق السادات مع هنري كيسنجر الشهيرة، وهي وجود نظام رأسمالي مرتبط بالنظام الرأسمالي العالمي، وبالتالي تحجيم دور الدولة، بالإضافة إلى استمرار العلاقات الإستراتيجية مع أمريكا والإبقاء على السلام المصري الصهيوني كحالة دائمة ومتطورة وليس مؤقتة، إلى جانب احتفاظ السلاح الأمريكي بالدور الأساسي في تسليح الجيش المصري مع تدريبه، وبقاء الدور العربي لمصر كما كان عليه قبل الحراك، منكمشًا ومتوقفاً على حاجات الإستراتيجية الأمريكية عند دراسة خياران النظام الحاكم.³

من خلال الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية المصرية السابقة نطرح السيناريوهات التالية:

- سيناريو استمرارية الاستبداد في مصر وترسيخ دعائم الحكم الفردي المطلق: انطلقت عملية إعادة إنتاج النظام السابق وترقية الاستبداد في مصر، عندما قام عبد الفتاح السيسي بانقلاب عسكري عام 2013 على الرئيس المدني المنتخب محمد مرسي وعزله عن السلطة، وترتيب الأوضاع السياسية بعد ذلك بالشكل الذي سمح له باعتلاء الحكم في مصر، وتركيز جميع السلطات السياسية والأمنية والعسكرية في يده، بعدما تخلص من جميع خصومه داخل المؤسسة العسكرية والأمنية، والسيطرة على الكثير من مؤسسات الدولة المصرية، واستكمالاً لترسيخ دعائم الاستبداد قام الرئيس مرة أخرى من خلال انتخابات رئاسية نافس فيها نفسه عام 2018، بعدما قام بإقصاء جميع المرشحين الذين يشكلون تهديداً لاستمراره في الحكم، فمنهم من أعتقل ومنهم من انسحب، كما أن تشرذم المعارضة السياسية وعدم طرح

¹ - يوسف محمد الصواني، "التحديات الأمنية للربيع العربي: من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 416، أكتوبر 2013، ص 27.

² - صحيفة الوثام الالكترونية، إخبارية سعودية، الثورات أنهكت اقتصاديات الوطن العربي، جوان 2014 على الرابط: <http://www.alweeam.com.sa/276460>

³ - أحمد يوسف أحمد، بسمة مبارك سعيد، مرجع سابق الذكر، ص 121.

نفسها كقوة سياسية بديلة، إضافة إلى الدعم الإقليمي والدولي لتثبيت أوضاع النظام السياسي في مصر بهذه الصورة، حيث لا توجد مصلحة إقليمية ودولية للقيام بتغيير النظام السياسي المصري الحالي، كل هذا يجعل من هذا السيناريو الأكثر ترجيحًا وحدوثًا في مصر.

- سيناريو عودة الحراك الشعبي والسياسي في مصر في ظل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الراهنة: في ظل استمرار الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتدهورة، والتي أشرنا لها سابقًا، فإن النظام السياسي المصري بقيادة عبد الفتاح السيسي قد يحول مصر إلى بركان عندما ينفجر سيصاب الجميع، فالأمور باتت واضحة منذ انقلاب 3 جويلية 2013، مرورًا بالانتخابات الرئاسية عام 2018، والتي كانت بمثابة انقلاب ثاني على الحراك وعلى مساعي الديمقراطية برمتها، من خلال القضاء على تداول السلطة، وتهميش مبادئ حراك 25 جانفي 2011 الذي طالب بالحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، تحت غطاء حماية أمن المصريين ومكافحة الإرهاب، كل هذا قد يؤدي بالشعب المصري إلى الخروج مرة أخرى للشارع والمطالبة بتصحيح الأوضاع، كما قد يجعل المعارضة تقوم بحراك سياسي ضد القمع والاستبداد، لكن هذا السيناريو يبقى أضعف ومستبعد مقارنة بالسيناريو الأول، فالشعب المصري فقد الأمل في قدرته على التغيير خاصة في ظل وجود معارضة سياسية تعاني انشقاقات داخلية، إلى جانب أن النظام عمل على السيطرة على وسائل الإعلام وغلق جميع المنافذ أمام الحركات الاجتماعية والقوى السياسية لإعادة جمع شملها من جديد والتحرك ضد النظام القائم.

المبحث الثالث: ليبيا وأزمة الانتقال من الدولة الفاشلة إلى اللادولة.

ليبيا هي النموذج الثالث بعد تونس ومصر، حيث انضمت في فيفري من عام 2011 إلى بلدان الحراك العربي، واندلعت فيها احتجاجات شعبية واسعة ضد عقود من الحكم الاستبدادي، ولكنها أيضًا النموذج الأول الذي تحول فيه الحراك السلمي إلى فوضى عارمة وصراع مسلح، وساحة للتدخلات الخارجية انتهت باختيار مؤسسات الدولة، وعودة الوضع السياسي فيها لحالة ما قبل الدولة.

المطلب الأول: موجة الحراك الشعبي الليبي: المقدمات والدوافع، النتائج والانعكاسات.

كان للحراك الشعبي في تونس ومصر أثرًا بالغًا على ليبيا، فما حدث في تونس ومصر شجع الليبيين على النزول إلى الشوارع يومي 15 و16 فيفري 2011، حيث كانت الشرارة الأولى للحراك إلقاء القبض على المحامي والناشط في مجال حقوق الإنسان فتحي طربيل سلوى، والذي كان يدافع في كل مرة عن قضية

أسر 1200 من المساجين قضى عليهم النظام في سجن أبو سليم عام 1996، لينطلق يوم الغضب الليبي في 17 فيفري 2011،¹ فبعدما كُسر حاجز الخوف، ونجح كل من الشعب التونسي والمصري في إسقاط حاكمين مستبدين بشكل مثير، فإن الشعب الليبي كانت لديه من الأسباب الكافية ما يجعله يكون سابقاً لإعلان قراره بإنهاء زمن الاستبداد، ولأن الأرضية كانت مهياًة تماماً فقد لاقت دعوة المئات من النشطاء والشباب على الانترنت تجاوب الشعب الليبي، وخاصة صفحة "انتفاضة 17 فيفري" للمطالبة بالإصلاح والحصول على الحريات العامة، والتحرر من عهد الانسداد الذي طال وجوده أكثر مما ينبغي.²

كان النظام مع انطلاق الحراك مصاب بالصمم التسلطي، تعبيراً على عدم قدرته على الاستماع للمواطنين وانشغالاتهم وشكواهم وتدمرهم المستمر، لقد أصر النظام الحاكم بقيادة القذافي وحاشيته على أن تلك الشكاوي والمطالب لم تكن خطراً، بل نظر إليها وكأنها صراخ أطفال يمكن إسكاتهم بمنحهم بعض الهدايا، وليست مظاهر صادقة وجادة لتنامي الرفض الذي ينبغي الاستجابة له بالإصلاح السريع لذلك بقدر ما تجاهل النظام ذلك الأمر ومواجهته بالقوة، فقد تحولت المناداة بالتغيير من مظاهر سلمية إلى حراك مسلح، حيث كان إسراع النظام إلى استخدام العنف وقتل المتظاهرين مؤشراً ليس فقط على اتساع الهوة التي تفصل المجتمع عن السلطة فقط، بل استحالة ردم تلك الهوة أو تقليصها.³

ومع اتساع حجم المظاهرات وامتدادها إلى باقي المناطق عمدت السلطات الليبية إلى استخدام شتى الوسائل القمعية، ليس هذا فحسب فقد استعانت السلطات الليبية بعناصر من الجاليات العربية والإفريقية المقيمة في ليبيا لضرب المتظاهرين، كما قطعت السلطات الليبية كذلك خدمات شبكة الانترنت عن كافة المدن، وقامت بحملات تشويش إلكترونية لمنع استقبال بث مختلف القنوات الفضائية العربية والأجنبية فضلاً عن قيامها بجملة من الاعتقالات لبعض الناشطين السياسيين، كما طالت حملة الاعتقالات العشرات من الضباط والجنود الذين رفضوا الانصياع لأوامر القذافي بقمع الحراك، هذا وقامت الحكومة الليبية بعد إصرار الشعب الليبي على مواصلة الحراك بمبادرة لامتنصاص نقمة الجماهير الغاضبة تتضمن إقامة مؤتمر شعبي عام لإجراء حوار وطني للنظر في الدستور، بالإضافة إلى إقرار مجموعة من القوانين كقانون الصحافة والمجتمع المدني وقانون العقوبات وغيرها، إلا أن تلك المبادرة لم تحظ بالقبول من قبل أبناء الشعب الليبي

¹ - فواز جرجس، مرجع سابق الذكر، ص 278.

² - حمود أبو طالب، ساحات 2011 أخيراً الشعب يريد، ط1، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011، ص ص 176-178.

³ - يوسف محمد جمعة الصواني، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص ص 124، 125.

الأمر الذي دفع بالعديد من السياسيين والدبلوماسيين ومنشقون عن المؤسسة العسكرية إلى تقاسم استقلالهم والانضمام إلى الحراك، وأبرزهم مصطفى عبد الجليل الذي كان وزيراً للعدل، وعبد الفتاح يونس الذي كان وزيراً للداخلية، ومحمود جبريل الذي كان رئيس هيئة التطوير الاقتصادي الوطنية، والعديد من السفراء الليبيين بتاريخ 21 فيفري 2011، وذلك لرفضهم الطريقة التي كان يتعامل بها رأس النظام مع المتظاهرين، الأمر الذي دفع القذافي يوم 22 فيفري 2011 إلى إلقاء خطاب اتهم فيه أجهزة عرية بالوقوف وراء الاضطرابات ورفض فكرة مغادرة السلطة، وتوعد بالقضاء على الذين وصفهم بالجرذان والذي قطع الشك باليقين رفض النظام لكل أشكال الحوار، ومعبراً عن عدم استعداده لاتخاذ أية خطوة جادة وحقيقية نحو الإصلاح.¹

فبعد الخطاب الأخير لمعمر القذافي وقراره مواجهة التظاهرات والاحتجاجات بالقوة العارية وبشكل مرعب ومرعب، جعل الحراك الشعبي يتحول إلى فوضى وعمل مسلح، وذلك بعدما ألقى المحتجون في ليبيا راياتهم التي تؤكد سلمية حراكهم ضد النظام القائم، ليحملوا السلاح، وليتخذوا صفة الثوار، ليتطور الوضع بعد الأسابيع القليلة الأولى إلى حرب أهلية دامية.²

كان استعمال العنف ضد المتظاهرين، وانتشار الفوضى والصراع المسلح عاملاً حاسماً في دعم قرار القوات الغربية وجامعة الدول العربية بضرورة حماية المدنيين ومساعدة " الثوار " في مواجهتهم ضد النظام والدعوة إلى تدخل عسكري خارجي، وفرض حظر جوي على ليبيا، ليتبنى مجلس الأمن الدولي القرار رقم 1973 الصادر بتاريخ 17 مارس 2011، القاضي بإحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية وحظر السفر إلى ليبيا، وتجميد الأصول الليبية في البنوك الغربية، إضافة إلى حظر الطيران في الأجواء الليبية وبناء على قرار مجلس الأمن، قامت دول حلف شمال الأطلسي *NATO* بحملة عسكرية جوية ضمن عملية سميت بعملية " الحامي الموحد"، واستمرت الحملة العسكرية لمدة ستة أشهر بدءاً من 19 مارس 2011 إلى غاية 31 أكتوبر 2011، الأمر الذي حد كثيراً من قدرة النظام الليبي على استخدام قوته الجوية وحرمان القوات البرية من غطائها الجوي، بشكل قاد في النهاية إلى رحيل القذافي إلى الأبد.³

¹ - منى حسين عبيد، " أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا"، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، العراق، العدد 51، 2012، ص 40.

² - يوسف محمد جمعة الصواني، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، مرجع سابق الذكر، ص 140.

³ - أحمد خليف العفيف، " الثورة الليبية شباط 2011 - 2013 الخصوصية وتحديات المرحلة الانتقالية"، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الأردن، المجلد 42، العدد 03، 2015، ص ص 668، 669.

- أسباب الحراك الشعبي في ليبيا:

كانت هناك عدة محفزات سياسية ودوافع اجتماعية واقتصادية داخل المجتمع الليبي، دفعته إلى إعلان حراكه، والمتمثلة في غلق المجال السياسي الليبي، والتمايز المناطقي، والحرمان الاقتصادي، وغياب العدالة الاجتماعية، الأمر الذي زاد من حدة الصراع بين مناطق شرق ليبيا وغربها، وهذا ما يفسر انطلاق الحراك في ليبيا من المناطق الشرقية للبلاد، وتحديدًا في بنغازي.¹

- الأسباب السياسية:

لقد عانت ليبيا تبعات نظام تسلطي قمعي فاسد مماثل لغيره من نظم الحكم العربية، وإن تفوق عليها بسيولة الموارد المالية، التي وفرت له المجال لاستغلال ديناميات الأثر الريعي، وتوظيفه في صياغة العقد الاجتماعي، لقد واصل النظام السياسي طيلة السنوات التي سبقت الحراك تمسكه بممارساته وأساليبه القديمة في السيطرة، ولم ينجح حتى بإجراء إصلاحات بسيطة، بينما كان المجتمع الليبي يشهد تطورًا مستمرًا وتحولات في مقارنته للحياة السياسية، وفي نظرته إلى السلطة، ونمت طموحات أبنائه وخاصة فئة الشباب بشكل غير مسبوق، تطور المجتمع وظل النظام الحاكم يراوح في مكانه، متمسكًا بالسلطة رافضًا الإصغاء لكل نداءات التغيير والإصلاح، حتى عندما جاءت من داخله في وقت كان من المستحيل فيه فقل الأبواب أمام أفاق التغيير التي فتحتها العولمة والوسائل الجديدة، والمقاربات التي أضافتها إلى السياسية،² ولذلك وبمجرد اندلع الحراك في تونس كان القذافي أول من سارع إلى شجبها، فأنب الشعب التونسي واتهمه بعدم الوفاء لرئيسيه، فقد دب الرعب في قلبه إزاء الحدث المفاجئ، وأدرك أن دوره آت، لأن ما يشكو منه أهل تونس يشكو منه أهل ليبيا تقريبًا.³

احتكر النظام أيضًا طيلة السنوات القليلة التي سبقت الحراك فكرة حكم أو دولة القانون، فقد عمل على تغيير القوانين بشكل متواصل، وافتقدت البلاد إلى نص قانون أساسي أو دستور، وواصل القذافي الادعاء نظريًا وعمليًا بأنه يقود رحلة البحث عن الفردوس الأرضي، وأنه يؤسس أفضل ديمقراطية، أما الحقيقة والواقع فإن ما أقامه من هيئات أو مؤسسات عكست فرادة الحكم، وكانت غير عملية، وعززت انفصال الشعب عن حكامه، فيما تم استخدام النظام الذي أقامه القذافي للسيطرة على الغالبية الشعبية

¹ - منى حسين عبيد، مرجع سابق الذكر، ص ص 39، 40.

² - يوسف محمد جمعة الصواني، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، مرجع سابق الذكر، ص 124.

³ - علي حرب، مرجع سابق الذكر، ص ص 83 - 86.

بوسائل متعددة لكسب شرعيتها أو خضوعها، لقد تم في جل فترة حكمه تجاهل حقوق الأفراد أو الجماعات، وضرب عرض الحائط كل ما يتعلق بدور الحوكمة الفعالة وتحقيق الشفافية والمساءلة.¹ وعلى الرغم من بقاء القذافي في الحكم لمدة 40 عامًا، إلا أنه لم يتغير، وإن كان استطاع أن يتقاسم السلطة ولا سيما في مجال الإدارة والجيش مع قبائل أخرى، من خلال شراء ولائها عبر توزيع عوائد النفط عليها بشكل كبير، مع محافظة قبيلة القذافي على مركز الريادة في السلطة، إضافة إلى أن أبناء القذافي نفسه يسيطرون على القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية (الاتصالات، الاستيراد الاستثمار الخارجي...)، فيما أمسك القذافي بمجال النفط الذي يعتبر مجالاً محرمًا على غيره، وهذا مظهر من مظاهر الأوليغارشية في الحكم، أي حكم الأقلية التي تستحوذ على مصادر القوة والثروة في المجتمع، وتنتج نظامًا تسلطيًا يحرص مجال السلطة السياسية والاقتصادية في إطار علاقات القرابة التي تبدأ من دائرة عائلة الحاكم الأب ثم الأبناء ثم دائرة الأقارب المقربين جدًا ثم القبيلة، بصرف النظر عن طبيعة هذه الأقلية، سواء كانت طائفية أو طبقية أو ما دون سواها.²

سيطرت القبيلة طيلة 40 عامًا من حكم القذافي على مفاصل العملية السياسية، بالشكل الذي حرم الشعب الليبي من المشاركة في عمليات صنع القرار السياسي، فضلًا على سياسة القذافي تجاه هاته القبائل من خلال إنفراد قبيلته والقبائل المتحالفة معه في إدارة الحكم، وإقصاء وقمع القبائل الأخرى إلى جانب حصر جميع الامتيازات والثروات بأفراد عائلته، وهو ما أثار سخط شريحة واسعة من الشعب الليبي المنتمية إلى القبائل والمناطق المهمشة، والتي خرجت تطالب بإسقاط النظام القائم.

وقدرت أرصدة النظام الليبي بما يزيد عن 50 مليار دولار تدخل الخزينة سنويًا من عوائدها المالية النفطية، فبدلاً من توزيع هذه الثروات بشكل عقلاني وعادل من أجل البنى التحتية للدولة والشعب استولت عليها فئة ضيقة تلتف حول النظام الحاكم وعائلته وأفراد قبيلته، وشراء الأسلحة وتكديس الثروات في الغرب، وتنامي شبكات التهريب وغسل الأموال.³

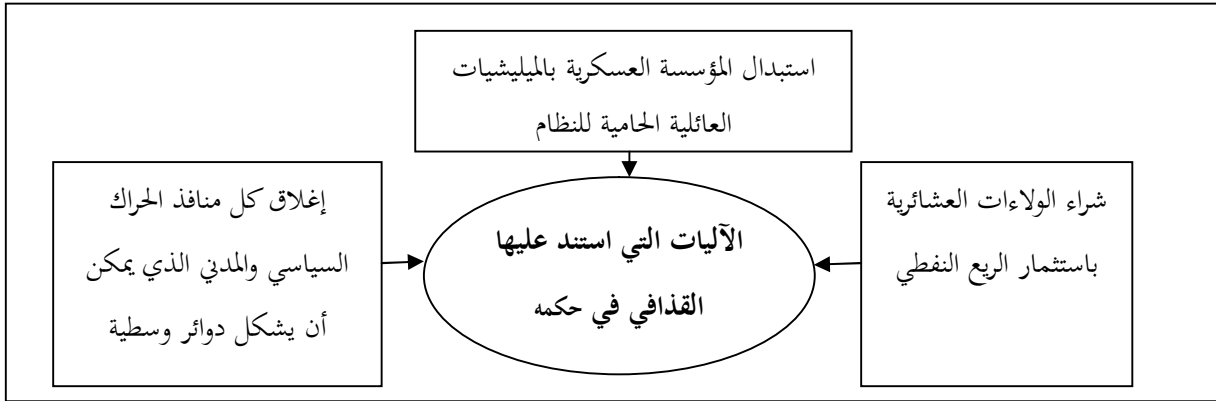
كما نشر موقع ويكيليكس *Wikileaks* تقارير أشارت أن القذافي يتصدر قائمة أثرياء الزعماء العرب بثروة تقدر بـ 131 مليار دولار، وهي ثروة تقارب ستة أضعاف ميزانية ليبيا للعام 2011، البالغة

¹ - يوسف محمد جمعة الصواني، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، مرجع سابق الذكر، ص 58.

² - عبد الاله بلقزيز وآخرون، الربيع العربي... إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي، مرجع سابق الذكر، ص 76، 77.

³ - زواشي صورية، "ليبيا والانزلاق الأمني: واقع وسيناريوهات"، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر 03، العدد الخامس، ديسمبر 2015، ص 84، 85.

22 مليار دولار، وتقول التقارير أن معظم استثماراته في إيطاليا، وذلك بسبب العلاقة الوثيقة التي تربطه برئيس الوزراء سيلفيو برلسكوني *S. berlusconi*، وهو يمتلك 5 % من كبرى الشركات الإيطالية بالإضافة إلى شركة نفط تام أويل *Tamoil*، وشركات تأمين واتصالات، وتقدر الإحصاءات أن ثروة القذافي يمكن أن تسد حاجة العالم العربي الغذائية التي تقدر بين 20 و25 مليار دولار مدة أربع سنوات.¹ وفي الشكل رقم (10) يوضح أبرز الآليات التي اعتمد عليها النظام السياسي الليبي قبل الحراك.



المصدر: محمد سيد أحمد فال، " الثورة الليبية...قراءة في آليات إسقاط نظام الحكم الفردي"، في: مؤسسة الفكر العربي، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير أربع سنوات من الربيع العربي، (بيروت: العدد السابع، 2014)، ص 183.

- الدوافع الاقتصادية:

ما هو معروف لدى العديد من المختصين في الشأن الاقتصادي والسياسي من أمثال أرتورو فارفيلي *Arturo Varvelli* أن الدولة التي تستمد كل أو جزء كبير من إيراداتها الوطنية من خلال تصدير الموارد المحلية مثل النفط للخارج، تتميز بوجود غياب نسبي لإيرادات ضريبية على السكان، لأن الثروة النفطية الكبيرة تسمح للدولة بتجنب التحصيل الضريبي من السكان، الأمر الذي يؤدي إلى وجود حوافز قليلة لدى المواطنين في مساءلة الحكومة، والمشاركة في الحياة السياسية، وذلك مقابل توزيع المال والخدمات الاجتماعية عليهم، وهذا ما جعل هذه الدول تفشل في تطوير هيكل ديمقراطي لإدارة شؤونها.² وليبيا واحدة من هذه الدول، باعتبار أن الاقتصاد الليبي يعتمد في القسم الأكبر من موارده على العوائد النفطية، التي كان يعاد توزيعها من جانب النظام الحاكم على الشعب، وضمان استمرار النظام، فالدول النفطية الموزعة حسب الأستاذ ديرك فاندوال *D.vandewalle* تعد الأكثر قدرة على

¹ - كفاح عباس رمضان حمداني، " حركة التغيير في ليبيا"، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل العراق، العدد 34، 2014، ص 72.

² - *Arturo Varvelli, the role of tribal dynamics in the Libyan future, analysis ISPT, no 172, may 2013, p 2, 3.*

مقاومة التحديات الداخلية، ولأن الدول لا تحتاج إلى جباية الموارد من مواطنيها من خلال الضرائب لتمويل أداء الدولة، فإن الدول الموزعة تطلب من شعبها قبول صفقة تقوم على ضمان مستويات معيشية عالية مقابل نسبة ضعيفة ومنعدمة من الحريات المدنية والسياسية، وهي الصفقة التي قبل بها الشعب الليبي طيلة السنوات التي سبقت الحراك الشعبي، إلا أن النظام السياسي الليبي قد اتبع سياسة نفعية على المستوى السياسي ومدمرة على المستوى الاقتصادي حرمت شريحة واسعة من المواطنين، وقادت إلى سحق شعبي عارم، بالرغم من أن القذافي قد مول بشكل سخى مناهج الرفاه التي أمنت مستويات معيشية عالية نسبياً للشعب، بالقياس إلى شعوب شمال إفريقيا، وفشل في تحديث الاقتصاد، وإيجاد فرص عمل جديدة لاحتواء أعداد الشباب المتزايدة، ففي بداية الحراك في فيفري 2011 كانت نسبة العاطلين عن العمل في حدود 30% أغلبهم من الشباب.¹

لقد كان للعامل الاقتصادي دور حاسم في المطالبة بالتغيير في ليبيا، فعلى الرغم من ما تحتويه ليبيا من ثورات إلا أن شعبها عانى من أوضاع اقتصادية وأحوال معيشية متردية، وذلك وفق التقارير الصادرة من المؤسسات الدولية ذات العلاقة، وذلك من خلال ارتفاع مؤشرات الفقر والبطالة، وتآكل البنى التحتية وغياب الشفافية والمساءلة، قد يتبادر للذهن أن ليبيا تعتبر من الدول الريعانية الغنية، إلا أن هذا لا ينفي حقيقة أن المردود يعتبر فقوياً وينحصر في طبقة محددة، بمعنى أن منظومة الحكم ورموزها المقربين والانتهازيين هم من كان لهم نصيب الأسد من عوائد النفط، أما غالبية الشعب فقد كانت تعاني من الحرمان والإقصاء والتهميش، مما نجم عن ذلك تنامي روح الثورة على الغبن والمطالبة بإصلاحات جذرية.²

وعليه يمكن القول بأن الأسباب الاقتصادية للحراك الليبي تكمن بالإضافة إلى الأسباب السابقة في ما أسماه فرنسوا برغات *F. burgat* بالقاعدة الاقتصادية للنظام، التي بمقتضاها احتكر حكام طرابلس إعادة توزيع العائدات النفطية التي هي أهم بكثير مما كانت عليه في نهاية الخمسينيات، عندما أخرجت البلاد من دائرة الزهد الذي فرضها عليها الاقتصاد الزراعي الرعوي، بيد أن المشكلة الحقيقية والأهم التي سرعت حدوث الحراك كانت تتعلق بالأزمة السياسية التي عرفتها ليبيا بعد وصول القذافي إلى السلطة.³

¹ - فواز جرجس، مرجع سابق الذكر، ص ص 276، 277.

² - أحمد علي الأطرش، " المشهد السياسي والأمني في ليبيا رؤية تحليلية إستشرافية" قدمت هذه الدراسة في ندوة حول الانقسام السياسي في ليبيا، المنظمة الليبية والاستراتيجيات بالشراكة مع المركز الليبي للبحوث والتنمية، طرابلس، يوم 13/06/2015، ص 03.

³ - المركز العربي للدراسات الإنسانية، مجلة البيان، التقرير الاستراتيجي التاسع الأمة واقع الإصلاح ومآلات التغيير، مرجع سابق الذكر، ص 181.

– الأسباب الاجتماعية:

بالرغم من أن الصورة العامة والمتناقلة عن ليبيا كانت تعتبر مواطنيها يحصلون على معدلات دخول عالية، ويتمتعون بمستويات معيشية يحسدون عليها، فإن الواقع الفعلي المعيشي كان في الحقيقة غير مطابق تمامًا لهذه الصورة، كان الليبيون والشباب بوجه خاص يتساءلون لماذا وبلادنا غنية بالثروة النفطية لا نعيش أو نتمتع بمستويات معيشية كتلك لمواطني بعض البلدان العربية الخليجية مثلاً؟¹

كان لسان حال الليبيين يقول: نقبل بالنقص والعجز في الحريات والحقوق السياسية، لكن مقابل ذلك ليس أقل من حياة اقتصادية واجتماعية لائقة، خاصة أن البلاد تحوي ثروات هائلة في مقابل عدد قليل من السكان نسبيًا، وقارنوا أنفسهم بدول عربية أخرى، وقالوا أنهم يستحقون حياة ومستوى معيشيًا أفضل، هذا كله في ظل غياب عدالة حقيقية في توزيع الثروة، الذي يتناقض مع خطاب النظام الذي يتغنى بالمجتمع الطوباوي، والمساواة الديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، كانت مثل هذه الأفكار الأكثر انتشارًا لدى الرأي العام الليبي، ولا سيما أن الليبيين كانوا يعانون أكثر بسبب تدهور حالة القطاع العام، وفشل الخدمات الاجتماعية المختلفة، والغياب شبه كامل للمجتمع المدني النشط، أو أي مؤسسات اجتماعية فاعلة، ذلك أن النظام السياسي حظر تشكيل مثل هذه الوسائط السياسية المستقلة (نقابات حرة، أحزاب سياسية، وسائل إعلام مستقلة...)، فمعمّر القذافي كان حريصًا على هدم أي نية أو سعي للعمل الاجتماعي والسياسي، حيث كان مصير إمكانية نموها محكوم عليها بالفشل.²

كما لا يختلف عاقلان حول حقيقة أن الإنسان لا يعيش بالخبز فقط، فالخبز والكرامة متلازمان ويشكلان محور ارتكاز لأي إنسان حر، إلا أن أساليب التهيب والقهر والإذلال والتسلط التي مارستها منظومة الحكم السابقة على الشعب الليبي ولعدة عقود وبأساليب متنوعة، هي الوقود الذي أشعل فتيل الحراك من قبل المواطن البسيط، فالاستبداد تحول من تكتيك إلى إستراتيجية مستدامة، وذلك رغبة في المكوث على سدة الحكم أطول قدر ممكن من الزمن، ورغم المطالبات العديدة باحترام كرامة الإنسان وكبريائه، إلا أن القذافي لم يعر اهتمام لذلك، وانتهج سياسة تكتيكية مظلمة، عولت على الوعود الكاذبة والالتفاف على حقوق الإنسان، هذا السلوك المشين أسهم في نمو الرغبة لدى الشعب في القيام بالحراك.³

¹ - علي خليفة الكواري وآخرون، الديمقراطية المتعثرة مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية، مرجع سابق الذكر، ص 252.

² - يوسف محمد الصواني، ريكاردو رينيه لا زعونت، مرجع سابق الذكر، ص 139.

³ - أحمد علي الأطرش، مرجع سابق الذكر، ص 03.

فمشكلة البطالة كانت من أكبر التحديات التي واجهت الشعب الليبي، الذي يعد اقتصاد دولته ربيعاً، غير مولد لفرص العمل، إذ يشكل النفط النسبة الأكبر من إنتاجه المحلي، ومن صادراته، وهو المصدر الأساسي في تمويل الموازنة العامة، إلا أنه لا يستوعب إلا 1% من قوة العمل، وما هو ثابت في السياسات الاقتصادية في العالم أنه كلما زاد معدل النمو الاقتصادي زاد معدل التشغيل، ومن ثم انخفاض البطالة، لكن في ليبيا باتت تحدث البطالة على الرغم من ارتفاع نسبي في معدلات النمو الاقتصادي، أي أن هناك نمو دون خلق فرص عمل جديدة، أو ما يسمى النمو بدون وظائف *Jobless Growth* فلم يعد النمو الاقتصادي في حد ذاته يؤدي تلقائياً إلى علاج مشكلة البطالة وتوسيع فرص العمل.¹

هكذا كانت أبرز العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي دفعت بالشعب الليبي للقيام بحراك سلمي ضد النظام الحاكم في 17 فيفري 2011، وقبلها أشرنا إلى أبرز الأحداث والمحطات السياسية والأمنية التي شهدتها الحراك، وإلى غاية مقتل معمر القذافي في 20 أكتوبر من عام 2011، والتي أسفرت بعد ردة فعل النظام العنيفة ضد المتظاهرين عن فوضى وحرب بالسلاح بين القوات التابعة والمالية للقذافي وبين الثوار الذين يمثلون الحراك، والتي انتهت لصالح هذا الأخير بمساعدة الضربات العسكرية لحلف الناتو بعدما أصدر مجلس الأمن قرار 1937 السابق الذكر، والذي نص على حماية المدنيين وفرض منطقة حظر جوي بتاريخ 17 مارس 2011، كما أسفرت الأحداث أيضاً عن أول مولود سياسي في 23 فيفري 2011 المتمثل في المجلس الوطني الانتقالي، والذي حظي باعتراف دولي، سمح له بإصدار إعلان دستوري ورسم خريطة للمرحلة الانتقالية، وذلك في 03 أوت من عام 2011.

وبذلك دخلت ليبيا في مرحلة انتقالية ثانية عرفت تطورات سياسية وأمنية عديدة في ظل بيئة من الاستقطاب السياسي الحاد، والانفلات الأمني غير المسبوق، وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بشكل كبير، وزيادة التدخلات الإقليمية والدولية، وكانت أبرز تلك التطورات خلال هذه المرحلة إجراء أول انتخابات في البلاد بعد 42 عاماً من الحكم الاستبدادي، بعد إلغاء القانون الذي كان يجرم تأسيس الأحزاب السياسية الذي وضعه رأس النظام السابق عام 1972، وذلك في 07 جويلية 2012 بانتخاب المؤتمر الوطني العام الذي تسلم السلطة من المجلس الوطني الانتقالي، وفي ظل المد والجزر السياسي المتعلق بعمل وفترة تولي هذا المؤتمر للسلطة، تم إجراء انتخاب لجنة الستين لصياغة الدستور في 20 فيفري 2014

¹ - سهام يوسف علي، عبد الله إبراهيم نور الدين، " أثر النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي على التشغيل في ليبيا"، مجلة جامعة سبها (العلوم البحثية والتطبيقية)، المجلد الرابع، العدد الأول، 2015، ص 60.

لتدخل ليبيا مرحلة انتقالية ثالثة بعد قرار إجراء انتخابات تشريعية "مجلس النواب"، في 25 جوان من ذات السنة، والتي جرت في ظل أوضاع أمنية غير مستقرة وخلافات سياسية حادة حول مسائل عديدة كالمعلقة بمسألة الدستور وهوية الدولة بين الإسلاميين والليبراليين، عبرت عنها كثرة الاغتيالات والاختطافات السياسية، وحجب الثقة عن حكومة علي زيدان آنذاك، كما عرفت تطورات أمنية عديدة بعد إعلان اللواء حفتر إطلاق عملية الكرامة لمحاربة الإرهاب، وفي 6 نوفمبر من عام 2014 أعلنت المحكمة العليا بعدم دستورية مجلس النواب، وسط فشل جهود دولية وإقليمية على حل الأزمة، لتدخل بذلك ليبيا في نفق مظلم وحالة من الانسداد السياسي، واشتعال فتيل الحرب الأهلية، ليصبح للبيبا مجلسان تشريعيان وحكومتان في طبرق وطرابلس، الأمر الذي جعل كل المتابعين للشأن السياسي الليبي يصفون ليبيا بالدولة الفاشلة التي دخلت مرحلة أخيرة تسمى حالة اللادولة، وهو ما سنسلط الضوء عليه وبالتفصيل في المبحث القادم.

المطلب الثاني: التغيير السياسي في ليبيا بين حتمية إسقاط النظام وتحديات بناء الدولة.

تتسم الدول الفاشلة بالتوتر والصراعات العميقة، كما تتميز بالخطورة وتموج بنزاعات شرسة من جانب الفصائل المتصارعة، ففي أغلب الدول الفاشلة تحارب قوات الحكومة جماعة متمردة مسلحة التي تقف المعارضة ورائها غالبًا، وقد تواجه السلطات الرسمية في أي دولة فاشلة حالات من العصيان والتمرد المدنيين، ما قد يدخل الدولة في عنف وفوضى تصل إلى درجة خطيرة من الصراعات العسكرية الداخلية وتدهور مستوى المعيشة، وضعف الدولة المركزية وكل المؤسسات التابعة لها، وتعد الصراعات القبلية بين مختلف انتماءات المجتمع أساس الحروب الأهلية داخل الدولة، وهي تمثل السمة الرئيسية للدولة الفاشلة، فلا توجد دولة فاشلة إلا وتضم حالة من التنافر بين مختلف مجتمعاتها المحلية، الأمر الذي يقود إلى التآكل التدريجي لقدرة الدولة وشرعيتها، فتصبح وظائف الدولة أكثر عرضة للانهيار في فترات الانتقال السياسي أو الاقتصادي، أو عدم الاستقرار السياسي الشديد، أو تعرضها لاضطرابات طويلة المدى، أو صدمات خارجية حادة ومتكررة، وقد يؤدي سوء تدبير هذه المراحل الحاسمة إلى بروز أقصى مظاهر الدولة الفاشلة ومن ثم العودة إلى مرحلة ما قبل الدولة.¹

منذ تأسيسها كدولة مستقلة في ديسمبر 1951 لم تقم ليبيا أبدًا بتطوير مؤسسات الدولة الإستراتيجية، باستثناء تلك المخصصة للإشراف على الاستثمارات في قطاع المحروقات، في حين ظلت

¹ - الحافظ النوبني، "أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 422، أبريل 2014، ص ص 62-64.

المؤسسة العسكرية والأمنية غير احترافية، وكانت الوسائط السياسية والاجتماعية مغيبة، كما ظلت كذلك الإدارة العامة غير فاعلة إلى حد كبير، من خلال عجزها المتواصل في الاستجابة لمطالب الشعب الليبي فخلال حقبة القذافي كانت المؤسسات السياسية والتمثيلية مجرد واجهة للجماهيرية الليبية التي ابتكرها القذافي، من خلال إيهام الجميع بأن ليبيا انتقلت من حكم على الجماهير إلى حكم من خلال الجماهير وهو ما انعكس على الأوضاع السياسية والأمنية عقب الحراك الشعبي عام 2011 ونهاية القذافي نتيجة للفشل السياسي المتواصل الذي تمثل في عدم قدرة الحكومات والمؤسسات الانتقالية على إدارة شؤون الدولة وضمان ديمومتها، وعدم قدرتها كذلك على خلق قفزة سياسية وأمنية واقتصادية واضحة، وتحقيق ولو جزء يسير من مطالب وأهداف حراك فيفري 2011، الأمر الذي أدى إلى زيادة الهوة بين الشعب الليبي ومؤسسات الدولة الوطنية التي انحارت وفقدت شرعيتها، ولم يكن أمام المواطنين الليبيين أي بديل سوى العودة إلى انتماءاتهم القبلية.¹

تميزت ليبيا في عهد معمر القذافي بالمغامرات السياسية غير المحسوبة، وبالتحولات المفاجئة، وإطلاق شعارات العدالة والديمقراطية، ونسي أن من شروط هذه الأخيرة وجود دولة قوية ومجتمع فعال، ووجود ثقافة ديمقراطية لدى المواطنين، وهو ما تفتقده ليبيا التي وجدت نفسها تتحول من الدولة الفاشلة ونظام فاشل إلى اللادولة واللانظام حين عصفت بما تحديات المراحل الانتقالية بعد سقوط رأس النظام السياسي القائم² وهو الأمر الذي طرحه منصف وناس حين أشار إلى أن ليبيا ومنذ الحراك تشكل نموذجًا لحالة اللادولة بسبب غياب جميع مقومات الدولة، واحتكارها وشخصنه السلطة والثروة والسلاح في ليبيا، بالإضافة إلى حالة الإمعان في تبذير ثروات الشعب، هذا فضلاً عن التلاعب بذاكرة الشعب الليبي من خلال تعرض أرشيفه للنهب والبيع في المزاد العلني، وهذا كله نتاج غياب ثقافة الحوار والتوافق السياسي بعد الإطاحة بالقذافي.³

ما حدث في ليبيا منذ 17 فيفري حتى يومنا هذا لم يكن متوقعًا، مثلما لم يكن متوقعًا ما اتخذ من تطورات لاحقة، ومع أن الأعمال العسكرية قد خفت وانتهت نسبيًا في مناطق ليبيا المختلفة، إلا أن

¹- Jean louis Romanet Perroux, *libya's untold story : Civil society amid chaos, Middle East brief, Groun center for middle east studies, brandies university, no 93, may 2015, p 04.*

²- صقر أبو فخر، ليبيا من حركة الفاتح إلى البحث عن الدولة، *جريدة الجديد العربي*، يومية سياسية شاملة تصدر من لندن، العدد 1110 السنة الرابعة، الجمعة 15 سبتمبر 2017، ص 20.

³- عباس بوغالم، "تقرير عن الملتقى الدولي: ليبيا بعد أربع سنوات من الثورة: الحصيلة المآلات وسبل الخروج من الأزمة"، *مجلة المستقبل العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 441، نوفمبر 2015، ص 168.

الملاحظ هو انعدام مظاهر وجود الدولة أو الحكومة بالمعاني المدنية على الأقل، إن ليبيا تشهد زخمًا إن لم نقل تدافعًا من قوى دولية وإقليمية مختلفة تحرض منذ انطلاقة الحراك على لعب دور في تشكيل الصورة الحالية والتحكم في ديناميات المتصارعين، وفي تحديد شكل المجتمع السياسي أو الدولة القادمة في ليبيا ليس هناك بعد الحسم العسكري من ناظم يجمع القوى السياسية والحركات المسلحة التي تتحرك مفاعيلها على الساحة الآن بعد تحقيق هدف الإطاحة بالنظام الاستبدادي.¹

المآل الأخطر لما حدث في ليبيا هو أن الليبيين لم يتخلصوا فقط من نظام القذافي، بل إن الحراك والصراع نجم عنهما تدمير أي تمثل للسلطة والمؤسسات المعاصرة، ولمركزها الذي كان يفتقر إلى جذور راسخة في التربة والثقافة الليبيتين، لقد أسفر الحراك ومعه الحرب الأهلية عن تدمير شامل بما يعني الحاجة إلى البدء من الصفر، لكن بسبب مكونات السياق والحالة الليبية، فإن هذا وقف في طريقه الكثير من المعوقات التي لها علاقة بالخلفيات التاريخية والطبيعية والجغرافية، وبمعطيات القبيلة والتدخل الخارجي، لكنه أيضًا مرتبط بما حدث أثناء الحراك من ديناميات وتفاعلات وصراع عبرت عنه بشكل ما النزعة اللامركزية للانتفاضات التي انطلقت في الأطراف لتعزز المكونات المحلية والقبلية، الأمر الذي قاد إلى بروز النزاعات القبلية والمحلية والمناطقية المتناقضة، وهو ما يجعل عملية التخلص من الأسلحة والمسلحين، وإدماجهم ضمن مؤسسات الدولة أمرًا صعبًا وخطيرًا، يهدد ويعوق كل محاولة لبناء مؤسسات الدولة لإنجاح عملية التغيير السياسي، ويعطل بناء المنتظم السياسي بشكل كبير.²

بعد سقوط القذافي أُعلن عن تأسيس المجلس الوطني الانتقالي برئاسة محمود جبريل في 27 فيفري 2011، وقد شكل هذا المجلس الذي ضم أعضاء ممثلين عن كافة أنحاء ليبيا حكومة سيادية مؤقتة تابعت شؤون الدولة الداخلية والخارجية، وعلى الرغم من أن المجلس كان يحظى بالشرعية داخل ليبيا وخارجها، إلا أنه اتسم بعدم القدرة على حكم البلاد، ويرجع السبب في ذلك إلى أنه ورث دولة فاشلة تفتقد إلى مؤسسات وطنية ومهنية، وكان نتيجة لعجز المجلس في ضبط الأمور أسندت رئاسته إلى رئيس آخر هو عبد الرحيم الكيب بتاريخ 31 أكتوبر 2011، وبالرغم من هذا التغيير لم يحدث تطور واضح في عملية ضبط شؤون البلد، وهذا ما اتضح من خلال قراراته تجاه قضايا هامة خلال هذه المرحلة الانتقالية، ومثال ذلك

¹ يوسف محمد الصواني، "ليبيا بعد القذافي: الديناميات المتفاعلة والمستقبل السياسي"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 395، جانفي 2012، ص 10.

² يوسف محمد جمعة الصواني، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، مرجع سابق الذكر، ص 17، 18.

قضية الجدل حول الإعلان الدستوري، والغموض الذي اتسمت به خارطة الطريق التي وضعها لبناء مؤسسات الدولة المنهارة، والطريقة الارتجالية في اختيار أعضائه التي خضعت إلى منطق القبيلة أكثر من أي شيء آخر.¹

وضع المجلس الوطني الانتقالي المؤقت خريطة طريق عنوانها بناء الدولة المدنية الديمقراطية، تنجز ضمن مراحل، تبدأ بتنصيب حكومة انتقالية يكون من مهامها وضع قوانين ضرورية، تشمل قانوناً لتنظيم الأحزاب السياسية وآخر للمجتمع المدني، وثالثاً خاصاً بتنظيم انتخاب مجلس تشريعي يسمى المؤتمر الوطني العام، يبدأ مهامه باختيار حكومة مؤقتة، وقانون لاختيار لجنة لصياغة دستور، وهو أمر افتقدته ليبيا منذ اليوم الأول من انقلاب ما أصبح يعرف بثورة الفاتح من سبتمبر، أنجزت الخطوات الأولى من خريطة الطريق، وتألقت الحكومة الانتقالية ثم الحكومة المؤقتة، تضمنت الحكومتان حقيقتي الدفاع والداخلية ويفترض أن تكون المهمة الأولى للذين يشغلون هذه الحقائق بناء الجيش والشرطة، ولكن الجميع فشل في إنجاز هذه المهمة، لأن الميليشيات وقفت ضد تحقيقها، وخصوصاً أن بعض من حصل عليها ليس لتمييزه وخبرته في مجال عمله، ولكن لقيادته ميليشيا قوية، وهكذا فرضت الميليشيات سيطرتها على المشهد السياسي الليبي، وانحصر نشاط السياسي في تنفيذ رغبات زعماء الميليشيات التي كانت في بعض الأحيان متناقضة ومتصارعة مع قواعد المنطق والعقل، ودخلت البلاد في حال من الفوضى العارمة، مما شجع بعض المراقبين على وصف ليبيا بالدولة الفاشلة تمهيداً للوصول إلى حالة اللادولة.²

أجرت ليبيا أول انتخابات بعد أكثر من نصف قرن في 7 جويلية 2012، وتم انتخاب المؤتمر الوطني العام من 200 عضو ليتولى قيادة المرحلة الانتقالية كما حددتها خارطة الطريق بالإعلان الدستوري المؤقت من قبل المجلس الوطني الانتقالي، جرى تحديد الدوائر الانتخابية، بحيث قسمت البلاد وفقاً لاعتبارات التمثيل السكاني، والتوزيع الجغرافي، وهو ما كان من شأنه إعطاء وزن قوي للعوامل المحلية والجهوية والقبلية،³ في 17 جويلية أعلنت المفوضية العليا للانتخابات في ليبيا المحصلات، حيث أظهرت النتائج ذات الصلة بـ 80 مقعداً المخصصة للأحزاب والقوى السياسية، فوز تحالف القوى الوطنية بـ 39 مقعداً مما يعني سيطرتهم على نصف المقاعد، وكان ذلك بمثابة مفاجئة كبيرة لأن كل التوقعات كانت تشير إلى انتصار

¹ - أحمد خليف عفيف، مرجع سابق الذكر، ص 669، 670.

² - أحمد يوسف أحمد، بسمة مبارك سعيد، مرجع سابق الذكر، مرجع سابق الذكر، ص 400.

³ - علي خليفة الكواري وآخرون، الديمقراطية المتعثرة مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية، مرجع سابق الذكر، ص 273.

الإسلاميين كما حدث في تونس ومصر، إلا أن هذا لم يحدث في ليبيا على الرغم من حملة ما قبل الانتخابات التي قام بها الإسلاميون، الذين فازوا بالمركز الثاني بعد حصول الحزب التابع لجماعة الإخوان المسلمين حزب العدالة والبناء بـ 17 مقعداً، أما بقية المقاعد 24 فقد وزعت بين قوائم أحزاب وطنية وسلفية، وقوى سياسية محلية تجمعها أهداف مشتركة.¹

وفي الجدول رقم (16) يوضح نتائج انتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا 2012.

عدد المقاعد	القوائم الحزبية
39	تحالف القوى الوطنية.
17	حزب العدالة والبناء (الإخوان المسلمين).
06	قوائم أحزاب وطنية صغيرة.
04	قوائم حزبية سلفية.
14	تجمعات محلية ذات مصالح مشتركة
80	المجموع الكلي

المصدر: فولفرام لآخر، تصدعات الثورة الليبية القوى الفاعلة والتكتلات والصراعات في ليبيا الجديدة، تر: عدنان عباس علي، ط1، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية: دراسات علمية، 2014، ص 17.

ساهمت الانتخابات التشريعية في ليبيا 2012 من رفع سقف توقعات التفاؤل بالتحول في ما بعد الحراك في ليبيا، وبأن الدولة مقبلة على عصر جديد، كانت انتخابات جويلية 2012 بمنزلة خطوة ناجحة على مستوى التنظيم والمشاركة التي بلغت 61.5% من الناخبين، ولكن ما أخفته تلك الانتخابات هو تفاقم الخلافات بين الجماعات المسلحة، والمجتمعات الحاضنة لها، وفي الحصيصة أدت الانتخابات وإن على نحو غير مقصود إلى زيادة النزاع والتوتر والاستقطاب بين الجماعات السياسية الفتية، فالليبيون لم يعرفوا السياسة الحزبية، ولا الإجراءات الانتخابية، ولم تكن للقادة السياسيين الجدد أي خبرة في الحوار السياسي أو بناء توافق سياسي، فالانتخابات كانت في ظاهرها منافسة بين ممثلي الإسلاميين والليبراليين، لكنها في الحقيقة وعلى أرض الواقع كانت تنافساً وسباقاً على المصالح بين ممثلي مدن وبلدات بعينها وعشائر وعائلات، كما لم تفلح مبادرتان من أجل تعزيز الحوار السياسي للوصول إلى اتفاق سياسي بين الأطراف المتصارعة، أحد هاتين المبادرتان سميت "بلجنة الحوار الوطني" والأخرى "بالهيئة التحضيرية للحوار الوطني" وذلك بعد أن تبين للشعب الليبي أن كلتا المبادرتان محزبة ومنحازة سياسياً إلى طرف أو آخر داخل المؤتمر

¹- Moussa Griffa, *the libyan revolution : establishing a new political system and the transition to statehood*, **Arab reform Brief**, September 2012, p05, On the following link: [file:///C:/Users/Magic%20touch/Downloads/ARB_62_Libya_M.Griffa_Sept12_Final_En%20\(1\).pdf](file:///C:/Users/Magic%20touch/Downloads/ARB_62_Libya_M.Griffa_Sept12_Final_En%20(1).pdf).

الوطني العام، صحيح أن الانتخابات خطوة أساسية في بناء ليبيا جديدة، لكن السرعة والطريقة التي أعطيت فيها الأولوية للانتخابات على حساب المصالحة الوطنية كانت خاطئة، ذلك أنها غضت النظر عن الكسور العميقة في المجتمع الليبي.¹

بعد انتخاب أعضاء المؤتمر الوطني العام، وانعقاد أولى جلساته بعد شهر من عملية الانتخاب استرشدت العملية السياسية بالإعلان الدستوري بنحو وثيق، إلا أن المفاوضات بشأن تشكيل الحكومة تسببت في عرقلة العملية السياسية بنحو كبير، وبعدها فشل مصطفى أبو شاقور في تشكيل الحكومة أدت الحكومة الجديدة برئاسة علي زيدان اليمين الدستوري في 14 نوفمبر 2012، وفي هذه الأثناء كان قد اندلع سجال حامي الوطيس حول الشروط الرسمية لعملية صياغة الدستور الجديد، فبناءً على الجدول الزمني المقرر في الإعلان الدستوري كان الواجب يقتضي من المؤتمر الوطني العام أن يحدد في غضون شهر واحد من انعقاد أولى جلساته أعضاء لجنة صياغة الدستور، أي الأعضاء الذين كانوا بدورهم مطالبين باقتراح دستور جديد خلال شهرين فقط، ولأن الحركة الداعية إلى تبني النظام الفيدرالي في الشمال الشرقي في البلاد، كانت قد هددت بمقاطعة الانتخابات، لذا رأى المؤتمر الانتقالي نفسه قبل موعد الانتخابات بفترة قصيرة مجبراً على تغيير قواعده في سن دستور جديد للبلاد بنحو مفاجئ، وإقراره انتخاب أعضاء لجنة الستين لصياغة الدستور من قبل الشعب الليبي بشكل مباشر.²

في 20 فيفري 2014 دعا المؤتمر الوطني العام الليبيين إلى انتخاب 60 عضواً لهيئة صياغة الدستور على أساس 20 عضواً عن كل مناطق البلاد الشرقية والجنوبية والغربية بغض النظر عن التعداد السكاني وهذا في ظل وضع أممي غير مستقر، وخلافات سياسية حادة أسفر عن عدم انتخاب 13 مقعداً في الهيئة ليعلن مركز كارتر *Fondation Carter* أن الانتخابات فشلت في تحقيق الشمولية المطلوبة لخلق جسم تمثيلي حقيقي، كانت سنة 2014 حافلة بالأحداث، وشهدت جملة من الاغتيالات التي هزت بنغازي والتي لم تكشف أي جهة رسمية عن ملابساتها، كما أطلق خليفة حفتر "عملية الكرامة" لمحاربة الإرهاب وفي طرابلس حجب المؤتمر الوطني العام الثقة عن حكومة علي زيدان لتطيح المحكمة العليا بديله أحمد معيتيق، وعلى الرغم من تحذيرات المندوب الخاص للأمم المتحدة آنذاك طارق متري من أن

¹ - فرجيني كولومبيه، "الانتخابات والصراع المسلح والنفط في خضم التنافس على السلطة في ليبيا ما بعد القذافي"، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 18، جانفي 2016، ص ص 98-100.

² - فولفرام لآخر، مرجع سابق الذكر، ص ص 10، 11.

انتخابات جديدة لن تكون سهلة، ولن تقصر من عمر المرحلة الانتقالية، لكن المؤتمر الوطني أرغم على القيام بتعديل دستوري سمح بإجراء انتخابات جديدة في 25 جوان 2014 والدخول في مرحلة انتقالية جديدة، تم ذلك تحت ضغط من خلال هجمات مسلحة على المؤتمر جرح فيه بعض أعضائه، كما تضمنت هذه المرحلة كذلك انتهاء ولاية المؤتمر الوطني العام، واستبداله بمجلس النواب في انتخابات جديدة، أدلى 630 ألف ناخب بأصواتهم في هذه الانتخابات، وهو ما يمثل نسبة مشاركة 17 % فقط وأجلت هيئة الانتخابات إعلان النتائج أسبوعين بعد اتهامات بحصول أنشطة غير مشروعة في 24 محطة انتخابية، وقبل أن ينتهي العام حكمت المحكمة العليا بعدم دستورية التعديل الدستوري الذي أجراه المؤتمر الوطني العام، وكل الآثار المترتبة عليه وأهمها انتخابات مجلس النواب 2014، لتدخل البلاد بعد ذلك في انسداد سياسي وحرب أهلية، وأصبح لليبيا مجلسان تشريعيان وحكومتان مجلس نواب وحكومة مؤقتة في طبرق، ومؤتمر وطني عام وحكومة إنقاذ في طرابلس.¹

منذ صيف 2014 يتنافس برلمانان وحكومتان في الاعتراف بأنه الطرف الممثل للسلطة الليبية من دون أن تكون لأي طرف سلطات حقيقة تمارس على رقعة واسعة من أرض ليبيا، ولا شرعية عابرة للأقاليم والمجتمعات المحلية، بل إنه لم يعد لتعريف هذا المعسكر أو ذاك أي معنى، بعد نشوء "فجر ليبيا" الإسلامي الذي يرتبط ببرلمان طرابلس العاصمة، في مقابل "عملية الكرامة" التي قام بها حفتر في 2014، والتي ترتبط ببرلمان طبرق، فقد قادت المصالح المصاحبة للمفاوضات السياسية إلى تشديد حدة الخلافات السياسية داخل كل منهما، ومن ثم آل الأمر إلى انقسام المعسكرين اللذين كانا غير متجانسين أصلاً، وهو ما أثر في التماسك الاجتماعي داخل المجتمعات المحلية التي أظهرت قدرًا من التكاتف أثناء بداية الحراك.²

مع انطلاق الحراك الشعبي في ليبيا تأكد تكيف الليبيين مع وضع الدولة الفاشلة التي سبق أن عاشوا فيه خلال حكم القذافي، إذ لم يعيش المجتمع الليبي ظاهرة الدولة بالمفهوم الحديث في الجزء الأكبر من تاريخه، حيث وُجدت في ليبيا تنظيمات صغرى حلت محل ما يعتبر عادة من وظائف الدولة وأبرزها الأمن كما أن الانقسام مهد لغياب أجهزة ومؤسسات الدولة، وإحكام الميلشيات المسلحة سيطرتها على البلاد ومدخراته الطبيعية والمالية، وانقسام حاد بين الشرق والغرب، وحتى داخل الجهة الواحدة والقبيلة والعشيرة

¹ - صلاح البكوش، الانتخابات في ليبيا مزيد من الانقسام والصراع المفتوح، جريدة الجديد العربي، يومية سياسية شاملة تصدر من لندن، العدد 1085 السنة الثالثة، الاثنين 21 أوت 2017، ص 20.

² - فرجيني كولومبييه، مرجع سابق الذكر، ص 96.

الواحدة، وانتشار السلاح والفوضى في البلاد، فبعد فشل "اتفاق الصخيرات" الموقع في ديسمبر 2015 من أجل إحلال السلام في البلاد، عرفت ليبيا انقسامًا سياسيًا كبيرًا، حيث أصبحت تدار بثلاث حكومات منفصلة، واحدة في الشرق يقودها عبد الله الثني، في حين تدار العاصمة طرابلس بحكومتين هما حكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج المدعومة دوليًا، وحكومة الإنقاذ الوطني التي يقودها خليفة الغويل الأمر الذي مهم لغياب أجهزة ومؤسسات الدولة عن الوجود.¹

المطلب الثالث: مستقبل الدولة الليبية على ضوء تعثر عملية التغيير السياسي بعد الحراك.

بعد مرور سبع سنوات على الحراك في ليبيا، لا يزال الليبيون يبحثون عن الدولة، حيث تبادل ستة مبعوثين دوليين الأدوار بحثًا عن مخرج للزمة التي يتشابك فيها داخليًا السياسي والعسكري، والديني بالمديني وخارجيًا بالأطماع والأجندات الدولية تجاه البلد النفطي، ولم يلح بعد ضوء في نهاية النفق في انتظار اختبار الانتخابات عام 2018، وفي الوقت الذي كان الليبيون يطمحون إلى بلد ديمقراطي تعددي مستقر عصفت التناقضات الداخلية والتدخلات الخارجية بحراك 2011، ومازالت الأزمة التي أنهت منطق الدولة تراوح مكانها، ولم تستقر الأطراف المتصارعة على أرضية مشتركة لإنهاء الانقسام السياسي وفوضى السلاح والمليشيات، هذا الانقسام السياسي والعسكري أدى لتكريس وضع اللادولة، وغياب المؤسسات الموحدة والنافذة، وسيطرت التنظيمات المسلحة على مناطق النفوذ والثروة، ووجدت تربتها الحصبة في منطق القبيلة والمناطقية والفتوية، ولعل أبرز مثال على التدهور الأمني هو انتشار ظاهرة الاتجار بالبشر والعبودية.²

أكدت التطورات التي شهدتها ليبيا خلال مختلف المراحل الانتقالية، أنها تعاني من أزمات حادة ومتراطة، الأمر الذي جعل عملية التغيير السياسي وبناء دولة ديمقراطية تتسم بدرجة عالية من الصعوبة والتعقيد، حيث تتجلى أبرز الأزمات في استمرار الانفلات الأمني، وتعاقد أعمال الإرهاب، وتفاقم حدة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، وكل هذا راجع إلى غياب أو ضعف القدرة على بناء توافق سياسي وطني بشأن أولويات المرحلة الانتقالية واستحقاقاتها، وهي ما تجسده في حقيقة الأمر الأزمة العميقة التي تعاني النخب السياسية بمختلف مشاربها وتوجهاتها، حيث لم تنجح المؤسسات الانتقالية في إنجاز أية خطوة حاسمة في هذا الشأن، وذلك في ظل وجود مؤشرات على استمرار تدهور الوضع الأمني، وتأخر بناء

¹ - عائد عميرة، رغم مرور 7 سنوات على الثورة... الانتقال السياسي في ليبيا يراوح مكانه، نون بوست، 16 فيفري 2018، على الرابط التالي: <https://www.noonpost.org/content/22074>, consulté le : 08/05/2018, heur 16.13.

² - زهير حمداني، ليبيا سبع سنوات من البحث عن الدولة، مركز الجزيرة للدراسات، 17 فيفري 2018، على الرابط التالي: <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews>, consulté le : 17/02/2018, heur 14.26.

الجيش والمؤسسات الأمنية، لذلك لم تعد الدولة تحتكر حق استخدام القوة، حيث تشير التقديرات إلى تضاعف تعداد الميليشيات الذي ناهز 1700 مليشية مسلحة.¹

وعلى الجبهة الاجتماعية والاقتصادية تعاني ليبيا اليوم صعوبات جمة تتعلق بانتشار الفقر والبطالة بطريقة كبيرة، ففي سياق التفكك السياسي والأمني، قاد التنافس على الموارد الاقتصادية المتمثلة في حقول النفط والغاز ومنشآت قطاع الطاقة، فضلاً عن الموارد المالية الأخرى، إلى تدهور إيرادات ليبيا، ومن ثم الوصول إلى تدهور حاد، فصادرات النفط في بداية سنة 2016 وصلت تقريباً ربع ما كانت عليه ليبيا عام 2011، وعجز الميزانية عام 2016 ما بين 20 و30 مليار دينار ليبي (14.41 - 21.6 مليار دولار أمريكي تقريباً)، أي ما تراوح نسبته بين 42 % و 68 % من الناتج المحلي الإجمالي، وقد تزامن كل ذلك مع ارتفاع الإنفاق الحكومي، ولذلك انخفض احتياطي المال في ليبيا من 110 مليار دولار عام 2013 إلى 60 مليار دولار سنة 2015، وهو أمر سيمثل مشكلة كبرى لدولة تعتمد كلياً على الاستيراد.²

أما على الصعيد الخارجي، فهناك العديد من الأطراف المتدخلة في الشأن الليبي من ذلك فرنسا ومصر وروسيا، صحيح أنها تؤكد علنياً دعمها العملية السياسية التي تقودها أمريكا في البلاد، لكنها في الواقع وعلى الأرض تدعم أحد الأطراف المتنازعة في البلد ضد الآخرين، ما يؤثر على جهود بناء التوافق وبناء مصالحة وطنية حقيقية، بدورها اعترفت بعثة الأمم المتحدة في ليبيا بالتهديد الذي تمثله مسارات التفاوض المتعددة تلك على عملية التغيير التي تقودها، إذ قال المبعوث الأممي إلى ليبيا غسان سلامة عقب قمة باريس: " أن تعدد الطهارة يفسد الطبخة"، في إشارة واضحة إلى أن تعدد الوسطاء يفسد المفاوضات فالأطراف الخارجية تسعى إلى تأزم الوضع ودفعه نحو مزيد من التعقيد، وإطالة الأزمة للاستفادة منها قدر المستطاع، فالسلام في ليبيا ووجود دولة قوية تبسط سلطتها على كامل البلاد لا يخدم مصالحها.³

وفي ضوء كل ما سبق وبناءً على التحديات الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها ليبيا، نطرح سيناريوهات للدولة الليبية بعد الحراك الشعبي وهي كالتالي:

- التحول إلى دولة وطنية ديمقراطية: وهو في رأينا السيناريو الأفضل بالنسبة لليبية، وإن كان صعباً نظراً لما تعانيه ليبيا اليوم إلا انه ليس مستحيلاً، فالليبيون قد سئموا الحرب، ومؤسسات دولتهم وأجهزتها، إما

¹ - محمد عبد الحفيظ الشيخ، " المصالحة الوطنية في ليبيا: التحديات وآفاق المستقبل"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي، العام الثالث، العدد 11، أكتوبر 2017، ص ص 40، 41.

² - فرجيني كولومبييه، مرجع سابق الذكر، ص 97.

³ - عائد عميرة، مرجع سابق الذكر.

ضعيفة أو مغلقة أو مغيبة، والوضع الاقتصادي والاجتماعي في تراجع خطير، الأمر الذي قد يجعل الجميع في ليبيا على المستويين السياسي والعسكري يصلون إلى فكرة مفادها أن استمرار الانقسام السياسي والأعمال المسلحة في ليبيا لن يجدي في تحقيق مكاسب ونجاحات ملموسة على أرض الواقع، والتوصل إلى قناعة ضرورية تقضي دخول جميع الأطراف المتصارعة في حوار من شأنه بناء توافق سياسي، يؤدي إلى صياغة دستور جديد للبلاد، وإقامة انتخابات رئاسية وبرلمانية بنهاية عام 2018، لتكون بمثابة الخطوة الأولى نحو تحقيق الأمن والاستقرار وإعادة بناء الدولة الليبية، وفتح المجال أمام إمكانية نجاح التغيير السياسي الليبي، كما أن إمكانية حصول هذا السيناريو تتوقف كذلك على عدم انحياز الأطراف الإقليمية والدولية تجاه احد الأطراف المتصارعة بالشكل الذي قد يؤدي إلى تفاقم النزاعات، وسيسمح هذا السيناريو بالحفاظ على وحدة الدولة الليبية وعدم انقسامها على خلفيات سياسية وقبلية وجغرافية.

- تفكك الدولة وانقسامها إلى ليبيا شرقية وأخرى غربية: وهو في اعتقادنا أسوأ سيناريو يمكن أن يعيشه الليبيون، كما يعتبر هذا السيناريو نقيض السيناريو الأول ومرتبط به، لأن تنامي مظاهر ومؤشرات الفشل في التحول نحو دولة وطنية ديمقراطية قد يؤدي إلى تفكك الدولة وانقسامها إلى شرق وغرب، خاصة في ظل مطالبة المناطق الشرقية منذ انطلاق الحراك وتحديدًا برقة باستقلال ذاتي¹ فنتيجة عجز النخب السياسية والعسكرية في الوصول إلى توافق سياسي وذلك تحت رعاية أممية، سيجعل الجميع في ليبيا يصلون إلى فكرة مفادها عدم جدوى استمرار الحوار السياسي المتزامن مع عدم القدرة على حسم الأمور عسكريًا لصالحها ومنه اللجوء إلى خيار الانقسام وإنشاء أقاليم مستقلة مقابل وحدة الدولة بالصورة الراهنة، خاصة إذا علمنا نية العديد من الأطراف الخارجية في الوصول إلى خيار تقسيم الدولة الليبية تماشيًا مع مصالحها الحيوية.

- تدويل القضية الليبية، وحدث تدخل عسكري خارجي: نشير إلى هذا السيناريو انطلاقًا من حالة استمرار اللادولة في ليبيا، وفشل الحل السياسي واستفحال الخلافات والنزاعات المسلحة، التي تشكل تهديدًا على أمن واستقرار دول الجوار الإقليمي، وتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية والإرهاب وغيرها، الأمر الذي قد يؤدي إلى قيام تدخل عسكري بتوافق إقليمي ودولي، الذي قد يحسم الصراع السياسي والعسكري لصالح أحد الأطراف، وإما يزيد من الفوضى والحرب الأهلية.

¹ - حول مطالبة المناطق الشرقية بالاستقلال وتحديدًا برقة في ليبيا عبر مختلف المراحل الانتقالية أنظر: أحمد الخليف العفيف، مرجع سابق الذكر، ص

المبحث الرابع: سورية من مطالب الإصلاح وتغيير النظام إلى تفكيك الكيان.

انتهى الحراك الذي حاول تغيير النظام القائم في سورية إلى مواجهة مسلحة بين النظام والمعارضة برعاية من قوى أجنبية كل لها حساباتها الخاصة، فعلى مدى السنوات السبع الماضية شهدت سورية تطورات كثيرة جعلت الأمور تبدو أكثر تعقيداً من أي وقت مضى، حيث شكل تدخل الأطراف الدولية والإقليمية، ودخول الجماعات المختلفة العابرة للحدود "داعش" في الساحة السورية، أبرز العوامل التي تتحكم في المشهد الأمني والسياسي منذ دخولها بشكل مباشر خط الأزمة، والتي أوصلت الوضع إلى طريق مسدود بسبب اختلاف الأهداف وتضارب الأجندات، وحولت البلاد إلى ساحة حرب طاحنة وميداناً للسباق على النفوذ والهيمنة، من خلال الحرب بالوكالة والتدخل العسكري المباشر لبعض الدول، الأمر الذي قد يؤدي إلى تفكك سورية وسط حلقة مفرغة لم يتمكن فيها النظام ولا معارضوه من حسم الموقف عسكرياً وسياسياً لمصلحته.

المطلب الأول: الحراك الشعبي في سورية: الدوافع والمقدمات، المسارات والمحصلات.

ضمن موجة الحراك الشعبي التي شهدتها المنطقة العربية ضد الأنظمة التسلطية، التي طال وجودها أكثر من اللازم، عرفت سورية في مارس 2011، انطلاق احتجاجات سلمية واسعة تقودها قوى سياسية ونشطاء اجتماعيين ومنتقون، يعارضون السياسات الاجتماعية والاقتصادية المتبعة من قبل نظام بشار الأسد، والتي كانت سبباً لانفجار الاحتجاجات الشعبية في سورية.¹

فبعد هروب الرئيس التونسي زين العابدين بن علي في 14 جانفي 2011، وسقوط حسني مبارك من على السلطة في 11 فيفري من نفس السنة، انتشر الأمل في أوساط الشعب السوري متأثرين بمناخ الحراك الشعبي في تونس ومصر، وقاموا في أكثر من محافظة (درعا، دمشق وغيرها) بكتابة شعارات على الجدران مثل " جاك الدور يا دكتور"، و " الله سورية حرة وبس"، و " الشعب يريد إسقاط النظام"، وفي نهاية فيفري 2011 شنت قوات الأمن في أكثر من محافظة سورية، حملة اعتقالات ضد من يشبهه في مشاركته في حملة شعارات الجدران، واستقبلت مواقع التواصل الاجتماعي تفاعلات قضية " شعارات الجدران"، باعتبارها مادة خيرية موجهة إلى الرأي العام السوري، تشير إلى اندلاع الحراك في سورية، والذي حدد في 15 مارس 2011 موعداً لانطلاقه، ثم دعت الشعب السوري إلى "جمعة غضب"، للخروج إلى

¹- Angela Joya, "Syria and the Arab spring: the evolution of the conflict and the role the domestic and external factors", *ortadaga Etutleri*, volume 4, no 1, July 2012, p31.

الساحات العامة في 18 مارس 2011 بما يحاكي مسار الحراك في تونس ومصر،¹ لتلعب وسائل التواصل الاجتماعي مرة أخرى دورًا في دفع الشعب، وخاصة فئة الشباب منهم للتحرك والمطالبة بالإصلاح والتغيير. ودلت مجريات الانتفاضة السورية، ومنذ الأيام الأولى لانطلاقها، على أن النظام اتخذ قراره مسبقًا قبل ظهور الاحتجاجات بسحق أي تحرك شعبي أو سياسي يطالب بالتغيير السياسي، لكنه لم يتوقع هذا العناد الذي اتصفت به التظاهرات وخاصة في محافظة درعا، كما لم يتخيل أن تمتد إلى الأرجاء البلاد، وأن يشارك بها الشعب بكثافة نادرة بالعناد نفسه، وبتضحيات كبيرة، وبجراحة غير مسبوقه، الشعب خرج عن الطوق وكسر حاجز الخوف، هذا الإصرار لا يحسب لصالح المعارضة ولا الأحزاب السياسية، بل إلى الشعب بفئاته كافة، وبجميع أطيافه دونما استثناء، ما يؤكد أن الحراك كان شعبيًا خالصًا، شكل فيه الشباب رأسه ووقوده.²

راهن النظام بقيادة بشار الأسد على دفع الوضع السوري ومعه الحراك إلى طريق مسدود لا سبيل إلى الخروج منه بغير غالب ومغلوب، انطلاقًا من أن معركته ضد الشعب معركة وجود وليست معركة إصلاح أو تغيير، سواء كان سياسيًا أم غير سياسي لبلوغ أهدافه، كما رسم النظام سياسات أمنية تراهن على فك تحالف المجتمعين المدني والأهلي، على أن ينجز في خطوة أولى لتصفية المجتمع المدني، كجهة تقود الحراك ويسدد في الثانية ضربات ساحقة إلى المجتمع الأهلي تنفذها قواه العسكرية والأمنية، فتخمد حراكه وتستعيد الوضع الذي كان قائمًا قبل الحراك.³

في ظل هذه الأوضاع الداخلية المتأزمة، توالى الضغوط على النظام السوري من أجل الاستجابة لمطالب الشعب السوري، حيث جاءت النداءات من دول الجوار كتركيا والسعودية، ودول أخرى خارج المنطقة كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا، حيث اتخذت تلك الدول عدة إجراءات عقابية ضد نظام الأسد، وحاولت استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي للضغط عليه، غير أن تلك الضغوطات لم تكن في مستوى تطلعات الشعب السوري إلى حد اتهام المجتمع الدولي بالتواطؤ من أجل تفتيت الدولة السورية، كما طالب المجلس السوري الوطني المعارض بتدخل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي

¹ - عزمي بشارة، سورية: درب الآلام نحو الحرية محاولة في فهم التاريخ الراهن، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص ص 81-85.

² - فواز حداد، " الثورة السورية الأيام الأولى من يوم الغضب إلى يوم الحسم"، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 2، ماي 2013، ص 144.

³ - عبد الإله بلقزيز، يوسف الصواني وآخرون، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق، مرجع سابق الذكر، ص 512.

لحماية المتظاهرين المدنيين من القتل الممنهج الذي يمارسه نظام الأسد في حق شعبه، حيث اعتبر المجلس أن تدخل المجتمع الدولي يمكن أن يكون على شكل إنشاء منطقة عازلة أو منطقة حظر جوي بموجب قرار من مجلس الأمن على غرار ما جرى في ليبيا، غير أن معارضة الصين وروسيا وإيران أحبطت كل تلك المحاولات متشبثين بالأسد وأطروحته حول الصراع القائم في سورية على أنه مجرد حراك للإرهابيين.¹

استفاد نظام الأسد من المواقف الروسية والإيرانية لمواجهة الضغوط الخارجية، وسارع إلى اتخاذ جملة من القرارات لاستيعاب حركة الاحتجاج الداخلية، فأعلنت مستشارته بثينة شعبان في 24 مارس 2011 عزمه القيام بإصلاحات سياسية، تتضمن إنهاء حالة الطوارئ القائمة في سورية منذ عام 1963، ومحاربة الفساد، وإصدار قانون جديد للأحزاب السياسية يسمح بالتعددية الحزبية، وتشريع قانون للإعلام يسمح بحريات إعلامية أكبر، إضافة إلى زيادة رواتب موظفي القطاع العام، واستيعاب العاطلين عن العمل، وتقديم حزمة من التقديمات الاجتماعية، كما حدث بعد ذلك إطلاق السلطات السورية عددًا كبيرًا من المعتقلين السياسيين، ثم إصدار قرار بحل مشكلة الأكراد المطالبين بالجنسية منذ عام 1960، وتشكيل حكومة جديدة برئاسة عادل سفر، وإصدار قرار بإلغاء محكمة أمن الدولة العليا، وآخر بالسماح بالتظاهر السلمي وتشكيل لجنة لإقرار قانون جديد للانتخابات يسمح بحرية أكبر من العمل السياسي.²

لكن الدستور السوري ظل يحتوي على مادة تفيد بأن حزب البعث هو الحزب الحاكم، وبالتالي لن تكون للقوى السياسية الجديدة أي سلطة فعلية، الأمر الذي رفضته فئات المعارضة، وظلت تنادي بإسقاط النظام.³

إلا أن فوزى المؤتمرات واستمرار انقسام المعارضة، أثارت حالة من الاستياء لدى المحتجين وتبلور في تسمية "وحدة المعارضة في 23 سبتمبر 2011"، وساد نزوع لدى كثيرين في وسائل التواصل الاجتماعي إلى إعطاء المعارضة الفرصة الأخيرة قبل أن يتم رفع شعار "إسقاط المعارضة" إلى جانب شعار "إسقاط النظام".⁴

¹ - محمد الخلوي، "قراءة في خريطة الصراع في سورية بين لغة السلاح والحل السياسي"، آفاق برق مجلة سياسية اجتماعية، مركز برق للاستشارات والدراسات المستقبلية، العدد الأول، جوان 2017، ص 6.

² - جمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سوريا الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011، ط2، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2012، ص 212.

³ - ريز إرليخ، نعم تشومسكي، داخل سورية قصة الحرب الأهلية وما على العالم أن يتوقع، تر: رامي طوقان، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2015، ص 82.

⁴ - عزمي بشارة، سورية: درب الآلام نحو الحرية محاولة في فهم التاريخ الراهن، مرجع سابق الذكر، ص 404، 405.

فكانت بداية توحيد المعارضة بعقد اجتماعات مكثفة في إسطنبول، نتج عنها تأسيس الإعلان عن مولود جديد " المجلس الوطني السوري"، في أكتوبر 2011، الذي دعا في بيانه التأسيسي إلى إسقاط النظام بكافة أركانه ورموزه، بمن فيهم رئيس الدولة، وشكل هذا المجلس قيادة سياسية وأمانة عامة، واعتبر نفسه العنوان الرئيس للحراك السوري في الداخل والخارج، وضم هذا المجلس طيفاً واسعاً من المعارضة الحزبية والمنظمة مثل حركة الإخوان المسلمين، وإعلان دمشق، والتيار الإسلامي المستقل، ومجموعة العمل الوطني وشخصيات سياسية حزبية مستقلة، وانتخب المجلس برهان غليون رئيساً له، رغم الترحيب الغربي وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية بتأليف المجلس واعتباره ممثلاً شرعياً للشعب السوري خلال مؤتمر أصدقاء سورية الثاني الذي عقد كذلك في إسطنبول في أبريل 2011، إلا أن عمل المجلس تعطل بسبب الخلافات والتباينات المستمرة بين كتله، خصوصاً فيما يتعلق بانتخابات قاداته، والتعامل مع المبادرات السياسية والتنسيق مع أطراف المعارضة الأخرى في خارج المجلس، وارتفعت التصريحات الأمريكية التي انتقدت دور المجلس الوطني، وطالبت بتأليف قيادة جديدة للمعارضة السورية.¹

ثم كانت المبادرة التي قدمها رياض سيف من أجل تأليف جسم سياسي، يكون بديلاً عن المجلس الوطني، ويضم قوى وشخصيات تتقاطع مع التوجهات الأمريكية، وتنسيق معها ومع سفارات دول غربية أخرى، وجرى تأسيس الإئتلاف في 11 نوفمبر 2011، ضم معظم التكتلات المعارضة السورية، (ما عدا هيئة التنسيق الوطنية)، وجميع التيارات السياسية، إضافة إلى قوى الحراك والمجالس المحلية في المحافظات وممثل عن المنشقين السياسيين عن النظام، وانتخب معاذ الخطيب رئيساً له، إلا أن الخلافات داخل الإئتلاف وتضارب مواقف الدول الداعمة له، حالت دون تحقيق أهدافه، بإسقاط النظام.²

لم ينتقل الحراك السوري إلى طور الحراك المسلح إلا مع بداية عام 2012، وتحديداً بعد انسداد أفق النضال السلمي داخلياً، مع تورط النظام السياسي في عنف دموي تصعيدي ضد المتظاهرين، وبعد انسداد أفق فرض الحل السياسي خارجياً، واستخدام روسيا والصين الفيتو ضد مشروع قرار حل سياسي تقدمت به جامعة الدول العربية إلى مجلس الأمن في مطلع فيفري 2012.³

¹ - نورة الحفيان، " السياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة السورية على ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية"، آفاق برق مجلة سياسية اجتماعية، مركز برق للاستشارات والدراسات المستقبلية، العدد الأول، جوان 2017، ص 42.

² - نفس المرجع، ص 43.

³ - عزمي بشارة، سورية: درب الآلام نحو الحرية محاولة في فهم التاريخ الراهن، مرجع سابق الذكر، ص 198.

- أسباب الحراك الشعبي في سورية:

في مارس 2011 وصل الدور إلى سورية، عملتها محافظة درعا، كما في تونس ومصر وليبيا، هم شبان نزلوا الشارع بعد أن ضاقوا ضرعًا بوضعهم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، مغامرين بأرواحهم ضد الظلم والاضطهاد، والاستعلاء والفساد، وسيطرة العائلة الواحدة والأقارب على مقدرات الدولة السورية على حساب الشعب السوري.¹

- الأسباب الاجتماعية:

أكثر المشكلات التي واجهت سورية، وعجلت بقيام الحراك، هي التوزيع غير العادل للثروة في البلاد في ظل غياب التوازن التنموي بين مختلف المحافظات السورية، ومنه غياب شبه تام لمظاهر العدالة الاجتماعية في المجتمع السوري، حيث سببت جهود الخصخصة وغير ذلك من الإصلاحات التي تدفع في اتجاه السوق في زيادة البطالة، وإثراء القلة من أصحاب الامتيازات المرتبطين بالنظام سياسيًا أو عائليًا أمثال رامي مخلوف صاحب أكبر شركة للاتصالات في سورية، وفراس طلاس الملقب بملك السكر وغيرهم وقُدرت معدلات البطالة في سورية خلال السنوات القليلة التي سبقت الحراك نحو 20 %، بل إن هذا المعدل يعد الأكثر ارتفاعًا في أوساط من هم دون 25 سنة، ويصيب نحو 53 % من الإناث، و 67 % من الذكور، ثم إن نحو 60 % من سكان سورية البالغ عدد 22 مليون هم دون الخامسة والعشرون، وهو رقم يتماشى مع الدول المتخلفة في المنطقة العربية، حيث يقدر النمو السكاني في سورية سنويًا ما بين 2.5 و 3 %، وهو من بين الأعلى في منطقة الشرق الأوسط، فالاقتصاد السوري ببساطة تامة لا يواكب النمو السكاني، وبخاصة عدد الباحثين عن العمل الذين يدخلون السوق كل سنة.²

كما بلغت نسبة الفقر في سورية في عام 2010 نحو 30 % من السكان، يقابلهم في الجانب الآخر قلة من الأغنياء تقارب نسبتهم 20 %، وبين هاتين الطبقتين طبقة ثالثة في المجتمع هي الطبقة الوسطى ذات الطيف الواسع، التي يبدأ حدها الأدنى قريبًا من فقراء الحد الأعلى، وأعلىها قرب المستوى الأدنى من الأغنياء، ويعزز الفقر وحدته في المجتمع فرص تآكل الطبقة الوسطى وتدهورها والتحاق أغليتها بالفقراء والتي تعد صمم أمان للمجتمع، وهو أمر ظهرت آثاره واضحة في السنوات الأخيرة السابقة للحراك، مما

¹ - حسن صبرا، سورية سقوط العائلة... عودة الوطن، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013، ص 15.

² - دايفيد دبليوش، سورية سقوط مملكة الأسد، تر: أنطوان باسل، ط1، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2014، ص ص 88-90.

أدى إلى إضعاف وتهميش فئات اجتماعية معينة، فيزيد من صعوبات حياتهم ويكرس فرص انتهاك حقوقهم، ويدفعهم في مسارات خطيرة بينها الانخراط في شبكات الآفات الاجتماعية بكل أنواعها.¹

وفي الجدول رقم (17) التالي يوضح مؤشرات اختلال التوازن بين المحافظات السورية قبل الحراك.

النمو الحقيقي في النفقات 2009	مؤشر الفقر الإنساني 2007	مؤشر أسعار المستهلك 2010 (100-2005)	الأميون البالغون 10 سنوات أو أكثر 2009	معدل البطالة 2010	معدل مشاركة القوى العاملة 2010	النسبة توزيع السكان 2010	
- 3.3	%5.8	136.6	%5.9	%10.0	%44.0	%95	دمشق
0.1	13.0%	148.7	%20.4	%4.9	%38.7	%21.6	حلب
0.1	%20.4	131.2	%8.3	%6.1	%44.5	%13.6	ريف دمشق
- 1.8	%8.5	140.2	%10.3	%6.9	%44.4	8.7%	حمص
-2.6	%9.8	140.2	%9.2	%5.5	%49.7	%8.6	حماة
- 2.4	%8.6	145.3	%10.4	15.6%	%49.7	%7.6	اللاذقية
- 5.1	11.7%	140.7	%15.4	%7.5	%38.7	% 5.5	إدلب
- 3.2	%19.7	141.7	%21.3	%15.1	%38.6	% 6.4	الحسكة
- 10.2	%19.8	151.0	%23.6	%13.2	%40.6	7.1%	دير الزور
- 0.9	%8.3	144.3	%11.2	%14.3	%49.9	%4.4	طرطوس
- 4.0	%21.2	150.6	%25.7	%16.0	%41.6	% 4.0	الرقبة
- 5.9	%7.5	148.6	%9.3	%19.0	%38.9	% 4.4	درعا
- 3.5	%6.8	148.5	%8.5	%19.2	%41.5	% 2.0	السويداء
- 1.0	%8.2	146.6	%12.3	%19.2	%40.9	% 0.4	القيطية
- 2.1	%11.5	144.1	%42.2	%18.6	%42.7	% 100	سورية

المصدر: ربيع نصر، زكي محشي، خالد أبو إسماعيل، تقرير حول الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية، (المركز السوري لبحوث السياسات)، ديسمبر 2013، ص 77.

- الأسباب الاقتصادية:

أفضت السياسات الاقتصادية في سورية خلال السنوات القليلة التي سبقت الحراك إلى نتائج متضاربة، فمن جهة كان نمو إجمالي الناتج المحلي مرتفعاً نسبياً (4.45 %)، وكانت الأسس الاقتصادية الكلية تبدو متينة، حيث كانت معدلات العجز المالي والدين العام، ومعدل البطالة منخفضة نسبياً

¹ - فايز سارة، الفقر في سورية نحو تحول جذري في سياسة معالجة الفقر، دراسات المرحلة الانتقالية، مركز التواصل والأبحاث الإستراتيجية، 2011، ص 10، على الرابط:

في الوقت الذي حقق ميزان الحساب الجاري فائضاً، وترافقت هذه المؤشرات بتغيير هيكلية في الاقتصاد وتحديدًا انخفاض حصة النفط في كل من إجمالي الناتج المحلي والإيرادات العامة والصادرات، مع ارتفاع هام في الصادرات المصنعة، ومن جهة أخرى لم يكن النمو الاقتصادي تجميعياً، وتحملى ذلك في الانخفاض في الاستهلاك الحقيقي للأسر السورية، إضافة إلى ذلك أخفق الاقتصاد في خلق فرص عمل لائقة بسرعة تتماشى مع النمو السكاني، كما عانت السياسة المالية من التجنب والتهرب الضريبي، وتزايد الضرائب غير المباشرة على حساب الضرائب المباشرة، وعدم كفاءة الاستثمار العام.¹

بدأ الاقتصاد السوري يضعف أوائل 2011 نتيجة للمشكلات الاقتصادية المتوطنة، إضافة إلى التأثيرات السلبية للانكماش الاقتصادي العالمي مع نهاية عام 2008، ونما الناتج المحلي الإجمالي السوري عام 2010 بنسبة 39% بحسب تقدير صندوق النقد الدولي، متراجعاً عن نسبة 6% المحققة في 2008، وقدرت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية أن النمو الاقتصادي السوري العام تراجع إلى نسبة 1.8%، ويتضح بغض النظر عن الرقم، أن هذا الاقتصاد لم يبلغ نسبة 6 إلى 7% من النمو الضروري لوضع حد لمعدل البطالة، ومختلف المشاكل الاجتماعية، وكما هو معروف كذلك، فإن حسن حال الاقتصاد السوري يرتبط بتساقط الأمطار الموسمية، وبأسعار النفط، لأن الزراعة وإنتاج النفط يشكلان قطاعين كبيرين في الاقتصاد، وقد تمثل القطاع الزراعي تقليدياً ربع الناتج المحلي الإجمالي السوري، ونحو ربع القوى العاملة، غير أن هذا الرقم تراجع في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرون بسبب سيطرة الجفاف، إلى 17% من الناتج المحلي الإجمالي، مما أدى إلى خفض الإنتاج الغذائي، ورفع أسعار الغذاء وإلى تفاقم مشكلة البطالة، وأكثر من ذلك قصد الكثيرون من المزارعين الذين أصبحوا عاطلين عن العمل وانتقلوا إلى المدن بحثاً عن رزقهم، وزادوا من الاكتظاظ، وتسببوا برفع معدلات الإيجار في المدن الكبرى.²

أما عن قطاع النفط فقط شكلت صادراته قبل الحراك نحو 28% من المدخول السوري السنوي وذهب نحو 95% من الصادرات النفطية إلى الأسواق الأوروبية، وبخاصة إيطاليا وألمانيا، وأنتجت سورية عام 2010 نحو 385 ألف برميل من النفط الخام في اليوم، الأمر الذي يؤكد تراجع إنتاج النفط الذي بلغ ذروته عام 1995 التي بلغت 610 آلاف برميل في اليوم، وأخذ الاحتياطي النفطي العام في التراجع مع أن الحكومة تعاقدت في زمن رئاسة بشار الأسد مع عدد من شركات التنقيب عن النفط الأجنبية لتحديد

¹ - ربيع نصر، زكي محشي، خالد أبو إسماعيل، مرجع سابق الذكر، ص 31، 32.

² - دايفيد دبليو ليش، سورية سقوط مملكة الأسد، تر: أنطوان باسيل، ط1، بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2014 ص 87، 88.

المزيد من الاحتياطي، وجاءت بعض النتائج قبل بدء الحراك عام 2011 مشجعاً، غير أن ارتفاع استهلاك النفط، نظراً إلى التصنيع المستمر في سورية، وإلى الازدياد الثابت في عدد السكان، يوحي حتى مع الاكتشافات النفطية الجديدة أن سورية ستصبح في غضون السنوات القادمة مستوردًا حقيقياً للنفط.¹

- الأسباب السياسية:

كل متتبع لممارسات النظام السياسي السوري خلال العقود الأربعة للحراك، يلاحظ أن هذا النظام كان أقرب إلى أن يكون سلطة منه إلى نظام سياسي كامل المواصفات، فهو لم يهتم بمعايير الدولة الحديثة فسلب حريات الشعب السوري كلها من خلال الدولة الأمنية التي أقامها، والتي هيمنت على الحياة، فقد منعت السلطة السورية ممارسة 105 مهن صغيرة وكبيرة إلا بموافقة الجهاز الأمني، وأطلقت يد هذا الجهاز في اختيار المرشحين للمجالس البلدية، ومجلس الشعب، والموافقة أو عدم الموافقة على تعيين الموظف في مختلف المناصب، وعلى جميع المستويات، وكان يمكن لعنصر الأمن ممارسة القتل من دون أن يحاكم، إلا إذا وافق وزير الدفاع على إجراء هذه المحاكمة، ولجهاز الأمن أيضاً حق اعتقال من يريد من دون مذكرة قضائية وإبقائه في الاعتقال عشرات السنين، وهذا ما تم تطبيقه في الكثير من الأحيان.²

تنتشر الاستخبارات وأجهزة الأمن في سورية بشكل رهيب، وأصبح يوجد بحلول العام 2011 عنصر استخبارات واحد لكل 240 شخصاً تقريباً، وشكل تمويل الأجهزة الأمنية الذي يقدر بنحو ثلاثة مليارات دولار في السنة أكثر من ثلث الموازنة العسكرية، وقد عبر أحد المواطنين السوريين عن هذا الواقع قائلاً: "أن جامعي النفايات هم عملاء للاستخبارات، بل إننا نعتقد في بعض الأحيان أن زوجاتنا يعملن مع الاستخبارات، كل الهواتف مراقبة، ونحن نعيش في جحيم...". تعب السوريون من دولة الاستخبارات خاصة عندما شاهدوا مطلع العام 2011 الحراك التونسي والمصري، ورأوا أناساً عاديين يقولون لا لرؤساء لديهم انتداب بالحكم مدى الحياة، وولت الأيام التي يحكم فيها رؤساء الدول والحكومات لعقود طويلة وأخذوا يتساءلون، ولماذا ليس عندنا؟ وذلك ما يعرف بتأثيرات التظاهر.³

كما يتحمل حزب البعث الحاكم المسؤولية الرئيسية عن تدهور الوضع السوري، ذلك أن القمع المنظم والطويل المدى للتعددية السياسية في سورية، أدى إلى تكوين تشوهات عميقة فكرية وبنفسية

¹ - مرجع سابق الذكر، ص 89.

² - أحمد يوسف أحمد، بسمة مبارك سعيد وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص 329، 330.

³ - دايفيد دبليو ليش، مرجع سابق الذكر، ص 91 - 94.

وسياسية لدى الأحزاب المعارضة، وأتاح الفرصة الواقعية للنشاط الديني كملجأ وحيد للتعبير عن الذوات المسحوقة والممنوعة من التعبير السياسي في المجتمع، وقد رافق ذلك على طول الخط تعاضم ثقافة الفساد.¹ لقد تغلغل الفساد في كافة مفاصل الدولة، وانتشر إلى كافة شرائح المجتمع، بصورة جعلت الوم السرطاني كأنه سيهلك الجسد السوري، وأصبحت ثقافة الفساد هي الثقافة السائدة، حيث قدرت نسبة تكلفة الفساد في الميزانية الحكومية بنحو 25% من إجمالي الناتج السنوي، أي نحو 15 مليار دولار سنويًا حسب بيانات عام 2010، وهذه المبالغ يتشارك باقتسامها رموز النظام، وأغلب موظفي القطاع العام مع شركائهم في القطاع الخاص، ومنه ضياع فرصة التطوير الفعلي على الوطن بكامله.²

اتبع النظام خلال الفترة ما بين انقلاب 8 مارس 1963 البعثية، وحراك 15 مارس 2011 الشعبية، أساليب ثلاثة لاحتجاز أي تطور ديمقراطي محتمل في سورية، هذه الأساليب عبرت عن نفسها في بنية شرع يقيمها بعد انقلابه مباشرة، ثم كرسها بمرور الأيام، خاصة بعد الحركة التصحيحية لعام 1970 التي نفذتها المؤسسة العسكرية بقيادة الرئيس الراحل حافظ الأسد، واعتمدت على أسس ثلاثة، تمثل الأول في ضمان الاستقرار والاستمرار من خلال تقييد وإخراج الفئات الوسطى من السياسة من جهة، وإعادة إنتاج المجتمع انطلاقًا من السلطة من جهة مقابلة، وإخراج الطبقة الوسطى من السياسة كان يعني تهميش القوى الفكرية والثقافية القادرة على بلورة وحمل مشروع سياسي أو تغيير، أما الأساس الثاني فتمثل في الوقوف في وجه تحديث الدولة والمجتمع، عبر إلحاقها بالسلطة، التي غدت محلاً وحيداً لإنتاج السياسية واقتصر التحديث على الطابع الأمني دون غيره، أما الأساس الأخير، فيتعلق باستناد النظام على أرضية اجتماعية تتألف من تكوينات ما قبل مجتمعية، طوائف، وتشكيلات قبلية وعشائرية، ودمجها في نسيجه الخاص، ومنحها ثقلاً في الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي، لذلك كان من الحتمي أن يطرق الحراك الباب السوري ويخترقه.³

هكذا كانت أبرز الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي دفعت بالشعب السوري إلى الالتحاق بأشقائه في تونس ومصر وليبيا، والقيام بحراك سلمي ضد نظام بشار الأسد في 15 مارس

¹ - ناهض حتر، ربيع زائف - نقد الثورات العربية لعام 2011 من وجهة نظر حركة التحرر الوطني، 1، عمان: منشورات مركز التقدم الأردني للتنمية والثقافة، 2013، ص 190، 191.

² - حسين مرهج العماش، الحرية والتنمية مستقبل سورية الجديدة، ط1، الأردن: شركة دار البيروني للنشر والتوزيع، 2014، ص 87.

³ - ميشل كيلو، "سورية: محاصرة الديمقراطية"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 35، العدد 399، ماي 2012، ص 137-141.

2011، وقبلها أشرنا إلى أبرز الأحداث والمحطات السياسية والأمنية التي شهدتها الحراك السلمي الذي تحول إلى حرب أهلية مدمرة مع مطلع عام 2012، وذلك بعد استعمال النظام للعنف المفرط ضد المتظاهرين، فضلاً عن فشل المعارضة السياسية التي تمثلت في المجلس الوطني السوري، ومن ثم الائتلاف الوطني السوري، في تحقيق نتائج الحراك والإطاحة بالنظام السياسي، الذي استمر في قتل المواطنين رغم الضغوط الخارجية التي كانت من قبل الجامعة العربية، التي فشلت هي كذلك بعد تعليق عضوية الدولة السورية في الجامعة، وفرض جملة من العقوبات المختلفة، ليتم بعدها تدويل القضية السورية التي عرفت تدخلات إقليمية ودولية سياسياً وعسكرياً، تحولت خلالها البلاد إلى حرب طاحنة وميداناً للسباق على النفوذ والهيمنة، وهذا من خلال الحرب بالوكالة والتدخل المباشر لبعض الدول، وهو ما سنسلط الضوء عليه في المطلب القادم من دراستنا.

المطلب الثاني: الصراع في سورية بين لغة السلاح والحل السياسي: الاتجاه نحو المزيد من التدويل.

كان يكفي بشار الأسد ونظامه يوم انطلق الحراك الشعبي السوري، وبالتحديد في مدينة درعا القيام بمبادرات جادة نحو الإصلاح، واتخاذ كافة الإجراءات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الممكنة، لتدارك الوضع واستيعاب الحركات الشعبية الاحتجاجية، بدل التدابير الأمنية الصارمة التي جرى تطبيقها، والتي أدت إلى توسيع الحراك عبر مختلف المحافظات السورية، وبذلك سارت سورية على طريق الدولة المغلوب على أمرها.¹

بعد مرور نحو تسعة أشهر على القمع الدموي الذي مارسه النظام ضد المتظاهرين السلميين المطالبين بالحرية والديمقراطية والتغيير، أعلنت سورية موافقتها على مبادرة الجامعة العربية بدون تحفظ، ولكنها بذات الوقت مارست المراوغة التامة بعدم تنفيذ أي بند من بنود تلك المبادرة، الأمر الذي جعل الجامعة تصدر عقوبات قاسية على سورية، أولها تعليق عضويتها بالجامعة العربية، ثم فرض مقاطعة وعقوبات اقتصادية واسعة، والتهديد بإحالة الملف إلى مجلس الأمن الدولي، وخلال هذه الفترة الطويلة تفاقمت الأزمة وتعمقت الفجوة بين السلطة والشعب، ووصلت إلى نقطة اللاعودة، وبدأت أعمال العنف بالتصاعد مع استمرار النظام بالمكابرة والإنكار وتكرار نظرية المؤامرة الدولية في ظل عزلة خانقة لم تشهدها دولة أخرى

¹ - فؤاد مطر، سورية المغلوب على أمرها، ط1، بيروت:الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013، ص 496.

سوى العراق قبل سقوط صدام، فعدم جدية السلطة باتخاذ أي خطوات ترضي الجماهير الثائرة طول هذه الفترة، إلى جانب فشل المعارضة، أدى إلى قيام الحرب الشاملة وزيادة حدة الاختراقات الخارجية.¹

لقد اجتمعت الأطراف السورية في عدة محطات تفاوضية لإيجاد حل سلمي وسياسي للنزاع المسلح في سورية، غير أن تلك الاجتماعات لم تسفر عن نتائج تعجل بحل نهائي، وذلك لعدم تفاوض جميع الأطراف خصوصاً التي تحمل السلاح، وعدم مشاركتها في العملية السياسية في أول الأمر، وكذلك عدم إيمان بعض التنظيمات المسلحة بالمفاوضات أصلاً، فالتنظيمات المسلحة في سورية تختلف عن بعضها البعض من حيث المرجعية والأهداف، وذلك ما يجعل من دخولها في مفاوضات من أجل إيجاد الحل أمراً معقداً، كما أن تلك المفاوضات كانت تصطدم دائماً بتأثير القوى المتدخلة في الأزمة السورية، حيث تبقى الأطراف المعنية رهينة ضغوط واملاءات الدول الداعمة لها، فجميع الجولات السياسية التي عقدت في المغرب وروسيا وسويسرا وغيرها، كانت دون جدوى الأمر الذي دفع أنطونيو غوتيريز *Antonio Guterres* الرئيس السابق للمفوضية العليا للاجئين للقول: "أن الدولة السورية قد تختفي إن لم تنته الحرب سريعاً".²

ومع دخول الجماعات المختلفة العابرة للحدود كتنظيم "داعش"، والجماعات الشيعية المسلحة المختلفة، بدأت طبيعة الصراع المحلية بالتغير نحو الأقلمة، ومع انخراط التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة في محاربة "داعش"، ثم حدوث التدخل الروسي المباشر لصالح النظام السوري، بدأت مرحلة جديدة في تدويل القضية السورية، حيث تحولت الأراضي والأجواء السورية إلى ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية من خلال الحرب بالوكالة *proscy War*، ثم ازداد الوضع تعقيداً من خلال تدخل عسكري مباشر لبعض الدول.³

لقد باتت الأزمة السورية شديدة التعقيد في الداخل والخارج، ولدرجة تبدد كل الآمال بإمكانية جمع المعارضة والنظام حول المفاوضات من أجل البحث عن صيغة انتقالية للحكم، كما تبدد كل الفرص لحدوث أي توافق دولي يجيز التدخل عسكرياً لإسقاط النظام على غرار ما جرى في ليبيا، أو حتى ممارسة ضغوط كبيرة لإقناع الرئيس بالتنحي عن السلطة، وإفساح المجال لقيام حكومة مؤقتة تقود البلاد نحو

¹ - حسين مرهج العماش، مرجع سابق الذكر، ص 89.

² - محمد الخلوي، "قراءة في خريطة الصراع في سورية بين لغة السلاح والحل السياسي"، آفاق برق مجلة سياسية اجتماعية، مركز برق للاستشارات والدراسات المستقبلية، العدد الأول، جوان 2017، ص 30.

³ - محمد سالم، "مستجدات القضية السورية: مزيد من التدويل والتهميش لأدوار الفاعلين المحليين"، آفاق برق مجلة سياسية اجتماعية، مركز برق للاستشارات والدراسات الاستشرافية، العدد الأول، جوان 2017، ص 70.

إصلاحات حقيقية،¹ فقد تحولت شخصية بشار الأسد إلى العقدة الأساس في الانقسام الدولي والإقليمي صارت السبب الرئيس الذي ساقه البعض لاستمرار الحرب، رأى فيه البعض الآخر جسراً إزامياً لوقفها بين رحيل الأسد وبقائه، بين شرعيته وفقد الشرعية، انقسم العالم وتفتت النسيج الاجتماعي في سورية، راح العالم المنقسم يناقش مصير الأسد، ومضت النيران تلتهم سورية، فتحرق البشر والحجر والشجر والتاريخ والحضارة، غرق قلب العروبة النابض في واحدة من أعنف وأسوأ حروب هذا القرن، وأكثرها مثاراً للجدل وجذباً لكل صراعات العالم وموازن القوى.²

وما يجب الإشارة إليه هو أن الأزمة السورية قد شهدت حالة من التحيز الإقليمي والدولي، ويعود ذلك إلى أن سورية تشكل أهمية في توازنات إقليمية ودولية دقيقة، فأى طرف يسيطر على الملف السوري يكون قد غير ميزان القوى لمصلحته، حيث تقع سورية على تخوم الملفات الثلاثة الساخنة في المنطقة العراق، لبنان، فلسطين، وهي تؤثر وتتأثر بها بقوة، كما أن توازن قطبي منطقة الشرق الأوسط، تركيا، وإيران يعتمد على مصالح كل منهما، حيث تشترك تركيا مع سورية بحدود دولية تبلغ حوالي 822 كلم، بينما تشترك إيران مع سورية بمعاهدات إستراتيجية ومصالح مشتركة تمثل العمق الاستراتيجي لكل منهما، ومثل ذلك دافعاً أمريكياً لإدارة أزمتهما والتقرب منها بجزر، بالإضافة لأسباب عديدة منها الأزمة المالية العالمية حينها، وعدم الرغبة بالتورط في حرب مباشرة جديدة.³

لقد أصبح التدخل الخارجي في سورية ظاهراً للعيان، حيث يتم التحكم في الحرب السورية عن طريق ما يسمى " زيادة الصراع *Intensifying conflict* "، الذي يلعب فيه الطرف الخارجي دوراً مهماً في تأجيج الصراع ونقله من مستوى إلى آخر، كنقل الصراع من مستوى النزاع *Disput* إلى مستوى الأزمة العنيفة *Violent conflict* أو الحرب، الشيء الذي ينطبق على سورية التي تلعب فيها الأطراف الخارجية أدواراً متنوعة بتنوع نوعية هذه الأطراف، ويرجع هذا التنوع إلى شبكة العلاقات والمصالح التي تربط نظام الأسد بالقوى الإقليمية والدولية، حيث لا تقتصر الأطراف الخارجية في الحالة السورية على الدول، إذ أن الفاعلين من غير الدول كحزب الله وغيره من الجماعات المقاتلة هناك، كان لها دور كبير في تحديد مسار الأزمة السورية خصوصاً بعد تحولها إلى نزاع مسلح، فالمتأمل في خريطة الشرق الأوسط، وموقع سورية كقوة

¹ - نزار عبد القادر، الربيع العربي والبركان السوري نحو سايكس بيكو جديد، ط1، بيروت: د.د.ن، 2012، ص 180.

² - سامي كليب، الأسد بين الرحيل والتدمير الممنهج، ط5، بيروت: دار الفارابي للنشر والتوزيع، 2016، ص 11.

³ - حيدر صلال، " التنافس الروسي - الأمريكي في سورية"، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، العدد الثالث، جوان 2017، ص 224.

وسط " *uissance du milieu* " حساسة بين الشرق والغرب، يتذكر عبارة نابليون بونابارت *Napoléon Bonaparte* "إن سياسة الدولة تكمن في جغرافيتها"¹، لذا يتوجب أخذ هذا بعين الاعتبار بالنظر إلى الجوار الصعب لسورية، الأمر الذي يفسر الصراع الدولي والإقليمي في سورية.

- قراءة في دور القوى الدولية والإقليمية في الأزمة السورية:

تعرضت الدولة السورية إلى أزمة سياسية كبرى، قضت على هيبة الدولة، وأدت إلى تشتيت مراكز القوى الداخلية للفرقاء السوريين، بسبب المستويات الخطيرة التي بلغها تدويل القضية السورية من استقطاب للحلفاء الأجانب والداعمين الدوليين، وتحويلها إقليمياً إلى ميدان لتحقيق توازنات مختلفة بين القوى الإقليمية والدولية، بدءاً بالتوازن بين القوتين الأمريكية والروسية، الوكيلتين عن قوات المعارضة والنظام، ثم التوازن بين القوتين الإيرانية والتركية الوكيلتين عن الطوائف السنية والشيعية في الداخل، مع الأخذ بعين الاعتبار بقية دول الجوار، وما يمكن أن تلعبه بقية الفواعل المحتملة من أدوار تدخلية بين الحين والآخر مثل الاتحاد الأوروبي، ودول الخليج، فلم يعد الصراع متعلقاً بأزمة الديمقراطية على حسب تعبير صامويل هنتنغتون *Samuel Huntington*، بل بعواقب استخدام القوة العسكرية المفرطة في سبيل تحقيق الهيمنة الإقليمية، تحت عنوان الدفاع عن الحريات الديمقراطية.²

أ- **القوى الدولية:** أمست سورية اليوم ساحة للصراع والتنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا بصورة كبيرة وواضحة، فمنذ بداية الأزمة السورية أخذت تزداد يوماً بعد آخر ساحة الصراعات، وكعادة الولايات المتحدة الأمريكية لم تدخل الأزمة بشكل مباشر، وبكل قوتها العسكرية، بل عمدت إلى التحرك من خلال حلفائها في المنطقة، أما روسيا ومنذ بداية الأزمة، دعمت بقاء نظام السوري وعللت موقفها بعدم سماحها وخوفها من تكرار تجربة ليبيا التي تدخل حلف الناتو بقيادة الولايات المتحدة ومشاركة عربية فيها، وأسقط النظام هناك، وأنتج دولة مفككة يسودها التناحر وغيرها من التبريرات، لذلك تميز موقف روسيا بالقوة والرغبة بدخول تحد مع الغرب في الأزمة السورية، فالولايات المتحدة الأمريكية، ونتيجة استحالة استنساخ الطريقة التي قامت بها في ليبيا، أقدمت على طريقة أخرى لإسقاط النظام السوري، وهي دعم المعارضة السورية، والتي سرعان ما تفرعت إلى جماعات سلفية متشددة، ومعظمها وضع في لائحة

¹ - محمد الخلوئي، مرجع سابق الذكر، ص ص 27-30.

² - نور الدين حشود، " جيوبوليتيك الأزمة السورية بعد الثورة دراسة لتحولات أدوار الفاعلين الإقليميين في مسرح الصراع السوري"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، العدد 16، جانفي 2017، ص 66.

الإرهاب ممثلة في تنظيم النصر، داعش، جيش الإسلام، جيش الفتح، والجيش الحر وغيرها، لم تستطع تلك التنظيمات المتشددة إسقاط النظام السوري بسبب الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري الروسي والإيراني والصيني لحكومة بشار الأسد.¹

ب- القوى الإقليمية: منذ توسع الصراع في سورية لم يتردد النظام الإيراني في التدخل، باعتبار أن بشار الأسد حليف إستراتيجي لها في المنطقة مع حزب الله، فإيران لم تعلن صراحة تدخلها في سورية في بادئ الأمر، ومع تراجع قوات النظام السوري مقابل تقدم الجيش الحر والجماعات المتحالفة معه، بدأ التدخل الإيراني يتضح مع ظهور قتلى إيرانيين يقدر عددهم بحوالي 400 قتيل، ادعت إيران أنهم متطوعون شباب تم نشرهم لحماية أماكن العبادة السورية، إلا أن سقط قتلى من العيار الثقيل ينتمون للحرس الثوري أمثال الجنرال حسين همداني وغيرهم، فإيران تعتبر أن سورية هي امتداد لأمنها القومي.²

أما عن تركيا فقد تدخلت هي كذلك منذ بداية الأزمة السورية، ولكن بشكل مختلف عن الفاعلين الإقليميين والدوليين الآخرين، حيث اتسم التدخل التركي في بدايته بدعوة النظام السوري إلى الاستجابة لمطالب الاحتجاجات الشعبية، والقيام بعملية إصلاح سياسي حقيقية وجادة، إلا أن هذا الموقف تحول إلى دعم المعارضة في العام 2012 بعد تجاهل نظام الأسد لدعوة الإصلاح واستعماله العنف المفرط، قدمت تركيا الدعم للمعارضة السورية من خلال استقبال العسكريين المنشقين عن قوات النظام، وتم إقامة معسكر خاص بهم بالتزامن مع استضافة قيادة الجيش السوري الحر لتنسيق الأعمال العسكرية، كما رعت إعلان مجلس الوطني السوري في إسطنبول، ومن ثم إعلان الإئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، فضلاً عن إيواء اللاجئين، ثم تطور الأمر إلى التدخل العسكري المباشر للقوات التركية الذي كان عبر عملية "درع الفرات" التي بدأت في أوت 2016، وأحدثت تحولاً في الأزمة السورية، وتفاعلاتها الإقليمية والدولية، ومثلت أول تدخل عسكري مباشر لتركيا في الأراضي السورية، وكان لها تأثير في أوراق المعادلات المحلية التي كانت قد تركزت بين المجموعات الكردية وتنظيم "داعش" وقوات النظام في الشمال، والشمال الشرقي لسورية لمدة عامين، أدى ذلك إلى انتقال تركيا من دور المتأثر أو المؤثر الثانوي إلى دور الفاعل المباشر.³

¹ - حيدر صلال، مرجع سابق الذكر، ص 220.

² - محمد الخلوئي، مرجع سابق الذكر، ص 14.

³ - مثنى العبيدي، "تدخل الفاعلين الدوليين في سورية: دراسة في الطبيعة والدوافع والتحديات"، آفاق برق مجلة سياسية اجتماعية، مركز برق للاستشارات والدراسات الاستشرافية، العدد الأول، جوان 2017، ص 65.

المطلب الثالث: مستقبل التغيير السياسي في سورية في ظل حروب الوكالة.

وصلت موجة التغيير السياسي إلى سورية بأسوأ صورها، أو تحولت إلى أسوأ صورها، فانتقلت سورية من لاعب إقليمي ودولي إلى ساحة لصراعات إقليمية ودولية، تصيبها السهام من كل حذب وصوب، لكن الأسد لم يرحل ولا جيشه تفتت ولا السلك الدبلوماسي انشق، الذي تفتت هو البلد برمته، فصار السوري يقتل السوري كما لم يتخيله العقل، واختلط حابل القتال بين السلطة ومسلحي المعارضة والتكفيريين والإرهاب، مع نابل قتال مجموعات مسلحة جاءت إلى سورية عابرة كل الحدود الدولية لتفتك بالوطن.¹

حيث ذهب الكثير من المحللين، ومنهم مايكل ستينباخ *Michael Stembach* إلى القول " أن سورية أصبحت دولة فاشلة ليس لديها أي بني تحتية "، وعليه فإن تفويت فرص حل الصراع بدءًا من قرارات مجلس الأمن غير الفاعلة، إلى مؤتمرات جنيف وسوتشي الأخير، بالإضافة إلى تدخل القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب، كل ذلك يؤشر إلى نتائج سيئة ينتظرها الشعب السوري ودول الإقليم والعالم وهو ما يُحمل الأقطار العربية مسؤولية كبيرة أمام مخاطر ما يثار حول مشاريع التقسيم المحتملة في المنطقة.²

كما لم تسفر المساعي العربية والدولية منذ عام 2011 وإلى غاية 2018، وكل المؤتمرات والاجتماعات الدولية التي انعقدت للبحث عن سيناريوهات الحل أو على الأقل لتحقيق وقف أعمال العنف والفوضى، عن أية نتائج إيجابية، كما أنه لم يكتب لمهمة المراقبين العرب أو الدوليين النجاح في مسعى تخفيف خسائر وآلام الشعب السوري.³

من خلال الأزمة السورية تبين جملة من الأفكار الأساسية، والتي ترسم ملامح المشهد السوري الراهن، وأهمها أنه ليس للنظام السياسي عمليًا القدرة على اتخاذ القرار، فقد أصبح مرتكناً لإيران وميليشياتها، ولروسيا وقواتها العسكرية، وبالتالي همشت إرادته ومواقفه، ووضعت جانبًا كون الحل صار خارج الحدود، ولا يعود الحلفاء ذوو الشأن إلى النظام إلا لإثبات أن التسوية ذات شرعية، كما لم يعد للمعارضة الداخلية منها والخارجية أي دور في التسوية المحتملة، فالمعارضة الخارجية تتخذ المواقف التي يقررها الممولون، أما الداخلية فهي خائرة القوى ولا تملك القدرة على تعطيل أي مشروع، وهذا يؤكد مرة أخرى أن

¹ - نيبال جميل، الدور الروسي في الصراعات الداخلية العربية المسلحة: المؤشرات - الأسباب - التأثيرات"، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، العدد3، جوان 2017، ص 18.

² - على الدين هلال وآخرون، حال الأمة العربية 2014-2015 الإحصاء: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول، مرجع سابق الذكر، ص 533، 534.

³ - نزار عبد القادر، مرجع سابق الذكر، ص 230.

الحل أصبح خارج الحدود، وفي ظل هذا الوضع تسعى الدول الكبرى إلى تحقيق مصالحها المادية والمعنوية من خلال تدخلها في الشأن السوري أو في التسوية السياسية والعسكرية والمحتملة، وهي في الواقع صاحبة الدور الحاسم في هذه التسوية، الأمر الذي جعل من القضية السورية تتجه بسرعة إلى المزيد من التدويل.¹

وعلى ضوء كل ما سبق، وبناءً على المؤشرات السياسية والعسكرية الراهنة، نطرح سيناريوهات الأزمة السورية، وهي كالآتي:

- **سيناريو استمرار الصراع في سورية:** وهو السيناريو الأكثر ترجيحًا في ظل فشل الجهود والمساعي السياسية الإقليمية والدولية على حل الأزمة، واستمرار الأطراف المتصارعة على التمسك بمواقفها، فضلاً عن غياب الحسم العسكري لأحد الأطراف المتصارعة، ما يترتب عليه استمرار الصراع والحرب لمدة طويلة تعمق من حدة الأزمة السورية وتزيدها تعقيداً.

- **سيناريو الحسم العسكري في الداخل السوري:** تقوم إمكانية تحقق هذا السيناريو بالنظر إلى مواصلة قوات نظام بشار الأسد في تلقي الدعم العسكري من روسيا وإيران وحزب الله في الداخل السوري ومواصلة تحقيق إنجازات عسكرية ميدانية معتبرة، الأمر الذي من شأنه ترجيح كفة الجيش السوري ضد فصائل المعارضة المسلحة، وجعله أكثر شراسة وقناعة في حسم الأزمة السورية عسكرياً.

- **سيناريو تقسيم سورية وتفككها:** يرتبط هذا السيناريو بالسيناريوهات السابقة، لأن فشل الحل السياسي، وعدم تحقق الحسم العسكري بين الأطراف المتصارعة، قد يؤدي إلى انقسام سورية وتفككها إلى كيانات ضعيفة متصارعة على أسس دينية وطائفية وعرقية، خاصة في ظل سعي العديد من القوى الإقليمية والدولية الداعمة للمعارضة السورية إلى طرح هذه الفكرة التي تتماشى مع مصالحها في المنطقة.

- **سيناريو التوصل إلى حل سياسي وتسوية مؤقتة:** وهو حسب اعتقادنا السيناريو الأفضل بالنسبة للسورية، وإن كان صعباً لما تشهده الأطراف السورية من صراعات وتضارب في المصالح، إلا أنه ليس مستحيلاً، فقد تدفع تداعيات القضية السورية على الأمن العالمي والإقليمي، بالأطراف الإقليمية والدولية (روسيا- إيران- الولايات المتحدة الأمريكية- تركيا) إلى التوصل إلى رؤية مشتركة في إنهاء الحرب، والتوصل لتسوية ولو مؤقتة لحل القضية.

¹ - أحمد يوسف أحمد، بسمة مبارك سعيد، مرجع سابق الذكر، ص 333.

خلاصة:

من خلال دراستنا للدول الأربعة تونس ومصر، ليبيا وسورية، تبين أن ما حدث فيها مختلف تمامًا نتيجة لاختلاف محصلات الحراك، ومسارات التغيير السياسي فيها عبر مختلف المراحل الانتقالية، حيث تعد تونس النموذج الأوفر حظًا مقارنة بالتجارب العربية الأخرى، التي تحول الحراك فيها إلى العنف والحرب، إلا في تونس التي بقيت بعيدة عن كل أشكال الفوضى، وذلك يعود إلى جملة من العوامل أبرزها التاريخ الطويل لقيام الدولة، بالإضافة إلى التجانس المجتمعي وقوة المجتمع المدني، ورفض المؤسسة العسكرية المستقلة والمحايدة حماية النظام، أما الأمر الحاسم الذي صنع الفارق الكبير مع مصر وليبيا وسورية، فهو نجاح القوى السياسية المختلفة خلال العملية الانتقالية في بناء توافق سياسي، ساعدها على خفض حدة المحاولات الداخلية والاختراقات الخارجية التي تسعى إلى التأثير على عملية التغيير السياسي، أما في مصر ورغم عملية الانتقال السلمية والديمقراطية من حكم حسني مبارك نسبيًا، فشلت النخب السياسية بعد ذلك، وتعثرت في متاهات المرحلة الانتقالية، التي عرفت العديد من الاضطرابات التي كانت نتاج غياب التوافق والحوار السياسيين بين مختلف الأطراف السياسية المصرية، والتي انتهت في الأخير بسقوط الرئيس المنتخب من قبل الجيش الذي أعاد إنتاج التسلطية، وقضى على آمال المصريين في تحقيق الديمقراطية، الأمر الذي تأكد من خلال الانتخابات الرئاسية الدرامية التي نافس فيها عبد الفتاح السيسي نفسه عام 2018.

في ليبيا تحول الحراك السلمي إلى فوضى عارمة وصراع مسلح وحرب أهلية قبلية دامية، لتصبح البلاد ساحة للتدخلات الإقليمية والدولية، الأمر الذي أدى إلى انهيار مؤسسات الدولة، وعودة الوضع فيها لحالة ما قبل المجتمع السياسي، وهو ما يفتح الاحتمالات إلى تفكك ليبيا وانقسامها إلى دويلات صغيرة على أسس قبلية، وذلك في ظل تواصل العجز السياسي والحسم العسكري، الخاضع لانحيازات وإملاءات الأطراف الخارجية المتدخلة، وعن سورية فهي النموذج الأكثر صعوبة وتعقيدًا، والنموذج الأكثر استقطابًا للتدخلات الإقليمية والدولية بحكم المكانة الإستراتيجية التي تحظى بها سورية في المنطقة، حيث انتهى الحراك الشعبي فيها إلى مواجهة مسلحة تعد الأسوأ في هذا الزمان بين نظام بشار الأسد والقوى السياسية المعارضة له، وذلك تحت رعاية دول أجنبية متحيز، ومجموعات مسلحة عابرة للحدود كل لها حساباتها الخاصة، لقد جرى تدويل القضية السورية بشكل خطير، حول البلاد إلى ساحة حرب طاحنة وميدانًا للسباق على النفوذ والهيمنة، من خلال الحرب بالوكالة والتدخل العسكري المباشر لبعض الدول، وهو ما قد يؤدي إلى تفكك سورية في ظل الفشل السياسي والحسم العسكري على الميدان.

خاتمة

خاتمة:

في ختام دراستنا نطرح جملة من النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها من خلال معالجتنا لمسألة التغيير السياسي في المنطقة العربية بعد الحراك الشعبي، وذلك على مدى أربعة محاور أساسية ثلاثة منها نظرية تحليلية، والرابع تضمن دراسة حالة لأربعة بلدان عربية مختلفة هي تونس، مصر، ليبيا، وسورية. في المحور الأول الخاص بالإطار المفاهيمي والنظري للدراسة، تبين لنا أن هناك إشكالات واضحة على مستوى أدبيات العلوم السياسية فيما يتعلق بمصطلح التغيير السياسي، وذلك لعدم وجود اتفاق عام حوله سواء من الناحية اللغوية أو النظرية، فعلى الرغم من رواجه وكثرة استعماله، إلا أنه ما زال غامضاً ويحمل عدة معانٍ في آن واحد مثل التحديث السياسي، والتنمية السياسية، التحول السياسي، والإصلاح السياسي، والثورة، وهو ما انعكس على المداخل النظرية المتعلقة بدراسة عملية التغيير السياسي، التي تعددت أيضاً، وحملت في طياتها وجهات نظر متباينة، كل منها اهتم بجانب معين، وأغفل الآخر، أبرزها مدخل التغيير السياسي بالمكونات، ومدخل التغيير السياسي بالأزمة، ومدخل التغيير السياسي المعقد وكلها كانت محولات أكاديمية تهدف إلى تحرير التحليل السياسي لتشكيل خطوات أولية في طريق صياغة نظريات عامة للتغيير السياسي.

أما فيما يخص المحور الثاني المتعلق بالحراك الشعبي العربي وملامح التغيير السياسي في الأنظمة السياسية العربية، فقد تأكد لنا أن كل النظم السياسية العربية خلال السنوات القليلة السابقة للحراك ومن دون استثناء نظم هجينة أو نظم سلطوية، تحتل المراتب الأخيرة في التصنيف العالمي للديمقراطية وهو نفس الأمر الذي استمر بعد دراستنا لحال تلك الأنظمة بعد الحراك الشعبي، إذ توصلنا إلى أنه لم يحدث تغير كبير، بل وازداد سوءاً عما كان عليه قبل الحراك في بعض الأحيان، وذلك بالرغم من بعض الإصلاحات الشكلية لبعض النظم السياسية، ما عدا حالة واحدة شكلت الاستثناء وبقيت بعيدة عن الفوضى هي تونس.

وعن طبيعة الحراك الشعبي العربي تبين لنا ثلاثة أمور أساسية، الأول أن ما حدث ليس ثورة، وهو السبب الذي دفعنا إلى استخدام مصطلح الحراك الشعبي في دراستنا رغبة منا في عدم التورط في مصطلح قد لا يتطابق مع الواقع، فالثورة لا تعني التظاهر والاحتجاج بقوة في الشارع، بل هي إنجاز مشروع مادي سياسي واقتصادي واجتماعي جديد، والأمر الثاني أن ما حدث ليس ربيعاً، لأن حصيلة الحراك كانت

متواضعة جدًا، ولم تكن بمستوى توقعات الشعوب العربية، والأمر الثالث أن الحراك الشعبي العربي كان نتاج تراكمات خارجية وأخرى داخلية، والتي كانت معظمها متشابهة في المجتمعات العربية، حيث انتفضت الشعوب بسبب المظالم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الواسعة، على شكل حركات احتجاجية اعتمدت فيه على الأشكال غير تقليدية للتنظيم والاتصالات، في ظل غياب واضح لقيادة سياسية أو حزبية، وركزت على مطالب إسقاط النظام والإصلاح السياسي، وكانت قدرتها محدودة جدًا في الاستفادة من الانفتاح السياسي الذي أعقب سقوط الأنظمة التسلطية.

هذا وكان للتغيير السياسي العربي ونتائجه تداعيات واسعة على المستويين الإقليمي والدولي، غير أن ذلك لم يحدث تغيير أساسي في نمط التحالفات الإقليمية والدولية، والبلد الوحيد الذي قد يتسبب سقوط نظامه إلى تحول حقيقي على مستوى خريطة العلاقات الدولية والإقليمية في المنطقة هو سورية بشار الأسد. وفي المحور الثالث الذي يعد جوهر هذه الدراسة، تم التطرق إلى موضوع عوائق التغيير السياسي عبر مختلف المراحل الانتقالية للبلدان العربية، والتي اشتغلنا فيه على أربعة متغيرات أساسية أعادت أحداث الحراك الشعبي العربي طرحها، لأن هذه المتغيرات ليست جديدة، بل عميقة الجذور في الممارسات السياسية العربية.

أول هذه المتغيرات هو عدم القدرة على حسم الصراع حول هوية الدولة بين النخب الدينية والنخب المدنية، وحول طبيعة السلطة بين النخب السياسية والنخب العسكرية، فالصراع حول هوية الدولة، لم يكن حاسمًا، ولم تكن نتائجه إيجابية، والسبب هو غياب التوافق بين مختلف التيارات الإسلامية والحركات السياسية المنافسة لها، خاصة مع تطور الصراع من صراع فكري وفلسفي إلى صراع مسلح مثلما حدث في سورية وليبيا، الأمر الذي يتطلب تعزيز نقاط التوافق بين دائرة الديني والمدني، وفيما يتعلق بالصراع العسكري المدني حول طبيعة السلطة، فالحراك العربي أكد أن موقف الجيش من الحراك يعد عاملاً حاسمًا في نجاح التغيير من عدمه، وهو ما ظهر جليًا في العديد من البلدان العربية خاصة في التجربة المصرية والتونسية، إذ أن حياد الجيش التونسي، وبقائه خارج العملية السياسية، كان سببًا مباشرًا في نجاح عملية التغيير السياسي بها، وهو ما لم يتوفر في التجربة المصرية التي تعثرت في متاهات المراحل الانتقالية وانتهت بإعادة إنتاج نظام تسلطي جديد.

وعن المتغير الثالث فتمثل في فكرة إعادة إنتاج التسلطية، وذلك يعود لجملة من العوامل أهمها عامل التدخل الخارجي، وعامل الاقتصاد الريعي باعتبارهما الأكثر تأثيرًا في عملية هندسة ظاهرة الاستبداد

واستمرارها، فالعامل الأول كان حاسماً وجلياً في ليبيا وسورية واليمن والبحرين، الذي تحول فيها الحراك السلمي إلى مواجهات مسلحة بين النظام والمعارضة، الامر الذي سمح بوجود منافذ كبيرة للقوى الإقليمية والدولية بالتدخل وفرض إملاءاتها وأجنداتها المتضاربة على تلك الدول، أما العامل الثاني فقد لعب دوراً مهماً في استمرار كل الأنظمة التسلطية المصدرة للنفط، ما عدا ليبيا التي كان فيها العامل الخارجي أكثر حسماً من النفط الليبي، فجميع الأنظمة السياسية الريعية استطاعت احتواء الحراك، عبر شراء هدوء مواطنيه، وإطلاق جملة من المكفئات والمساعدات الاجتماعية والاقتصادية، مقابل التخلي عن الحقوق والحريات السياسية.

والمتغير الثالث تمحور حول أزمة التغيير المزدوجة التي أنتجتها الممارسات السياسية والأمنية طيلة مراحل العملية الانتقالية، والتي نقلت الشعوب من البحث عن الديمقراطية إلى البحث عن الدولة وإعادةها إلى حيز الوجود، وهذا الأمر هو نتاج أمرين اثنين، الأول يتمثل في أزمة الخلط بين النظام السياسي والدولة لان كل محاولة لعملية التغيير السياسي تنتهي بسؤال هو هل نغير الدولة أم نغير النظام السياسي؟ فالمتبع للشأن السياسي العربي، يرى أن المشكلة الأساسية التي واجهت المجتمعات العربية وكانت سبباً في انفجار الحراك، هي مشكلة السلطة والنظام الحاكم، لكنها وبسبب الخلط الذي أشرنا إليه سابقاً، سرعان ما انتهت بوجود أزمة أكبر وأخطر من الأولى هي أزمة الدولة، أما الأمر الثاني فيتعلق بقضية الديمقراطية، ذلك أن الحراك الشعبي أكد على فكرة أساسية مفادها أن إعطاء الأولوية للديمقراطية في مجتمع بلا دولة يعد من الممنوعات السياسية، لأنه لا يمكن تصور ديمقراطية من دون وجود دولة قوية.

وفي الأخير أشرنا إلى المتغير الرابع، والمتمثل في أزمة المعارضة السياسية التي فشلت في تقديم نفسها كبديل سياسي في مرحلة ما بعد الحراك، وتسببت في الكثير من المشاكل السياسية، وكانت سبباً في إطالة بعضها، الأمر الذي أدى إلى انهيار الثقة الشعبية في المعارضة والعمل السياسي، وذلك لان هذه المعارضات تعاني الكثير من المشاكل، منها من هو متعلق بالبيئة التي تعمل فيها، ونقصد هنا النظام السياسي التسلطي، ومنها من يتعلق بالبيئة الداخلية لهذه المعارضات التي تعاني انسداداً تنظيمياً وفقراً ديمقراطياً كبيراً بالإضافة إلى ارتباط هذه المعارضات العربية بالبيئة الأجنبية، وما تفرضه هذه البيئة من ضغوطات وإملاءات أثرت على عملية التغيير السياسي وخربتها.

وفي المحور الرابع الخاص بدراسة الدول الأربعة تونس ومصر، ليبيا وسورية، تبين أن ما حدث فيها مختلف تمامًا، نتيجة لاختلاف محصلات الحراك الشعبي، ومسارات التغيير السياسي فيها عبر مختلف المراحل الانتقالية التي مرت بها.

حيث شكلت تونس الاستثناء، وبقيت بعيدة عن كل أشكال الفوضى، وحققت إنجازات سياسية معتبرة، بالرغم من التحديات الاقتصادية التي تواجهها، وذلك يعود إلى جملة من العوامل أهمها التاريخ الطويل لقيام الدولة، بالإضافة إلى التجانس المجتمعي النسبي، وقوة المجتمع المدني، ورفض المؤسسة العسكرية المستقلة والمحيدة حماية النظام، أما الأمر الحاسم الذي صنع الفارق الكبير مع مصر وليبيا وسورية، فهو نجاح القوى السياسية المختلفة خلال العملية الانتقالية في بناء توافق سياسي، ساعدها على خفض حدة المحاولات الداخلية والاختراقات الخارجية التي تسعى إلى التأثير على عملية التغيير السياسي ودفعها باتجاه التراجع عن النتائج المحققة التي تم تحصيله بعد الحراك.

أما في مصر ورغم عملية الانتقال السلمية والديمقراطية من حكم حسني مبارك نسيبًا، فشلت النخب السياسية بعد ذلك، وتعثرت في متاهات المرحلة الانتقالية، التي عرفت العديد من الاضطرابات السياسية التي كانت نتاج غياب التوافق والحوار السياسيين بين مختلف الأطراف السياسية المصرية، والتي انتهت في الأخير بسقوط الرئيس المنتخب من قبل المؤسسة العسكرية التي أعادت إنتاج التسلطية، وقضت على آمال المصريين في تحقيق الديمقراطية، الأمر الذي تأكد من خلال الانتخابات الرئاسية الدرامية التي نافس فيها عبد الفتاح السيسي نفسه عام 2018.

في ليبيا تحول الحراك الشعبي السلمي إلى فوضى عارمة وصراع مسلح وحرب أهلية قبلية دامية لتصبح البلاد ساحة للتدخلات الإقليمية والدولية من كل حذب وصبوب، أطالت الأزمة، وأدت إلى انهيار مؤسسات الدولة الفاشلة، وعودة الوضع فيها لحالة ما قبل المجتمع السياسي، وهو ما يفتح الاحتمالات إلى تفكك ليبيا وانقسامها إلى دويلات صغيرة على أسس قبلية، وذلك في ظل تواصل العجز السياسي والحسم العسكري، الخاضع لانحيازات وإملاءات الأطراف الخارجية المتدخلية، التي لا تعارض تمامًا فكرة الانقسام التي لا تتعارض مع مصالحها.

وعن سورية فهي ليست أحسن حالاً من نظيرتها الليبية، فهي النموذج الأكثر صعوبة وتعقيداً والنموذج الأكثر استقطاباً للتدخلات الإقليمية والدولية، حيث انتهى الحراك الشعبي فيها إلى مواجهة مسلحة تعد الأسوأ في هذا الزمان بين نظام بشار الأسد والقوى السياسية المعارضة له، وذلك تحت رعاية

دول أجنبية متحيزة، ومجموعات مسلحة عابرة للحدود كل لها حساباتها الخاصة، لقد جرى تدويل القضية السورية بشكل خطير حول البلاد إلى ساحة حرب طاحنة وميداناً للسباق على النفوذ والهيمنة، من خلال الحرب بالوكالة، والتدخل العسكري المباشر لبعض الدول، وهو ما قد يؤدي إلى تفكك سورية في ظل الفشل السياسي والحسم العسكري على الميدان.

توصيات الدراسة:

على ضوء الإطار النظري والتحليلي للدراسة والنتائج التي أسفرت عنها، نقدم جملة من التوصيات العلمية والعملية التالية:

- ضرورة سلمية أي حراك، أو أي مطلب شعبي، أو عملية انتقال سياسية، فالوعي المسبق لدى جميع القوى السياسية والاجتماعية بالعمل السلمي، سيحدد بصورة كبيرة من تدخل المؤسسات العسكرية في عملية التغيير، ويحد من إمكانية انجرار الأوضاع إلى العنف والفوضى والحرب، كما يجنب الكثير من التدخلات الخارجية التي تؤثر بشكل سلبي في مسار التغيير.

- يجب على الأنظمة السياسية العربية أن تستوعب أمرين اثنين: الأمر الأول أنها لا يمكن أن تبقى في السلطة، وتحتكر ممارسة السياسة، وتصادر جميع الحريات السياسية مدى الحياة، ذلك أن المواطن العربي تغير، وأصبح يملك من الوعي بالمقدار الذي يسمح له بكسر حاجز الخوف، والمطالبة بجميع حقوقه وحرياته الأساسية، والأمر الثاني أن تدرك أن اعتماد مقارنة الأمن ضد أي حركة احتجاجية سلمية سيأزم الأوضاع ويعقدها مثلما حدث في ليبيا وسورية، ويفشل في احتوائها أو القضاء عليها، وبالتالي القضاء على الأمن والاستقرار، وظهور الاضطرابات السياسية والأمنية بشكل كبير.

- ضرورة اللجوء إلى خيار التوافق والحوار السياسي أثناء عملية التغيير السياسي بين مختلف القوى والأحزاب والنخب السياسية العربية في المجتمع عبر مختلف المراحل الانتقالية، لأن التوافق والحوار سياسي آلية مهمة تسمح بتجاوز خلافات عديدة داخلياً، وتحد من شدة التدخلات الخارجية التي تعد أمراً خطيراً يهدد عملية التغيير الديمقراطي.

- ضرورة الفصل بين الدولة، والنظام السياسي، على المستوى الفكري وعلى المستوى العملي، فجميع الممارسات السياسية والأمنية طيلة مراحل العملية الانتقالية التي شهدتها الدول العربية بعد الحراك، نقلت الشعوب من البحث عن الديمقراطية إلى البحث عن الدولة وإعادةتها إلى حيز الوجود، وذلك بسبب أزمة

الخلط بين الدولة والنظام السياسي، لأن هذه الأخيرة تطورت من دون أن تنفصل عن السلطة، لذلك يتلبس علينا الأمر حين نكون بصدد إنجاز عملية التغيير السياسي هل نغير الدولة أم نغير النظام السياسي وفيما يتعلق بقضية الديمقراطية في البلدان العربية، فالحراك الشعبي العربي أكد على فكرة أساسية مفادها أن إعطاء الأولوية للديمقراطية في مجتمع بلا دولة يعد خطأً فادحاً، لأنه لا يمكن تصور ديمقراطية من دون وجود دولة قوية.

- ضرورة إعادة النظر في العلاقات المدنية العسكرية في البلدان العربية، بما يضمن أن تظل المؤسسة العسكرية تحت تحكم ورقابة المؤسسات الأمنية، وذلك من خلال إبعاد الجيش عن العمل السياسي المدني المباشر، وجعله مؤسسة احترافية يكون فيها الولاء للدولة والشعب، مهامها حماية سيادة الدولة وأمنها الخارجي، لأن السيطرة المدنية على نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، أضحي أحد المتطلبات الأساسية أي تغيير سياسي حقيقي.

- على المعارضة السياسية أن تراجع نفسها على المستوى الداخلي، لأنها تفتقر للديمقراطية التي تنادي بها في الأصل، وتطالب النظام السياسي الحاكم بتطبيق شروط وجودها، كما يجب عليها أن تراجع فهمها للتغيير، وتدرك أن الخلاص ليس في الاستتباع الأجنبي، ومطالبته بالتدخل كل مرة من أجل القيام بعملية التغيير، كما عليها أن تدرك أن نجحها يرتبط بوجودها في دول ديمقراطية قوية، وليس في انتمائها إلى مختلف جماعات ما قبل المجتمع السياسي (قبيلة، طائفة، عشيرة).

- بعد مرور كل هذه السنوات على موجة التغيير السياسي التي عصفت بالمنطقة العربية، نقول أنه حان الوقت، ليدرك الجميع ضرورة الاهتمام بالعلوم الاجتماعية عمومًا، والعلوم السياسية بصفة خاصة في العالم العربي، لنتمكن من فهم وحل كامل مشاكلنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبناء مستقبل توافقي من خلال بناء دولة حديثة، تدار شؤونها بطريقة ديمقراطية، بعيدًا عن كل التأثيرات السلبية القادمة من البيئة الخارجية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أ- الكتب:

- 1) إبراهيم البدوي، سمير المقدسي، تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي، تر: حسن عبد الله بدر، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.
- 2) إبراهيم مدهون، توفيق شومان وآخرون، ثورات قلقة: مقاربات سوسيو إستراتيجية للحراك العربي، ط1، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2012.
- 3) أحسان طالب، حوار الديمقراطية والإسلام مفاعيل الربيع العربي، ط1، بيروت: منشورات ضفاف، 2013.
- 4) أحمد بعلبكي، أحمد مالكي وآخرون، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.
- 5) أحمد فهمي، مصر 2013 دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر: مراحلها ومشكلاتها سيناريوهات المستقبل، ط1، الرياض: مركز البيان للبحوث والدراسات، 2012.
- 6) أحمد يوسف أحمد، نيفن مسعد وآخرون، حال الأمة العربية 2012-2013 مستقبل التغيير في الوطن العربي مخاطر داهمة، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.
- 7) أحمد يوسف، بسمة مبارك سعيد وآخرون، مستقبل التغيير في الوطن العربي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016.
- 8) أحمد يوسف، نيفين مسعد وآخرون، حال الأمة العربية 2009-2010 النهضة أو السقوط، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.
- 9) إدريس لكربي، إميل بدارين وآخرون، أطوار التاريخ الانتقالي مآل الثورات العربية، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
- 10) أديب فايز الضمور، فقه الإصلاح والتغيير السياسي، ط1، عمان: دار المأمون للنشر والتوزيع، 2010.
- 11) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات عصر العولمة (مصطلحات سياسية واقتصادية واجتماعية، ونفسية وإعلامية)، القاهرة: الدار الثقافية للنشر والتوزيع، 2006.
- 12) إسماعيل معراف، مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية للنشر، 2013.
- 13) أحمد مالكي، حسين الديماسي وآخرون، ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
- 14) أحمد مالكي، كمال عبد اللطيف وآخرون، الانفجار العربي الكبير في الأبعاد الثقافية والسياسية، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
- 15) أندرو ألبيرتسون، رجب طه وآخرون، آفاق الإصلاح السياسي في العالم العربي، ط1، مصر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2011.

- 16) دايفيد دبليو ليش، سورية سقوط مملكة الأسد، تر: أنطوان باسيل، ط1، بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2014.
- 17) بومدين طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا وإشكاليات، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.
- 18) بي. سي. سميث، كيف نفهم سياسات العالم الثالث نظريات التغيير السياسي والتنمية، تر: خليل كلفت، ط1، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011.
- 19) توبي ماثيسن، الخليج الطائفي والربيع العربي الذي لم يحدث، تر: أمين الأيوبي، ط1، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014.
- 20) توفيق المديني، تونس الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013.
- 21) تيموثي ميتشل، ديمقراطية الكربون السلطة السياسية في عصر النفط، تر: بشير السباعي، شريف يونس، ط1، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014.
- 22) ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، ط1، عمان: دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.
- 23) جاسر عودة، الدولة المدنية نحو تجاوز الاستبداد وتحقيق مقاصد الشريعة، ط1، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2015.
- 24) (-،-)، بين الشريعة والسياسة أسئلة لمرحلة ما بعد الثورات، ط2، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2013.
- 25) جان ماري دانكان، علم السياسة، تر: محمد عرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1997.
- 26) جلال أمين، ماذا حدث للثورة المصرية أسباب ثورة 25 يناير 2011 ودواعي الأمل والقلق وآفاق المستقبل، مصر: دار الشروق للنشر، 2012.
- 27) جليب الأشقر، الشعب يريد بحث جذري في الانتفاضة العربية، تر: عمر الشافعي، ط1، بيروت: دار الساقى، 2013.
- 28) جمال سند السويدي، أحمد رشاد الصفتي، حركات الإسلام السياسي والسلطة في العالم العربي الصعود والأفول، ط1، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014.
- 29) جمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سوريا الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011، ط2، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2012.
- 30) جواد الحمد، إدارة المرحلة الانتقالية ما بعد الثورات العربية، ط1، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012.
- 31) جواد محمد وآخرون، مطالب الثورات العربية والتدخل الأجنبي، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2011.
- 32) جون ووتربوري، جان ليكا وآخرون، ديمقراطية من دون ديمقراطيين سياسات الانفتاح في العالم العربي الإسلامي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

- 33) حازم حمد موسى الجنابي، إدارة التغيير الإستراتيجية الأمريكية الشاملة أنموذجا، ط1، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2014.
- 34) حسين مرهج العماش، الحرية والتنمية مستقبل سورية الجديدة، ط1، الأردن: شركة دار البيروني للنشر والتوزيع، 2014.
- 35) حامد قويسني، عصام البشير وآخرون، الإسلاميون وتحديات الحكم في أعقاب الثورات العربية، ط1، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012.
- 36) حسن صبرا، سورية سقوط العائلة... عودة الوطن، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013.
- 37) حسن طارق، دستورية ما بعد انفجارات 2011 قراءات في تجارب المغرب وتونس ومصر، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.
- 38) حسن كريم وآخرون، الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات، ط1، بيروت: الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، 2013.
- 39) حسن كريم وآخرين، الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد، ط1، بيروت: الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، 2013.
- 40) حسن محمد الزين، الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير، ط1، بيروت: دار القلم الجديد، 2013.
- 41) حمدي عبد الرحمن، الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا معوقات بناء الدولة الوطنية، ط1، الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015.
- 42) حنة أرندت، في الثورة، تر: عطا عبد الوهاب، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.
- 43) خالد المعيني، كي لا تسرق الثورات دراسات موضوعية في ربيع الثورات العربية، ط1، بيروت: منشورات ضفاف، 2014.
- 44) خالد عبد الرحيم السيد، دول مجلس التعاون الخليجي والربيع العربي، ط1، الدوحة: دار الشروق، 2013.
- 45) خلدون حسن النقيب، الدولة السلطوية في المشرق العربي المعاصر دراسة بنائية مقارنة، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.
- 46) خير الدين حسيب، أوضاع الأمة العربية ومستقبلها مسيرة وطن... من خلال مواقف مفكر 2006-2016، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، فيفري 2016.
- 47) داود خير الله، أحمد السيد النجار وآخرون، الفساد وإعاقة التغيير والتطور في العالم العربي، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
- 48) دايفيد دبليوش، سورية سقوط مملكة الأسد، تر: أنطوان باسل، ط1، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2014.
- 49) دلال ملحس استيتية، التغيير الاجتماعي والثقافي، ط2، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2008.
- 50) راجب السرجاني، قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011، ط1، القاهرة: دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، 2011.
- 51) ريتشارد هيجوت، نظرية التنمية السياسية، تر: حمدي عبد الرحمان، محمد عبد الحميد، ط1، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001.

- (52) زولتان باراني، كيف تستجيب الجيوش للثورات؟ ولماذا؟، تر: عبد الرحمن عياش، ط1، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2017.
- (53) سامي كليب، الأسد بين الرحيل والتدمير الممنهج، ط5، بيروت: دار الفارابي للنشر والتوزيع، 2016.
- (54) ستيفن دي تانسي، أساسيات علم السياسة، تر: محي الدين حميدي، دمشق: دار الفرقد للنشر، 2016.
- (55) ستيفن دي تانسي، علم السياسة الأسس، ط1، تر: رشا جمال، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012.
- (56) سلامة موسى، كتاب الثورات، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2011.
- (57) سلمان العودة، أسئلة الثورة، ط1، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012.
- (58) سلمان بونعمان، أسئلة دولة الربيع العربي نحو نموذج لاستعادة نهضة الأمة، ط1، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012.
- (59) (-)، فلسفة الثورات العربية مقارنة تفسيرية لنموذج انتفاضي جديد، ط1، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012.
- (60) سليم نزال، حصاد مر نظرات في الفكر والثقافة والاجتماع السياسي، ط1، لندن: إي كتب، 2015.
- (61) سمير أبو زيد، ناصر عارف وآخرون، حورات ما بعد الثورة، ط1، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012.
- (62) سهيل الحبيب، الأزمة الأيديولوجية العربية وفعاليتها في مآزق مسارات الانتقال الديمقراطي ومآلاتها، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.
- (63) (-)، المفاهيم الأيديولوجية في مجرى حراك الثورات العربية، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2014.
- (64) ولد أباه السيد، الثورات العربية الجديدة المسار والمصير يوميات من مشهد متواصل، ط1، لبنان: جداول للنشر والتوزيع، 2011.
- (65) (-)، الدين والهوية إشكالات الصدام والحوار والسلطة، بيروت: جداول للنشر والتوزيع، 2010.
- (66) يسين السيد، ثورة 25 يناير بين التحول الديمقراطي والثورة الشاملة، القاهرة: الدار المصرية، 2011.
- (67) شمس الدين إسماعيل، أسباب سقوط حكم الإخوان، ط1، القاهرة: شمس للنشر والإعلام، 2014.
- (68) شيماء محي الدين محمود، تداول السلطة والاستقرار السياسي في إفريقيا، ط1، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015.
- (69) صلاح المختار، متلازمة أمريكا هل هو ربيع عربي أم سايكس بيكو ثانية، ط1، لندن: إصدارات إي كتب، 2016.
- (70) طارق البشري، ثورة 25 يناير والصراع حول السلطة، ط1، مصر: دار البشير للثقافة والعلوم للنشر والتوزيع، 2014.
- (71) الطاهر بنجلون، الشرارة انتفاضات في البلدان العربية، تر: حسين عمر، ط1، المغرب: المركز الثقافي العربي للنشر والتوزيع، 2012.
- (72) طه حميد حسن العنبيكي، نرجس حسين زاير العقابي، أصول البحث العلمي في العلوم السياسية، لبنان: منشورات ضفاف، 2015.
- (73) طيب بيتي، ربيع المغفلين النهاية الممنهجة للعرب في جيو استراتيجية حكومة العالم الجديدة، ط1، القاهرة: شمس للنشر والإعلام، 2014.

- 74) عبادة محمد التامر، سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية (إيران- العراق- سورية- لبنان أنموذجًا)، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
- 75) عباس أشواق، أزمة بناء الدولة العربية المعاصرة مقارنة نقدية لمفهوم الإصلاح وإشكالية التكامل العقلاني، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016.
- 76) عبد الإله بلقزيز وآخرون، المعارضة والسلطة في الوطن العربي أزمة المعارضة السياسية العربية، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
- 77) عبد الإله بلقزيز، الدولة والدين في الاجتماع العربي الإسلامي، ط1، بيروت: منتدى المعارف للنشر والتوزيع، 2015.
- 78) (ـ،)، الدولة والسلطة والشرعية، ط1، بيروت: منتدى المعارف للنشر والتوزيع، 2013.
- 79) (ـ،)، ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل، ط1، بيروت: منتدى المعارف للنشر والتوزيع، 2012.
- 80) (ـ،)، في الإصلاح السياسي والديمقراطية، ط1، لبنان: الشركة العالمية للكتاب للنشر والتوزيع، 2007.
- 81) (ـ،) وآخرون، الإعلام وتشكيل الرأي العام وصناعة القيم، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.
- 82) (ـ،) وآخرون، الربيع العربي... إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي، ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.
- 83) (ـ،) وآخرون، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.
- 84) (ـ،)، عبد المحي علي قاسم ، التغيير في الوطن العربي أي حصيلة؟، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.
- 85) عبد الحميد الكيالي، الموقف الإستراتيجي الأمريكي والإسرائيلي من التحولات السياسية في المنطقة العربية، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2011.
- 86) عبد العزيز رمضان الخطابي، تغيير الحكومات بالقوة، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2013.
- 87) عبد الغفار رشاد القصي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي الحراك السياسي وإدارة الصراع، ط2، القاهرة: مكتبة الآداب للنشر، 2006.
- 88) عبد الفتاح ماضي، العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة، ط1، مصر: دار البشير للثقافة والعلوم للنشر والتوزيع، 2015.
- 89) عبد القادر ياسين وآخرون، 25 يناير مباحث وشهادات، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.
- 90) عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
- 91) (ـ،)، ثورة مصر الجزء الثاني من الثورة إلى الانقلاب، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.
- 92) (ـ،)، سورية: درب الآلام نحو الحرية محاولة في فهم التاريخ الراهن، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

- 93 (ـ،-)، في الثورة والقبالية للثورة، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
- 94 عصام السيد محمود عبد الرحيم، الطريق الثالث دراسة نقدية لمفهوم المدني والديني في المصطلح السياسي المعاصر، ط1، الرياض: مركز الفكر المعاصر، 2016.
- 95 علي الدين هلال وآخرون، حال الأمة العربية 2014-2015 الإعصار من تغيير النظم إلى تفكيك الدول، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015.
- 96 (ـ،-)، حال الأمة العربية 2015-2016 العرب وعام جديد من المخاطر، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016.
- 97 علي الدين هلال، خالد الناصر وآخرون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، ط4، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.
- 98 علي الدين هلال، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية بين قضايا الاستمرار والتغيير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.
- 99 علي حرب، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011.
- 100 علي خليفة الكواري وآخرون، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
- 101 علي خليفة الكواري وآخرون، الخليج العربي والديمقراطية نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
- 102 (ـ،-)، الديمقراطية والتحركات الراهنة للشارع العربي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.
- 103 علي خليفة الكواري، إسماعيل الشطي وآخرون، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
- 104 (ـ،-) وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
- 105 (ـ،-) وآخرون، الديمقراطية المتعثرة مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.
- 106 عيادة كحيل، الثورة والتغيير في الوطن العربي عبر العصور، ط1، القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، 2005.
- 107 غيورغ سورنسن، الديمقراطية والتحول الديمقراطي السيرورات والمأمول في عالم متغير، تر: عفاف البطاينة، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
- 108 فتحي السيد عبده، السياسة والمجتمع رؤية مستقبلية للثورة والديمقراطية والأحزاب السياسية، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2013.
- 109 فضل الله محمد إسماعيل، أزمة القرار السياسي في دول العالم الثالث، ط2، الإسكندرية: مكتبة بستان المعرفة، 2005.
- 110 فؤاد إسحاق فوزي، العسكر والحكم في البلدان العربية، ط1، بيروت: دار الساقى للنشر والتوزيع، 1990.
- 111 فؤاد خليل، الثورة العربية مقالات فلسفية وسوسولوجية، ط1، بيروت: دار الفراي، 2014.
- 112 فؤاد مطر، سورية المغلوب على أمرها، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013.

- 113) فواز جرجس، الشرق الأوسط الجديد الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي، تر: عبد الواحد لؤلؤة، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016.
- 114) فولفرام لآخر، تصدعات الثورة الليبية القوى الفاعلة والتكتلات والصراعات في ليبيا الجديدة، تر: عدنان عباس علي، ط1، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية: دراسات علمية، 2014.
- 115) فيصل محمد عبد الغفار، الربيع العربي، ط1، الأردن-عمان: دار الجنادرية للنشر والتوزيع، 2015.
- 116) قحطان أحمد الحمادي، المدخل إلى العلوم السياسية، ط1، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012.
- 117) كاظم شبيب، المسألة الطائفية تعدد الهويات في الدولة الواحدة، ط1، بيروت: دار التنوير للنشر، 2011.
- 118) كمال عبد اللطيف، العربي في زمن المراجعات الكبرى محاولات في تعقل تحولات الراهن العربي، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.
- 119) لؤي صائي، الرشد السياسي وأسسها المعيارية، ط1، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2015.
- 120) مايكل إدواردز، المجتمع المدني: النظرية والممارسة، تر: عبد الرحمان عبد القادر شاهين، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
- 121) مايكل روس، نقمة النفط كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم، تر: محمد هيثم نشواني، ط1، الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2014.
- 122) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط4، مجمع اللغة العربية: مكتبة الشروق الدولية، 2004.
- 123) محسن محمد صالح، مصر بين عهدين مرسي والسيسي، ط1، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2016.
- 124) محمد بابا عمي، مقارنة في فهم البحث العلمي، ط1، دمشق: دار وحي القلم، 2014.
- 125) محمد جبرون، أنور الجمعاوي وآخرون، الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي اتجاهات وتجارب، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.
- 126) محمد حسن الدحل، أنظمة الحكم في الوطن العربي دراسة مقارنة، ط1، بغداد: دار البصائر للنشر والتوزيع، 2014.
- 127) محمد حسنين هيكل، مصر إلى أين؟ ما بعد مبارك وزمانه، ط3، مصر: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2013.
- 128) محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي محدثاته وتجلياته، ط4، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
- 129) محمد علي رجب، مستقبل التغيير السياسي في الشرق الأوسط الجديد (تحليل تاريخي - سياسي - إقليمي)، ط1، القاهرة: دار التعليم الجامعي، 2015.
- 130) محمود عبد الفضيل وآخرون، الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2012.
- 131) مختار شعيب، أي مصر نريدها ما بعد الثورة ثورة الحرية... وسقوط الفرعون، ط1، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2012.
- 132) مروان بشارة، العربي الخفي وعود الثورات ومخاطرها، تر: موسى الحالول، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013.
- 133) مصطفى صفوان، لماذا العرب ليسوا أحرارًا، تر: مصطفى حجازي، ط1، بيروت: دار الساقى، 2013.
- 134) مصلح خضر الجبوري، جذور الاستبداد والربيع العربي، ط1، عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014.

- 135) معتر الخطيب، مأزق الدولة بين الإسلاميين والعلمانيين، ط1، بيروت: جسور الترجمة والنشر والتوزيع، 2016.
- 136) منصور سرحان، الدكتور محمد جاب الأنصاري: المفكر والأفكار، ط1، الأردن: دار الفارس للنشر والتوزيع، 2009.
- 137) مود أبو طالب، ساحات 2011 أخيراً الشعب يريد، ط1، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011.
- 138) مولود زايد طيب، علم الاجتماع السياسي، ط1، ليبيا: منشورات السابع من أبريل، 2007.
- 139) نزار عبد القادر، الربيع العربي والبركان السوري نحو سايكس بيكو جديد، ط1، بيروت: د.د.ن، 2012.
- 140) نادية محمود مصطفى، الثورات العربية في النظام الدولي، ط1، مصر: دار البشير للثقافة والعلوم، 2014.
- 141) ناهض حتر، ربيع زائف - نقد الثورات العربية لعام 2011 من وجهة نظر حركة التحرر الوطني، 1، عمان: منشورات مركز التقدم الأردني للتنمية والثقافة، 2013.
- 142) نعوم تشومسكي، السيطرة على الإعلام، تر: أميمة عبد اللطيف، ط1، القاهرة: مكتب الشروق الدولية للنشر، 2003.
- 143) هاني سليمان، العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
- 144) هشام علي حافظ، جودت سعيد وآخرون، كيف تفقد الشعوب المناعة ضد الاستبداد، ط2، لبنان: رياض الريس للكتب والنشر، 2002.
- 145) هشام محمود الأقداحي، الحراك السياسي، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2013.
- 146) هشام المالح، روسيا والثورة السورية من دعم القاتل إلى شريك في القتل، ط1، الأردن: مركز أمية للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2016.
- 147) هشام غالب الناهي، الدولة وخفايا إخفاق مأسستها في المنطقة العربية، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016.
- 148) وفاء صندي، غياب الرؤية الحضارية في الحراك الثوري العربي (أزمة نخبة وشعب) (شهادة 45 مفكراً وباحثاً) (رؤية تحليلية)، ط1، بيروت: منتدى المعارف، 2014.
- 149) ياسر ثابت، صناعة الطاغية سقوط نخب وبدوور الاستبداد، القاهرة: دار أكتب للنشر والتوزيع، 2013.
- 150) يوسف خليفة يوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.
- 151) يوسف محمد جمعة الصواني، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.
- 152) (—)، ريكاردو رينيه لاريمونت، الربيع العربي الانتفاضة والإصلاح والثورة، تر: لطفي زكراوي، ط1، بيروت: منتدى المعارف، 2013.
- 153) ريز إريخ، نعوم تشومسكي، داخل سورية قصة الحرب الأهلية وما على العالم أن يتوقع، تر: رامي طوقان، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2015.
- 154) رجي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000.

ب- المجالات العلمية:

- 1) سعيد حسين عبدولي، " سوسيولوجيا الثورات العربية من خلال الثالوث الزمني محاولة تحليلية إستشرافية لمظاهر التغيير"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 19، جوان 2015.
- 2) إبراهيم أزوغ، " أزمة الخطاب المعارض ونكوص تجربة التحول في العالم العربي"، مجلة الجديد، المركز العربي للنشر المكتب الرئيسي لندن UK، العدد 35، ديسمبر 2017.
- 3) إبراهيم العيسوي، العدالة والنماذج الاجتماعية والنماذج التنموية مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.
- 4) إبراهيم سعدي، "لماذا لم يزهق الربيع"، مجلة الجديد، المركز العربي للنشر مكتب لندن، العدد 1، فيفيري 2015.
- 5) أحمد خليف العفيف، " الثورة الليبية شبا 2011-2013 الخصوصية وتحديات المرحلة الانتقالية"، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الأردن، المجلد 42، العدد 03، 2015.
- 6) أحمد قران الزهراني، "السلطة السياسية والإعلام في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 434، نيسان 2015.
- 7) أحمد كمالي، "الآفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية والاستثمار وتوزيع منافع النمو والتغيرات السياسية"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، المجلد 15، العدد الأول، جانفي 2013.
- 8) أحمد يوسف أحمد، " مدخل إلى قراءة إجمالية في المشهد العربي"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 443، جانفي 2016.
- 9) إسماعيل كرازدي، "المعارضة السياسية وحركات الاحتجاج اللامؤسسية في العالم العربي"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة- الجزائر، العدد 7، جويلية 2014.
- 10) الحافظ النونيني، " أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 422، أفريل 2014.
- 11) أمل بلطي، " الاستثناء التونسي لإرساء السلم المجتمعي بخطى ثابتة نحو نوبل للسلام"، مجلة الأديان، مركز الدوحة لحوار الأديان، الإصدار التاسع، 2016.
- 12) بدر الإبراهيم، "الوحدة العربية والتقسيم: أي مستقبل؟"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 437، جويلية 2015.
- 13) بشير عبد الفتاح، " بين يناير 2011 ويوليو 2013"، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 4، سبتمبر 2013.
- 14) بول سالم، " مستقبل النظام العربي والمواقف الإقليمية والدولية من الثورة"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية العدد 398، أفريل 2012.
- 15) توفيق المدني، " ربيع الثورات الديمقراطية العربية"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية العدد 386، شهر أفريل 2011.
- 16) جورج القرم، " الاقتصاد السياسي للانتقال الديمقراطي في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 426، أوت 2014.

- (17) حمادي الرديسي، " تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة "، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 18، جانفي 2016.
- (18) حمد الخلوفي، " قراءة في خريطة الصراع في سورية بين لغة السلاح والحل السياسي "، آفاق برق مجلة سياسية اجتماعية، مركز برق للاستشارات والدراسات المستقبلية، العدد الأول، جوان 2017.
- (19) حيدر صلال، " التنافس الروسي - الأمريكي في سورية "، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، العدد الثالث، جوان 2017.
- (20) خطار أبو دياب، " مآزق التغيير مصير الدولة الوطنية في العالم العربي "، مجلة الجديد، العدد 3، أبريل/نيسان 2015.
- (21) خليدة كعسيس خلاصي، " الربيع العربي بين الثورة والفوضى "، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 421، مارس 2014.
- (22) خير الدين حسيب " الربيع العربي: نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح والفشل "، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 398، أبريل 2012.
- (23) راشد أحمد راشد إسماعيل، " سياسات بلدان مجلس التعاون الخليجي تجاه تداعيات أزمة الثورات العربية البحرين أمودجًا، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 43-44، صيف - خريف 2014.
- (24) رامز أحمد العائدي، " خصائص النظام السياسي العربي وأسباب التغيير "، مجلة التسامح، العدد السادس والثلاثون، آذار 2013.
- (25) رايوند هينبوش، " مقارنة في علم الاجتماع التاريخي لفهم التباين في مرحلة ما بعد الثورات في البلدان العربية "، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 23، المجلد 6، شتاء 2018.
- (26) رنا العاشوري سعدي، " التجربة الديمقراطية في تونس: هاجس متأصل ومسار متعثر "، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 434، 2015.
- (27) رياض بشير، " التفاوت التنموي في تونس... قبل الثورة وبعدها "، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 468، فيفري 2018.
- (28) زواشي صورية، " ليبيا والانزلاق الأمني: واقع وسيناريوهات "، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر 03، العدد الخامس، ديسمبر 2015.
- (29) ساسين عساف " مخاطر اتميار الدولة القطرية على مشروع الوحدة العربية "، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 437، جويلية 2015.
- (30) سامح راشد، " شرق أوسط جديد قديم... الخريطة الإقليمية في عصر الثورات "، مجلة شؤون عربية، العدد 146، 2011.
- (31) سداد مولود سبع، " الإخوان المسلمون وتغيير النظام السياسي في مصر "، مجلة دراسات دولية، العدد 58، تموز 2014.
- (32) سهام يوسف علي، عبد الله إبراهيم نور الدين، " أثر النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي على التشغيل في ليبيا "، مجلة جامعة سبها (العلوم البحثية والتطبيقية)، المجلد الرابع، العدد الأول، 2015.

- 33) عباس بوغالمة، "تقرير عن الملتقى الدولي: ليبيا بعد أربع سنوات من الثورة: الحصيلة المآلات وسبل الخروج من الأزمة"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 441، نوفمبر 2015.
- 34) عبد الإله بلقزيز، "الربيع العربي جرده حساب أولية"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 447، آيار/مايو 2016.
- 35) عبد الحسين شعبان، "الأزمة العراقية الراهنة: مستقبل الدولة والسيناريوهات المحتملة"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 452، أكتوبر 2016.
- 36) عبد الحفيظ جبالبية، "سيناريوهات الانتقال الديمقراطي المصري في ظل الحكم العسكري"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة، العدد 10، شهر جانفي 2017.
- 37) عبد الحق دحمان، "الممالك النفطية وثورات الربيع العربي دراسة في الاقتصاد السياسي للجنة الموارد"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 45-46، ربيع 2015.
- 38) عبد المحي علي قاسم، "السمات المشتركة للنظم العربية وتعاطيها مع المتغير الثوري"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 399، مايو 2012.
- 39) عبد الخالق عبد الله، "الربيع العربي وجهة نظر من الخليج"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 391، سبتمبر 2011.
- 40) عبد الفتاح ماضي، "تحولات الثورة المصرية في خمس سنوات"، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 18، جانفي 2016.
- 41) عبد القادر عبد العالي، "التغيير الجديد في الوطن العربي وفرص التحول الديمقراطي"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 406، ديسمبر 2012.
- 42) عبد الله فيصل علام، "من الحكم العسكري إلى الديمقراطية: العلاقات المدنية العسكرية في أمريكا اللاتينية"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 444، فيفري 2016.
- 43) عبير إبراهيم أمينية: "الدين والدولة في ليبيا اليوم"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 407، جانفي 2013.
- 44) عزت السيد أحمد، "القيم بين التغيير والتغيير المفاهيم والخصائص والآليات"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد الأول والثاني، 2011.
- 45) علي الدين هلال، "حال الأمة العربية 2015-2016 العرب وعام جديد من المخاطر"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 447، ماي 2016.
- 46) عمار حميد ياسين، عبير سهام مهدي، "العوامل الداخلية والخارجية للتغيير السياسي في المنطقة العربية"، مجلة دراسات دولية، العدد 58، 2014.

- 47) فادية المليح حلواني، " تقرير عن الملتقى الدولي الثاني لمخبر العلوم السياسية الحديثة تحت عنوان التغيير السياسي في ظل الراهن الدولي رهانات والتحديات "، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، العدد 39، 40، صيف - خريف 2013.
- 48) فرجيني كولومبيه، "الانتخابات والصراع المسلح والنفط في خضم التنافس على السلطة في ليبيا ما بعد القذافي"، *مجلة سياسات عربية*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 18، جانفي 2016.
- 49) فواز حداد، " الثورة السورية الأيام الأولى من يوم الغضب إلى يوم الحسم"، *مجلة سياسات عربية*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 2، ماي 2013.
- 50) كفاح عباس رمضان حمداني، " حركة التغيير في ليبيا "، *مجلة دراسات إقليمية*، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل العراق، العدد 34، 2014.
- 51) كولفري محمد، "التغيير الاجتماعي والسياسي: دراسة تأصيلية نقدية للمفاهيم"، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 20، خريف 2008.
- 52) مشي العبيدي، " تدخل الفاعلين الدوليين في سورية: دراسة في الطبيعة والدوافع والتحديات"، *آفاق برق مجلة سياسية اجتماعية*، مركز برق للاستشارات والدراسات الاستشرافية، العدد الأول، جوان 2017.
- 53) محمد الحلواني، " قراءة في خريطة الصراع في سورية بين لغة السلاح والحل السياسي"، *آفاق برق مجلة سياسية اجتماعية*، مركز برق للاستشارات والدراسات المستقبلية، العدد الأول، جوان 2017.
- 54) محمد أمين، "الربيع العربي: الأسباب والآفاق"، *مجلة المغرب الموحد*، العدد 13، شهر جويلية 2011.
- 55) محمد تركي بني سلامة، عملية التحول الديمقراطي في سلطنة عمان، *مجلة المنارة*، المجلد 13، العدد 7، 2007.
- 56) محمد سالم، " مستجدات القضية السورية: مزيد من التدويل والتهميش لأدوار الفاعلين المحليين"، *آفاق برق مجلة سياسية اجتماعية*، مركز برق للاستشارات والدراسات الاستشرافية، العدد الأول، جوان 2017.
- 57) محمد صفار، " إدارة مرحلة ما بعد الثورة...حالة مصر"، *مجلة السياسة الدولية*، مؤسسة الأهرام المصرية، المجلد 46، العدد 184، أبريل 2011.
- 58) محمد عبد الحفيظ الشيخ، " المصالحة الوطنية في ليبيا: التحديات وآفاق المستقبل"، *مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية*، مركز جيل البحث العلمي، العام الثالث، العدد 11، أكتوبر 2017.
- 59) محمد نور الدين أفاية، " القوى الاجتماعية للثورة "، *مجلة المستقبل العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 398، نيسان/ أبريل 2012.
- 60) محمود جبريل، " ليبيا إلى أين: هل سيعاد الاستقرار والنظام؟"، *مجلة المستقبل العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 449، جويلية 2016.
- 61) مراد بن سعيد، "جدلية التغيير السياسي والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي دراسة مؤشرات الديمقراطية في الدول العربية بعد عام 2011"، *مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية*، العدد 5، مارس 2016.
- 62) مراد زوين، " الدولة المدنية ورهانات التحديث في المجتمعات العربية"، *مجلة رهانات*، مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية بالمغرب، العدد 25، خريف 2013.

- 63 ملاح سعيد، " الدولة كشرط مسبق للديمقراطية في الوطن العربي"، *مجلة المستقبل العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 459، ماي 2017.
- 64 منصف المرزوقي، " الآفاق المرعبة والمذهلة للثورة العربية"، *مجلة المستقبل العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 386، أبريل 2011.
- 65 منى حسين عميد، " أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا"، *مجلة دراسات دولية*، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، العراق، العدد 51، 2012.
- 66 ميشل كيلو، "سورية: محاصرة الديمقراطية"، *مجلة المستقبل العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 35، العدد 399، ماي 2012.
- 67 ناجي عبد النور، " الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي"، *مجلة المستقبل العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 34، العدد 387، ماي 2011.
- 68 نصر محمد عارف، "الدويلات: التحول من عصبية الدولة إلى دولة العصبية في المنطقة العربية"، *مجلة اتجاهات الأحداث*، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، المجلد الأول، العدد الثاني، سبتمبر 2014.
- 69 نور الدين حشود، " جيوبوليتيك الأزمة السورية بعد الثورة دراسة لتحولات أدوار الفاعلين الإقليميين في مسرح الصراع السوري"، *مجلة دفاتر السياسة والقانون*، جامعة قاصدي مرياح ورقلة الجزائر، العدد 16، جانفي 2017.
- 70 نورة الحفيان، " السياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة السورية على ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية"، *آفاق برق مجلة سياسية اجتماعية*، مركز برق للاستشارات والدراسات المستقبلية، العدد الأول، جوان 2017.
- 71 نيبال جميل، الدور الروسي في الصراعات الداخلية العربية المسلحة: المؤشرات - الأسباب - التأثيرات"، *مجلة العلوم السياسية والقانون*، المركز الديمقراطي العربي، العدد 3، جوان 2017.
- 72 هاني حبيب، " المؤسسة العسكرية في ثورات الربيع العربي دور الجيش المرتقب في الفترة الانتقالية وما بعدها"، *مجلة تسامح*، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، العدد 36، السنة 10، مارس 2012.
- 73 هشام العوضي، " الإسلاميون في السلطة: حالة مصر"، *مجلة المستقبل العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 413، جويلية 2013.
- 74 وجيه قانصو، "الثورات العربية ومشاركة الإسلاميين في السلطة"، *مجلة المستقبل العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 407، جانفي، 2013.
- 75 وحيد عبد المجيد، " ثورة 25 جانفي ضد النظام المهش في مصر"، *مجلة السياسة الدولية*، مؤسسة الأهرام المصرية، المجلد 46، العدد 184، أبريل 2011.
- 76 وليد سالم محمد، " المعارضة السياسية في التحليل السياسي الرسمي العربي"، *مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية*، المجلد 16، العدد 11، تشرين الثاني 2009.
- 77 يوسف بن عدي، " الدولة والدين في الاجتماع العربي الإسلامي"، *مجلة المستقبل العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 442، ديسمبر 2015.

- (78) يوسف محمد جمعة الصواني، " التحديات الأمنية للربيع العربي: من إصلاح المؤسسات إلى مقارنة جديدة للأمن، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 416، أكتوبر 2013.
- (79) (—، —) " ليبيا بعد القذافي: الديناميات المتفاعلة والمستقبل السياسي"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 395، جانفي 2012.
- (80) صادق حجال، " تأثير العوامل الخارجية على عملية بناء الدولة لفترة ما بعد الحراك العربي لعام 2011"، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز العربي الديمقراطي، العدد 07، المجلد الثاني، فيفري 2018.
- (81) محمد مطاوع، " العرب وقضايا الشرق الأوسط من حرب العراق إلى ثورات الربيع العربي: الوقائع والتغيرات"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 426، آب/ أغسطس 2014.

ج- المداخلات العلمية:

- (1) إبراهيم عرفات، "الدولة الدينية والدولة المدنية: تعارض أم توافق"، قدمت هذه الدراسة في ندوة حول الإسلاميون والثورات العربية...تحديات الانتقال الديمقراطي وإعادة بناء الدولة، مركز الجزيرة للدراسات بالدوحة قطر، يومي 11 و12 سبتمبر 2012.
- (2) أحمد علي الأطرش، " المشهد السياسي والأمني في ليبيا رؤية تحليلية إستشرافية" قدمت هذه الدراسة في ندوة حول الانقسام السياسي في ليبيا، المنظمة الليبية والاستراتيجيات بالشراكة مع المركز الليبي للبحوث والتنمية، طرابلس، يوم 2015/06/13.

د- الجرائد:

- (1) سعيد ملاح، الحراك العربي فكك الدول وأدخلها في فوضى عارمة، جريدة الشعب، الجزائر، العدد 16891، 2 ديسمبر، 2015.
- (2) صقر أبو فخر، ليبيا من حركة الفاتح إلى البحث عن الدولة، جريدة الجديد العربي، يومية سياسية شاملة تصدر من لندن، العدد 1110 السنة الرابعة، الجمعة 15 سبتمبر 2017.
- (3) صلاح البكوش، الانتخابات في ليبيا مزيد من الانقسام والصراع المفتوح، جريدة الجديد العربي، يومية سياسية شاملة تصدر من لندن، العدد 1085 السنة الثالثة، الاثنين 21 أوت 2017.
- (4) عادل سليمان، " الربيع العربي من ثورات شعبية إلى معارضة سياسية"، جريدة الجديد العربي، يومية سياسية شاملة تصدر من لندن، العدد 745، الخميس 15 سبتمبر، 2016.
- (5) عنتر بن مرزوق، الربيع العربي مؤامرة خارجية لتفكيك المنطقة، جريدة الشعب، الجزائر، العدد 16939، 27 جانفي 2016.
- (6) كاظم الموسوي، المعارضات السياسية العربية وورطة السلطة، جريدة الأخبار، لبنان، العدد 2307، الاثنين 2 حزيران 2014.
- (7) محمد هنيدي، جذور العنف بعد الربيع العربي، جريدة الوطن، قطر، العدد 7865، 16 مارس 2017.

د- التقارير العلمية:

- 1) المركز العربي للدراسات الإنسانية، مجلة البيان، التقرير الإستراتيجي التاسع الأمة واقع الإصلاح ومآلات التغيير، القاهرة: العدد التاسع، 2012.
- 2) مؤسسة الفكر العربي، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير أربع سنوات من الربيع العربي، بيروت: العدد السابع، 2014.
- 3) ربيع نصر، زكي محشي، خالد أبو إسماعيل، تقرير حول الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية، المركز السوري لبحوث السياسات، ديسمبر 2013.
- 4) قسم الأرشيف والمعلومات الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية، تقرير معلومات، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، العدد 23، 2012.

هـ- المواقع الإلكترونية:

- 1) إيمان أحمد، قراءات نظرية الديمقراطية والتحول الديمقراطي ج2، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 5 مارس 2016. على الموقع:
<https://eipss-eg.org/wp-content/uploads/2016>
- 2) أحمد مصطفى، الربيع العربي يعري الأنظمة ويكشف ضعف المعارضة، عربي 21، الخميس 23 أكتوبر 2014، على الرابط:
<https://arabi21.com/story/783867>, consulté le 17/02/2018 heur 11 :08
- 3) عثمان ميرغني، أزمة المعارضة العربية، جريدة الشرق الأوسط الدولية، العدد 13568، 21 يناير 2016، على الرابط:
<https://aawsat.com/node/548971>.
- 4) هيثم سليمان، التوافق السياسي في تونس: محطات ومطبات، سلسلة تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 29 مارس 2017، على الرابط:
https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_79172AF6.pdf
- 5) معتز سلامة، التحولات الإستراتيجية في النظام العربي 2011-2012 رؤية إستشرافية، دبي، معهد العربية للدراسات، 9 مارس 2013، على الموقع:
<https://www.alarabiya.net/servlet/aa/pdf/7188bba0-5ec0-4cb9-8b40-db889607d88>, consultée: 07/08/2017, heure 16.33.
- 6) عصمت الصاوي، الإستراتيجيات الدولية والإقليمية للتعامل مع ثورات الربيع العربي (سيناريوهات التعامل العربي مع الربيع العربي)، مصر العربية، 25 مارس 2015، على الموقع:
<http://www.masralarabia.com/printing/534293>, consulté le 07/08/2017 heure 18: 02.
- 7) محمد السيد سليم، ضغوط ما بعد الثورات الانكشاف للتزايد للنظام الإقليمي العربي، مركز راشيل كوري الفلسطيني لحقوق الإنسان ومتابعة العدالة الدولية، 16/12/2013، على الموقع:
<http://rachelcenter.ps/news.php?action=view&id=10891>, consulté le 31/07/2017 heure 1: 36
- 8) حسّان دواجي محمد، الجيش في الدول النامية، - مؤسسة الفكر العربي، 21 الدوحة، فيفري 2015، على الموقع:
<http://ofoq.arabthought.org/?p=1461>, consulté le 28/07/2017 heure 18:00
- 9) فايز سارة، الفقر في سورية نحو تحول جذري في سياسة معالجة الفقر، دراسات المرحلة الانتقالية، مركز التواصل والأبحاث الإستراتيجية، 2011، على الرابط:

<https://souriahouria.com/wp-content/uploads/2011/08/الفقر-في-سورية.pdf>

10) عائذ عميرة، رغم مرور 7 سنوات على الثورة... الانتقال السياسي في ليبيا يراوح مكانه، نون بوست، 16 فيفري 2018، على الرابط التالي:

<https://www.noonpost.org/content/22074>, consulté le : 08/05/2018, heur 16.13.

11) زهير حمداني، ليبيا سبع سنوات من البحث عن الدولة، مركز الجزيرة للدراسات، 17 فيفري 2018، على الرابط التالي:

<http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews>, consulté le : 17/02/2018, heur 14.26.

12) صحيفة الوثام الالكترونية، إخبارية سعودية، الثورات أنهكت اقتصاديات الوطن العربي، جوان 2014 على الرابط:
<http://www.alweeam.com.sa/276460>

13) تقدير موقف، استمرار التوافق السياسي في تونس: هل مزال كافيًا لتأمين المسار؟، مجلة الإستراتيجية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية، العدد الثاني، 2017. على الرابط:

<http://www.csdcenter.com/archives/10807>

14) هشام سليمان، التوافق السياسي في تونس محطات ومطبات، سلسلة تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، مارس 2017، على الرابط:

https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_79172AF6.pdf

15) أحمد كرعود، تونس هل يمهد الاستقطاب إلى إرساء نظام تعددي أم هو مقدمة لتفاهم النزاعات حول السلطة؟ سلسلة أوراق سياسات (1)، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، جانفي 2015. على الرابط:

<http://ademocracynet.com/Uploads/2015-02/DPDF78.pdf>

16) حسن كريم، خمس سنوات بعد الربيع العربي ما الذي حدث؟، أوراق السياسات، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، العدد 05، سبتمبر 2015، على الرابط التالي:

<https://ia802907.us.archive.org/0/items/85131/0048.pdf>

17) Moussa Griffa, *the Libyan revolution: establishing a new political system and the transition to statehood*, **Arab reform Brief**, September 2012, On the following link:
[file:///C:/Users/Magic%20touch/Downloads/ARB_62_Libya_M.Griffa_Sept12_Final_En%20\(1\).pdf](file:///C:/Users/Magic%20touch/Downloads/ARB_62_Libya_M.Griffa_Sept12_Final_En%20(1).pdf).

18) Mihel l. Ross, *Will oil drown the Arab spring?*, **foreign Affairs**, September/October 2011, **sur site**: <http://sites.uci.edu/peofgs/files/2015/03/Ross-Will-oil-drown-the-Arab-Spring.pdf>, consultée: 07/08/2017, heure 16.33.

د- المراجع الأجنبية:

- 1) Inmaculada Szmolka, "Cadre théorique et typologie des processus de changement politique dans les régimes arabes", **annuaire IEMEd**, Barcelona, 2014.
- 2) Ahmed Ibrahim Abushouk, *the Arab spring: a fourth wave of democratization ?*, **Digest of Middle East Studies**, volume 25, Number 1, spring 2016.
- 3) Alfred stepan and juan linz, *democratization theory and the Arab spring*, **journal of democracy**, vol 24, no 2, April 2013.
- 4) Alfred stepan, *tunisia's transition and the twin tolerations*, **journal of democracy**, vol 23, no 2, april 2012.

- 5) Amany Jamal, Mark Tesster, *the democracy Barometers Attitudes in the Arab world*, **journal of democracy**, vol 19, n 1, January, 2008.
- 6) Angela Joya, "Syria and the Arab spring: the evolution of the conflict and the role the domestic and external factors", **ortadaga Etutleri**, volume 4, no 1, July 2012.
- 7) Arturo Varvelli, *the role of tribal dynamics in the Libyan future*, **analysis ISPT**, no 172, may 2013.
- 8) Audrey verdier chouchane, *the revolution in Tunisia: economic challenges and prospects*, **economic brief, African development bank group (AFDB)**, 11 march 2011.
- 9) Barry Mirkin, *Arab spring Demographic in a region in transition*, **Arab human Developmenet report**, UNDP, 2013.
- 10) Chris Townsend, *Civil Military relations in Tunisia and Libya through the Arab spring*, **journal of defense resources Management**, vol06, Issue2, (11) 2015, 2015.
- 11) Doaa sabdou, zeinab zaazou, *the Egyptian revolution and post socio-economic impact*, **topics in middle eastern and African economies**, vol 15, no 1, may 2013.
- 12) Elfatih A.Abdel Salam",*The Arab spring: Its origins, evolution and consequences...four years on*", **intellectual discourse journal**, vol 23, N 1, 2015.
- 13) Eva bellin, *drivers of democracy : lessons from Tunisia*, **middle east brief**, Grown center for middle east studies ; brandies university, no 75, august 2013.
- 14) Fadhel kaboub, *the making of the tunisian revolution*, **middle east development journal**, vol 05, no 1, 14 march 2013.
- 15) Fadi Elhousseini, *"Post Arab Spring Thoughts: The Middle East between External and Internal Mechanisms (Political Economic & Social Forces)"*, **HEMISPHERES**, vol 29, no 2, 2014.
- 16) Giliberto Capano, **Political change and Policy change: some notes on the role of leadership as a theoretical and empirical problem**, Paper presented at the XXI IPSA World Congress of Political Science 12-16 September 2009.
- 17) Janson Brownlee, Tarek Masoud and All, *Why Modest Harvest?*, **journal of democracy**, vol 24, No 04, October 2013.
- 18) Jean louis Romanet Perroux, *libya's untold story : Civil society amid chaos*, **Middle East brief**, Groun center for middle east studies, brandies university, no 93, may 2015.

- 19) Larry Diamond, Francis Fukuyama et Al, "Reconsidering the transition paradigm", **Journal of Democracy**, vol 25, no 1, January 2011.
- 20) M. Hakan Yavuz, **Islamic Political Identity in Turkey**, USA: Oxford University Press, 2003.
- 21) Marc Lynch, after the Arab spring how the media trashed the transitions, **Journal of Democracy**, vol 26, Number 4, October, 2015.
- 22) Martin Beck and Simone Hüser, "Political Change in the Middle East: An Attempt to Analyze the Arab Spring", **GIGA research unit**, N 203, 31 August 2012.
- 23) Meliha Benli Altunisik, "Rentier State Theory and the Arab Uprisings: An Appraisal", **Uluslararası İlişkiler**, vol 11, No 42, summer 2014.
- 24) Michael Ross, **Does Oil Hinder Democracy**, Project Muse, World Politics 53, April 2001.
- 25) Nathan J. Brown, Egypt's failed transition, **Journal of Democracy**, vol 24, number 4, October 2013.
- 26) Okechuku Samadi, Emmanuel Iwonch, *The Organic Theory of State and the Philosophical Tradition: The Case of Plato and Aristotle*, **International Journal of Science Invention Today**, vol 5, Issue 5, September-October 2016.
- 27) Sadaf Farooq, Saiqa Bukhari, Manzoor Ahmed, **Arab Spring and the Theory of Relative Deprivation**, *International Journal of Business and Social Science*, vol 08, no 1, January 2017.
- 28) Samuel P. Huntington, *Democracy's Third Wave*, **Journal of Democracy**, Vol 2, No 2, spring 1991.
- 29) Vincent Durac, "Protest movements and political change: an analysis of the Arab uprisings of 2011", **Journal of Contemporary African Studies**, N 02, vol 31, 2013.
- 30) Zoltan Barany, *The Role of the Military*, **Journal of Democracy**, volume 22, number 04, October 2011.
- 31) Andrea Ansani, Vitorio Danele, *About a Revolution: The Economic Motivation of the Arab Spring*, **Journal of Development and Conflict**, vol 03, 2012.
- 32) Samuel P. Huntington, *The Change to Change: Modernization, Development and Politics*, **Comparative Politics**, vol 3, no 3, April 1971.

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	الموضوع	الصفحة
01	أنواع الثورات وخصائصها.....	30
02	أنواع التغيير السياسي.....	50
03	تصنيف الأنظمة السياسية العربية قبل الحراك الشعبي.....	68
04	مؤشرات الديمقراطية العربية لعام 2011.....	71
05	نسبة البطالة في المنطقة العربية قبل الحراك الشعبي.....	83
06	معدلات نمو الناتج المحلي في المنطقة العربية قبل الحراك الشعبي.....	86
07	مؤشرات الديمقراطية في الدول العربية لعام 2012.....	96
08	أنواع القاعدة السياسية في المنطقة العربية بعد الحراك الشعبي.....	100
09	الفئات المتميزة في النظر لمسألة العلاقة بين الديني والمدني في الفكر الإسلامي.....	125
10	العوامل المؤثرة في قرارات الجيوش العربية تجاه الحراك الشعبي.....	136
11	إجراءات الإنفاق العام في دول مجلس التعاون الخليجي عام 2012.....	154
12	نتائج الأحزاب الخمسة الأولى في الانتخابات التشريعية 2014 في تونس.....	190
13	نتائج انتخابات مجلس الشعب المصري.....	197
14	النتائج النهائية لانتخابات مجلس الشورى المصري 2012.....	198
15	نسبة البطالة في مصر 2010-2011.....	200
16	نتائج انتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا 2012.....	227

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	الموضوع	الصفحة
01	المفاهيم المرتبطة بمفهوم التغيير السياسي.....	30
02	عمليات التغيير السياسي.....	48
03	مستويات الحراك الشعبي العربي وفقاً لمساراته والاستجابة الرسمية له.....	95
04	الديني والمدني بين التقاطع والتمايز.....	126
05	مواقف الجيوش العربية حيال الحراك الشعبي.....	135
06	علاقة النفط بتغيير واستمرارية النظم السياسية عقب الحراك الشعبي العربي.....	156
07	مسارات الدول العربية بعد الحراك الشعبي العربي.....	159
08	حجم البطالة في تونس قبل الحراك الشعبي العربي.....	181
09	مسار التغيير السياسي في مصر عبر مختلف المراحل الانتقالية.....	209
10	الآليات التي يقوم عليها النظام السياسي الليبي قبل الحراك.....	219

فهرس المحتويات

01	مقدمة
17	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للتغيير السياسي
17	المبحث الأول: إشكالية تحديد مفهوم التغيير السياسي وأهم المفاهيم المرتبطة به
17	المطلب الأول: العلوم السياسية والتغيير السياسي ومأزق تحديد مفهومه
24	المطلب الثاني: المفاهيم المرتبطة بعملية التغيير السياسي
31	المبحث الثاني: العوامل الدافعة لحدوث التغيير السياسي ومتطلباته
31	المطلب الأول: العوامل الداخلية الباعثة على حدوث التغيير السياسي
39	المطلب الثاني: العوامل الخارجية الدافعة لحدوث التغيير السياسي
42	المبحث الثالث: أنواع التغيير السياسي وأهم تصنيفاته
43	المطلب الأول: أنواع التغيير السياسي
46	المطلب الثاني: تصنيف عمليات التغيير السياسي
50	المبحث الرابع: المداخل النظرية لدراسة التغيير السياسي في العلوم السياسية
51	المطلب الأول: مدخل التغيير السياسي بالمكونات
53	المطلب الثاني: مدخل التغيير السياسي بالأزمة
55	المطلب الثالث: مدخل التغيير السياسي المعقد
56	خلاصة الفصل الأول
58	الفصل الثاني: الحراك الشعبي وملامح التغيير السياسي في واقع النظم السياسية العربية
58	المبحث الأول: النظم السياسية العربية ما قبل الحراك الشعبي

58	المطلب الأول: الخصائص المشتركة للنظم السياسية العربية ومميزاتها
66	المطلب الثاني: تصنيف النظم السياسية العربية قبل الحراك الشعبي
71	المبحث الثاني: دراسة في واقع وطبيعة الحراك الشعبي في المنطقة العربية
72	المطلب الأول: قراءة في تساؤلات ملتبسة حول طبيعة الحراك الشعبي العربي
80	المطلب الثاني: دوافع ومحصلات الحراك الشعبي في المنطقة العربية
93	المبحث الثالث: الأنظمة السياسية العربية في سياق الحراك الشعبي
93	المطلب الأول: استجابات النظم السياسية العربية تجاه الحراك الشعبي في المنطقة العربية
96	المطلب الثاني: تصنيف النظم السياسية العربية في مرحلة ما بعد الحراك وحدود التغيير فيها
100	المبحث الرابع: تداعيات الحراك الشعبي العربي على الساحة الإقليمية والدولية
101	المطلب الأول: التداعيات والمواقف الإقليمية من الحراك الشعبي في المنطقة العربية
106	المطلب الثاني: التداعيات والمواقف الدولية من الحراك الشعبي في المنطقة العربية
111	خلاصة الفصل الثاني
113	الفصل الثالث: عوائق التغيير السياسي في مرحلة الحراك الشعبي العربي وما بعدها
113	المبحث الأول: إشكالية حسم الصراع حول هوية الدولة وطبيعة السلطة في المنطقة العربية
114	المطلب الأول: جدلية الصراع حول الهوية الدينية والمدنية للدولة في المنطقة العربية
128	المطلب الثاني: مآزق الصراع العربي على الحكم بين المؤسسة العسكرية والسلطة المدنية
139	المبحث الثاني: الحراك الشعبي العربي وإعادة إنتاج التسلطية في المنطقة العربية
140	المطلب الأول: الاملاءات الخارجية وإعادة ترقية الاستبداد في المنطقة العربية
149	المطلب الثاني: الاقتصاد السياسي للنفط واستمرار النظم التسلطية في المنطقة العربية
156	المبحث الثالث: الحراك وأزمة التغيير من البحث عن الديمقراطية إلى البحث عن الدولة
157	المطلب الأول: الانتقال من التنافسية السياسية الموعودة إلى عملية تفويض الدولة

المطلب الثاني: تحول الديمقراطية إلى آلية لتفكيك الدولة العربية بعد الحراك الشعبي.....	161
المبحث الرابع: المعارضة السياسية العربية وخفايا إخفاقها في طرح النموذج البديل.....	166
المطلب الأول: دراسة في واقع المعارضة السياسية في المنطقة العربية.....	166
المطلب الثاني: أزمة المعارضة وغياب البديل السياسي في مرحلة ما بعد الحراك الشعبي.....	169
خلاصة الفصل الثالث.....	174
الفصل الرابع: واقع التغيير السياسي في المنطقة العربية: الإشارة إلى بعض النماذج.....	177
المبحث الأول: تجربة التغيير السياسي في تونس بين الإنجازات والتحديات.....	177
المطلب الأول: الحراك الشعبي في تونس: قراءة في الأحداث والأسباب والنتائج.....	177
المطلب الثاني: مسار التغيير والبناء الديمقراطي في تونس: نحو مزيد من التوافق السياسي.....	186
المطلب الثالث: سيناريوهات التغيير السياسي في تونس على ضوء نتائج الحراك الشعبي.....	191
المبحث الثاني: النظام السياسي المصري وإعادة إنتاج التسلطية.....	195
المطلب الأول: الحراك من أجل التغيير في مصر: الدواعي والمقدمات، المسارات والمحصلات....	195
المطلب الثاني: مصر من طموح التغيير إلى الاستبداد الجديد: التعثر في متاهات المرحلة الانتقالية	206
المطلب الثالث: مستقبل النظام السياسي المصري على ضوء تعثر الحراك الشعبي.....	212
المبحث الثالث: ليبيا و أزمة الانتقال من الدولة الفاشلة إلى اللادولة.....	214
المطلب الأول: موجة الحراك الشعبي الليبي: الدوافع والمقدمات، النتائج والانعكاسات.....	214
المطلب الثاني: التغيير السياسي في ليبيا بين حتمية إسقاط النظام وتحديات بناء الدولة.....	223
المطلب الثالث: مستقبل الدولة الليبية على ضوء تعثر عملية التغيير السياسي بعد الحراك الشعبي	230
المبحث الرابع: سورية من مطالب الإصلاح وتغيير النظام إلى تفكيك الكيان.....	233
المطلب الأول: الحراك الشعبي في سورية: الدوافع والمقدمات، المسارات والمحصلات.....	233
المطلب الثاني: الصراع في سورية بين لغة السلاح والحل السياسي: الاتجاه نحو المزيد من التدويل	242

المطلب الثالث: مستقبل التغيير السياسي في سوريا في ظل حروب الوكالة 247

خلاصة الفصل الرابع 249

خاتمة 251

قائمة المراجع.

قائمة الجداول.

قائمة الأشكال.

فهرس المحتويات.

ملخص:

تعالج هذه الدراسة إشكالية التغيير السياسي في إطار جملة التحولات الجديدة، التي كانت نتاج الحراك الشعبي في المنطقة العربية، وذلك من خلال فهم وتحليل معمق لأحداث الحراك الشعبي العربي وتسليط الضوء على مختلف العوامل الداخلية والخارجية التي كانت سبباً في إجهاض مسار التغيير السياسي عبر مختلف المراحل الانتقالية للدول العربية، مع التركيز على أربعة حالات مختلفة، تونس، مصر، ليبيا وسورية.

Abstract:

This study deals with the political change problematic within the framework of the new transformations that have been the product of the popular movement in the Arab region through understanding and in-depth analysis of the events of the Arab popular movement and highlighting the various internal and external factors that have been a reason in the abortion of the path of political change through numerous transitional stages of Arab countries, focusing on four different cases, Tunisia, Egypt, Libya and Syria.

Résumé:

Cette étude aborde la Problématique du changement politique dans le cadre des nouvelles transformations résultant du mouvement populaire dans la région arabe, grâce à la compréhension et l'analyse approfondie des événements du mouvement populaire arabe et en mettant en évidence les divers facteurs internes et externes qui ont empêché la voie du changement politique à différentes étapes de la transition. Pays arabes, en se concentrant sur quatre cas différents: la Tunisie, l'Égypte, la Libye et la Syrie.